تقرير مدار

الإستراتيجي

2023

المشهد الإسرائيلي 2022

تـحرير

هنيدة غانم

المشاركون/ ات (وفق ترتيب المحاور)

وليد حباس وعبد القادر بدوي
أنطوان شلحت
فادي نحاس
عاص أطرش
نبيل الصالح
عرين هواري

جميع الحقوق محفوظة

آذار ٢٠٢٣

صدر عن:

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

[مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠]

رام الله – الماصيون –عمارة ابن خلدون – ص.ب ١٩٥٩

هاتف : ٢٩٦٦٢٠١ ٢ ٩٧٢+ فاكس : ٢٩٦٦٢٠٥ ٢ ٩٧٢+

e-mail: madar@madarcenter.org

http://tiny.cc//ywgg4 facebook

http://tiny.cc//nkdop YouTube

@madar_center

MADAR's Strategic Report 2023

Israeli Scene 2022

ISBN 978-9950-03-044-2

الإخراج والطباعة:

مؤسسة الأيام

رام الله ـ فلسطين – ص . ب:١٩٨٧

هاتف : ٢٩٨٧٣٤١/٤ ٢ (٩٧٢) فاكس :٢٩٨٧٣٤٢/٦ ٢ (٩٧٢)

E-mail:info@al-ayyam.ps www.al-ayyam.ps

تصميم الغلاف: حسني رضوان

الفهـرس

الملخّص التنفيذي/ هنيدة غانم - صعود حكومة "أرض إسرائيل" ١١

إسرائيل والمسألة الفلسطينية

من تعثر "حل الدولتين" إلى خطاب "أرض إسرائيل"/ وليد حباس وعبد القادر بدوي..... ٢٣

مقدمة ٢٥

أولًا: اليمين الديني الاستيطاني يصعد إلى الحكم ٢٨

ثانيًا: الضفة الغربية في قبضة الصهيونية الدينية الاستيطانية ٣٣

ثالثًا: إسرائيل وقطاع غزة: "الهدوء مقابل الاقتصاد" ٣٩

رابعًا: التفاعلات الدولية مع القضية الفلسطينية..... ٤١

إجمال ٤٤

المشهد السياسي والحزبي

اليمين يترجم فوزه الانتخابي لمشاريع "تغيير" عميقة تفجّر صراعات داخلية/ أنطون شلحت..... ٤٧

مقدمة ٤٩

أولاً إقامة حكومة اليمين المتطرف تفاقم الصراع الداخلي..... ٤٩

ثانياً تحوّل تيار "الصهيونية الدينية" إلى "قوة ثالثة" ٥٧

ثالثاً اختفاء حزب ميرتس ٦٠

رابعاً المؤشرات السنوية تظهر تراجع الثقة بمؤسسات الدولة..... ٦١

إجمال..... ٦٢

مشهد العلاقات الخارجية

حكومة نتنياهو السادسة تراهن على توسيع التطبيع بغرض تبييض تطرّفها

/ هنيدة غانم ووليد حباس..... ٦٧

مقدمة ٦٩

أولاً: العلاقات مع الاتحاد الأوروبي..... ٧٠

ثانيًا: العلاقات مع الولايات المتحدة ٧٣
ثالثًا: إسرائيل والعلاقات الإقليمية ٧٥
رابعًا: إسرائيل والملف الإيراني ٨١
خامسً: إسرائيل في مواجهة قرارات الأمم المتحدة حول الاحتلال ٨٢
إجمال ٨٦

المشهد الأمني- العسكري

"النووي الإيراني" يتصدر الأولويات وعودة المخاوف من "الخطر الفلسطيني"/ فادي نحاس..... ٨٩
مقدمة ٩١
أولًا: البيئة الإستراتيجية لإسرائيل – التقديرات والتحديات..... ٩١
ثانيًا: مستجدات "الملف النووي الإيراني" من المنظور الإسرائيلي ٩٤
ثالثًا: القراءة الإستراتيجية للمشهد الأمني في الشمال..... ٩٧
رابعًا: عودة الفرضية التقليدية أن القضية الفلسطينية هي الأخطر إستراتيجيًا على إسرائيل ١٠٣
إجمال ١٠٨

المشهد الاقتصادي

مؤشرات إيجابية، وسياسات نتنياهو تنذر بتراجع الاقتصاد / عاص أطرش ١١١
مقدمة ١١٣
أولاً: مؤشرات اقتصادية كلية للعام ٢٠٢٢ ..... ١١٣
ثانيًا: السياسات الاقتصادية الإسرائيلية..... ١١٩
ثالثًا: أسواق المال الإسرائيلية ١٢٨
رابعًا: حكومة نتنياهو السادسة – نظرة اقتصادية ١٣٠
إجمال ١٣٢

المشهد الاجتماعي

الاصطفاف السياسي يعمق التصدعات الداخلية/ نبيل الصالح ١٣٦

مقدمة ١٣٨

أولاً: الاستقطاب يعزز التصدّعات في المجتمع الإسرائيلي ١٣٨

ثانيًا: مؤشرات وإحصائيات حول التصدعات الاجتماعية في العام ٢٠٢٢ ..... ١٤٠

ثالثًا: تزايد مظاهر عسكرة المجتمع ١٤٥

إجمال ١٥١

الفلسطينيون في إسرائيل

تفكك "المشتركة" وتفاقم القمع القومي وتصاعد نَوعي في الجريمة/ عرين هواري ١٥٤

مقدمة ١٥٦

أولًا: الانتخابات والسياسة العربية في الداخل ١٥٦

ثانيًا: حكومة نتنياهو الجديدة: من العنصرية نحو الفاشيّة ١٥٨

ثالثًا: عام على هبة الكرامة في أيار: الملاحقات والتحريض مستمرّان ١٥٩

رابعًا: الجريمة والعنف داخل المجتمع العربي ١٦١

إجمال ١٦٧

المشاركون ١٧٢

التقرير الاستراتيجي ٢٠٢٣ - المشهد الإسرائيلي ٢٠٢٢

يرصد تقرير "مدار" السنوي أهم المستجدات والتطورات التي شهدتها الساحة الإسرائيلية خلال العام المنصرم ويستشرف تداعياتها ومآلاتها، محاولًا استشراف وجهة التطورات في الفترة المقبلة، خاصة لجهة تأثيرها على القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

يتناول التقرير المشهد الإسرائيلي في سبعة محاور أساسية هي: محور المسألة الفلسطينية، المحور السياسي الحزبي، محور العلاقات الخارجية، المحور الأمني العسكري، المحور الاقتصادي، المحور الاجتماعي، وأخيرًا محور الفلسطينيين في إسرائيل. ويقدّم التقرير ملخّصًا تنفيذيًا يُجمل أهم المتغيرات الاستراتيجية التي تؤثر في إسرائيل ووجهتيها الداخلية والإقليمية، آملًا من خلال ذلك أن يضيء على المشهد الإسرائيلي بعوامله الأساسية المؤثرة.

وكما جرت عليه العادة، فقد شارك في وضع التقرير وإعداده مجموعة من الباحثين المختصّين والمتابعين للشأن الإسرائيلي.

طاقم تقرير «مدار» الاستراتيجي

ملخص تنفيذي

صعود حكومة "أرض إسرائيل"

د. هنيدة غانم

حسمت الانتخابات البرلمانية التي جرت في ١ تشرين الثاني الأزمة الانتخابية التي عصفت بإسرائيل منذ ٢٠١٩ لصالح معسكر بنيامين نتنياهو الذي حصل على ٦٤ مقعدًا [١] في الكنيست. أتاحت هذه النتائج لنتنياهو تشكيل حكومته السادسة، التي تقوم على ائتلاف تيارات أقصى اليمين الجديد الذي يجمع معًا اليمين الشعبوي القومي والصهيونية الدينية الخلاصية والكهانية والأحزاب الحريدية. تنطوي هذه الحكومة وما تعكسه من سيرورات داخلية على آثار إستراتيجية على الشعب الفلسطيني وقضيته، وتضع إسرائيل أمام منعطف غير مسبوق سيؤثر على وجهتها ومستقبلها في حال تصاعده.

يظهر تقرير "مدار" هذا العام أن حكومة أقصى اليمين الجديد بتشكيلتها القائمة وخططها المطروحة وتوزيع الأدوار داخلها، تنطوي على أمكانية كبيرة لتفجير الأوضاع الميدانية على جانبي الخط الأخضر، وتدفع إلى انتقال إسرائيل من مرحلة المناورة بين ترسيخ الاستعمار على الأرض من جهة وتحميل الفلسطينيين مسؤولية عدم وجود تسوية من جهة أخرى، إلى مرحلة نزع شرعية خطاب "حل الدولتين"، والانتقال الى خطاب السيادة على "أرض إسرائيل" وحصرية الحقوق بالشعب اليهودي فيها، والضم بحكم الأمر للمناطق المصنفة "ج" وسحق الوجود الفلسطيني فيها، وتعزيز التهويد والاستيطان في القدس وعلى جانبي الخط الاخضر. على الصعيد الداخلي تخوض هذه الحكومة معركة لفرض هيمنتها الشاملة عبر تفكيك بقايا معاقل النخب الاشكنازية العلمانية المؤسسة وتفكيك قدرتها على التأثير، وتشكل خطة ياريف لافين للإصلاح القضائي أداة مركزية من أجل تحقيق ذلك، وهي خطة ستحرر الحكومة – في حال تطبيقها كما هي – من أي كوابح وضوابط يمكن أن تحدّ من قدرتها على إنفاذ ما تراه من مشاريع وخطط وسياسات.

دوليًا، تدفع سياسات حكومة اقصى اليمين تجاه الشعب الفلسطيني وتجاه النظام القضائي الداخلي نحو رفع غطاء "الديمقراطية" عنها أو على الأقل إلى خلخلته، الأمر الذي من شأنه دفع مزيد من المؤسسات الحقوقية والأطراف الدولية إلى اعتبارها نظام أبارتهايد، ويزيد من فرص الفلسطينيين كسب مزيد من التأييد العالمي مقابل تراجع مكانة إسرائيل ونزع شرعية الصهيونية ككل، مما يعقّد من موقف الأنظمة الغربية التي تبرر دعمها لإسرائيل ومواقفها منها على أساس تقاسم "القيم المشتركة وقيم الديمقراطية" – كما عاد وكرر كلّ من إيمانويل ماكرون وانتوني بلينكن في لقائه الأخير مع نتنياهو بعد

إقامة حكومته – ويدفع باتجاه زيادة النفور تجاهها، كما ينطوي على تعميق الشرخ مع يهود الولايات المتحدة والحزب الديمقراطي خاصة بين فئة الشباب.

تكمن أهمية نتائج الانتخابات وما أفرزته من حكومة يمينية هي الأكثر تطرفًا وتدينًا في ما تعكسه من تغيرات عميقة ديمغرافية واجتماعية وثقافية في المجتمع الإسرائيلي دفعت باتجاه انتقال دفة الحكم من ورثة الصهيونية المؤسسة إلى تحالف نخب لم تكن جزءًا فاعلًا في المشروع الصهيوني قبل ١٩٤٨ أو كانت على هامشه، وتشمل فئات واسعة من الشرقيين الذين يميلون بشكل واضح ومثابر للتصويت لليمين،[٢] والحريديين الذين كانوا خارج المشروع الصهيوني ثم انخرطوا فيه على أساس قطاعي لا صهيوني، والصهيونية الدينية التي كانت تيارًا هامشيًا وقِطاعيًا لكنها مرت في تحولات أيديولوجية دفعتها باتجاه الصهيونية الدينية الخلاصية. في هذا السياق، وعلى الرغم من أن الاستقطاب الحالي يتخذ شكل صراع سياسي حول طابع الدولة وشكلها، فإنه ينضفر في صراعات عميقة ومركبة يتقاطع فيها الطبقي والديني والإثني، حيث يصطف ورثة النخب المؤسسة ممن يغلب عليهم الطابع الإشكنازي والعلماني وينتمون بغالبيتهم للطبقات الوسطى وما فوق في معسكر المعارضة، إذ يرون أن "مشروعهم" يتعرض لـ "السرقة" من جماعات ظلامية وبتواطؤ كامل من الليكود وعلى رأسه نتنياهو المدفوع برغبته في الإفلات من تهم الفساد، مما يهدد مستقبل الدولة ووجودها بالكامل.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار حجم الاستقطاب وتعقيداته الإثنية والطبقية والاجتماعية والأيديولوجية، من الممكن الاستخلاص أن الاستقطاب مرشح للتصعيد ويصعب تفكيكه حتى لو تمت تهدئته في الفترة القريبة.

أدناه استعراض وتحليل لأهم المنعطفات والتطورات التي شكلت المشهد الداخلي خلال العام ٢٠٢٢ وانعكاسات وجود حكومة التغيير على علاقات إسرائيل الدولية وعلى المسألة الفلسطينية وعلى المشهد السياسي، ومن ثم استعراض واستشراف الآثار المترتبة على إقامة حكومة أقصى اليمين الجديد وتعمق الاستقطاب الداخلي على المدين القريب والبعيد.

حكومة التغيير- فشل محاولة الحكم من غير سياسة

بعد عام ونصف عام من حصولها على الثقة في ١٣ حزيران ٢٠٢١، وصلت حكومة التغيير برئاسة بينيت– لابيد إلى نهايتها في ٢٨ كانون الأول ٢٠٢٢. [٣] لم يفاجئ انهيار الحكومة المراقبين بسبب هشاشة التحالف الذي قامت عليه، وجمع أحزاب وشخصيات من أطياف متنافرة ومتناقضة لم يجمعها غير التوافق على استبدال بنيامين نتنياهو. انطوت تجربة حكومة التغيير على متغيرات مهمة، إذ كانت أول حكومة تضم في ائتلافها حزبًا عربيًا، كما كانت أول حكومة تقوم على ائتلاف يجمع بين اليمين الاستيطاني (يمينا) واليسار الصهيوني (ميرتس).

تبنت حكومة التغيير سياسة مزدوجة، تقوم من جهة على تبني لغة خطاب دبلوماسية بعيدة عن الفجاجة والاستفزاز التي ميزت حقبة نتنياهو، أما على مستوى الممارسة الفعلية المرتبطة بالاحتلال، فاستمرت في السير على خطى نتنياهو واليمين، سواء في ما يتعلق بإدارة الاحتلال والاستيطان والقمع وملاحقة النشاط الفلسطيني الدبلوماسي والدفع إلى نزع شرعيته.

سمحت هذه الازدواجية لحكومة التغيير بتحسين علاقات إسرائيل مع الدول الغربية، كما انعكست بعودة "مجلس الشراكة" المنبثق عن اتفاقية الشراكة الأوروبية الإسرائيلية بعد عقد من تجميده، وتصفية الأجواء مع الولايات المتحدة، وتوقيع وثيقة "إعلان القدس" التي عبرت عن التزام أميركي غير مشروط بأمن إسرائيل ومحاربة البرنامج النووي الإيراني والدفع نحو إعادة مكانة إسرائيل التقليدية في الولايات المتحدة كموضوع إجماع فوق حزبي، ودفعت حكومة التغيير نحو إعادة موضعة إسرائيل بعيدًا عن اليمين الشعبوي العالمي الذي تعززت العلاقات معه خلال فترة حكم نتنياهو.

حاولت حكومة التغيير التي جمعت أطرافًا متنافرة أن تتجنب التصادم بين مكوّناتها على قضايا الخلاف الأيديولوجية، وإدارة كل ما يتعلق بالاحتلال على أساس إدارة الأمر القائم، بمعنى آخر حاولت أن تحكم "من غير سياسة"، وهو ما ظهرت استحالته، وتحول إلى مصدر لتغذية الاستقطاب الداخلي، ودفع باتجاه تصليب معسكر أقصى اليمين مقابل تفكك اليسار الصهيوني (ميرتس) الذي وجد نفسه في مأزق أيديولوجي أمام ناخبيه غير قابل للحل.

انعكاسات حكومة التغيير السياسية

١. **استحالة الفصل بين الاحتلال والقضايا القومية والقضايا الداخلية الحزبية:** حاولت حكومة التغيير تجاوز الصراعات بين قطبي الائتلاف الذي تصدره من اليمين حزب يمينا الاستيطاني الديني برئاسة نفتالي بينت ومن اليسار حزب ميرتس وحزب العمل، من خلال التوافق على قضايا الخلاف، وتجميد البت في قضايا أيديولوجية، مما أدى إلى تفككها في النهاية. حاولت حكومة التغيير بشكل فعلي إدارة الوضع القائم عبر تبني منطق الحكم "من غير سياسة" تجنبًا للصدامات، غير أن هذا كان ضربًا من المستحيل، إذ تطلبت إدارة الأمر القائم تورط أحزاب تعارض الاحتلال مثل ميرتس بشكل مباشر في اتخاذ قرارات لتدعيمه، مثل تجديد قانون الطوارئ في الضفة الغربية المحتلة، وغض النظر عن مشاريع الاستيطان والبناء، وتورطت "القائمة الموحدة" التي بنت قرارها الدخول في الائتلاف على إمكانية الفصل بين المدني الحياتي والقومي بدعم منظومة الاحتلال أولًا ودعم قوانين تستهدف مباشرة حياة المواطنين الفلسطينيين المدنية في الداخل الذين تريد تمثيلهم، مثل قانون منع لم الشمل ولاحقًا قانون الجنسية.

٢. **إضعاف اليسار الصهيوني**: أدت مشاركة أحزاب اليسار الصهيوني (ميرتس وحزب العمل) في حكومة التغيير وتورطها في الموافقة على قرارات تدعم الاحتلال – ولو على مضض، وبما يخالف برنامجها السياسي لإنهاء الاحتلال– إلى نفور جزء واسع من مصوتيها، مما انعكس لاحقًا على شكل انهيار حزب ميرتس وفشله تجاوز نسبة الحسم وتراجع قوة حزب العمل إلى ٤ مقاعد فقط.
٣. **تصليب تيارات اليمين العقائدي والمتطرف** في مقابل تمحور معسكر معارضي نتنياهو على شخصه، وعدم طرح أي مشروع أيديولوجي، شدد نتنياهو على البعد الأيديولوجي لاستهدافه، واعتبر ذلك مجرد قشرة لاستهداف اليمين وطريقه، ومسعى من النخب العلمانية الأشكنازية اليسارية للانقلاب على إرادة الشعب، وبغض النظر عن شعبوية خطاب نتنياهو، فقد كان من انعكاساته تقوية الأطراف العقائدية اليمينية، بالذات في الصهيونية الدينية، مقابل تفكك تيار نفتالي بينيت وتبعثر مصوتيه على الأحزاب الأخرى.

انتخابات الكنيست ٣٧- صعود أقصى اليمين الجديد وانهيار اليسار الصهيوني

تمخضت الانتخابات التي جرت في ١ تشرين الثاني ٢٠٢٢ عن حصول معسكر نتنياهو على ٦٤ مقعدًا، وتراجع معسكر المعارضة إلى ٥٦ مقعدًا، وفشل كل من حزب ميرتس والتجمع الوطني وحزب البيت اليهودي بزعامة إيليت شاكيد في تجاوز نسبة الحسم، كما تراجع حزب العمل إلى مستوى غير مسبوق وحصل على أربع مقاعد فقط. مقابل ذلك، صعدت قوة تيارات اليمين المتطرفة، حيث حصل تحالف الصهيونية الدينية على ١٤ مقعدًا، وتحول إلى ثاني أكبر قائمة في الائتلاف الحكومي والثالثة في الكنيست الإسرائيلي. وتكمن أهمية صعود هذا التيار في ثلاثة مستويات:

١. صعود قوة التيار الحردلي وهو الأكثر تطرفًا في الصهيونية الاستيطانية. تقوم الحردلية على تبني نمط الحياة الحريدي الديني المتزمت من جهة والتطرف القومي من جهة أخرى، ويمحور هذا التيار مشاريعه على فكرة خلاص أرض إسرائيل كجزء من سيرورة تسريع الخلاص الإلهي وقدوم المسيح، ويعتقد بأن التوراة هي مصدر التشريع، ويسعى نحو إقامة دولة الشريعة اليهودية دينية. يتميز التيار الحردلي بنشاطه الاستيطاني والعنيف وباحتضانه الحركات العنيفة التي تقوم باعتداءات مباشرة على الفلسطينيين وعلى رأسها شبيبة التلال. يمثل هذا التيار حزب الصهيونية الدينية بزعامة بتسلئيل سموتريتش (٧ مقاعد) وحزب نوعام بقيادة موشيه معوز (مقعد)، الفارق بينهما هو أن الأول يركز بشكل مركزي على الاستيطان والتهويد، في ما يركز الأخير على قضايا ترتبط بالأخلاق والحفاظ على القيم اليهودية ومعاداة الأقليات والنساء والمثليين.
٢. انتقال ثقل تمثيل الصهيونية الدينية الاستيطانية التي مرّت في صراعات داخلية متعددة في السنوات السابقة إلى التيار الحردلي وتحوله لممثل المستوطنين المركزي بعد فشل حزب البيت

اليهودي في تجاوز نسبة الحسم، مما ينهي فترة صراع داخلي بين تيارات الصهيونية الدينية الاستيطانية على تمثيلها.

٣. تطبيع التطرف – تضم قائمة الصهيونية الدينية شخصيات من غلاة المتطرفين ، ومنها من كانت موجودة على قوائم مراقبة جهاز الشرطة والمخابرات العامة ، عُيّنت هذه الشخصيات في مناصب وزارية سيادية، مثلًا ايتمار بن غفير أصبح وزيرًا للأمن القومي وتم توسيع صلاحياته لتشمل المسؤولية عن حرس الحدود وجهاز الشرطة، علمًا أن بن غفير اشتهر في صباه عشية اغتيال إسحق رابين بمقطع فيديو يظهر فيه وهو يلوح بشارة الفولفو الخاصة به أمام الكاميرات ويعلن: كما وصلنا للشارة سنصل له (عن رابين). وسبق أن قُدمت بحق بن غفير ٥٣ لائحة اتهام أدين من بينها بثماني لوائح بتهم جنائية تشمل التحريض على العنصرية وحيازة مواد إعلامية لمنظمة إرهابية ودعم منظمة إرهابية.[٤] وكان تم رفض تجنيده للجيش بسبب تطرفه. كما تم تعيين بتسلئيل سموتريتش الذي يدفع باتجاه تحقيق مشروع "أرض إسرائيل" وزيرًا مسؤولًا عن الإدارة المدنية في وزارة الدفاع، وكان سموتريتش اعتقل في العام ٢٠٠٥ على يد جهاز المخابرات –الشاباك– لثلاثة أسابيع من دون أن تقدم ضده في النهاية لائحة الاتهام، لكن بحسب ما نشر في الإعلام الإسرائيلي في العام ٢٠١٥، فإن التهمة التي اعتقل على خلفيتها سموتريتش كانت "حيازة ٧٠٠ لتر بنزين بهدف المس بالبنى التحتية ومنع عملية الإخلاء من غزة"،[٥] وقد انضم للكنيست عن الصهيونية الدينية في ظل القانون النرويجي لاستبدال سموتريتش الذي عين وزيرًان عضو الكنيست تسفي سوكوت وهو من نشطاء "شبيبة التلال" وسبق أن اعتقل في العام ٢٠٠٩ على خلفية بضرام النار بمسجد ياسوف في إطار حركة "تدفيع الثمن"، وتم إبعاده في أعقاب ذلك عن الضفة الغربية في ظل فشل إثبات التهم التي وجهت له.[٦]

مبادئ الحكومة وخططها المركزية:

تعميق التفوق اليهودي على جانبي الخط الأخضر وإعادة هيكلة القضاء

تشير تشكيلة الحكومة، والتصريحات الصادرة عن مركباتها، والاتفاقيات الائتلافية التي أعلن عنها في ٢٨ كانون الأول ٢٠٢٢، إلى أن نقطة انطلاق الحكومة هي **التعامل مع المناطق بين النهر والبحر كوحدة جيو– سياسية واحدة هي "أرض إسرائيل"، وفيها توجد حقوق حصرية فقط للشعب اليهودي.** وبحسب ما جاء في البند الأول من خطوط الأساس لعمل الحكومة:

> "للشعب اليهودي حق حصري وغير قابل للتصرف على جميع أنحاء أرض إسرائيل. ستعمل الحكومة على دعم الاستيطان وتطويره في كل أراضي إسرائيل، في الجليل، في النقب، في يهودا والسامرة".[٧]

انطلاقًا من المبدأ أعلاه والتعامل مع الأرض على جانبي الخط الأخضر كملكية للشعب اليهودي، فإن خطط الحكومة وسياساتها المعلنة التي ترتبط بالاستيطان والتهويد والسيطرة، تتعامل بالتساوي مع النقب والجليل والضفة الغربية باعتبارها مناطق تخوم ما زالت بحاجة لاستكمال التهويد.

ووفق الاتفاقيات، يمكن أن نميز وضع الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر بين فكي كماشة، حيث توزيع الصلاحيات المرتبطة بحياتهم بين حزبي "قوة يهودية" (الداخل والقدس) و"الصهيونية الدينية" (الضفة الغربية المحتلة).

على الصعيد الداخلي، تشمل الخطوط العريضة للاتفاقيات الموقعة مع الأحزاب بنودًا تطال طابع الدولة الداخلي الذي يرتبط بالحريات وتوسيع حضور القيم الدينية وإعادة هيكلة العلاقة بين السلطة القضائية والتنفيذية عبر سن فقرة التغلب وتنفيذ مشروع "الإصلاح القضائي" الذي سيحرر الحكومة فعليًا من أي كوابح.

الفلسطينيون على جانبي الخط الأخضر بين فكي الكماشة

١. الفلسطينيون في إسرائيل والقدس والأسرى في قبضة اليمين الكهاني

تمخضت التشكيلة الحكومية عن تسليم الصلاحيات التي ترتبط بالفلسطينيين في القدس المحتلة والداخل والسجون إلى حزب "قوة يهودية". تم تعيين ايتمار بن غفير وزيرًا للأمن القومي وتشمل صلاحياته التي تم توسيعها: المسؤولية عن حرس الحدود، وجهاز الشرطة ومصلحة السجون، ودائرة ترخيص السلاح، والسلطة القومية للأمن الجماهيري، ودائرة الجنوب لتنسيق فرض قوانين الأراضي.[٨] وعين إسحق فسرلوف – الذي ينشط في مشاريع الأنوية التوراتية التي تهدف إلى إضفاء الطابع اليهودي على الأحياء العلمانية وتهويد تلك ذات الطابع العربي داخل المدن المختلطة – وزيرًا لتطوير النقب والجيل والمناعة القومية، ونُقلت لوزارته من وزارات أخرى دوائر ذات صلة هي دائرة تخطيط وتطوير الزراعة والاستيطان والقرية، ودائرة الشباب، ما يعني توفير الإمكانيات اللوجستية والمادية لدعم الأنوية التوراتية التي كانت أحد أسباب توتير الأجواء في المدن الساحلية خلال هبة ٢٠٢١. إضافة لتعيين عميحاي إلياهو وزيرا للتراث وتشمل صلاحياته دوائر وزارة القدس سابقا بما فيها دائرة الآثار التي سيكون لها مسؤولية عن مواقع مرتبطة بالتهويد خاصة في منطقة سلوان.

الأبعاد المباشرة: تحويل التعامل مع قضية العنف والجريمة في الداخل إلى قضية أمن قومي، وإدخال الشاباك للمجتمع العربي بحجة مواجهتها، وتصعيد سياسات ملاحقة الفلسطينيين وممارسة العنف تجاههم، خاصة في المدن الساحلية المختلطة والنقب، من خلال تفعيل ميليشيات مدنية كوحدة بارئيل، ودفع مشاريع الأنوية التوراتية في قلب المدن الساحلية **وفي أحياء القدس** المحتلة ودعم تلك الموجودة، وتوسيع دائرة الهدم بحجة البناء غير المرخص مع العلم أن الحديث يدور عن عشرات آلاف المباني في القدس والداخل الفلسطيني في إسرائيل، والدفع باتجاه مشروع مصادرة الأراضي في النقب من

أجل تهويدها بما في ذلك إعادة إحياء مخطط برافر، وطرد السكان من مناطق القرى غير المعترف بها أو تضييق الخناق عليهم بشكل كبير. **سحب الجنسيات ممن يتهمون بقضايا ذات طابع قومي من فلسطينيي الداخل وسحب الهويات من المقدسيين (مرّ القانون بالقراءة الأولى والثانية)**. والدفع باتجاه توسيع مساعي تهويد الحرم الشريف والعمل على إحكام سيطرة الشرطة عليه. وعلى صعيد السجون تصعيد استهداف الأسرى والتضييق عليهم وسحب الحقوق القليلة التي يتمتعون بها.

٢. **الفلسطينيون في الضفة الغربية في قبضة الصهيونية الدينية**

تتيح الاتفاقية مع الصهيونية الدينية الدفع نحو تحقيق حسم الوضع في الضفة الغربية المحتلة لصالح توسيع المشروع الاستعماري، وذلك عبر تعيين بتسلئيل سموتريتش صاحب خطة الحسم وزيرًا ثانيًا في وزارة الدفاع ونقل الصلاحيات المرتبطة بالإدارة المدنية إليه، وبذلك يصبح سموتريتش قادرًا على التحكم فعليًا بجوانب واسعة من حياة الفلسطينيين من جهة والنشاط الاستيطاني وحياة المستوطنين من جهة أخرى، بالإضافة تم تعيين أوريت ستروك وزيرة المهام القومية (الاستيطان سابقًا) على ما يعنيه ذلك من دعم الاستيطان والأنوية التوراتية ومشاريع التهويد المختلفة.

الأبعاد المباشرة: من المتوقع في المرحلة القريبة أن تقوم الحكومة بتكثيف السياسات القائمة دون طرح خطط استثنائية في حدّتها مثل خطة للضم المباشر، بل ستعمل على استكمال وضع أسسه والتعامل مع الضم كحالة قادمة لا محالة، لذلك من المتوقع العمل على تكثي الاستيطان وتوسيعه بشكل خاص في القدس ومناطق "ج" وتسريع وتيرة تبييض البؤر الاستيطانية مع إمكانية كبيرة لإعادة سن قانون التسوية الذي يشرعن المستوطنات التي قامت على أراضٍ خاصة بعد أن رفضته المحكمة العليا (هذا في حال سن فقرة التغلب)، وإنشاء مستوطنة أفيتار وتكثيف النشاط الاستيطاني في مستوطنة حومش وزيادة وتيرة هدم المباني والمنشآت الفلسطينية خاصة في مناطق "ج"، والدفع باتجاه تنفيذ قرار هدم الخان الأحمر، وتصعيد سياسات التضييق على الفلسطينيين في السفر والحركة والبناء، واستمرار استهداف منظمات المجتمع المدني.

الانعكاسات:

١. الانعكاسات الميدانية: إمكانية عالية لتفجر الأوضاع الميدانية خاصة حول الحرم الشريف وإمكانية تمددها على جانبي الخط الأخضر.
٢. الانعكاسات الدولية: دفع خطاب اعتبار إسرائيل دولة أبارتهايد واستعمار استيطاني قدمًا، وتراجع قدرة إسرائيل على تبرير سياستها في المحافل الدولية وتصاعد فرص إدانتها في المحاكم الدولية، وانسحاب متزايد لشركات ومستثمرين من إسرائيل، وتزايد حركة الدعم العالمي لحقوق الشعب الفلسطيني.

٣. انعكاسات على مستوى إقليمي: عودة التوتر مع الأردن وتوسيع الرفض الشعبي العربي للتطبيع، ما يشكل عامل ضغط حتى على الحكومات التي وقعت اتفاقيات تطبيع، ويخفض اندفاع مشاريع التطبيع خاصة العلني منها.

٤. على مستوى العلاقات مع الولايات المتحدة والدول الغربية: توتر العلاقات وصعوبة الدفاع عن السياسات الاستيطانية الدينية والفاشية عبر معادلة "القيم المشتركة" التقليدية، وزيادة المعارضة في الحزب الديمقراطي الأميركي لدعم إسرائيل غير المشروط.

الخطة القضائية تدفع الاستقطاب إلى مرحلة غير مسبوقة مع بقائه في حلبة الصراع الداخلي

دفع تشكيل حكومة نتنياهو السادسة الاستقطاب الداخلي حول مستقبل الدولة وطابعها، وظهرت ردات فعل غير مسبوقة من شخصيات قيادية، تمثلت في دعوة قادة سياسيين وعسكريين كبار سابقين إلى القيام بأشكال مختلفة من الاحتجاج لإسقاط الحكومة تشمل إضافة إلى التظاهر، العصيان المدني، وعدم إطاعة أوامر الحكومة. وحذر تقدير "معهد دراسات الأمن القومي" للعام ٢٠٢٣ من أن الخطوات التي تقوم بها الحكومة تمسّ بالديمقراطية، ويمكن أن تعرّض علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة للخطر. وجاء في التقرير إن إضعاف المنظومة القضائية، بالإضافة إلى تغيير أسلوب العلاقات مع الفلسطينيين، يمكنهما أن يؤديا إلى تدهور علاقات إسرائيل مع الغرب ومع الإدارة الأميركية، وهو ما سيُلحق الضرر بأمن الدولة في المدى الزمني القريب.[٩]

ووصل الاستقطاب مرحلة غير مسبوقة بعد إعلان وزير العدل ياريف لفين عن خطته للإصلاح القضائي التي تعتبرها المعارضة بمثابة انقلاب على القضاء، وتصاعدت دعوات من نخب مختلفة لمواجهتها والتصدي لها عبر التمرد والعصيان والتظاهر، وظهرت تحذيرات من احتمال اندلاع حرب أهلية من أهمها تحذير رئيس الدولة إسحق هرتسوغ.[١٠]

وقد نظمت حتى كتابة التقرير مظاهرات أسبوعية ضخمة وحاشدة في تل أبيب والقدس وحيفا ضد الخطة شارك فيها عشرات الآلاف، وأطلقت عشرات الرسائل من نخب ثقافية وقضائية ومهنية –اقتصادية محذرة من مغبة تنفيذها ومخاطرها على الحريات وقيم الديمقراطية ومن ثم على مكانة إسرائيل الدولية وصورتها العالمية، وحذرت من انعكاساتها الوخيمة التي قد تكون على الاقتصاد وسوق رأس المال والاستثمار وصناعة الهاي تك وغيرها. وقد وصلت حالة الاستقطاب إلى مرحلة من الغليان دفعت جهات مختلفة إلى أطلاق التحذيرات من التحول إلى حرب أهلية.

تدور المعركة الحالية بين معسكر المعارضة الذي يقود الاحتجاجات ومعسكر أقصى اليمين الذي يشكل الحكومة على القضايا الداخلية وعلى رأسها الخطة القضائية وسن فقرة التغلب التي تتيح للكنيست إعادة سن القوانين التي ترفضها المحكمة العليا بأغلبية ٦١ عضو كنيست، ومنع المحكمة العليا من التداول في

قوانين الأساس، وتغيير تركيبة لجنة اختيار القضاة وتوسيعها من ٩ إلى ١١ يتم تعيين سبعة منهم من قبل الحكومة، بما يتيح إعطاء الحكومة أغلبية في اتخاذ القرارات.

يتوافق معسكر المعارضة والحكومة على المنطلق المركزي الأساسي للصهيونية حول الدولة اليهودية، ويختلفان على طابعها، إذ يرفع تيار المعارضة شعار "إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية" كما جاء في "قانون أساس: حرية الإنسان وكرامته" الذي سن عام ١٩٩٢، فيما يرفع أقصى اليمين الجديد الذي يتصدر الحكم اليوم شعار "الدولة اليهودية القومية" كما عبر عنه قانون القومية. بالانطلاق من ذلك، يمكن الإشارة إلى أمرين يحكمان شكل الاحتجاج ووجهته كقضية وينطويان على آثار مهمة على الفلسطينيين:

١. اعتبار الاحتلال قضية خارجية- تفصل تيارات المعارضة المركزية بين معارضتها خطة الإصلاح القضائي والاحتجاجات التي تقودها لمواجهتها ومسألة الاحتلال الذي تتعامل معه باعتباره "قضية خارجية" ليست ذات صلة، ويعكس هذا الموقف ما أشرنا إليه أعلاه من تحول الانقسام الداخلي الحزبي بين يمين ويسار وفق الموقف من التسوية مع الفلسطينيين إلى انقسام على أساس الموقف من الحريات و"الدولاتية" وقيم الديمقراطية في الدولة اليهودية، وهو ما يعزز من الشرخ الداخلي من جهة ومن التضامن أمام الفلسطينيين من جهة أخرى.
٢. توافق المعارضة وحكومة اليمين[١١] على إدارة الاحتلال والفلسطينيين وفق مبدأ الاحتياجات الأمنية دون أفق سياسي. وانعكس ذلك بشكل واضح خلال فترة عمل حكومة التغيير التي استمرت بإدارة ملف الاحتلال وفق المبادئ التي وضعها اليمين الجديد وعمل على أساسها مدة عقد كامل منذ تبوأ الحكم في العام ٢٠٠٩، ووفقها يتم التعامل مع الأراضي "ج" بوصفها جزءًا من إسرائيل بحكم الأمر الواقع، ما يعني أن الضم مسألة شكلية وليست قضية خلاف مبدئي. مقابل الدفع باتجاه تركيز الفلسطينيين في معازل سكانية تحت حكم ذاتي محدود.

التوافق على يهودية الدولة والفصل بين تغيير طابع الدولة والاحتلال يتيح لحكومة نتنياهو التحرر من أي ضغط داخلي تجاه تزحيف الضم وتعميق التفوق اليهودي على جانبي الخط الأخضر، ويشكل غطاء للتعامل الأمني والعسكري مع الفلسطينيين ما يجعلهم أكثر الجهات تضررًا. مع أخذ ذلك بعين الاعتبار، فإن تنفيذ خطة الإصلاح القضائي أو تنفيذ أجزاء منها سيدفع نحو تصاعد حركة الاحتجاج وتوسعها لتشمل خطوات إضافية كالإضرابات وإغلاق الطرق وتعطيل حركة السير وغيرها من الخطوات التي يمكن أن تقابل بتنظيم مظاهرات من داعمي الحكومة، ستنطوي هذه العوامل على انعكاسات مختلفة ستكون لها بالضرورة آثار على المسألة الفلسطينية وعلى فرص العمل الدبلوماسي والدولي:

١. **الانعكاسات الاقتصادية:** تثير حالة الاستقطاب وخطة الانقلاب على القضاء مخاوف من عدم الاستقرار الداخلي، وفي أعقاب ذلك تدفع باتجاه رفع درجة الحذر من الاستثمار في السوق

الإسرائيلية وزيادة وزن المخاطر المترتبة على ذلك من وجهة نظر المستثمرين. في حال استمرار الاحتجاجات وتطورها يمكن أن يؤدي ذلك إلى خفض التدريج الائتماني لإسرائيل وانسحاب رأس المال الأجنبي الذي يستثمر بشكل خاص في شركات الهايتك التي تعتبر العمود الفقري للاقتصاد الإسرائيلي.

٢. **العلاقات الداخلية**: من الممكن أن تدفع حالة الاستقطاب إلى زيادة هجرة النخب الثقافية والأكاديمية، وفي حال تصعيد الاحتجاج لا يمكن استبعاد تزايد مظاهر العنف بين التيارات المتصارعة، مع العلم أن هناك تحذيرات في إسرائيل من أن الخطاب والتأجيج القائم من الممكن أن يؤدي الى حدوث اغتيال سياسي. بالطبع من الصعب التكهن بكيفية تدحرج الأمور، لكن معسكر المعارضة يعتقد بأنه يدافع عن "خطف" الدولة من مجموعة من "الجناة" كما يعبر عن ذلك، مقابل اعتقاد أنصار الحكومة بأن "النخب الأشكنازية العلمانية واليسارية" تريد منعهم بالقوة من الحكم، مما يحمل بذور تأزيم المواجهات وتدحرجها إلى التصادم.

٣. العلاقات الدولية – تقاطع الأزمة الداخلية وسياسات المس بالاستقلال القضائي مع السياسات الاستيطانية والعنصرية الفجة تجاه الفلسطينيين سيدفع نحو زيادة النفور الدولي من إسرائيل، واتساع الدوائر التي تعتبرها نظام أبارتهايد.

٤. **الانعكاسات على العلاقات مع يهود الولايات المتحدة**: تدفع تشكيلة الحكومة المتطرفة باتجاه تعميق الهوة بين إسرائيل ويهود الولايات المتحدة الذين يصل تعدادهم نحو ٨ ملايين. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التحولات في الموقف من إسرائيل بين اليهود في الولايات المتحدة، يمكن أن نتوقع أن تؤدي سياسة الحكومة الجديدة بمستوياتها المتعددة التي تشمل إضافة لاستهداف الفلسطينيين والثورة القضائية تبني وجهة نظر أرثوذكسية محافظة في قضايا الدين إلى الدفع باتجاه تعميق الهوة مع يهود الولايات المتحدة الذين يصوت ٨٠٪ للحزب الديمقراطي، ويتبع جزء واسع منهم تيارات يهودية إصلاحية.

٥. **العلاقة مع الحزب الديمقراطي الأميركي**: تظهر استطلاعات الرأي في الولايات المتحدة استمرار تراجع مكانة إسرائيل في صفوف الحزب الديمقراطي وخاصة بين الشباب[١٢] مقابل بقائها عالية بين الجمهوريين. وأظهر استطلاع أجري في العام ٢٠٢٢ [١٣] أن نسبة تأييد شباب الحزب الديمقراطي للقضية الفلسطينية تجاوز لأول مرة دعم إسرائيل.

للإجمال، يعتمد استمرار وجود الائتلاف الحكومي على بقاء أحزابه كافة، ويتقاطع ذلك مع حاجة نتنياهو لتمرير خطة الإصلاح القضائي التي قد توفر له مخرجًا من محاكمته بقضايا فساد، وهو ما يعني أن نتنياهو سيعطي مساحة واسعة للصهيونية الدينية الاستيطانية والكهانية للعمل مقابل الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر من أجل استمرار وجود حكومته، ونظرًا لما قد تترتب عليه سياسات الحكومة

مـن تزايـد النفـور مـن إسـرائيل وتوسـع دوائـر مـن يعتبرهـا أبارتهايـد، واحتمـال تفجـر الأوضـاع الميدانيـة خاصـة فـي القـدس المحتلـة، فـإن حكومتـه سـتدفع فـي المـدى القريـب إلـى باتجـاه محـورة العمـل الدبلوماسـي حـول "الخطـر الإيرانـي"، وتكثيـف اسـتخدام ورقـة "معـاداة السـامية" فـي مواجهـة نقـد إسـرائيل، بمـوازاة ذلـك تعزيـز الاسـتثمار فـي العلاقـات مـع دول اليمـين الشـعبوي، وعلـى رأسـها إيطاليـا وهنغاريـا والهنـد، وتعميـق العلاقـات مـع الحـزب الجمهـوري والتيـارات الأفنجيليـة والمحافظـة والدفـع باتجـاه توسـيع دائـرة التطبيـع مـع دول إفريقيـة وإسـلامية وعربيـة جديـدة، غيـر أن هـذه التحـركات والمسـاعي سـتدفع بدورهـا إلـى تعزيـز الربـط بـين إسـرائيل والتطـرف ونحـو اعتبارهـا نظـام أبارتهايـد.

الهوامش

١ نتائج انتخابات الكنيست ال ٢٥ متوفرة على صفحة https://votes25.bechirot.gov.il/

٢ مومي دهان، ٢٠٢٢. "فجوة التصويت للانتخابات بين الشرقيين والأشكناز". chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://momida-han.huji.ac.il/sites/default/files/momidahan/files/pr_hhtsbh_lknst_byn_mzrkhym_lshknzym_2.0.pdf

٣ استمر عمل حكومة التغيير١٣ من حزيران ٢٠٢١– ٢٩ كانون أول ٢٠٢٢

٤ انظر ليا سبيلكين من دعم منظمة إرهابية إلى عضو كنيست: كيف نجح بن غبير إلى التحول إلى منتخب جمهور، موقع مكان، ٢٤ آذار ٢٠٢١.

٥ موران أزولاي وايتي بلومنطال . ٢٠١٥. "اعتقل من الشاباك قبل الانفصال: مكان تاسع في قائمة بينيت". موقع واي نت ynet ١١ كانون الثاني ٢٠١٥

٦ هجار شيزاف ويهوشوع (جوش) برينر. ٢٠٢٣. "عضو الكنيست الجديد عن الصهيونية الدينية: تسفي سوكوت من مقيمي بؤرة افيتار، وسابقًا هدف للشاباك". موقع هآرتس. ٦ شباط ٢٠٢٣: https://www.haaretz.co.il/news/politi/2023-02-06/ty-article-magazine/.premium/00000185-a09b-da33-a9e7-ecdbc3670000

٧ للاطلاع على تشكيلة الحكومة وخطوط الحكومة الأساسية وأهم ما جاء في الاتفاقيات انظر/ي مدار ٢٠٢٣، ملف خاص– حكومة نتنياهو السادسة: يمينية استيطانية دينية: https://shortest.link/hEo8

٨ صفحة وزارة الأمن القومي https://www.gov.il/he/departments/ministry_of_public_security/govil-landing–page

٩ معهد دراسات الأمن القومي، جامعة تل أبيب، تقدير إستراتيجي لإسرائيل ٢٠٢٣. أنظر/ي الرابط: https://www.inss.org.il/he/publication/strate-gic-survey-israel-2023/ (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/٣٠)

١٠ "هرتسوغ يخشى من حرب أهلية"، يسرائيل هيوم، ٢٠٢٣/١/٢٤. أنظر/ي الرابط: https://www.israelhayom.co.il/news/politics/article/13616802 (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/٣٠)

١١ عطارا غيرمان. ٢٠٢٣. "تعاون بين الائتلاف والمعارضة: اقتراح قانون سحب المواطنة من المخربين مر بالقراءة التمهيدية". موقع ماكور ريشون. ١١ كانون الثاني ٢٠٢٣ https://www.makorrishon.co.il/news/564783

12 Lydia Saad, "Key Trends in U.S. Views on Israel and the Palestinians",Gallup, May 28,2021. https://news.gallup.com/poll/350393/key-trends-views-israel-palestinians.aspx (Last seen: 82023/2/)

13 Zoha Qamar, "More Democrats Than Ever Support The Palestinian Cause, And That's Dividing The Party",FiveThirtyEight, Sep 22,2022. https://fivethirtyeight.com/features/democrats-israeli-palestinian-conflict-divide/ (Last seen:82023/2/)

إسرائيل والمسألة الفلسطينية:
من تعثّر "حل الدولتين" إلى خطاب "أرض إسرائيل"

وليد حباس وعبد القادر بدوي

تحت المجهر

- بتسلئيل سموتريتش عن الصهيونية الدينية يتولى سلطةً على الإدارة المدنية
- إستراتيجية حكومة نتنياهو السادسة: لا مفاوضات، لا انسحاب، لكن تهيئة فعلية للضم
- غزة: جولة قتال أخرى في ظل السماح بدخول عمال غزة إلى إسرائيل
- استشهاد شيرين أبو عاقلة، محكمة لاهاي، المونديال– مؤشرات على تضرر مكانة إسرائيل دوليًا
- المقاومة المحلية والجماهيرية المتنامية في الضفة تستنفر أجهزة الأمن الإسرائيلية العاجزة عن السيطرة عليها.

الانقضاض على المناطق المصنفة "ج": هدم في قرية دوما في ٢ شباط ٢٠٢٣. (أ.ف.ب)

الملخص التنفيذي

تشكّل حكومة نتنياهو السادسة خطراً محدقاً على مستقبل القضية الفلسطينية في ظل تولي الصهيونية الدينية مناصب تنفيذية مهمة في ما يتعلق بإدارة أراضي الضفة الغربية والإدارة المدنية.

ملفات العودة إلى المفاوضات وحل الدولتين تبقى مغلقة وطيّ النسيان خلال فترة ولاية حكومة نتنياهو السادسة التي تضمنت في خطوطها العامة واتفاقياتها الائتلافية بنودًا تشير إلى انقضاض واسع النطاق على أراضي المنطقة المُصنفة "ج".

جولة قتالية أخرى في قطاع غزة تخلف ٤٩ شهيدًا، تحاول أن تدفع القطاع إلى الاختيار بين الحملات العسكرية وتدمير البنى التحتية والتسهيلات الاقتصادية الجديدة التي بدأت تبرز خلال العام ٢٠٢٢.

نمو متصاعد للمقاومة الفلسطينية المحلية، سواء عبر مجموعات منظمة أو عمليات فردية نوعية، تدفع إسرائيل إلى إعادة النظر في طبيعة علاقتها مع المدن الفلسطينية "النشطة" من جهة، ومع السلطة الوطنية الفلسطينية من جهة أخرى

إحالة "ملف الاحتلال" من الأمم المتحدة إلى محكمة العدل الدولية للنظر في "الطبيعة الدائمة/ المؤقتة" للاحتلال تهيئ الساحة للمزيد من المقاطعة الدولية لإسرائيل في المستقبل.

التفاعل الدولي الرسمي مع ملف اغتيال شيرين أبو عاقلة، والتفاعل الدولي الجماهيري مع القضية الفلسطينية في المونديال: مؤشرات تشير إلى فشل سياسات إسرائيل في "تطبيع" سياساتها أمام الرأي العام الدولي.

المقدمة

كان الحدث الأبرز الذي ختم العام ٢٠٢٢ هو تشكيل حكومة نتنياهو السادسة، وتولي وزراء تابعين للصهيونية الدينية (في نسختها الأكثر تطرفًا) مناصب سيادية مهمة تمكنهم من إدارة شؤون الضفة الغربية المحتلة. وقد جاء هذا استنادًا إلى بنود الاتفاقيات الائتلافية التي نصت على تمكين اليمين الاستيطاني، ذي التوجه الخلاصي، من توسيع الاستيطان والتحكم بإدارة "الإدارة المدنية" التي توفر أهم قنوات الاتصال والتنسيق مع السلطة الفلسطينية ومع الفلسطينيين بشكلٍ عام. جاء هذا التطور في أعقاب انهيار حكومة بينيت–لابيد التي أقيمت على أساس استبدال نتنياهو، لكنها استمرت في التعامل مع الشعب الفلسطيني على أساس القواعد الإستراتيجية التي وضعتها حكومات نتنياهو على مرّ عقد من حكمه، وعبر المضي قدمًا في القمع بأشكاله المختلفة ومحاولات الاخضاع من دون تقديم أي أفق سياسي. في هذا الفصل، رصد وتحليل لأهم السياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني في العام ٢٠٢٢ (إبان حكومة بينيت–لابيد) واستشراف لوجهة الحكومة الإسرائيلية الجديدة (حكومة نتنياهو السادسة).

بشكل عام، انتظمت علاقة الاحتلال مع الشعب الفلسطيني في ٢٠٢٢ عبر مستويين مترابطين بنيويًا وغير قابلين للفك، هما: المستوى العام الإستراتيجي الذي يمكن تلخيصه بانتقال إسرائيل إلى "مرحلة نهاية حل الدولتين"، والثاني مستوى عملياتي يتمثل في التعامل مع الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة فقط عبر القمع الميداني والعسكري من دون وجود أفق سياسي.

أولًا، المستوى الإستراتيجي

يمكن القول إن إسرائيل انتقلت من مناورة " "تعثر حل الدولتين" إلى مرحلة "انتهاء حل الدولتين"، وهو انتقال تم على مدار سنوات عدة سابقة، لكنه تبلور بشكل أكثر وضوحًا خلال العام ٢٠٢٢ سواء في فترة حكومة نفتالي بينيت (حزيران ٢٠٢١–حزيران ٢٠٢٢)، أو خلال الحملة الانتخابية الإسرائيلية التي شغل يائير لابيد خلالها منصب رئيس الحكومة (ابتداء من ١ تموز ٢٠٢٢) أو في شكل حكومة نتنياهو السادسة (التي أُعلن عن تشكيلها في ٢٢ كانون الأول ٢٠٢٢). تتميز مرحلة "تعثر حل الدولتين" بمراوغة المواقف الإسرائيلية والإعلان من جهة أنها مع المفاوضات وحل الدولتين من حيث المبدأ (بغض النظر عن نوعها) لكن دون اتخاذ خطوات عملية، سياسية، دبلوماسية للوصول إلى ذلك عبر الاستناد إلى حجج عدّة، أهمها غياب شريك فلسطيني أو عدم توفر ظروف مواتية، وفي الوقت نفسه الاستمرار في الاستيطان والتهويد والمثابرة على استخدام

إسرائيل انتقلت من مناورة " "تعثر حل الدولتين" إلى مرحلة "انتهاء حل الدولتين"، وهو انتقال تم على مدار سنوات عدة سابقة، لكنه تبلور بشكل أكثر وضوحًا خلال العام ٢٠٢٢.

القمع المنهج للشعب الفلسطيني من دون إعطاء أي أفق سياسي. أما مرحلة "انتهاء حل الدولتين" فتتميز بصعود التيارات والأحزاب الإسرائيلية اليمينية الملتزمة بالضم والرافضة أيديولوجيا وسياسيًا لفكرة الدولة الفلسطينية من أصلها (بما يشمل التفاوض السياسي مع الفلسطينيين). خلال العقد المنصرم، تحولت هذه التيارات من هامش العمل السياسي إلى جزء أساسي من الائتلافات الحكومية التي تستمد جزءًا من استقرارها من إرضاء هذه التيارات. يحتاج هذا الصعود، الذي عكسته نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة في الأول من تشرين الثاني ٢٠٢٢، إلى تمعن لفهم وتحليل تبعاته على المسألة الفلسطينية بشكل عام، وعلى مستقبل العلاقة بين إسرائيل والفلسطينيين في السنوات القادمة.

ثانيًا، المستوى الميداني ومساعي إدارة الاحتلال بدون أفق سياسي

في ظل انعدام أي أفق سياسي جدي، شهد العام ٢٠٢٢ تصاعدًا في القمع الإسرائيلي وارتفع عدد الشهداء ليصل إلى ٢٢٤ شهيدًا في الضفة الغربية وقطاع غزة. سقط في الضفة الغربية وحدها نحو ١٧١ شهيدًا، وهي الحصيلة الأعلى منذ العام ٢٠٠٥ التي تزايدت خاصة في ظل عملية "كاسر الأمواج" التي أطلقتها إسرائيل لكسر شوكة المقاومة.[١]

يعتبر تصاعد عمليات المقاومة الفلسطينية أحد أهم المستجدات التي شكلت المشهد في العام ٢٠٢٢ وشملت ثلاثة نماذج رئيسة، هي: نموذج العمليات المسلحة الفردية، ونموذج نابلس وجنين (تحديدًا كتيبة جنين وعرين الأسود) – شبه منظّمة– ونموذج الهبات الشعبية الجماهيرية (مثلًا، هبة القدس خلال ٢٠٢٢). الحدث الثاني هو العدوان العسكري الإسرائيلي الواسع على قطاع غزة (تحديدًا ضدّ حركة الجهاد الإسلامي) في آب ٢٠٢٢ وسقوط عشرات الشهداء خلال أيام معدودة مما رفع حصيلة شهداء القطاع مع نهاية العام إلى ٥٣ شهيدًا. بالإضافة إلى أحداث عينية متفرقة كان لها صدى كبير مثل اغتيال الصحافية شيرين أبو عاقلة، أو البدء بالسماح للعمال الفلسطينيين من قطاع غزة العمل في إسرائيل للمرة الأولى منذ العام ٢٠٠٥. إن الاستخدام المفرط وغير المسبوق في التدخل العسكري لا يمكن ردّه فقط إلى تصاعد عمليات المقاومة، إنما يجب فهمه في سياق التحولات الإستراتيجية في علاقة إسرائيل بالفلسطينيين التي ينعدم فيها أي أفق سياسي، الأمر الذي يدفع الجيش الإسرائيلي إلى أخذ دور فعال في محاولة "إخضاع" الفلسطينيين عبر فوهة البندقية.

تضافر المستوى الإستراتيجي والعملياتي سوية، وأثرا على بعضهما البعض خلال العام ٢٠٢٢. ولتقديم استعراض وافٍ لهذه التغيرات، فإن الفصل التالي ينقسم إلى أجزاء عدّة. الجزء الأول، يحلل صعود أقصى اليمين الجديد الإسرائيلي من خلال التركيز على مسألة الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني. الجزء الثاني يركز على علاقة إسرائيل بالضفة الغربية بالتركيز على تصاعد عمليات المقاومة وتنوعها من جهة، وعلى التغييرات الجوهرية في علاقة أحزاب الصهيونية الدينية بالإدارة المدنية. الجزء الثالث يتناول ملف

غزة التي تشهد هدوءًا نسبيًا على الرغم من اندلاع جولة قتال خاطفة خلفت ٤٩ شهيدًا. في القسم الرابع والأخير، يركز الفصل على التفاعلات الدولية مع القضية الفلسطينية خصوصًا في ما يتعلق بملف اغتيال شيرين أبو عاقلة وقضية التعاطف الجماهيري مع القضية الفلسطينية في فترة المونديال.

حملة "كاسر الأمواج" - ٢٠٢٢

صورة أرشيفية لأحد اقتحامات جنين عام ٢٠٢٢. (صحف)

بدأت حملة "كاسر الأمواج" في ٣١ آذار ٢٠٢٢ وما زالت مستمرة في بداية العام ٢٠٢٣. وجاءت الحملة الواسعة بعد سلسلة عمليات في داخل إسرائيل أهمها: عملية بئر السبع (٢٢ آذار وقتل فيها ٤ إسرائيليين)، عملية الخضيرة (٢٧ آذار وقتل فيها جنديان إسرائيليان)، عملية بني باراك (٢٩ آذار وقتل فيها ٥ إسرائيليين). خلصت التقديرات الإسرائيلية إلى أن هناك "موجة" غير مسبوقة في العمليات ستستمر إذا لم يتم إيقافها، وأن أحد أسباب تمكن الفلسطينيين من تنفيذ عمليات يكمن في وجود ثغرات في جدار الفصل العنصري. من هنا، كان اسم الحملة "كاسر الأمواج" كونها شملت ثلاثة تدخلات عسكرية: ١) إعادة هندسة جدار الفصل العنصري في منطقة شمال الضفة الغربية، وإغلاق الفتحات، ونصب أجهزة إنذار إلكترونية متقدمة (لـ "كسر" الموجة)، ٢) حملة عسكرية واسعة النطاق في الضفة الغربية، ٣) عمليات عسكرية في داخل إسرائيل (وهذه استمرت ثلاثة أشهر فقط). وضمت الحملة عمليات حربية مكثفة شاركت فيها كتيبة نيتسان (وحدة ٦٣٦)، والمخابرات والشرطة الإسرائيلية، واستُدعيت ثلاث وحدات أخرى وجُنّد نحو ١٣٠٠ جندي لمساندة عمل حرس الحدود. في غضون ٧٥ يومًا، نفذ الجيش الإسرائيلي نحو ٥٢٧ عملية.

وكان واضحًا أن حملة "كسر الأمواج" كانت تهدف إلى تحويل العمل المقاوم في الضفة الغربية من حالة "هجوم" إلى حالة "دفاع عن النفس" مستمرة، خصوصًا (ولكن ليس حصرًا) في مدينتي جنين ونابلس. وشملت عمليات الجيش إعدامات ميدانية، استخدام غير مسبوق لبعض التقنيات العسكرية مثل القذائف التفجيرية، واستخدام طائرات بدون طيار، وغيرها. كما أن العملية شملت تدخلات عسكرية في مناطق "التخوم" بحيث أجرت وحدات هندسية "تصليحات" في جدار الفصل، وغيرت من قوانين إطلاق النار على "المتسللين" بحيث استشهد عاملان أثناء اجتياز الجدار. في الأيام الأولى من الحملة، استمرت عمليات المقاومة في داخل إسرائيل وشملت عملية تل أبيب-الديزنغوف (٧ نيسان وقتل فيها ٣ إسرائيليين)، عملية العاد (٥ أيار وقتل فيها ٤ إسرائيليين). بعد أشهر عدّة، انتقدت الصحافة الإسرائيلية عملية "كاسر الأمواج" واتهمتها بأنها لم تنه "موجه العمليات"، وإنما دفعت المقاومين الفلسطينيين إلى تغيير "وجهتهم" بحيث انتقلت عمليات المقاومة من الضرب في الداخل الإسرائيلي إلى الضرب في المواقع الإسرائيلية داخل الضفة الغربية. في نهاية العام، أقر الجيش الإسرائيلي بارتفاع عمليات المقاومة داخل الضفة الغربية بشكل دراماتيكي لتشمل ٢٨٥ عملية إطلاق نار.

أولًا: اليمين الديني الاستيطاني يصعد إلى الحكم

توفر نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة التي جرت في الأول من تشرين الثاني ٢٠٢٢ مؤشرات واضحة حول طبيعة المناخ السياسي داخل إسرائيل، خصوصًا المتعلق بحلّ المسألة الفلسطينية، طبيعة الدولة/الكيان الفلسطيني في تصور كل حزب إسرائيلي، بالإضافة إلى علاقة الأحزاب الإسرائيلية بالمشروع الاستيطاني داخل الضفة الغربية والقدس (انظر/ي جدول رقم ١). تاريخيًا، ارتبط مشروع التسوية السياسية بحزب العمل (اليسار الصهيوني)، وتحولت اتفاقيات أوسلو (١٩٩٣-١٩٩٩) إلى الأرضية السياسية التي تجد معظم الأحزاب السياسية في إسرائيل نفسها ملزمة بالانصياع إلى مخرجاتها: سواء في محاولة الوصول إلى تسوية سياسية ترضي الشارع الإسرائيلي بغض النظر عن استجابتها للمطالب الفلسطينية (سلوك اليسار الصهيوني) أو التعامل مع مخرجات أوسلو كأمر واقع (مثل، قيام سلطة فلسطينية وخطاب حل الدولتين) وفي الوقت نفسه عرقلة أي جهد سياسي حقيقي للوصول إلى تسوية سياسية (سلوك اليمين الصهيوني). بيد أن تقسيمة الخارطة السياسية الإسرائيلية إلى يسار- يمين انتهت تدريجيًا، ووصلت ربما إلى نهايتها مع تقلص حجم اليسار الصهيوني وغيابه شبه التام عن الساحة السياسية-الحزبية الإسرائيلية.

وبشكل عام، انتقل التقسيم السياسي-الحزبي داخل إسرائيل من تقسيمة يسار-يمين وفق الموقف من التسوية السياسية إلى عامل غير ذي صلة في المشهد الحزبي الإسرائيلي الذي مرّ بعملية إعادة نظم للانقسامات الحزبية من الأيديولوجي- سياسي إلى قضايا داخلية حول طابع الدولة. في هذا التحول، تبنت أحزاب المعارضة من أحزاب الوسط مثل حزب "يوجد مستقبل" و"أبيض أزرق" كثيرًا من مواقف اليمين المركزية في ما يتعلق بالاستيطان أو الانسحاب من مناطق الأغوار أو القدس، ناهيك عن الموقف من حق العودة، في المقابل تحول اليمين إلى مواقف أكثر تشددًا وتصلبًا. لهذا التحول تبعات على مستقبل حل الصراع، بدت واضحة خلال فترة ولاية حكومة بينيت-لابيد التي تفككت في حزيران ٢٠٢٢، ويمكن تلخيصها في التحولات الثلاثة الآتية:

١. الانسحاب من الأرض المحتلة: تحول النقاش السياسي داخل إسرائيل من نقاش حول الانسحاب من الأراضي المحتلة (تحديدًا الضفة الغربية والقدس) إلى نقاش يتعلق بكيفية ضم المناطق المصنفة "ج" إلى إسرائيل. بمعنى آخر، تحول النقاش من اعتبار الأراضي "ج" أراضيَ محتلة وبالتالي البحث في شروط الانسحاب الإسرائيلي منها (ضمن اتفاقيات وضع نهائي أو اتفاق إقليمي، مصير غور الأردن، تواجد عسكري إسرائيلي على طول الشريط الحدودي مع

> **تحول النقاش السياسي داخل إسرائيل من نقاش حول الانسحاب من الأراضي المحتلة (تحديدًا الضفة الغربية والقدس) إلى نقاش يتعلق بكيفية ضم المناطق المصنفة "ج" إلى إسرائيل.**

الأردن... إلخ) إلى اعتبار الأراضي "ج" أراضي إسرائيلية يهودية توراتية، وبالتالي البحث عن طبيعة السيادة الإسرائيلية فوقها (ضم زاحف، ضم أحادي الجانب، ضم بموجب صفقة توافق عليها الولايات المتحدة).

الملف		الأحزاب	الحجم	
			مقعد	نسبة
حل المسألة الفلسطينية	ضم كل أو أجزاء من الضفة الغربية	الليكود (٣٢)، الصهيونية الدينية (١٤)	٤٦	٪٣٨
	انسحاب من الأراضي المحتلة (باستثناء الكتل الاستيطانية الكبرى)	يوجد مستقبل (٢٤)، العمل (٤)، إسرائيل بيتنا (٦)	٣٤	٪٢٨
	الانسحاب من كامل الأرض المحتلة	الأحزاب العربية (١٠)	١٠	٪٨
	لا يوجد رأي سياسي واضح[٢]	شاس (١١)، يهودوت هتوراة (٧)، المعسكر الدولاني (١٢)	٣٠	٪٢٥
الدولة الفلسطينية	فقط حكم ذاتي	الليكود (٣٢)، الصهيونية الدينية (١٤)، المعسكر الدولاني (١٢)	٥٨	٪٤٨
	دولة منزوعة السيادة	يوجد مستقبل (٢٤)، العمل (٤)، إسرائيل بيتنا (٦)	٣٤	٪٢٨
	دولة ذات سيادة كاملة	الأحزاب العربية (١٠)	١٠	٪٨
	لا يوجد رأي سياسي واضح	شاس (١١)، يهودوت هتوراه (٧)	١٨	٪١٥
المستوطنات في الضفة الغربية	توسيع وتعزيز	الليكود (٣٢)، الصهيونية الدينية (١٤)	٤٦	٪٣٨
	الحفاظ على الكتل الكبرى فقط	يوجد مستقبل (٢٤)، العمل (٤)، إسرائيل بيتنا (٦)، المعسكر الدولاني (١٢)	٤٦	٪٣٨
	إخلاء كامل المستوطنات	الأحزاب العربية (١٠)	١٠	٪٨
	لا يوجد رأي سياسي واضح	شاس (١١)، يهودوت هتوراه (٧)	١٨	٪١٥

جدول رقم ١: مواقف الأحزاب الإسرائيلية من ملفات مختارة بناء على برنامجها الحزبي-الانتخابي (تشرين الثاني ٢٠٢٢)

٢. الدولة الفلسطينية: بالنسبة للأراضي التي نُقلت الصلاحيات الإدارية والأمنية فيها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، مثل أراضي "أ" (١٢ ٪) وأراضي "ب" (٢٨٪)، فقد تحول النقاش من اعتبار السلطة الفلسطينية جهازاً بيروقراطياً يسعى إلى إقامة دولة (State in-the-making) وبالتالي البحث في نقل صلاحيات إضافية، وتعزيز/ عدم تعزيز قدرات بناء الدولة، إلى اعتبار السلطة الفلسطينية فقط مشروع حكم ذاتي، وبالتالي البحث في شروط المحافظة على أجهزة السلطة الإدارية والعسكرية في مكانة ما تحول دون انهيارها لكنها تمنع تطورها إلى نواة دولة. ترى أحزاب المعارضة من الوسط، أن أقصى ما يمكن أن تتطور إليه السلطة الفلسطينية هو وصولها إلى مرتبة حكم ذاتي له دور وظيفي غير سياسي وإنما إداري–أمني. وربما لهذا السبب قام بيني غانتس، وزير الدفاع الإسرائيلي خلال الفترة ٢٠٢١–٢٠٢٢ بإعادة قنوات الاتصال مع السلطة الفلسطينية مصرحًا بأن "اللقاءات تأتي لأغراض غير سياسية بتاتًا،[٣] بينما وفي التوقيت نفسه، صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بينيت أمام الرئيس الأميركي بايدن بأنه "لن تكون هناك دولة فلسطينية".[٤]

٣. الاستيطان: تحول النقاش داخل إسرائيل من نقاش حول "أخلاقية" الاستيطان وشرعيته حسب القانون الدولي، أو الضرورات الأمنية للاستيطان، إلى نقاش عقائدي حول أحقية اليهود بـ "العودة" إلى أرض إسرائيل التوراتية. وبالتالي، فإن تفكيك الاستيطان يبدو بالنسبة للعديد من الأحزاب الإسرائيلية اليمينية بمثابة "خطيئة" دينية. في المقابل، وفي ظل حيازة الاستيطان في الضفة الغربية على شبه إجماع داخل الساحة السياسية–الحزبية القائمة، فإن النقاش السياسي الحالي بات يتعلق خلال العام ٢٠٢٢ بمدى توسيع الاستيطان، وتوقيت توسيعه. وبدلاً من النقاش حول "معقولية" الانسحاب من الكتل الاستيطانية الكبرى، أصبح النقاش داخل إسرائيل حول "معقولية" و"ضرورة" تسوية أوضاع البؤر الاستيطانية الصغرى المبعثرة في جبال الضفة الغربية.

> **وبدلاً من النقاش حول "معقولية" الانسحاب من الكتل الاستيطانية الكبرى، أصبح النقاش داخل إسرائيل حول "معقولية" و"ضرورة" تسوية أوضاع البؤر الاستيطانية الصغرى المبعثرة في جبال الضفة الغربية.**

باختصار، إضافة إلى العديد من التغيرات الإقليمية (اتفاقيات أبراهام) والدولية (انشغال المجتمع الدولي بقضايا يعتبرها أكثر راهنية من المسألة الفلسطينية كالحرب الأوكرانية وعلاقة الولايات المتحدة والصين)، فإن هناك تغيرًا أساسيًا داخل المجتمع الإسرائيلي أفضى إلى هذه الحالة: صعود حجم اليمين الجديد وتمثيله ودوره في إسرائيل، خصوصًا تيار الصهيونية الدينية. إن التحولات الثلاثة التي حصلت تراكميًا على مدى سنوات عدة سابقة من حكم اليمين، ووصلت ذروتها في حكومة بينيت–

لابيد عام ٢٠٢١–٢٠٢٢، تشكل الأرضية التي تنطلق منها حكومة نتنياهو السادسة – والتي وضعت أسسها من قبل حكومات نتنياهو خلال العقد المنصرم – وستحاول أن تذهب بهذه التحولات إلى مستويات أبعد وسياسات أكثر تشددًا ساعية ليس فقط إلى تثبيت حقائق ميدانية جديدة (توسيع الاستيطان) وإنما إلى: ١) تعديل طبيعة الاستيطان بما يمهد لضم قانوني لاحق ٢) إعادة هيكلة العلاقة بين الجيش الإسرائيلي، الحكومة اليمينية، الإدارة المدنية بهدف تمكين مجتمع المستوطنين من التقرير في مستقبل الضفة الغربية ككل.

على ضوء ذلك، يمكن القول إن النهج الإسرائيلي المتعلق بالمسألة الفلسطينية يدفع إسرائيل للدخول في مأزق التعامل مع الشعب الفلسطيني الذي عجزت حتى الآن كل السيناريوهات والبدائل المطروحة – سواء في مراكز الأبحاث الإسرائيلية أو في أجندات الأحزاب الإسرائيلي – عن توفير حل للخروج منه، وهو مأزق آخذ بالتفاقم والتعمق والتعقيد (انظر/ي الشكل رقم ١). لقد ازدادت في السنوات الأخيرة الدراسات والتقارير الإسرائيلية الصادرة عن مراكز أبحاث مقربة جدًا من دوائر صنع القرار الإسرائيلي تحاول أن تحلل هذه الأزمة الإسرائيلية، وتطرح سيناريوهات للخروج منها.[٥] لكن الواضح بالنسبة لإسرائيل هو أن اليمين المتدين والشعبوي من جهة، والمعارضة من جهة ثانية، هما التيارين الوحيدان اللذان يملكان حظوظًا انتخابية لإدارة السياسية الإسرائيلية في ما يتعلق بالمسألة الفلسطينية، ومن غير المتوقع في ظل الانزياح الثابت نحو اليمين واليمين المتطرف أن يكون هناك تغيير جوهري في ما يخص المسألة الفلسطينية العالقة، أو الخروج من المأزق الإسرائيلي المتعلق بها.

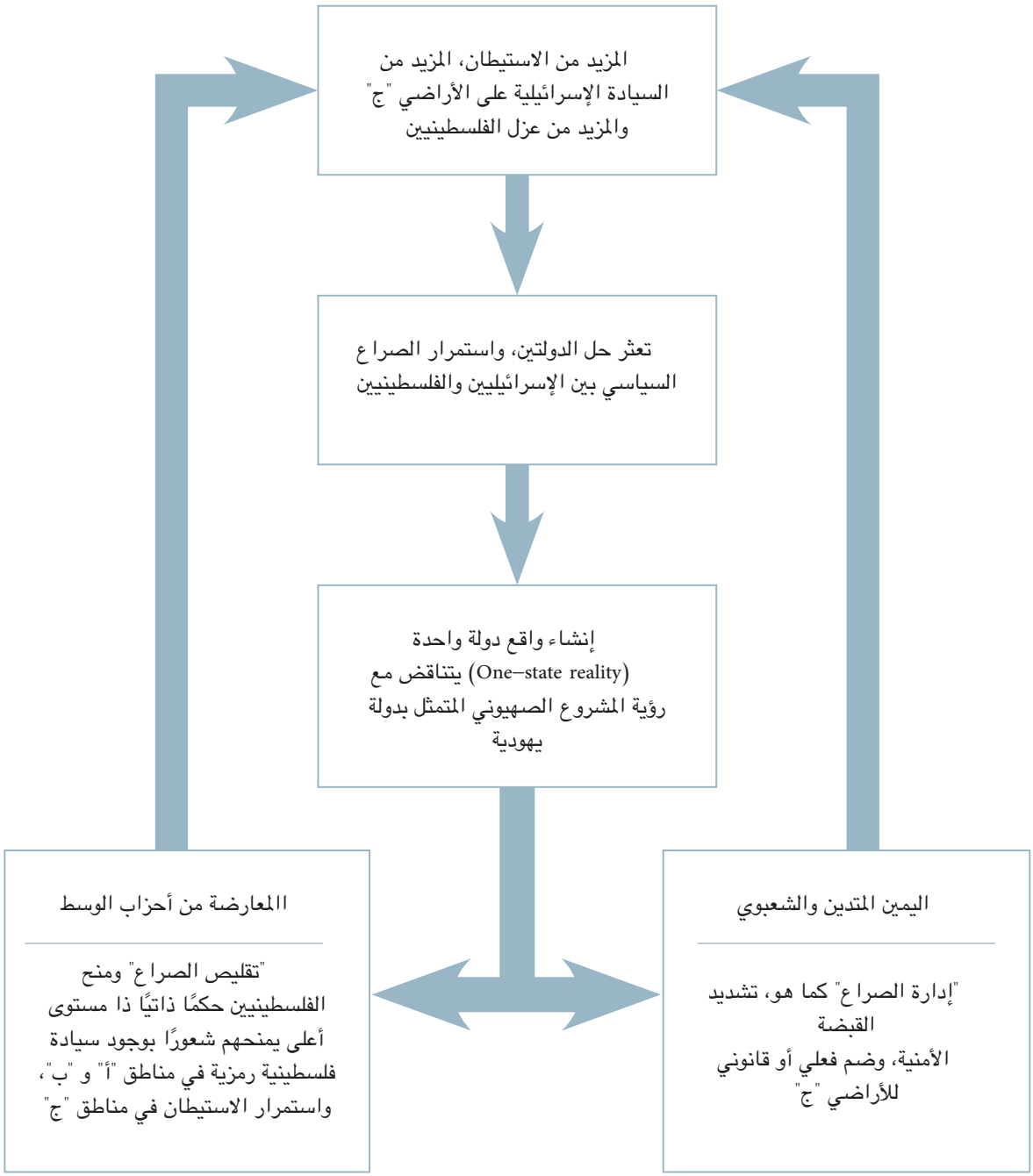

الشكل رقم ١: مأزق اليمين الإسرائيلي الاستيطاني في ما يخص حل المسألة الفلسطينية.

ثانيًا: الضفة الغربية في قبضة الصهيونية الدينية الاستيطانية

تركز انشغال الحكومات الإسرائيلية خلال العام ٢٠٢٢ في ما يتعلق بالضفة الغربية في مسألتين تبادلتا التأثير: ١) تقديم تسهيلات "إغرائية" للفلسطينيين وفتح قنوات اتصال غير سياسية مع المسؤولين الفلسطينيين، وإجراء تغييرات على إستراتيجيات التحكم بالفلسطينيين (طرح فكرة إتاحة استخدام مطار، زيادة عدد العمال بما في ذلك عمال قطاع غزة... إلخ) وفي الوقت نفسه توسيع الاستيطان في الضفة الغربية. بدا هذا النهج واضحًا بين حزيران ٢٠٢١ وآذار ٢٠٢٢ (قبيل اندلاع موجات المقاومة المسلحة). ٢) محاولة اجتثاث نشاطات المقاومة الفلسطينية، بحيث أن التنامي المضطرد لنشاطات المقاومة استحوذ على معظم اهتمام الحكومات الإسرائيلية خلال العام ٢٠٢٢ (وهو نهج بدأ في نيسان ٢٠٢٢ وما زال مستمرًا حتى كتابة هذا التقرير).

أولًا، كيف تعاملت حكومة بينيت-لابيد مع الفلسطينيين؟

حسب التقارير الإسرائيلية الصادرة عن معاهد مقربة من دوائر صنع القرار، فقد كان هناك "حماسة" لدى السياسيين الإسرائيليين، خصوصًا الحكومة الإسرائيلية السابقة بقيادة بينيت–لابيد، لأطروحة تقليص الصراع،[٦] التي تعني حسب الفهم الإسرائيلي، "الإدارة المستمرة للصراع مع إبقائه دون مستوى التفجر. بيد أن سلوك حكومة بينيت–لابيد يشير إلى أنها لم تقم بأي خطوات سياسية سوى أنها أدخلت القليل من التغييرات الاقتصادية وفتحت قنوات اتصال غير سياسية مع المسؤولين الفلسطينيين. ليس واضحًا ما إذا كانت هذه التغييرات تأتي في سياق الاستجابة إلى احتياجات إسرائيلية داخلية تتعلق بالاقتصاد الإسرائيلي مثلًا، أم أنها كانت مدفوعة بإعادة ضبط منظومة "إدارة السكان الفلسطينيين" بحيث تتيح "انفراجات" تحول دون تفاقم الوضع المتردي أمنيًا. لكن الواضح أنه ليس هناك أي خطة حكومية إسرائيلية معلنة تجاه الفلسطينيين خلال فترة ولاية بينيت–لابيد، سوى استمرارها بالاستيطان، وتهويد القدس، ومصادرة الأراضي، والتصعيد الأمني الذي ترافق مع ارتفاع حاد في عدد الشهداء والمصابين مقارنة بالأعوام السابقة، الأمر الذي لا يجعلها أقل عدوانية من حكومات نتنياهو السابقة (٢٠٠٩–٢٠٢١).

> سلوك حكومة بينيت-لابيد يشير إلى أنها لم تقم بأي خطوات سياسية سوى أنها أدخلت القليل من التغييرات الاقتصادية وفتحت قنوات اتصال غير سياسية مع المسؤولين الفلسطينيين.

وفي ما يتعلق بالجانب الحياتي والاقتصادي، زاد عدد العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل عن ٢٠٠ ألف عامل، وهي ليست زيادة كمية وحسب (مقارنة بنحو ١٥٠ ألف في العام الذي سبق)، وإنما زيادة نوعية شملت تخصيص تصاريح عمل في قطاع الهاي–تك، المرضين، المهندسين وغيرها.[٧] كما

أن العام ٢٠٢٢ شهد، لأول مرة منذ العام ٢٠٠٥، دخول آلاف العمال من قطاع غزة. كما أن الخطوات الإسرائيلية شملت تنسيقًا اقتصاديًا، مثل إعادة العمل باللجنة الاقتصادية المشتركة دون أن يؤول ذلك إلى أي تغيير ملموس على الوضع الاقتصادي الراهن، إنشاء بنك إسرائيلي لتركيز التعامل مع البنوك الفلسطينية، ومنح تسهيلات لوجستية للتجار الكبار.[٨] أخيرًا، شهد العام ٢٠٢٢ العديد من اللقاءات بين مسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين حول قضايا غير سياسية، وهو أمر كان قد توقف في حكومات نتنياهو المتعاقبة قبل العام ٢٠٢١.

بيد أن المسؤولين الإسرائيليين يعلمون أن هذه ما هي سوى محاولة أخرى لإدارة الصراع، على أن هناك خطرين (بالنسبة للإسرائيليين) ما يزالان يلوحان في الأفق بسبب استمرار الاحتلال العسكري (المتمثل في سيطرة الجيش الإسرائيلي على الضفة الغربية) والمدني (المتمثل بالاستيطان): إما الوصول إلى "واقع دولة واحدة يسود فيها نظام الأبارتهايد"، وإما انشاء دولة فلسطينية وبالتالي التخلي عن أراضي الضفة الغربية.[٩] ثمة عاملان اثنان برزا خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢ وقوضا الجهود الإسرائيلية الدافعة باتجاه إدخال تغييرات حياتية واقتصادية جديدة، وهما: أولًا، انتهاء ولاية حكومة بينيت-لابيد التي، في ما يخص المسألة الفلسطينية، اتفقت على تغليب وجهات نظر الوسط (غانتس ولابيد) على حساب وجهات النظر اليمينية (بينيت وساعار). مع سقوط هذه الحكومة، وانتخاب حكومة يمينية متدينة واستيطانية يرأسها نتنياهو ويشارك فيها سموتريتش وبن غفير، فإنه من المتوقع أن يعود نهج نتنياهو السابق، والمتمثل بالتعنت الإسرائيلي الواضح: لا مباحثات مع الفلسطينيين، المزيد من الضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية، وتوسيع الاستيطان بشكل مكثف، والاستخدام المفرط للقوة. ثانيًا، كان العامل الثاني والأهم هو تنامي المقاومة الفلسطينية خلال العام ٢٠٢٢.

ثانيًا، اشتداد المقاومة في الضفة الغربية

انصب الاهتمام الإسرائيلي في ما يتعلق بالضفة الغربية على تنامي أعمال المقاومة الفلسطينية، التي اتخذت ثلاثة أشكال أساسية: ١) عمليات فردية نوعية، بالتحديد بين شباط ٢٠٢٢ ونيسان ٢٠٢٢، في مدن إسرائيلية في الداخل خلفت عدة قتلى وجرحى. ٢) عمليات منظمة من خلال مجموعات مثل "عرين الأسود" و "كتيبة جنين"، وغيرها. هذا الشكل من المقاومة شكل خطرًا بالنسبة لإسرائيل بسبب سماته الفردية والابتعاد عن الفصائل الرئيسة، وبسبب كثافة عمليات إطلاق النار التي تنفذها هذه المجموعات التي تصل أحيانًا إلى عشر عمليات يوميًا. ٣) انكسار حاجز الخوف لدى الفلسطينيين، خصوصًا في القدس، وتحول الهبات لديهم إلى أمر روتيني خصوصًا خلال شهر رمضان.

بالتحديد النوعين الأول والثاني من المقاومة دفعا إسرائيل إلى:

- تكثيف العمليات العسكرية تحديدًا في نابلس وجنين، والقيام بعمليات اغتيال في وضح النهار.

هدفت هذه العمليات، التي تصاعدت من حيث العنف الإسرائيلي المنقطع النظير، إلى صناعة معادلة ردع جديدة توجهها إسرائيل على ما يبدو لمجموعات المقاومة ذات الطابع الشبابي وغير المنتمي حزبيًا. كما أن إسرائيل تهدف أيضًا إلى إحراج السلطة الفلسطينية أمام الفلسطينيين من خلال "إجبارها" على الاختيار بين استمرار العنف الإسرائيلي المنفلت من جهة أو "ضبط" الأمن في المدن الفلسطينية بناء على أجندة إسرائيلية.

- اتهام السلطة الوطنية الفلسطينية بالضعف وعدم قدرتها على ضبط الشارع الفلسطيني: من جهة، تتهم إسرائيل السلطة الفلسطينية بفقدان السيطرة الأمنية على مدن كاملة مثل نابلس وجنين، وتقوم من جهة أخرى بمنع السلطة الفلسطينية من ممارسة سيادتها التي حددتها لها اتفاقيات أوسلو، وتخصم مبالغ من أموالها الواردة من جباية المقاصة. دفع هذان السلوكان المتناقضان تجاه السلطة، واللذان يبادر لهما المستوى السياسي الإسرائيلي، جيش الاحتلال الإسرائيلي إلى أخذ زمام المبادرة وتكثيف عملياته داخل الضفة بشكل منفلت. هذه المعطيات (انظر أيضًا الجدول ٢) دفعت الجيش إلى الزج بوحدات إضافية للخدمة في الضفة الغربية، الأمر الذي ترافق مع توجيه المؤسسة العسكرية (كما فعل رئيس هيئة الأركان السابق كوخافي)، وليس فقط المؤسسة السياسية، انتقادات لاذعة للسلطة الوطنية الفلسطينية. ومن قراءة السلوك الإسرائيلي تجاه السلطة الفلسطينية في ظل تنامي أعمال المقاومة، فإن هناك هامشاً عريضاً يسمح بالادعاء بأن لإسرائيل مصلحة في إبقاء العلاقة مع السلطة الفلسطينية على هذا المستوى حيث يتم منعها من ممارسة سيادتها في الوقت الذي تتهمها فيه بعجزها عن هذه الممارسة، ما يشكل مسوغًا لها للتنصل من الملفات السياسية إما بسبب "عدم وجود شريك" وإما بسبب المقاومة.

من جهة، تتهم إسرائيل السلطة الفلسطينية بفقدان السيطرة الأمنية على مدن كاملة مثل نابلس وجنين، وتقوم من جهة أخرى بمنع السلطة الفلسطينية من ممارسة سيادتها التي حددتها لها اتفاقيات أوسلو، وتخصم مبالغ من أموالها الواردة من جباية المقاصة.

	٢٠٢٢	٢٠٢١
عمليات إطلاق نار في الضفة الغربية	٢٨٥	٦١
قتلى إسرائيليون	٣١	٤
عمليات إلقاء حجارة	٧٥٨٩	٣٨٠٥
قطع أسلحة مهربة من الأردن تم ضبطها من قبل الإسرائيليين	٥٣١	---

جدول رقم ٢: العمليات التي سجلها الجيش الإسرائيلي عام ٢٠٢٢، مقارنة بعام ٢٠٢١.

الصهيونية الدينية تتحكم بالإدارة المدنية والضفة الغربية

استمرت حكومة بينيت–لابيد مدة عام ونيف فقط قبل أن تنهار وتخلفها حكومة نتنياهو السادسة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. الحدث الأبرز الذي يخص المسألة الفلسطينية يكمن في تولي أشخاص عن الصهيونية الدينية الاستيطانية، من ذوي الفكر الترانسفيري المبني على مسوغات دينية توراتية، مناصب سيادية/ مهمة تتعلق بالفلسطينيين. وتضم الحكومة الجديدة ٢٨ حقيبة وزارية من ضمنها ١٦ لحزب الليكود، ٣ لحزب "الصهيونية الدينية" (برئاسة سموتريتش)، و٣ لحزب "قوة يهودية" (برئاسة بن غفير)، و٦ حقائب وزارية أخرى موزعة على حزبي الحريديم.

ولعل حزب "الصهيونية الدينية" و"قوة يهودية" يتطلبان المزيد من التعمق، خصوصًا في ظل بنود الاتفاقيات الموقعة بين القوائم المشكلة لها. مع أن كلا الحزبين ينتميان إلى اليمين الديني الاستيطاني العقائدي، الذي يدعو إلى الحفاظ على أرض إسرائيل الكاملة (بما يشمل الأرض المحتلة)، وتهجير الفلسطينيين أو إخضاعهم لمنظومة ضبط وتحكم "تحيّدهم" عن المشهد السياسي، فإن هناك تباينات في الأجندة الراهنة التي يبتغي كل حزب تمريرها من خلال مشاركته في الحكومة الحالية. من جهة، يهتم حزب سموتريتش بتوسيع الاستيطان في أراضي الضفة الغربية والقدس، والحدّ من "توسع الفلسطينيين" على أراضي "ج"، فيما ينصب اهتمام حزب بن غفير أكثر بالتعامل مع الفلسطينيين كسكان، بما يشمل ذلك تطوير منظومة الأمن الداخلي، قمع الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، عسكرة مدفوعة بروح قومية للمجتمع الإسرائيلي. وبشكل أكثر ملموسًا، يمكن استشراف الآتي:[١٠]

١. إعادة هيكلة العلاقة بين المستوى السياسي والمستوى الأمني الإسرائيليين في ما يخص العلاقة مع الضفة الغربية. ففي ٢٦ كانون الأول ٢٠٢٢، تم سن قانون جديد يسمح بوجود وزير ثانٍ داخل وزارة الدفاع، على أن تكون له صلاحيات محددة يتم سحبها من وزير الدفاع، ومنحها للوزير الثاني داخل الوزارة نفسها، وهي صلاحيات تتعلق بالتحكم بجهاز منسق الحكومة الإسرائيلية في المناطق المحتلة (COGAT) والإدارة المدنية. قد يعتبر هذا تحولًا نوعيًا في هيكلية الجيش شبيه بالتحول الذي حصل أثناء الانتقال من الإدارة العسكرية إلى الإدارة المدنية في العام ١٩٨١. وفي حكومة نتنياهو السادسة، هذا يعني نقل صلاحيات مناصب مفتاحية ووضعها بيد الصهيونية الدينية الاستيطانية، مثل التحكم في قنوات الاتصال الرسمية، الإدارية والأمنية، بين الجيش والسلطة الفلسطينية، فرز أراضي الضفة الغربية وتسويتها، التوسع الاستيطاني، الهدم والبناء، تصاريح العمال، وغيرها. من جهة، خلق هذا التحول تصدعات تتعلق

نقل صلاحيات مناصب مفتاحية ووضعها بيد الصهيونية الدينية الاستيطانية، مثل التحكم في قنوات الاتصال الرسمية، الإدارية والأمنية، بين الجيش والسلطة الفلسطينية، فرز أراضي الضفة الغربية وتسويتها، التوسع الاستيطاني، الهدم والبناء، تصاريح العمال، وغيرها.

بهيكلية القرارات داخل الجيش وتراتبيتها، وقد ظهرت خلافات على الصلاحيات بين وزير الدفاع الجديد (غالانت) والوزير الثاني داخل وزارة الدفاع (سموتريتش) قد لا يمكن في الوقت الحالي استشراف مدى جديتها وطبيعة انعكاساتها المستقبلية.

٢. إنشاء وزارة جديدة تحت مسمى وزارة "المهمات القومية"، ومنحها إلى وزيرة من الصهيونية الدينية (أوريت ستروك). وينص البند ١٧ من الاتفاق على أن ممثلاً عن وزارة المهمات القومية سيكون عضوًا في مجلس أراضي إسرائيل، واللجان الموازية التي تتعلق بالتخطيط والبناء في الأراضي "ذات الأولوية القومية". كما أن القضايا المتعلقة بالأراضي والمحالة إلى "محكمة العدل العليا" تتطلب ردًا من الدولة للنظر فيها أمام المحكمة.

٣. تنص الاتفاقيات الائتلافية بين الليكود وحزب الصهيونية الدينية على منح الأخيرة ضمانات وتعهدات بإدخال تغيرات كبرى على المشروع الاستيطاني لتوطيده قانونيًا، وتوسيعه جغرافيًا، وتقويته ماليًا، وخدماتيًا. تشكل هذه البنود، وضع خطط خماسية، وتخصيص ميزانيات كبرى (سموتريتش هو وزير المالية مدة عامين وهو نفسه وزير ثانٍ مسؤول عن الضفة الغربية في وزارة الدفاع)، المضي في تسوية أراضي الضفة الغربية (سموتريتش هو من مؤسسي جمعية ريغافيم التي تعنى بالدفاع التوراتي عن أراضي "يهودا والسامرة" أمام "هجوم العرب")، تركيز الاستيطان وتعزيزه في بيت إيل، الخليل، والمستوطنات العقائدية المهمة بالنسبة لتيار الصهيونية الدينية والتي لا تقع داخل الكتل الاستيطانية الكبرى، إعادة ما يسمى "أملاك اليهود" في الضفة الغربية والقدس التي تعود إلى فترة ما قبل ١٩٤٨ إلى أصحابها اليهود، والتي صنفتها الأردن كأملاك "عدو" خلال فترة حكمها (١٩٤٨-١٩٦٧) وظلت مصنفة على هذا النحو خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي.

٤. إعادة هيكلة وزارة الأمن الداخلي (المسؤولة عن جهاز الشرطة الذي يضم بداخله حرس الحدود ومصلحة السجون الإسرائيلية)، لتصبح من الآن فصاعدًا وزارة الأمن القومي. يترافق هذا التحول، كما نصت الاتفاقيات الائتلافية، مع إعادة هيكلة كبرى تتعلق: أولًا، بإخراج جهاز حرس الحدود الذي طالما كان جزءًا يتبع هيكليًا لجهاز الشرطة وتحويله إلى جهاز مستقل يتبع مباشرة لوزير الأمن القومي. هذا الجهاز الذي يضطلع بعمليات حربية إلى جانب عمله الشرطي سيتم تضخيمه ورفده بجيش من المتطوعين للتعامل مع "التهديدات الأمنية" داخل القدس والخط الأخضر (حيث لا يعمل الجيش النظامي). ثانيًا، تغيير تشريعات وتعليمات تتعلق بالتعامل مع الفلسطينيين "في أوقات التهديدات الأمنية" تشمل تسهيل إجراءات إطلاق النار، تحقيقات مكثفة، مداهمات، وغيرها. يضاف ذلك إلى تضييقات ذات طابع قومي يحاول بن غفير تحويلها إلى تشريع رسمي، مثل حظر العلم الفلسطيني، أو منع تكريم الأسرى المحررين والاحتفال بخروجهم من الأسر.

٥. قد يلقى هذا التغيير بظله على المشهد الفلسطيني، خصوصًا داخل مدينة القدس، التي شهدت خلال السنوات الماضية مواجهات واسعة النطاق، ومظاهرات ساهمت في تآكل صورة الأمن الإسرائيلي، وهو ما يحاول بن غفير "إصلاحه" بكل ثمن. لكن ما يجعل المشهد في مدينة القدس أكثر خطورة في العام ٢٠٢٣، هو أن بن غفير (كوزير أمن قومي ومسؤول عن جهازي الشرطة وحرس الحدود) ينتمي إلى التيار الكهاني، ويعتبر داعمًا أساسيًا للأنوية التوراتية، وكان أحد أهم مفاعيل توليد الاحتقان وتفجير المواجهات خلال هبة أيار ٢٠٢١ داخل القدس (وبالتحديد حي الشيخ جراح). كما أنه داعم أساسي، وأحد القائمين على مسيرات "الأعلام الإسرائيلية"، وتربطه علاقات وطيدة مع جماعات "بناء الهيكل" التي يشاركها في توجهاتها الأيديولوجية. وفي بداية العام ٢٠٢٣، أعلن بن غفير عن نيته فتح ملف المنازل الفلسطينية "غير المرخصة" في مدينة القدس، الأمر الذي تسبب في إضراب شامل ومواجهات في جبل المكبر حيث بدأ بن غفير تنفيذ عمليات هدم هناك. هذا المشهد ينذر بإمكانية اندلاع مواجهات على نطاق أوسع داخل مدينة القدس، خصوصًا خلال شهر رمضان ٢٠٢٣.

٦. من ضمن مهمات بن غفير إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية. وكان أحد أهم الوعود التي أطلقها، وتم ترجمتها كبند أساسي في الاتفاقيات الائتلافية، هي إعادة النظر في الشروط الحياتية للأسرى السياسيين في السجون الإسرائيلية. من شأن هذه الخطوات، في حال تم تنفيذها، أن تتسبب بأزمة مزدوجة: من جهة، يشكل الأسرى مسألة حساسة محاطة بإجماع فلسطيني، وقد يؤول الأمر إلى التسبب باحتجاجات فلسطينية جماهيرية أو تصاعد في أعمال المقاومة. من جهة ثانية، يرى جهاز مصلحة السجون بأنه لا بد من منحه خصوصية غير مسيسة للتعامل مع أوضاع السجناء الفلسطينيين لما يحمله الأمر من ضرورات أمنية وعملية لا يفهمها سوى القائمين بشكل مباشر على إدارة حياة السجناء (أي ضباط مصلحة السجون). في حال تم فرض مثل هذا التضييقات، فإنه من المرجح أن يتسبب الأمر بخلافات بين المستويات الأمنية (ضباط مصلحة السجون) والمستوى السياسي (وزير الأمن القومي).

٦. في ما يخص العلاقة مع السلطة الفلسطينية بشكل خاص، والفلسطينيين بشكل عام، لا بد من الإشارة إلى أن سموتريتش يحتل موقعًا مزدوجًا داخل حكومة نتنياهو السادسة: من جهة، هو وزير المالية مدة عامين، مع العلم أن وكيل وزارة المالية الإسرائيلية هو الشخص المسؤول تاريخيًا عن العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في كل ما يتعلق بملف المقاصة، الاستيراد والتصدير، تطبيق/خرق بروتوكول باريس، والعمال وغيرها. ومن جهة ثانية، ومن خلال موقعه في وزارة الدفاع، هو نفسه مسؤول عن تعيين الإدارة المدنية وإدارتها. إن النظر إلى الدور الجديد للصهيونية الدينية من خلال هذه الازدواجية قد يدفع إلى استشراف مستقبل متوتر للعلاقة بين الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي، وهو مستقبل قد

يتعقد بشكل متسارع في ظل تصنيف إسرائيل للمرحلة كمرحلة "ترقب لسلطة ما بعد أبو مازن". ومن غير الواضح كيف ستتأثر هذه المعادلة في ظل تفتح أعين المجتمع الدولي على تنامي الانتهاكات الإسرائيلية سيما وأن نقطة انطلاق الصهيونية الدينية في ما يتعلق بالضفة الغربية هو فهم متطرف وعنصري للتوراة وليس قواعد العمل السياسي–الدبلوماسي حسب الفهم الحداثي للعمل السياسي.

ثالثًا: إسرائيل وقطاع غزة:"الهدوء مقابل الاقتصاد"

غزة: بصمات أكثر من حرب وسط الحصار. (إ.ب.أ)

كنا قد أشرنا في التقرير السنوي السابق إلى أن إسرائيل تتعامل مع قطاع غزة بإستراتيجيتين متناقضتين لكنّهما متكاملتان (القطاع كيان منفصل، والقطاع جزء من البيت الفلسطيني).[11] خلال العام ٢٠٢٢، لم تتغيّر سياسة إسرائيل تجاه قطاع غزة وشكّلها عاملان متناقضان ربّما لكنّهما متكاملان، فمن ناحية هناك ما يُشبه الترحيل للملفات العالقة والإبقاء عليها دون حلّ (رفع الحصار عن قطاع غزة، فتح ميناء بحري، إنجاز صفقة تبادل الأسرى، وغيرها من الملفات) تماشيًا مع إستراتيجية كسب الوقت وتجنّب التقدّم باتجاه التسوية

كصفة عامة لسياستها تجاه الملف الفلسطيني برمّته. ومن ناحية أخرى استمرّت إسرائيل في مسعاها لتثبيت معادلة "الهدوء مقابل الاقتصاد"،[١٢] على الرغم من أنها شنّت عملية عسكرية محدودة وخاطفة- من حيث المدّة الزمنية-. ويُمكن تلخيص المشهد الإسرائيلي/ الغزّي على النحو الآتي:

١. في الخامس من آب، أعلنت إسرائيل عن إطلاق عملية عسكرية ضد حركة الجهاد الإسلامي في قطاع غزة أطلقت عليها تسمية "الفجر الصادق- بحسب الترجمة العربية"، استهلتها باغتيال تيسير الجعبري أحد القادة العسكريين للحركة في القطاع، جاء ذلك بعد أيام عدّة من التوتّر بين فصائل المقاومة وإسرائيل على حدود القطاع التي شهدت ترقّبًا حذرًا في أعقاب اعتقال أحد قادة حركة الجهاد الإسلامي والاعتداء عليه في جنين (الشيخ بسام السعدي) ما دفع الجهاد الإسلامي للتهديد بأنها سترّد على هذا الاعتداء من قطاع غزة، بالتزامن مع ما تشهده السجون والمعتقلات من توتر بسبب إضراب أحد الأسرى عن الطعام. أكّدت إسرائيل أن عمليتها تستهدف البنية التحتية للجهاد الإسلامي وقادة الجناح العسكري التابع لها- سرايا القدس- في مسعىً منها لعزل حركة حماس وتجنيبها الدخول في المواجهة العسكرية، إلّا أنها قتلت طوال أيام العملية ٤٩ فلسطينيًا بينهم ١٧ طفلاً.[١٣] بحسب الجيش الإسرائيلي؛ فقد أطلق الجهاد الإسلامي خلال العملية العسكرية أكثر من ١١٦٢ صاروخًا وقذيفة، سقط ٢٠٠ منها في أراضي قطاع غزة، و٩٩٠ وصلت إلى إسرائيل، اعترضت القبة الحديدية نحو ٣٨٠ منها بنسبة نجاح وصلت إلى ٩٦٪ بحسب المعطيات الإسرائيلية. [١٤]

٢. حاولت إسرائيل على مدار ثلاثة أيام من الجولة العسكرية التركيز على صعيد الخطاب الإعلامي ومنطق العصا والجزرة. أي التركيز على خطاب التسهيلات المُقدّمة لقطاع غزة (وتحديدًا تصاريح العمل في إسرائيل والاستمرار بإدخال أموال المنحة القطرية) والأثمان الباهظة التي سيدفعها القطاع وحركة حماس- كحاكم للقطاع- في حال انضمّت الأخيرة إلى جولة القتال، ويأتي هذا الأمر في ظلّ الإستراتيجية الإسرائيلية المُستحدثة تجاه القطاع- أشرنا إليها سابقًا في التقرير السنوي السابق- التي أطلق عليها يائير لابيد "الهدوء مقابل الاقتصاد" خلافًا لإستراتيجية نتنياهو على مدار سنوات حكمه بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠٢١ المعروفة بـ "الهدوء مقابل الهدوء".

٣. على المدى الإستراتيجي، حاولت إسرائيل، على ما يبدو، من خلال الجولة العسكرية كسر معادلة "وحدة الساحات" التي تحقّقت خلال هبّة أيار ٢٠٢١، والتي فرضت بموجبها فصائل المقاومة في قطاع غزة معادلة ربطت بين الاعتداءات الإسرائيلية في القدس (وتحديدًا في الحرم القدسي الشريف) أو التصعيد في الضفة الغربية ورد فصائل المقاومة في القطاع بإطلاق الصواريخ، حدّ الدخول في مواجهة عسكرية مع إسرائيل كما حدث خلال هبّة أيار ٢٠٢١ ومعركة "سيف القدس". استنادًا لهذا الأمر، هدفت إسرائيل من خلال الحملة العسكرية المحدودة، أولاً وقبل كل شيء،

إلى تغيير هذه المعادلة وإعادة إنتاج، وتثبيت المعادلة السابقة، وإن كان نسبيًا. هذا من ناحية. من ناحية أخرى، أكّدت الجولة أن حركة الجهاد الإسلامي- على الأقل في هذه المواجهة- أصرّت على تثبيت نقيض ما تسعى إسرائيل لتحقيقه، وهذا ما دفعها إلى تسمية الجولة العسكرية بـ "عملية وحدة الساحات".

لا يبدو أن حكومة اليمين المتطرّف الجديدة، ستُغيّر من السياسة الحالية تجاه القطاع، التي تتلخّص في إدارة الأزمات (الملفات العالقة) مع تقديم بعض التسهيلات الاقتصادية- الإنسانية مقابل الهدوء الأمني- "الاقتصاد مقابل الهدوء".

ساهمت هذه الجولة في تشكيل المشهد الإسرائيلي/ الغزّي خلال العام ٢٠٢٢، وقد تُسهم في الحفاظ على هدوء نسبي فترة معينة، خصوصًا في ظلّ التركيز على مسألة التسهيلات الاقتصادية التي تم بموجبها رفع حصة العمال من ١١ ألف عامل (في العام ٢٠٢١) إلى ٢٠ ألف عامل وفقًا لقرار الحكومة الإسرائيلية: ١٣٢٨ (قرار تشغيل عمال فلسطينيين من قطاع غزة في إسرائيل) الصادر بتاريخ ٢٠٢٢/٠٣/٢٧,[١٥] وصولاً إلى تنظيم مسألة العمالة في إسرائيل من خلال تصاريح العمل وأرباب العمل الرسميين في قطاع غزة في الأول من آب ٢٠٢٢،[١٦] أي قبل اندلاع المواجهة العسكرية، الأمر الذي استمرّ حتى وقت إعداد هذا التقرير.

على المدى المنظور، لا يبدو أن حكومة اليمين المتطرّف الجديدة، ستُغيّر من السياسة الحالية تجاه القطاع، التي تتلخّص في إدارة الأزمات (الملفات العالقة) مع تقديم بعض التسهيلات الاقتصادية- الإنسانية مقابل الهدوء الأمني- "الاقتصاد مقابل الهدوء"، استنادًا إلى تقديراتها بأن دخول فصائل المقاومة في قطاع غزة في مواجهة عسكرية أمر وارد في ظروف غير عادية كاختراق "الوضع القائم" في الأقصى، وتزايد عدد عمليات القتل والاغتيال في صفوف الفلسطينيين في الضفة، أو استهداف أحد القيادات العسكرية لها في قطاع غزة،[١٧] وهو الأمر الذي قد يجر المشهد الإسرائيلي/ الغزي إلى المزيد من التعقيد. في المقابل، يرى نتنياهو أن الانقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة هو أمر إستراتيجي لا بد من الحفاظ عليه على المدى المنظور (راجع فصل المسألة الفلسطينية في التقرير الإستراتيجي السابق للعام ٢٠٢٢).

رابعًا: التفاعلات الدولية مع القضية الفلسطينية

كان العام ٢٠٢٢ العام الأكثر دموية بالنسبة للفلسطينيين منذ العام ٢٠٠٥، حيث استشهد خلال العام ٢٠٢٢ فقط ٢٢٤ فلسطينياً/فلسطينية: منهم ١٧١ في الضفة الغربية والقدس و ٥٣ في قطاع غزة.[١٨] على الصعيد المقابل، قُتل ٢٩ إسرائيليًا أيضًا وهو الرقم الأعلى منذ العام ٢٠٠٥،[١٩] من ناحية أخرى، هدمت إسرائيل قرابة ١٠٥٨ مبنى سكنياً وغير سكني في الضفة الغربية وحدها (بما يشمل القدس الشرقية).

كانت إسرائيل قد أقدمت، خلال العام ٢٠٢١، على تصنيف ست من منظّمات المجتمع المدني كـ "منظمات إرهابية، هي: (الحق، الضمير، بيسان، اتحاد لجان العمل الزراعي، لجان العمل الصحي، والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال).[٢٠] وهو ما اعتبرته منظمة العفو الدولية أمنستي في تقريرها الصادر في شباط ٢٠٢٢ بعنوان "الفصل العنصري الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين: نظام هيمنة قاسٍ وجريمة ضد الإنسانية"[٢١] على أنه تمادٍ من إسرائيل في الاعتداء على المنظمات الحقوقية في فلسطين. في المدى المنظور، ليس واضحًا أن الحكومة اليمينية المتطرّفة ستغيّر من سياستها تجاه منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، ما يُعزّز من هذا الافتراض أن المتطرّف سموتريتش- الذي تسلّم حقيبة "الإدارة المدنية" إلى جانب حقيبة وزارة المالية- كان قد صرّح في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٢ أن منظّمات حقوق الإنسان بالنسبة له تُشكّل خطرًا وجوديًا يجب اجتثاثه، ليس في الساحة الفلسطينية وحسب؛ وإنما تلك الإسرائيلية العاملة في مجال حقوق الإنسان.[٢٢] لكن الأهم هو أن إغلاق هذه المؤسسات فاقم الجدل الدولي حول انتهاكات حقوق الإنسان، وصب الزيت على التفاعلات الدولية المتعلقة بـ "سلوك الاحتلال غير الشرعي" (كما حدث أثناء التفاعل مع قضية اغتيال شيرين أبو عاقلة)، و بـ "شرعية إسرائيل" (كما حدث جماهيريًا أثناء المونديال)، أو حتى ضرورة تحويل الجدل المتعلق بالاحتلال إلى مستويات قضائية دولية (كما رشح عن لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار التابعة للأمم المتحدة في نهاية العام ٢٠٢٢).

١. استشهاد الصحافية شيرين أبو عاقلة

صباح الحادي عشر من أيار ٢٠٢٢، استشهدت الإعلامية في قناة الجزيرة شيرين أبو عاقلة برصاص وحدة دوفدوفان التابعة للجيش الإسرائيلي قرب مخيم جنين، بعد إطلاق النار باتجاه مجموعة من الصحافيين أثناء تغطيتهم اقتحام قوات الاحتلال للمخيم.[٢٣] أثار استشهاد شيرين أبو عاقلة ردود فعل دولية وإقليمية ومحلية غاضبة ومنددة، طالبت إسرائيل بفتح تحقيق جدّي ومسؤول، ما دفع إسرائيل في البداية إلى محاولة التهرّب من المسؤولية ونشرت بعض المقاطع حاولت فيها توجيه أصابع الاتهام إلى مسلّحين فلسطينيين في مخيم جنين، قبل أن تتراجع عن هذه الرواية بعد مرور ٤ أشهر على الحادثة لتؤكّد أن أحد الجنود ربّما أطلق النار من مسافة ١٩٠ مترًا باتجاه المنطقة التي كانت تتواجد فيها شيرين وربّما أصابها بدون قصد،[٢٤] وقد زاد من حدّة التفاعل الدولي مع الحادثة اعتداء قوات الاحتلال على موكب تشييع جثمان الشهيدة أو عاقلة وعلى نعشها في القدس المحتلة. في هذا القضية، برز التخوف الإسرائيلي من أن تؤدي إدانة إسرائيل إلى توتير العلاقة مع الولايات المتحدة التي وجدت نفسها مُحرجة لأن شيرين كانت تحمل الجنسية الأميركية، أو من لجوء السلطة الفلسطينية إلى المحكمة الجنائية في هذا القضية والآثار التي قد تترتّب على ذلك.

٢. فلسطين وقضيتها في مونديال قطر ٢٠٢٢

أبرز مونديال كأس العالم الذي أُقيم في قطر حجم التفاعل العربي والأجنبي الجماهيري مع فلسطين والقضية الفلسطينية، الذي اتخذ أشكالًا وصورًا مختلفة غزت وسائل الإعلام العربية والأجنبية ومواقع التواصل الاجتماعي. بالنسبة لإسرائيل، فقد برز سؤال "هل أدّى تطبيع علاقات إسرائيل مع الدول العربية إلى قبول جماهيرها لإسرائيل؟ وإن كان على صعيد وسائل الإعلام على الأقل ".[٢٥] هذا السؤال تعزّز من مشهدين متكاملين، الأول الرفض الكبير الذي تعرّضت له وسائل الإعلام الإسرائيلية ومراسلوها الذين تواجدوا في الميدان ليس من قِبَل الجماهير العربية فحسب بل أيضًا من قِبَل بعض المشجّعين الأجانب، الأمر الذي دفع بعض وسائل الإعلام العبرية لوصف المراسلين الإسرائيليين بأنهم "مُطاردون".[٢٦] أما الثاني فقد كان احتفال المنتخبات العربية بالأعلام الفلسطينية خلال فوزها، وتحديدًا المنتخب المغربي الذي حقّق إنجازًا تاريخيًا بوصوله إلى المربع الذهبي للبطولة واحتفل طيلة مشواره في المونديال بالأعلام الفلسطينية، ما شكل أمرًا صادمًا بعض الشيء للإسرائيليين، على الرغم من أن هذا التضامن وترجمته السياسية غير متكافئين، وقد لا تُصبحان كذلك في المدى المنظور.[٢٧]

أبرز مونديال كأس العالم الذي أُقيم في قطر حجم التفاعل العربي والأجنبي الجماهيري مع فلسطين والقضية الفلسطينية، الذي اتخذ أشكالًا وصورًا مختلفة غزت وسائل الإعلام العربية والأجنبية ومواقع التواصل الاجتماعي.

٣. محكمة العدل الدولية والنظر في الاحتلال الإسرائيلي

كان من بين الأحداث المهمة التي ساهمت في تشكيل مشهد التفاعل الدولي– الرسمي على الأقل في هذه الحالة– مع القضية الفلسطينية هو مصادقة لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة في الأمم المتحدة) بأغلبية ساحقة على طلب فلسطيني تم تقديمه بالنظر في حالة الاحتلال الإسرائيلي وطلب رأي محكمة العدل الدولية في لاهاي للحصول على رأي قانوني في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧.[٢٨] في أعقاب القرار، صرّح ممثّل إسرائيل في الأمم المتحدة جلعاد أردان أن هذا الأمر من شأنه تحطيم فرص "التطبيع"، كما حذّرت إسرائيل السلطة الفلسطينية من هذه الخطوة التي وصفتها بـ "أحادية الجانب" وأكّدت أنها ستعاقب السلطة على ذلك، كما أدانت الولايات المتحدة الأميركية الخطوة بالإضافة إلى بعض الدول الأوروبية.[٢٩] أما نتنياهو، الذي بدأت حكومته أعمالها قبل أيام معدودة من القرار، فقد وصف قرار الأمم المتحدة بـ "الحقير"، وقال إنه غير ملزم لإسرائيل.[٣٠]

خلال العام ٢٠٢٢، ازداد منسوب قلق إسرائيل من احتمالية إدانتها بارتكاب جريمة الفصل العنصري، خاصة في ظل طلب الاستشارة القانونية من محكمة العدل الدولية بشأن عدم شرعية الاحتلال والمستوطنات

وضم الأراضي الفلسطينية، بما في تغيير التركيبة الديمغرافية والوضع في القدس، وعلى الرغم من أن إسرائيل لا تتعاون مع الجهات الدولية في هذا الأمر، لأنها تتخوّف بشكل فعلي من أن يتم في المستقبل القريب فرض عقوبات عليها أو مقاطعة كبيرة، فإنها لا تستبعد أن تكتسب هذه "الاتهامات" زخمًا في المستقبل القريب، مع استمرار النشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ووجود حكومة يمينية، الأمر الذي دفع بعض المراكز البحثية الإسرائيلية إلى أن توصي في تقاريرها الإستراتيجية بأخذ هذا الأمر بجدّية، وتعزيز علاقتها مع الولايات المتحدة؛ استمرار تصوير إسرائيل لنفسها على أنها دولة قانون، والتعاون الكامل مع لجان التحقيق والمدعي العام وتوجيه رسائل وعقد لقاءات غير رسمية معه لتوضيح الموقف الإسرائيلي.[٣١]

إجمال: مخاطر انعدام "التسوية" مع الفلسطينيين ومرحلة ما بعد "أبو مازن"

مع انتهاء العام ٢٠٢٢، ووصول حكومة نتنياهو اليمينية إلى الحكم، ازدادت مخاوف مراكز الأبحاث والأمن الإسرائيلية المُقرّبة من دوائر صُنع القرار من ١) "خطر الانتقال إلى واقع حل الدولة الواحدة بين البحر والنهر"،[٣٢] خاصة في ظل مساعي إسرائيل بالتركيز على "إدارة الصراع" بدلاً من محاولة السعي للوصول إلى تسوية مستقبلية.[٣٣] ٢) اهتمام التقارير الصادرة عن هذه المراكز المتزايد بموضوع مرحلة "ما بعد أبو مازن"، أو "مرحلة الفوضى"، وكيف يجب على إسرائيل أن تتعامل مع هذا الأمر، كان أهمها تقريران مُتعمّقان لمعهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي في جامعة تل أبيب،[٣٤] ومعهد القدس للإستراتيجية والأمن.[٣٥] أخيرًا، قد تكون الفترة القادمة ٢٠٢٣-٢٠٢٤ هي فترة تشهد تصاعد العنف الممنهج الإسرائيلي بحق الفلسطينيين، سواء بسبب تولي التيارات اليمينية، الدينية، الاستيطانية مناصب مفتاحية في ما يتعلق بالتحكم بحرس الحدود (حزب قوة يهودية- بن غفير)، الإدارة المدنية (حزب الصهيونية الدينية- سموتريتش)، والجيش (حزب الليكود- غالانت)، أو بسبب الخطوط العريضة التي تستند اليها الحكومة الجديدة التي تنص على أنه "للشعب اليهودي حق حصري لا جدال فيه في جميع أنحاء أرض إسرائيل. الحكومة سوف تقوم بتطوير الاستيطان في جميع أنحاء أرض إسرائيل في الجليل والنقب، والجولان، ويهودا والسامرة". كما أن ترجمة هذه الخطوط العامة قد ينطوي على عنف ممنهج استنادًا إلى عقيدة التيارات الكهانية والدينية الحردلية التي تشكل عنصرًا أساسيًا في الائتلاف الحاكم.

الهوامش

١ أنظر/ي المربع المتعلق بحملة "كاسر الأمواج". للمزيد انظر/ي: الجيش الإسرائيلي، "٥٢٧ عملية في شهرين ونصف"، تقرير صادر عن الجيش الإسرائيلي، انظر/ي: https://bit.ly/3RvVI2N؛ انظر/ي مثلا: https://www.ynet.co.il/news/article/bkmnw9mej

٢ من المهم الإشارة إلى أن وسم موقف شاس ويهودوت هتوراة باستخدام عبارة "لا رأي سياسيًا واضحًا"، إنما ينبع من قراءة برامجهم الانتخابية، أو بسبب عدم طرحهم للملف المشار إليه في برامجهم الانتخابية. في هذا السياق، فإن موقف الأحزاب الحريدية من المسألة الفلسطينية يتراوح بين مساحتي عمل متناقضتين: المساحة الأولى هي الخلفية الحريدية التقليدية التي بموجبها نأت هذه الأحزاب القطاعية المتزمتة عن التدخل في شؤون السياسية الإسرائيلية والاهتمام أكثر بمجتمعات التوراة التي تديرها. المساحة الثانية تنبع من تحالفاتها الإستراتيجية مع حزب الليكود وتصنيفها نفسها كأحزاب يمينية، وبالتالي باتت تشكل جزءًا من معسكر اليمين المتطرف سواء من ناحية أنماط تصويتها، موقفها من حل الصراع أو الاستيطان في الضفة الغربية والقدس. من هنا، يمكن وصف هذه الأحزاب بأنها أحزاب حريدية تتصهين بشكل مستمر.

٣ أليؤور ليفي ويوآف زيتون، "غانتس استضاف أبو مازن في منزله في رأس العين: الاستمرار في بناء خطوات تبادل الثقة"، في واي نت، بتاريخ ٢٩ كانون الأول ٢٠٢١. انظر/ي الرابط الآتي: https://www.ynet.co.il/news/article/bykxclfik

٤ إيتمارآيخنر، "بينيت هبط في الولايات المتحدة وقال: لن نضم أراضي ولن تقوم دولة فلسطينية"، في واي نت، بتاريخ ٢٥ آب ٢٠٢١. انظر/ي الرابط الآتي: https://www.ynet.co.il/news/article/hk11er4q11t

٥ انظر/ي على سبيل المثال: أودي ديكيل ونوي شاليف، خطر 'الدولة الواحدة' اليهودية–الفلسطينية: تحقق عمليا، منشورات معهد الأمن القومي، ٧ تشرين الثاني ٢٠٢٢. انظر/ي الرابط الآتي: https://www.inss.org.il/publication/one-state/.

٦ شاؤول آريئيلي، "وربما على إسرائيل أن تسعى نحو تقليص الصراع"، في هآرتس، ١٦ كانون الأول ٢٠٢١. انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3ZqCEXq

٧ معهد ماس، مستقبل العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي على ضوء الحقائق الاقتصادية والسياسية، ورقة خلفية– جلسة طاولة مستديرة ٤، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني– ماس، ٢٠٢٢.

٨ المصدر نفسه.

٩ أودي ديكيل ونوي شاليف، "خطر 'الدولة الواحدة' اليهودية–الفلسطينية: تحقق عمليًا"، مصدر سابق.

١٠ راجع الملف الخاص بهذا الشأن الذي أصدره مركز مدار في ناهية العام ٢٠٢٢. انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3HzwE7R

١١ للمزيد، أنظر/ي: وليد حبّاس وعبد القادر بدوي، "المسألة الفلسطينية". في: تقرير مدار الإستراتيجي ٢٠٢٢: المشهد الإسرائيلي ٢٠٢١. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، ٢٠٢٢، https://bit.ly/3Ra0e6J

١٢ بحسب هذه الإستراتيجية، فإن على إسرائيل الشروع بخطوات اقتصادية كبيرة مُتعدّدة السنوات من أجل تحقيق الأمن، فالغرض من هذه الخطوات، بحسب يائير لابيد، هو تحقيق الاستقرار على جانبي الحدود من ناحية أمنية ومدنية؛ سياسية واقتصادية. إذ إن المجتمع الدولي وسكّان القطاع لا بدّ من أن يصلوا إلى استنتاج مفاده أن "إرهاب حماس" هو الحاجز الفاصل بينهم وبين الحياة الطبيعية والاستقرار الأمني والمدني– الاقتصادي. أنظر/ي:

عبد القادر بدوي. "هل بدأت إسرائيل بتطبيق إستراتيجية لابيد تجاه قطاع غزة: "الهدوء مقابل الاقتصاد"؟". مُلحق المشهد الإسرائيلي، ٢٥ نيسان ٢٠٢٢، مدار، https://bit.ly/3XAOug6

١٣ وفا. شهداء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، آب ٢٠٢٢، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية– وفا، آب ٢٠٢٢، https://bit.ly/405o33H.

١٤ أنظر/ي: معطيات حول القصف الإسرائيلي على قطاع غزة، موقع القيادة الجنوبية للجيش الإسرائيلي، ٦ آب ٢٠٢٢، https://bit.ly/3R6a5dM.

١٥ للمزيد، أنظر/ي: نص القرار ١٣٢٨: قرار تشغيل عمال فلسطينيين من قطاع غزة في إسرائيل": https://www.gov.il/he/departments/policies/dec1328_2022

١٦ للمزيد حول موضوع العمالة والتغييرات التي حصلت عليه من حيث الأرقام ومستوى الدخل والمعيشة منذ العام ٢٠٠٥ وحتى آل ٢٠٢٢، انظر/ي: https://www.inss.org.il/he/publication/workers-from-gaza/

١٧ يوني بن مناحيم. "حكومة نتنياهو ستستمر في سياستها الحالية تجاه قطاع غزة". نيوز ١ العبرية، ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢، https://bit.ly/3wux9JI.

١٨ جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام ٢٠٢٢"، مصدر سابق.

١٩ المصدر السابق.

٢٠ للمزيد، انظر/ي: حباس وبدوي، "المسألة الفلسطينية".

٢١ انظر/ي: التقرير كاملاً بعنون " الفصل العنصري الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين: نظام هيمنة قاسٍ وجريمة ضد الإنسانية": https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/02/israels-apartheid-against-palestinians-a-cruel-system-of-domination-and-a-crime-against-humanity/

٢٢ نوعا شبيغل. "سموتريتش: منظمات حقوق الإنسان هي تهديد وجودي لإسرائيل، الحكومة القادمة ستقوم بمعالجة الأمر". هآرتس، ٢١ تشرين الثاني ٢٠٢٢، https://bit.ly/3XCBCGv

٢٣ وفا. "استشهاد الزميلة شيرين أبو عاقلة وإصابة الصحفي علي السمودي برصاص الاحتلال في مخيم جنين". وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية– وفا، ١١ أيار ٢٠٢٢، https://wafa.ps/Pages/Details/47532

٢٤ تقرير صادر عن المنظمة الإعلامية الأميركية NPR، أنظر/ي: https://n.pr/3DhtjYf.

٢٥ إيتان لشيم. "على الشبكة، الفائز الحقيقي لمونديال القدس هي فلسطين". ذا ماركر، ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٢، https://bit.ly/3XUPewZ.

٢٦ دوتان ميلاخ. "الأحداث في قطر: يبدو أن المراسلين الإسرائيليين مُعرّضون للخطر وقد يتم المساس بهم". مكور ريشون، ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٢، https:// bit.ly/3R87y2U

٢٧ انظر/ي: هيئة التحرير، "فلسطين هزمت إسرائيل في أكبر مسرح في العالم، المونديال"، موقع واللا العبري، ١١ كانون الأول ٢٠٢٢: https://mundial.walla.co.il/item/3545403

٢٨ حول قرار الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة المعنون بـ "الممارسات الإسرائيلية والأنشطة الاستيطانية التي تمسّ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكّان العرب في الأراضي المحتلة"، ملف الأمم المتحدة رقم A/77/400

٢٩ ايتمار آيخنر. "الأمم المتحدة توافق على أن تقوم محكمة العدل الدولية في لاهاي بمحاكمة إسرائيل، "الاحتلال هو ضم""، واي نت– الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرنوت، ١١ تشرين الثاني ٢٠٢٢، https://www.ynet.co.il/news/article/rjdvxkhho

٣٠ آريئل كاهانا، "نتنياهو حول قرار الأمم المتحدة: حقير وغير ملزم لإسرائيل"، في يسرائيل هيوم، بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢. أنظر/ي: https://www.israelhayom.co.il/news/geopolitics/article/13517031

٣١ بنينا شربيت، أريئيل سوفلمان وآخرون. "القوة السياسية: لاعبون مركزيون". في: التقرير الإستراتيجي السنوي الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي في جامعة تل أبيب، ٢٠٢٣، https://www.inss.org.il/he/publication/diplomacy-2023/

٣٢ أودي ديكل ونوي شلو. "خطر "الدولة الواحدة"– اليهودية الفلسطينية: سيناريو للواقع". ورقة خاصة، معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي في جامعة تل أبيب، ٠٧ تشرين الثاني ٢٠٢٢، https://www.inss.org.il/he/publication/one-state/

٣٣ أودي ديكل وعنات كورتس ونوعا شوسترمان. "الساحة الفلسطينية: كروت مبعثرة". في: التقرير الإستراتيجي السنوي الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي في جامعة تل أبيب، ٢٠٢٣، https://www.inss.org.il/he/publication/palestinian-arena-2023/

٣٤ أودي ديكل ونوعا شوسترمان، "اليوم التالي لعباس: تداعيات إستراتيجية لإسرائيل"، معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي– جامعة تل أبيب، المجلد ٢٢٤، تشرين الأول ٢٠٢٢، https://www.inss.org.il/he/publication/the-day-after-abu-mazen/

٣٥ أفرايم عنبر، "البديل: الفوضى في المناطق"، معهد القدس للإستراتيجية والأمن، ١٥كانون الثاني٢٠٢٣، https://jiss.org.il/he/inbar-the-default-chaos-in-the-territories/

المشهد السياسي والحزبي: اليمين يترجم فوزه الانتخابي لمشاريع "تغيير" عميقة تفجّر صراعات داخلية

أنطوان شلحت

تحت المجهر

■ حكومة نتنياهو السادسة تفجر صراعات داخلية وتتسبب بحملة تظاهرات معارضة ■ جدل عميق حول "الإصلاح القضائي" ■ الصهيونية الدينية تتحول إلى القوة البرلمانية الثالثة ■ خروج حزب "ميرتس" من المشهد السياسي- الحزبي ■ انقسام في موقف الشارع الإسرائيلي حول "يمينية" الحكومة الإسرائيلية الجديدة.

تظاهرة مناوئة لحكومة نتنياهو السادسة في تل أبيب في ٢١ كانون الثاني ٢٠٢٣. (إ.ب.أ)

الملخص التنفيذي

تشكيل الحكومة الـ٣٧ بقيادة بنيامين نتنياهو وهي الأكثر تطرفاً دينياً ويمينياً في تاريخ إسرائيل.

تقود مجموعة من منظمات المجتمع المدني وفئات من قطاعات اقتصادية بالإضافة إلى نخب أكاديمية وقانونية، وأحزاب المعارضة، مظاهرات احتجاج أسبوعية على سياسة الحكومة الإسرائيلية الجديدة.

الحدّ من صلاحيات المحكمة الإسرائيلية العليا، وتغيير تركيبتها إلى تركيبة أكثر محافظة، وإعادة هيكلة صلاحيات المستشار القانوني، من أهم خطوات "الإصلاح القضائي" الذي تقوده حكومة نتنياهو الجديدة.

باتت "الصهيونية الدينية" بمثابة القوة البرلمانية الثالثة، وهي تشارك في الحكومة مدفوعة بمعتقداتها المتطرفة والخلاصية: ضرورة تطبيق "الوعد الإلهي المُعتّق" بأن تكون "أرض إسرائيل الكاملة" (من البحر إلى النهر) لـ"شعب إسرائيل" فقط.

تراجع قوة اليسار الصهيوني وعدم تمكن حزب ميرتس ("يسار صهيوني") من اجتياز نسبة الحسم.

تراجع مستمر بثقة السكان اليهود بمؤسسات الدولة بما فيها المحكمة العليا والحكومة والشرطة، مقابل ارتفاع الثقة بمؤسسة الجيش وبرئاسة الدولة.

مقدمة

تزامنت كتابة هذا الفصل مع تصاعد حملة الاحتجاج الجماهيرية في إسرائيل ضد حكومة بنيامين نتنياهو الجديدة (السادسة) التي تستند إلى ائتلاف يتشكّل من اليمين المتطرّف الخالص، القومي والديني والاستيطاني. تقود حملة الاحتجاجات مجموعة من منظمات المجتمع المدني وفئات من قطاعات اقتصادية بالإضافة إلى نخب أكاديمية وقانونية، وتشارك فيها أكثرية أحزاب المعارضة. يرى منظمو حملة الاحتجاج ومؤيدوهم أن إسرائيل تسير في طريق غير ديمقراطية تؤدي إلى طغيانٍ، وربما إلى تصفية التعددية السياسية والاقتصادية والثقافية التي عرفتها الدولة في نطاق "الديمقراطية اليهودية"، وأن هذا السير صادر عن نوايا مسبقة لدى الحكومة الحاليّة تهدف، في نهاية المطاف، إلى التسلّط من فوق. وهي نوايا سبق أن تمت المجاهرة بها منذ أكثر من عقد، مثلما دأبنا على أن نشير في تقارير "مركز مدار" الإستراتيجية منذ ما يزيد عن عقد، ويجري تسريعها الآن من منطلق استغلال الظرف المستجد الناجم عما أسفرت عنه الانتخابات العامة، التي جرت يوم ١ تشرين الثاني ٢٠٢٢، وكانت الخامسة خلال أقل من ٤ أعوام، من نتائج منحت الائتلاف الحكومي الحالي "أكثرية مريحة" (٦٤ مقعداً من مجموع ١٢٠) تتيح له إمكان الدفع قدماً بمخططاته قبل أن تتم إطاحة هذه الأكثرية.

بطبيعة الحال، تشمل هذه المخططات إجراءات تتعلق بالسياسة الخارجية، والاحتلال في أراضي ١٩٦٧ والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والسياسة الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما ستتوقف عنده الفصول الأخرى من هذا التقرير.

سيتطرّق هذا الفصل، على وجه التحديد، إلى الحكومة الإسرائيلية الجديدة وإلى تركيبتها وسياستها الداخلية ومشاريعها، فضلاً عن موضوع زيادة قوة تيار الصهيونية الدينية، وموضوع تلاشي حزب ميرتس، آخر بقايا ما يعرف باسم "اليسار الصهيوني"، وكيف ينظر الرأي العام في إسرائيل إلى هذه المستجدات من خلال المؤشرات المتعددة.

في فقرة الإجمال سنحاول استشراف أبرز الاتجاهات التي ستسير فيها إسرائيل في الفترة المقبلة على ضوء إقامة هذه الحكومة وخلفياتها وسياساتها على الصعيدين الداخلي والخارجي.

أولاً: إقامة حكومة اليمين المتطرف تفاقم الصراع الداخلي

أدّى تشكيل الحكومة الأكثر تطرفاً دينياً ويمينياً في تاريخ إسرائيل، بقيادة بنيامين نتنياهو، إلى تعميق الاستقطاب الداخلي حول مستقبل الدولة وطابعها، وظهرت ردات فعل غير مسبوقة من قبل شخصيات قيادية، تمثلت في دعوة قادة سياسيين وعسكريين كبار سابقين إلى القيام بأشكال مختلفة من الاحتجاج لإسقاط الحكومة تشمل إضافة الى التظاهر، العصيان المدني، وعدم إطاعة أوامر الحكومة.

دفعت حالة الاستقطاب وحدّتها إلى بروز تحذيرات من احتمال اندلاع حرب أهلية، من أهمها تحذير رئيس الدولة الإسرائيلية إسحق هرتسوغ.[1] فيما حذر التقرير السنوي الصادر عن "معهد دراسات الأمن القومي" بعنوان "تقدير إستراتيجي لإسرائيل ٢٠٢٣" من الخطوات التي تقوم بها الحكومة وتمسّ بالديمقراطية، والتي يمكن أن تعرّض علاقات إسرائيل بالولايات المتحدة للخطر. ومما جاء في التقرير أن إضعاف المنظومة القضائية، بالإضافة إلى تغيير أسلوب العلاقات مع الفلسطينيين، يمكنهما أن يؤديا إلى تدهور علاقات إسرائيل مع الغرب ومع الإدارة الأميركية، وهو ما سيُلحق الضرر بأمن الدولة في المدى الزمني القريب.[2]

على الصعيد الشعبي، خرج عشرات الآلاف من المتظاهرين في تل أبيب والقدس وحيفا وغيرها من المدن الإسرائيلية منددين بالحكومة وسياساتها، وداعين إلى إسقاطها، كما تواصلت الدعوات إلى استمرار الاحتجاجات والمظاهرات.

خطوط حكومة نتنياهو السادسة: استيطان وتهويد من جهة وتغييرات بنيوية في جهاز القضاء من جهة أخرى

وضع نتنياهو، يوم ٢٠٢٢/١٢/٢٨، لمسات أخيرة على ائتلافه اليميني، والديني، والاستيطاني، حيث تم تحديد الخطوط الأساسية التوجيهية للحكومة التي تشدّد، من بين أمور أخرى، على:

"حق الشعب اليهودي الحصري وغير القابل للتصرف في جميع أنحاء أرض إسرائيل"، وتشمل تعهدات بتعزيز الاستيطان في "الجليل والنقب والجولان ويهودا والسامرة (الضفة الغربية)".

من الخطوط الأساسية التوجيهية للحكومة: "حق الشعب اليهودي الحصري وغير القابل للتصرف في جميع أنحاء أرض إسرائيل"، وتعهدات بتعزيز الاستيطان في "الجليل والنقب والجولان ويهودا والسامرة (الضفة الغربية)".

قبل مراسم أداء الحكومة الإسرائيلية الجديدة اليمين القانونية في الكنيست، التي جرت مساء يوم ٢٠٢٢/١٢/٢٩، وقّع حزب الليكود بزعامة نتنياهو اتفاقيات ائتلافية مع حزبي اليهود الحريديم شاس ويهدوت هتوراة، وكذلك مع أحزاب اليمين المتطرف: "الصهيونية الدينية" وقوة يهودية (عوتسما يهوديت) و"نوعام". وفي الاتفاقيتين الائتلافيتين المنفصلتين مع حزبي "الصهيونية الدينية" و"قوة يهودية"، التزم حزب الليكود من حيث المبدأ فيها بثلاث قضايا ذات أهمية خاصة:

١. فرض السيادة الإسرائيلية على ما تسميه مناطق "يهودا والسامرة"، مع مراعاة اعتبارات رئيس الحكومة في ما يتعلق بـ "التوقيت وتقييم المصالح الوطنية والدولية لدولة إسرائيل".
٢. العمل على شرعنة البؤر الاستيطانية التي تعتبرها الحكومة الإسرائيلية حالياً غير قانونية.

٣. سن "فقرة التغلب" التي تسمح للكنيست بإعادة تشريع قوانين ألغتها المحكمة الإسرائيلية العليا باعتبارها تتعارض مع قوانين أساس إسرائيل شبه الدستورية، وجاء في الاتفاقية "ستُتخذ خطوات لضمان الحوكمة واستعادة التوازن المناسب بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية".

لا تشمل الخطوط العريضة للائتلاف التزاماً إزاء الحفاظ على إسرائيل كدولة ديمقراطية، حيث يرد فيها أن الحكومة "ستحافظ على الطابع اليهودي للدولة وعلى تراث إسرائيل، وستحترم ممارسات وتقاليد أفراد جميع الأديان في البلاد وفقاً لقيم وثيقة الاستقلال". تنص بعض الاتفاقيات على إعداد تشريع لتعديل "قانون العودة" الإسرائيلي الذي يحكم سياسة الهجرة، بغية جعل الحصول على حقوق هجرة تلقائية لأشخاص غير يهود أمراً أكثر صعوبة. كما تنص على تعديلات لرفض شرعية التحوّل إلى اليهودية بحسب إجراءات تيارات غير أرثوذكسية تتم في إسرائيل (وكلا هذين التغييرين يهدّدان بمس علاقات إسرائيل مع اليهود في الشتات الذين ينتمي ملايين منهم إلى تيارات غير أرثوذكسية داخل اليهودية). وتنص الاتفاقات الائتلافية على زيادة تمويل الرجال الحريديم في دراسة التوراة بدوام كامل، وتمويل مجموعة من المطالب الأُخرى التي قدمتها أحزاب الحريديم، بالإضافة إلى زيادة المبادرات والميزانيات الرامية إلى تعزيز الهوية اليهودية.

تعهدت الحكومة الجديدة في المبادئ التوجيهية للائتلاف، بأن تواصل إسرائيل حربها ضد برنامج إيران النووي، وتستمر في سعيها لتعزيز مكانة القدس، وسعيها لتعزيز السلام مع جميع جيرانها مع الحفاظ على أمن إسرائيل ومصالحها التاريخية والوطنية، وتعزيز العدالة الاجتماعية وخفض كلفة المعيشة ومكافحة الفقر، والسعي لتعزيز الهجرة اليهودية، وإعطاء الأولوية للتعليم، ومحاربة موجة الجريمة في القطاع العربي.[٣]

وتضمنت تشكيلة الحكومة الوزارية مجموعة من التعيينات لشخصيات اليمين الاستيطاني والمتطرف في مواقع مفتاحية لها علاقة مباشرة بالفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر:

١. تعيين بتسلئيل سموتريتش من حزب اليمين المتطرف "الصهيونية الدينية"، الذي يدعم فرض السيادة الإسرائيلية في جميع أنحاء الضفة الغربية من دون حقوق متساوية للفلسطينيين وزيراً في وزارة الدفاع التي عين يوآف غالانت وزيرًا لها. مُنح سموتريتش بموجب هذا التغيير صلاحيات واسعة النطاق في ما يتعلق بالشؤون المدنية للمستوطنات اليهودية والفلسطينيين في الأراضي المحتلة، إضافة إلى توليه منصب وزير المالية.

تعيين بتسلئيل سموتريتش من حزب اليمين المتطرف "الصهيونية الدينية"، الذي يدعم فرض السيادة الإسرائيلية في جميع أنحاء الضفة الغربية من دون حقوق متساوية للفلسطينيين وزيراً في وزارة الدفاع التي عين يوآف غالانت وزيرًا لها. ومُنح سموتريتش بموجب هذا التغيير صلاحيات واسعة النطاق في ما يتعلق بالشؤون المدنية للمستوطنات اليهودية والفلسطينيين في الأراضي المحتلة، إضافة إلى توليه منصب وزير المالية.

٢. تعيين إيتمار بن غفير، رئيس حزب "قوة يهودية" الكهانيّ، الشبيه من ناحية أيديولوجية بحزب "الصهيونية الدينية"، في منصب وزير الأمن القومي مع سلطة غير مسبوقة على الشرطة و"حرس الحدود". جاء تعيين سموتريتش وبن غفير بعد سنّ قوانين تمكّنهما من تولي هذين المنصبين الموسعين. وينصّ القانون الجديد المتعلق بهذا الأخير على تعديل أنظمة الشرطة الحالية، وورد فيه أنه ستكون للحكومة سلطة على شرطة إسرائيل، وسينصّب بن غفير، بصفته وزيراً للأمن القومي، مسؤولاً عنها وعن قوات حرس الحدود التابعة لها، بالنيابة عن الحكومة. ويمنح القانون الجديد بن غفير صلاحية توجيه السياسة العامة للشرطة وتحديد المبادئ العامة للعمل بما يشمل تخفيف قواعد إطلاق النار، وتوفير المزيد من الحصانة القانونية لقوات الأمن. ويمكنه أيضاً التأثير في السياسة المتعلقة بالتحقيقات، بعد التشاور مع القائد العام للشرطة والاستماع إلى رأي المستشارة القانونية للحكومة.

تجدر الإشارة إلى أنه في الفترة التي سبقت الانتخابات الإسرائيلية العامة، وعد بن غفير في حملته الانتخابية باتباع سياسة صارمة ضد الجريمة و"الإرهاب". وقال إنه يريد مزيداً من السيطرة على وضع سياسات الشرطة وأولوياتها، بما يتماشى مع المبدأ القائل إن الوزير المسؤول عن منصب يجب أن يتمتع بصلاحية ترافق هذا المنصب. وقال بن غفير في مناقشات مشروع القانون إنه يعتقد أن زيادة سلطة الوزير ستساعده في محاربة الأوبئة المجتمعية الدائمة بصورة أفضل. وكان أكد قبل ذلك أنه يعتزم تخفيف قواعد فتح النار لتمكين قوات الأمن الإسرائيلية من إطلاق النار على راشقي الحجارة والزجاجات الحارقة، كما قال إنه يريد تعزيز الحصانة القانونية لقوات الأمن.

وحذّر منتقدو القانون، بمن فيهم وزير الدفاع المنتهية ولايته بيني غانتس، من أن يقوم بن غفير باستخدام صلاحياته الموسعة التي يتيحها القانون لبناء جيش خاص.[٤]

كذلك تم سنّ القانون الذي يمكّن زعيم حزب شاس، أرييه درعي، من العودة إلى شغل منصب وزير على الرغم من أنه يقضي عقوبة سجن مع وقف التنفيذ تم فرضها عليه في وقت سابق من العام ٢٠٢٢ بسبب ارتكابه مخالفات ضريبية. غير أن المحكمة الإسرائيلية العليا قررت، يوم ٢٠٢٣/١/١٨، أن تعيين درعي وزيراً للداخلية والصحة غير معقول إلى أقصى حدّ بسبب إداناته الجنائية المتكررة، التي كان آخرها إدانته بتهمة الاحتيال الضريبي. ومما جاء في قرار الحكم: "قررت هيئة قضاة المحكمة العليا بأغلبية أصواتها (عشرة قضاة في مقابل قاضٍ واحدٍ) أن هذا التعيين غير معقول إلى حدّ كبير، وعلى هذا النحو، يجب على رئيس الحكومة عزل درعي من منصبه"... وفي يوم ٢٠٢٣/١/٢٢ أقال رئيس الحكومة نتنياهو درعي من منصبه كوزير للصحة والداخلية. وقال نتنياهو مخاطباً درعي في الاجتماع الذي عقدته الحكومة الإسرائيلية: "أنا مضطر، بقلب مثقل وبأسى شديد وبأسوأ شعور ممكن، إلى إقصائك من منصبك كوزير في الحكومة." وأضاف نتنياهو أنه يعتزم البحث عن أي طريقة قانونية يمكن من خلالها

أن يستمر درعي في المساهمة في قيادة دولة إسرائيل بخبرته ومواهبه، بما يتماشى مع إرادة الشعب.[٥]

وتسبّب صدور قرار الحكم هذا بصبّ الزيت على نار التوتر بين الحكومة والجهاز القضائي في ما يتعلق بخطط الإصلاحات القضائية خاصة ما يتعلق بسن فقرة التغلب التي يطلق عليها في الخطاب المعارض "الانقلاب القضائي"، وأثار دعوات فورية من الائتلاف الحاكم إلى مضاعفة الضغط من أجل تشريع يهدف إلى تقييد قدرة هذه المحكمة على الحكم في قرارات الحكومة أو الكنيست، بينما أشادت المعارضة بالقرار. واتهمت أحزاب الائتلاف الحكومي المحكمة العليا بالدوس على إرادة الناخبين. ودعا بعضها إلى تسريع سنّ مشروع القانون الذي يمنع المحاكم من إلغاء قرارات الحكومة على أساس المعقولية. ووصف بيان أصدره حزب الليكود ووقّعه رؤساء أحزاب الائتلاف الحكومي درعي بأنه جزء مركزي ومهم من الحكومة الحالية، وتعهد بإبقائه في منصبه.[٦]

ووفقاً لبعض التحليلات، فإن درعي هو "نسخة حريدية" من نتنياهو في كل ما يتعلّق بالفساد وشنّ الحملات المسعورة على المحاكم وهيئات إنفاذ القانون، في حين أن المحكمة العليا أظهرت شجاعة ونهضت في الوقت المناسب وقرارها كان صحيحاً، وليس فقط بسبب "المعقولية".[٧]

خطة الإصلاح القضائي محور الاستقطاب الداخلي

أعلن وزير العدل الإسرائيلي ياريف ليفين (الليكود) يوم ٢٠٢٣/١/٤ عما وصفها بأنها "خطة إصلاح شاملة وواسعة النطاق" للنظام القانوني والمنظومة القضائية في إسرائيل، التي ستكون في حال إقرارها، بمثابة أكثر التغييرات جذرية على الإطلاق في نظام الحكم في الإسرائيلي. ومن المتوقع أن تؤدي التغييرات، التي حدّدها ليفين خلال مؤتمر صحافي في الكنيست، إلى الحدّ بشدّة من سلطة محكمة العدل العليا، وإلى منح الحكومة الإسرائيلية السيطرة على لجنة اختيار القضاة، وإلى الحدّ بشكل كبير من سلطة المستشارين القانونيين للحكومة والوزارات المختلفة.

أعلن وزير العدل الإسرائيلي ياريف ليفين (الليكود) يوم ٢٠٢٣/١/٤ عما وصفها بأنها "خطة إصلاح شاملة وواسعة النطاق" للنظام القانوني والمنظومة القضائية في إسرائيل، التي ستكون في حال إقرارها، بمثابة أكثر التغييرات جذرية على الإطلاق في نظام الحكم الإسرائيلي.

وحدّد ليفين التغيير الذي يتطلّع إليه في أربعة مجالات أساسية:

- أولاً، تقييد قدرة المحكمة العليا على إلغاء القوانين والقرارات الحكومية، بحيث سيتطلب ذلك هيئة مؤلفة من جميع قضاة هذه المحكمة الخمسة عشر وأغلبية خاصة، إلى جانب سنّ "فقرة التغلّب" لتمكين الكنيست من إعادة تشريع مثل هذه القوانين في حال إلغائها بأغلبية ٦١ من أعضاء الكنيست؛
- ثانياً، تغيير عملية اختيار القضاة بغية منح الحكومة الحالية سيطرة فعالة على لجنة اختيار القضاة؛
- ثالثاً، منع المحكمة من استخدام اختبار المعقولية للحكم على التشريعات والقرارات الحكومية؛

- رابعاً، السماح للوزراء بتعيين مستشاريهم القانونيين بدلاً من تعيين مستشارين يعملون تحت إشراف وزارة العدل والمستشار القانوني للحكومة، بحيث سيصبح تعيينهم في المنصب تعييناً سياسياً. ويجادل ليفين وغيره من المدافعين عن هذه الخطة من اليمين، بأن المستشارين القانونيين غالباً ما يمثلون عقبة أمام قدرة الوزراء على وضع السياسات التي يرغبون فيها، ويُنظر إلى هذه الخطوة على أنها حاسمة في منح الوزراء سيطرة أكبر على وضع السياسات.

ادعى ليفين أن ما يُعرف باسم "الثورة الدستورية"، والتدخل المتزايد باستمرار للمنظومة القضائية في قرارات الحكومة وتشريعات الكنيست (التي ينسبها إلى القاضي أهارون باراك الذي يتهمه اليمين بأنه ذو أجندة يسارية)، تسبّبا بتدني ثقة الجمهور في النظام القانوني إلى مستوى خطر، وأديا إلى انعدام القدرة على الحكم، ووجها ضربة قاسية إلى الديمقراطية. كما أشار إلى أنه سبق أن حذّر من الضرر الناجم عن ذلك، والآن حان وقت العمل.

كشفت صحيفة "هآرتس" النقاب عن أن هناك مراحل غير معلنة من خطة حكومة نتنياهو السادسة لتقويض سلطة القضاء على رقابة عمل الحكومة والكنيست، تتضمن خطوات تعتزم الحكومة اتخاذها في أعقاب الانتهاء من المرحلة الأولى التي كان ليفين أعلن عنها. ووفقاً للصحيفة عرض نتنياهو الخطة الكاملة لإضعاف جهاز القضاء على عدد محدود من الوزراء، في اجتماع عقد في مقر حزب الليكود في تل أبيب، موضحًا أن الحكومة تعمل على استكمال إجراءات المصادقة على المرحلة الأولى (المعلنة) من الخطة التي تصفها الحكومة بـ "الإصلاح القضائي"، قبل مطلع نيسان المقبل، أي قبل انتهاء الدورة الشتوية للكنيست، وتشمل هذه المراحل إضافة للمرحلة الأولى التي فصل مركباتها ليفين في المؤتمر المذكور أعلاه:

المرحلة الثانية: إلغاء "قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته": يعتزم نتنياهو وليفين تنفيذ هذه المرحلة من الخطة خلال الدورة الصيفية للكنيست الحالي، وتشمل سن "قانون أساس: التشريع" الذي سينظم مكانة القوانين في إسرائيل وقدرة المحكمة العليا على إلغائها، بالإضافة إلى أنه سينظم قدرة الكنيست على تجاوز المحكمة العليا إذا ما أقدمت على إلغاء قوانين يسنها الكنيست.

ووفقًا للنص المتوقع لـ"قانون أساس: التشريع" ستصبح الإجراءات التشريعية لقوانين الأساس أكثر تعقيداً وصعوبة، بحيث يجب أن يمر كل قانون أساس بأربع قراءات – ثلاث في دورة الكنيست التي يتم طرح القانون خلالها، كما هو متبع اليوم، وقراءة رابعة أخيرة في الكنيست الذي سينتخب.

وبحسب "هآرتس" سينص هذا القانون على أن أي قانون أساس تمت الموافقة عليه سابقاً بأغلبية تقل عن ٦١ عضو كنيست، سيفقد مكانته كقانون أساس، وسيصبح قانوناً "عادياً" بشكل تلقائي، الأمر الذي سيحوّل "قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته" إلى قانون عادي، هذا لأنه تمت المصادقة عليه في الكنيست الثانية عشرة بأغلبية ٣٢ عضو كنيست.

يذكر أن جميع الأحكام بإلغاء القوانين الصادرة عن المحكمة الإسرائيلية العليا خلال الأعوام الـ ٣٠ الماضية، استندت إلى بند من بنود "قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته". والجزء الأكثر أهمية في القانون الأساس الحالي هو "بند التقييد" – وهو البند الذي يقوم على أساسه المبدأ القانوني الذي يسمح بإبطال القوانين في المحكمة العليا.

في المقابل، سيعمل نتنياهو وليفين على سن قانون أساس آخر يُعنى بحقوق الإنسان، ولا يُتوقع أن يتضمن نص القانون الجديد بند التقييد، وبالتالي يمنع قضاة المحكمة العليا – بحكم الأمر الواقع – من إمكانية الاستناد إليه عند إلغاء أو إبطال قوانين يراها قضاة المحكمة "غير دستورية".

المرحلة الثالثة: تقليص حق الالتماس للعليا: تهدف هذه المرحلة إلى تقليص حق المواطنين كأفراد أو كجمعيات بالتوجه للمحكمة العليا لتقديم طلبات التماس ضد القرارات الحكومية، وذلك عبر سن تشريع من شأنه أن يقلل بشكل كبير من حق الوصول إلى المحاكم، ويحدّ بشكل أساس من قدرة الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني على تقديم طلبات التماس ضد قرارات الدولة.

المرحلة الرابعة: تقسيم منصب المستشار القانوني للحكومة: تشمل هذه المرحلة تقسيم منصب المستشار القانوني للحكومة. ويشير التقرير إلى أن هذه المرحلة لم تعرض حتى الآن إلا بشكل عام بما في ذلك خلال الجلسات المغلقة التي عُرضت فيها الخطة على وزراء الحكومة، وذلك لحساسيتها بسبب محاكمة نتنياهو بتهمة الرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة. ولا تزال الآلية التي يعتزم ليفين ونتنياهو من خلالها تقسيم منصب المستشار القانوني للحكومة، غير واضحة تماماً، غير أن التقرير أشار إلى إمكانية تعيين الحكومة مدعياً عاماً يكون مسؤولاً عن محاكمة الوزراء وأعضاء الكنيست، علما بأن ذلك يقع ضمن صلاحيات المستشار القانوني للحكومة.[٨]

تحولت "خطة الإصلاح القضائي" هذه إلى محور الصراع والاستقطاب المحتدم في إسرائيل بين الحكومة والمعارضة. فمثلاً اعتبر د. إليعاد شراغا، رئيس "الحركة من أجل جودة الحكم": "إن 'فقرة التغلب' المُخطط لها هي فقرة هدم المحكمة العليا والقضاء على حقوق الإنسان في الدولة". وصرح القاضي المتقاعد أهارون باراك، الرئيس السابق للمحكمة العليا، و"المتهم" بأنه وقف وراء "الثورة الدستورية": "قام وزير العدل بجمع كل الاقتراحات السيئة والشريرة التي طرحت على مدار الأعوام وجعل منها سلسلة من شأنها أن تخنق الديمقراطية الإسرائيلية، ولا يوجد أسوأ من هذا الانقلاب الدستوري الذي يشبه إلى حد كبير انقلاباً بواسطة دبابات الجيش... في حال تطبيق خطة وزير العدل ستتحول إسرائيل إلى ديمقراطية جوفاء على غرار بولندا وهنغاريا".[٩]

من المهم الإشارة إلى أن "خطة الإصلاح القضائي" لم تأت على حين غرّة، ذلك أن لوبي "كوهيلت" ومعهد الأبحاث التابع له، واللذين يتم تمويلهما من جانب أثرياء يهود أميركيين يمينيين وداعمين لتيار المحافظين الجدد، استثمرا عشرات ملايين الشواكل في العقد الأخير في سبيل تمهيد الأرضية لهذه

الخطة التي تهدف إلى إضعاف الجهاز القضائي وتركيز قوة هائلة في يدي الحكومة وتحويل الفساد في قطاع الخدمات الجماهيرية إلى قانوني وشرعي.[10]

جاء النقد الأهم لخطة ليفين من قبل رئيسة المحكمة العليا إستير حيوت في خطاب حادّ ألقته خلال المؤتمر السنوي لجمعية القانون العام، وفيه اعتبرت أن الخطة القضائية التي يدفع بها وزير العدل الجديد قدماً ستغير الهوية الديمقراطية لإسرائيل، وستفرّغ المحاكم من الأدوات التي لديها للدفاع عن المواطنين الإسرائيليين.

جاء النقد الأهم لخطة ليفين من قبل رئيسة المحكمة العليا إستير حيوت في خطاب حادّ ألقته خلال المؤتمر السنوي لجمعية القانون العام، وفيه اعتبرت أن الخطة القضائية التي يدفع بها وزير العدل الجديد قدماً ستغير الهوية الديمقراطية لإسرائيل، وستفرّغ المحاكم من الأدوات التي لديها للدفاع عن المواطنين الإسرائيليين.

ووقّع عشرات القضاة الإسرائيليين المتقاعدين عريضة، أكدوا فيها اعتراضهم على المبادرات التشريعية التي يسعى معسكر نتنياهو لتمريرها، بما يتماشى مع الاتفاقات الائتلافية التي توصل إليها مع شركائه من أحزاب اليهود الحريديم وتيار الصهيونية الدينية.[11]

تشكل هذه الرسالة خطوة استثنائية من جانب القضاة الذين يمتنعون، عادةً، عن الإدلاء بأي تصريحات سياسية، أو عن التعبير عن مواقفهم خارج منتديات، أو دوائر مغلقة ذات صلة بالأجهزة القضائية، وأشار فيها القضاة إلى أنهم قرروا القيام بهذه الخطوة بدافع القلق من الإجراءات التشريعية المقررة من طرف الائتلاف المرتقب، وعلى رأسها "فقرة التغلب" التي تهدف إلى الالتفاف على المحكمة الإسرائيلية العليا وتقليص صلاحياتها، بحيث يتم منعها من شطب قوانين يسنّها الكنيست، حتى لو كانت غير دستورية وتتعارض مع قوانين الأساس.

عند هذا الحدّ، ينبغي تذكير القراء بأنه على نحو شبه دائم كانت الأنظار متجهة نحو المحكمة الإسرائيلية العليا، بصفتها السلطة الأعلى لتجسيد العدل (حين تعترضه عقبات سلطوية)، وكذلك حين يوضع مبدأ المساواة على المحكّ... وحين... وحين... إلخ. ولا شكّ في أن "خطة ليفين" هذه تأتي على ركام حملات اتهام لهذه المحكمة، ولا سيما من طرف جهات يمينية ومحافظة، بأنها تقف حجر عثرة أمام ما توصف بأنها "الحوكمة"، عبر تدخلها في عمل الحكومة والكنيست، بموازاة حملات تحت غطاء غاية إعادة السلطة القضائية إلى "وظيفتها المُهمة للغاية"، وهي تفسير المعايير التي أقرها المُشرّع لا تغييرها. وتشير هذه الحملات، كما أكدنا في الماضي مرات عديدة، إلى أن معسكر اليمين في إسرائيل يعتقد أنه آن الأوان لتنفيذ مشروع أكبر يتطلع إليه منذ أعوام كثيرة، ومؤداه تكبيل يدي المحكمة العليا، ووقف ما سمي قبل نحو ثلاثة عقود بـ "الثورة الدستورية"، وبالأساس من خلال تعيين قضاة جدد محسوبين على التيار المحافظ. ويتهم اليمين هذه المحكمة بالتدخل في قضايا ليست لها، وبالتمادي في إلغاء قوانين سنّها الكنيست وتراها المحكمة غير دستورية. غير أن التهمة الأنكى هي أن المحكمة العليا تناصر الفلسطيني

الذي يتوجه إليها مشتكياً من ممارسات الاحتلال أو المستوطنين في أراضي ١٩٦٧، على الرغم من كونها تهمة لا تستند إلى أي قرائن جادّة. ويعمل اليمين على حصر دور المحكمة في تفسير القانون، لا في النظر في قضايا تخص السلطتين التنفيذية (الحكومة) والتشريعية (الكنيست). ويجادل عدد من قادة اليمين بأن المحكمة العليا أخذت لنفسها دوراً غير منصوص عليه في أي قانون، واستغلت عدم وجود دستور في إسرائيل وباتت تحكم على هواها، معتمدةً على "قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته" من العام ١٩٩٢ الذي ترى فيه المحكمة بمثابة دستور بديل، فيما يراه اليمين "أساس الشرّ" الذي اعتمدت المحكمة عليه لتلغي قوانين عاديّة للكنيست.

ناهيك عن الصراع المحتدم حول خطة "إصلاح القضاء" التي يقودها ليفين فإن ما يعزز من الصراع والاستقطاب الداخلي الخوف على مستقبل العلمانية وحقوق الفرد في مقابل تصاعد نزعة التديين. وعزز من هذه المخاوف اقتطاع دوائر من وزارة التربية والتعليم وتمريرها إلى آفي معوز، ممثل حزب "نوعام"، الذي يتميز بتزمته الاجتماعي والديني ويعلن نيته إلغاء البرامج التي تشجع مساواة الحقوق للأقليات والنساء والمثليين. وبموجب الاتفاق سيكون معوز مسؤولاً عن وحدة البرامج اللامنهجية التي تشمل ١٠٪ من الساعات التعليمية وتخصص له ميزانية ٢,٤ مليار شيكل.[١٢] بالإضافة إلى ذلك تم تخصيص ١,٥٥ مليار شيكل لوزارة "المهمات القومية" التي تتولاها أوريت ستروك من "الصهيونية الدينية" التي تضع نصب أعينها تقوية الهوية اليهودية والقيم الدينية، بما يشمل ٦٠٠ مليون شيكل لدعم الأنوية التوراتية. وتخصيص مبلغ نصف مليار شيكل لوزارة القدس والتراث التي ستعمل أيضاً على تقوية الهوية والموروث الديني، وبحسب المراقبين يفوق المبلغ الكلي الذي يخصص لتشجيع القيم الدينية والهوية اليهودية والبالغ ٢,٢ مليار شيكل أكثر بـ ١٦ مرة مما كان يخصص لأهداف ترتبط بتعزيز قيم التديين، وحتى إن تم تقليص مبالغ منها ستظل بمثابة "تسونامي" تديين في إسرائيل".[١٣]

ثانياً: تحوّل تيار "الصهيونية الدينية" إلى "قوة ثالثة"

يكمن أحد أسباب تعزّز قوة قائمة تحالف "الصهيونية الدينية" في انتخابات الكنيست الـ ٢٥ التي جرت يوم ١ تشرين الثاني ٢٠٢٢، التي تُرجمت في ارتفاع تمثيله إلى ١٤ مقعداً، وتحوّله إلى القوة البرلمانية الثالثة، في انتقال أغلبية مصوتي حزب "يمينا" إلى التصويت للتحالف المذكور. وقد وقف على رأس "يمينا" (في انتخابات الكنيست الـ ٢٤) رئيس الحكومة السابق نفتالي بينيت، الذي أعلن اعتزال الحياة

يكمن أحد أسباب تعزّز قوة قائمة تحالف "الصهيونية الدينية" في انتخابات الكنيست الـ ٢٥ التي جرت يوم ١ تشرين الثاني ٢٠٢٢، التي تُرجمت في ارتفاع تمثيله إلى ١٤ مقعداً، وتحوّله إلى القوة البرلمانية الثالثة، في انتقال أغلبية مصوتي حزب "يمينا" إلى التصويت للتحالف المذكور.

السياسية بعد انتهاء توليه لمنصب رئيس الحكومة، ونقل رئاسة الحزب إلى وزيرة الداخلية السابقة أييلت شاكيد، وكان الحزب ممثلاً في ذلك الكنيست بـ ٧ مقاعد، لكنه لم يتمكن في الانتخابات الأخيرة من تجاوز نسبة الحسم على الرغم من اندماجه ضمن حزب "البيت اليهودي" (حزب المفدال سابقاً) في تحالف واحد وقفت شاكيد على رأسه. وإننا إذ نسجّل هذا السبب فمن أجل الكشف عما يستتر وراء ظاهر المعنى من هذا الانتقال، ولا سيما في صفوف المعسكر السياسي- الحزبي المعروف باسم "الصهيونية الدينية"، الذي تنتمي إليه جميع الأحزاب المذكورة أعلاه.

بموجب أحد التحليلات الإسرائيلية فإن انتقال هؤلاء المصوتين تم أساساً بسبب نقمتهم على حزب "يمينا" الذي تحالف مع أحزاب من معسكر الوسط- يسار في سبيل تشكيل ما باتت تُعرف باسم "حكومة التغيير"، ونتيجة للاعتقاد الراسخ لديهم بأن تحالف "الصهيونية الدينية" تحت قيادة بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير لن يفعل ذلك. ولا بدّ هنا من الإشارة إلى أنه كان هناك أيضاً انتقال، وعلى الخلفية نفسها، من جانب مصوتي "يمينا" إلى أحزاب أخرى منها حزب الليكود الذي سعى بكل ما أوتي من قوة لاستقطاب هؤلاء المصوتين، لكن بقي الانتقال إلى الليكود على نطاقٍ ضيّقٍ، نظراً إلى وجود خشية لدى هؤلاء المصوتين من أن يكرّر رئيس هذا الحزب، بنيامين نتنياهو، خطوة التحالف مع أحزاب من الوسط كما فعل بعد انتخابات الكنيست الـ ٢٣ في آذار ٢٠٢٠ حين أقام حكومة مداورة مع رئيس حزب "أزرق أبيض" بيني غانتس.[١٤]

إن "الصهيونية الدينية" هي الاسم الجديد الذي تبناه حزب "الاتحاد الوطني- تكوما" قبل أعوام قليلة، وعلى أعتاب انتخابات الكنيست الـ ٢٤ التي جرت في آذار ٢٠٢١ تم اختيار "الصهيونية الدينية" اسماً للقائمة التي تضم ثلاثة أحزاب من التيار الديني- القومي هي: حزب "الصهيونية الدينية" برئاسة بتسلئيل سموتريتش، وحزب قوة يهودية ("عوتسما يهوديت") برئاسة إيتمار بن غفير (من أتباع الحاخام مئير كهانا، زعيم حركة "كاخ" المحظورة)، وحزب "نوعام" برئاسة آفي معوز. وعلى أعتاب انتخابات الكنيست الـ ٢٥ أعلن حزبا "عوتسما يهوديت" و"نوعام" عن نيتهما خوض الانتخابات بقائمة منفصلة عن قائمة "الصهيونية الدينية" لكن بضغط من نتنياهو اتفق على أن تخوض الأحزاب الثلاثة الانتخابات ضمن القائمة نفسها على أن تنقسم إلى ٣ كتل برلمانية في الكنيست المنتخب، وهو ما حدث فعلاً.

لقد انقسم التيار الديني- القومي الصهيوني، الذي يعتمر أتباعه القلنسوات المطرزة على رؤوسهم، منذ أعوام كثيرة، إلى قسمين رئيسيين: الأول متطرف سياسياً يؤيد حزب "البيت اليهودي" (سليل حزب المفدال التاريخيّ) والثاني أكثر تطرفاً ويؤيد حزب "الصهيونية الدينية" (سليل حزب "الاتحاد الوطني- تكوما").

نظرة إلى الموجهين الأيديولوجيين- الروحانيين لسموتريتش

تأسس "الاتحاد الوطني- تكوما" في آذار ١٩٩٩ لخوض انتخابات الكنيست الـ ١٥ التي جرت في شهر أيار من ذلك العام. وأكثر ما تجدر الإشارة إليه هو أن الاتجاه السياسي الذي يوجه "الاتحاد الوطني- تكوما" يضعه حاخامو المستوطنات وفي مقدمهم دوف ليئور وشلومو أفنير.

يعتبر الحاخام دوف ليئور أحد أكثر حاخامي التيار الصهيوني - الديني تطرفاً. وهو الحاخام السابق لمستوطنة "كريات أربع" في الخليل، التي تعتبر واحدة من معاقل غلاة المستوطنين المتطرفين. ويتمتع ليئور بشعبية واسعة جداً بين المستوطنين المتطرفين، وهو الزعيم الروحي لعصابات "شبيبة التلال"، التي ترتكب اعتداءات على الفلسطينيين وأملاكهم وتستولي على أراض في الضفة الغربية وتقيم بؤراً استيطانية عشوائية. لكن أجهزة الأمن الإسرائيلية، الجيش والشرطة وجهاز الأمن العام ("الشاباك")، تتعامل معها بقفازات من حرير. كما أنه أحد الحاخامين الذين كتبوا مقدمة كتاب "توراة الملك"، من تأليف الحاخامين اليمينيين المتطرفين إسحق شابيرا ويوسف إليتسور. يتناول الكتاب شرائع يهودية تستند إلى التوراة حول "شرعية" قتل "الغوييم"، غير اليهود، خلال الحرب. ويتبنى الكتاب وجهة نظر متطرفة جداً يتم السماح بموجبها خلال الحرب بقتل "الغوييم" سواء أكانوا من الرجال أو النساء أو الأطفال أو المسنين.

ومما نُقل عنه في دروسه ومواعظه الدينية أنه يصف العرب بأنهم همج. وهو يؤيد "الترانسفير الطوعي" للفلسطينيين، كحلّ للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وقبل أعوام كثيرة قال في مقابلة أجرتها معه إذاعة المستوطنين "القناة ٧" إن "الهدف يجب أن يكون إسكانهم (الفلسطينيون) في أوطانهم الأصلية ولو حتى في مقابل المال. فعلى أرض إسرائيل أن تكون تابعة إلى شعب إسرائيل فقط". وهو من موقعي الفتوى العنصرية الداعية إلى عدم تأجير بيوت أو بيعها إلى العرب.

يربط ليئور في مقدمته لكتاب "توراة الملك" بين مضمون الكتاب الذي يحرّض على قتل الفلسطينيين، ورؤيته للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني بأنه صراع ديني ينبغي حسمه فقط من خلال طرد العرب من البلاد. واتهم ليئور، من جانب مصادر عديدة، بأنه هو من أصدر فتوى قتل رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إسحق رابين. وفي إثر مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل، في شباط ١٩٩٤، وصف ليئور منفذها، السفاح باروخ غولدشتاين، بأنه "قديس أكثر من جميع قديسي المحرقة" أي اليهود الذين قُتلوا خلال المحرقة النازية. إلى جانب ذلك يعتبر إسرائيل "هيئة مقدسة"، لكنه يتعامل بعدم احترام مع مؤسسات الدولة، وخصوصاً النيابة العامة التي أطلق تصريحات هجومية متكررة ضد موظفيها.

وبالنظر إلى تاريخ حزب "الاتحاد الوطني- تكوما" (انظر: المربع أعلاه)، يمكن استخلاص أن الأغلبية الساحقة لقاعدة التيار الديني- القومي الصهيوني اختارت القسم الأشدّ تطرفاً في هذا التيّار. في المقابل يؤكد قباطنة القسم الأقل تطرفاً في التيار، ولا سيما من قادة حزب "البيت اليهودي"، أن هذا الاختيار جاء بسبب الخطوة التي أقدم عليها حزب "يمينا" من خلال انضمامه إلى ما يسمى بـ "حكومة التغيير"، وليس من باب التأييد للنهج السياسي الذي تتبناه الأحزاب المنضوية ضمن قائمة تحالف "الصهيونية الدينية". وعلى الرغم من ذلك، فإن النتيجة هي أن القسم الأكثر تطرفاً من "الصهيونية الدينية" بات بمثابة القوة البرلمانية الثالثة، وهو الذي سيمسك بزمام الأمور من الآن وحتى إشعار آخر. وثمة من بين المحللين في إسرائيل من يعتبر هذا القسم بمثابة الحاكم الفعلي لإسرائيل على معتقداته المتطرفة، وليس أبسطها ضرورة تطبيق "الوعد الإلهي المُعتّق" بأن تكون "أرض إسرائيل الكاملة" (من البحر إلى النهر) لـ "شعب إسرائيل" فقط. لكن قد يكون من الأصّح القول إن هناك "تقاسماً وظيفياً"

بينه وبين ليكود نتنياهو، كون تلك المعتقدات التي تشهرها "الصهيونية الدينية"، وبالذات حيال السياسة المطلوبة إزاء ما يسمى بـ "أرض إسرائيل"، لم تكن مرّة موضع تحفّظ أو حتى مجرّد استفظاع لا من جانب نتنياهو ولا من جانب حزبه.

ثالثاً: اختفاء حزب ميرتس

"ميرتس": طويت الصفحة. (فلاش ٩٠)

كان من أبرز نتائج الانتخابات الإسرائيلية للكنيست الـ٢٥ عدم تمكن حزب ميرتس ("يسار صهيوني") من اجتياز نسبة الحسم، ما عكس تدهوراً كبيراً في مسيرة هذا الحزب. تأسس هذا الحزب في العام ١٩٩٢ باتحاد ثلاثة أحزاب هي: "راتس" برئاسة شولاميت ألوني، و"مبام" برئاسة يائير تسبان، و"شينوي" برئاسة أمنون روبنشطاين. لكنّ الوحدة بين هذه الأحزاب الثلاثة لم تلغِ ولم تغيّب الخلافات الأيديولوجية بينها ـ بين الليبراليين من "راتس" و"شينوي" من جهة أولى، وبين الاشتراكيين من "مبام" من جهة ثانية. وقد حافظ الحزب الجديد على مبدأ المحاصصة في مختلف هيئاته ومؤسساته، إذ جرت العادة على انتخاب تلك الهيئات والمؤسسات وفق مفتاح حزبي، على أساس القوة النسبية لكل واحد من الأحزاب

الثلاثة المشاركة. غير أن مبدأ المحاصصة هذا شهد تراجعاً تدريجياً ومتواصلاً خلال الأعوام الأخيرة حتى تلاشيه واختفائه نهائياً، لتحلّ محله صراعات معسكراتية تجاوزت التقسيمات والخلافات الأيديولوجية وغيّبتها. وكان من أبرز علامات هذا التحوّل وانعكاساته فشل أي محاولة للدخول إلى قائمة ميرتس الانتخابية والفوز بموقع فيها (ولو حتى في مواقع غير مضمونة) في انتخابات الكنيست المتتالية خلال الأعوام الأخيرة، إذا لم تكن (المحاولة) جزءاً من صفقة بين المعسكرات المتصارعة.

رابعاً: المؤشرات السنوية تظهر تراجع الثقة بمؤسسات الدولة

أظهر استطلاع "مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية" للعام ٢٠٢٢ الذي نشره "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية"، أن هناك تراجعاً كبيراً ومستمراً في ثقة السكان اليهود بمؤسسات الدولة بما في ذلك المحكمة العليا والحكومة والشرطة والكنيست والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام، باستثناء مؤسسة الجيش التي ارتفعت نسبة الثقة بها من ٧٨٪ إلى ٨٥٪، ورئاسة الدولة الإسرائيلية التي ارتفعت نسبة الثقة بها من ٥٥٪ إلى ٦٢٪.

كما بيّن المؤشر أنه بعكس ما جرت عليه العادة في السابق، فإن تحديد ما إذا كان الشخص في أوساط السكان اليهود ينتمي إلى اليمين أو اليسار أو الوسط لم يعد يتعلق بالموقف من قضية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني فحسب، بل بات يشمل جميع المجالات السياسية والاجتماعية، الداخلية والخارجية.

كما خلص المؤشر إلى وجود علاقة وثيقة آخذة في التصاعد بين الهوية الدينية (علماني، وحريدي، وقومي ديني) والتموضع السياسي لدى الفرد في المجتمع اليهودي، وكلما ازداد تديّن الفرد انزاح بحدة نحو اليمين، خصوصاً في أوساط اليهود الحريديم [المتشددون دينياً] وتيار الصهيونية الدينية، بينما انقسم العلمانيون اليهود تقريباً بالتساوي بين اليمين واليسار والوسط.

وسجلت ثقة الجمهور الإسرائيلي عموماً بمؤسسات الدولة أدنى مستوى لها منذ العام ٢٠١٢، إذ عبّر ٣٣٪ فقط من المستطلعة آراؤهم عن ثقتهم بمؤسسات الدولة. وقال ٦١٪ منهم إن إسرائيل بحاجة إلى زعيم قوي لا يأخذ بعين الاعتبار مواقف الكنيست ووسائل الإعلام والرأي العام من أجل معالجة المشاكل الخاصة للدولة. وأبدى ٥٥,٦٪ منهم تأييدهم بأن تكون للمحكمة العليا سلطة لإلغاء قوانين الكنيست إذا تبين أنها تتعارض مع مبادئ الديمقراطية.

كما سجل المؤشر ارتفاعاً واضحاً في نسبة اليهود الذين يعتقدون أن اليهود يجب أن يحظوا بحقوق أكثر من غير اليهود في إسرائيل، والتي وصلت إلى ٤٩٪ بينما بلغ متوسطها ٣٦,٦٪ في الفترة بين الأعوام ٢٠٠٣ و٢٠٢٢.

وأشار المؤشر إلى أنه منذ صيف ٢٠٢١ عاد التوتر بين السكان اليهود والعرب ليصبح أقوى وأبرز توتر في صفوف المجتمع الإسرائيلي، علماً بأن التوتر الأبرز والأقوى بين ٢٠١٨ و٢٠٢٠ كان بين اليمين واليسار.[١٥]

وأظهر استطلاع "مؤشر الصوت" الإسرائيلي الصادر أيضاً عن "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" أن غالبية كبيرة من العلمانيين اليهود الإسرائيليين يشعرون بأن أسلوب حياتهم مُهدّد من قبل الحكومة المتشددة الجديدة، حيث توقع معظم الإسرائيليين اليساريين زيادة في الهجرة من البلاد. ووجد الاستطلاع أيضاً أن غالبية الإسرائيليين تعتقد أن نتنياهو أساء التعامل مع المفاوضات الائتلافية من خلال تقديم تنازلات مفرطة لحلفائه من اليمين المتطرف والحريديم.

واستمزج المؤشر عينة تمثيلية حول المواقف تجاه الحكومة اليمينية الأكثر تشدداً والتي وعد أعضاؤها، والاتفاقات الائتلافية التي أبرمتها، بتغييرات بعيدة المدى وجذرية، بما في ذلك تجاوز القضاء، وخطط لضم الضفة الغربية، وإلغاء قوانين مكافحة التمييز، والسماح لأحداث تفصل بين الجنسين، بالإضافة إلى منح صلاحيات غير مسبوقة لمتطرفين معادين للعرب وللمثليين وللنساء. وعند سؤالهم عما إذا كانوا قلقين من أنهم لن يتمكنوا من الحفاظ على نمط حياتهم المفضل بسبب القوة المتزايدة لفئات معينة في المجتمع الإسرائيلي، قال ٧٠٪ من اليهود العلمانيين إنهم يشعرون بالقلق، مقارنة بـ ٤٦,٥٪ ممن تم تعريفهم بأنهم تقليديون غير متدينين، و٣٤٪ من اليهود التقليديين ذوي الميول الدينية، و٢٢٪ من المتدينين القوميين و١٩٪ من الحريديم. ووجد الاستطلاع أن ٣٥٪ توقعوا زيادة الهجرة من إسرائيل كرد فعل على الحكومة المتشددة، وهذا يشمل ٦٠٪ من ناخبي اليسار و٤٥٪ من ناخبي الوسط و٢٥٪ من ناخبي اليمين. كما وجد أن غالبية الإسرائيليين يعتقدون أن الائتلاف الناشئ سيضعف مكانة إسرائيل الدولية – ٥١,٥٪، مقابل ٢٩٪ الذين يرون أنه سيحسن مكانتها و٩٪ قالوا إنه لن يكون له أي تأثير. كما قالوا إنهم يعتقدون أن الائتلاف الحكومي سيزيد الوضع المدني سوءاً للعرب – ٤٨٪ مقابل ٢٢٪ قالوا إنها سيحسنه. وقال ثلاثة أرباع من شملهم الاستطلاع إن التأثير الحريدي على السياسة الوطنية يتجاوز حصة مجتمع الحريديم من السكان. وفي ما يتعلق بفئات النساء والعرب ومجتمع الميم يرى معظم المشاركين في الاستطلاع (بين ٥٥ و٥٧٪) أن تأثيرهم السياسي أصغر من نسبتهم بين السكان.[١٦]

إجمال: المشهد الداخلي السياسي الى أين؟

من المتوقع أن يستمر الجدل المحتدم داخل إسرائيل على خلفية تأليف الحكومة الأكثر تطرّفاً وتديناً في تاريخ الدولة. وهو جدل يخصّ بالأساس قضايا داخلية مثلما أشير أعلاه، ولا ينطوي على خرق لتخوم شبه الإجماع حيال القضية الفلسطينية والموقف من الفلسطينيين في الداخل، الذي يسم الأغلبية الساحقة من الأحزاب الإسرائيلية التي حظيت بتمثيل في الكنيست الحاليّ.

وربما من المفيد التنويه إلى أن قيام الكنيست الإسرائيلي، يوم ٩ كانون الثاني ٢٠٢٣، بإقرار مشروع قانون تمديد العمل بأنظمة الطوارئ التي تطبّق القانون الإسرائيلي على أراضي الضفة

الغربيـة (والمعـروف باسـم قانـون الأبارتهايـد) بالقـراءة الأولـى، كان بمثابـة فرصـةً لتأكيـد شـبه الإجمـاع المذكـور. فقـد صـوّت ٥٨ عضـو كنيسـت مـع تمديـد أنظمـة الطـوارئ، بينهـم أعضـاء الائتـلاف الحالـي الذيـن عارضـوا هـذا التمديد خـلال ولايـة حكومـة بينيـت– لابيـد الماضيـة (مـن بـاب المناكفة وإحـراج تلـك الحكومـة وتفكيـك قاعدتهـا البرلمانيـة) وهـو مـا أدى، بالتزامـن مـع حـدوث انشـقاقات عنهـا، إلـى سـقوط تلـك الحكومـة. وصـوّت ١٣ عضـو كنيسـت ضـد التمديـد، هـم أعضـاء الكنيسـت مـن القائمتـين العربيتـين، ومـن حـزب العمـل. وكان حـزب العمـل صـوّت مـع التمديـد فـي الكنيسـت الماضـي. وصـوّت حزبـا "يوجـد مسـتقبل" و"المعسـكر الرسـمي" مـع التمديـد.

مـن المتوقـع أن يسـتمر الجـدل المحتـدم داخـل إسـرائيل علـى خلفيـة تأليـف الحكومـة الأكثـر تطرّفـاً وتديناً فـي تاريـخ الدولـة. وهـو جـدل يخـصّ بالأسـاس قضايـا داخليـة مثلمـا أشـير أعـلاه، ولا ينطـوي علـى خـرق لتخـوم شـبه الإجمـاع حيـال القضيـة الفلسـطينية والموقـف مـن الفلسـطينيين فـي الداخـل، الـذي يسـم الأغلبيـة السـاحقة مـن الأحـزاب الإسـرائيلية التـي حظيـت بتمثيـل فـي الكنيسـت الحالـيّ.

لا بـد أيضـاً مـن إعـادة التذكيـر بـأن رئيـس الحكومـة الإسـرائيلية السـابق نفتالـي بينيـت، وبالاتفـاق مـع خليفتـه فـي هـذا المنصـب كرئيـس للحكومـة الانتقاليـة يائيـر لابيـد، هـو مـن بـادر إلـى حـلّ حكومتهمـا المشـتركة ذات الرأسـين علـى أرضيـة عـدم نجاحهـا فـي تمديـد أنظمـة الطـوارئ المذكـورة. فقـد كان مـن المفـروض أن ينتهـي سـريان مفعـول هـذه الأنظمـة مـن الناحيـة القانونيّـة بعـد أن فشـلت الحكومـة السـابقة فـي تمريرهـا فـي الكنيسـت، فـي حزيـران الماضـي (٢٠٢٢)، لكـن مـا حـدث هـو أنـه تمّ تمديدهـا بشـكل أوتوماتيكـي بسـبب حـلّ الكنيسـت قبـل هـذا الموعـد المُحـدّد (بموجـب قانـون الكنيسـت يـؤدي حـلّ الكنيسـت والذهـاب إلـى انتخابـات مبكـرة إلـى تمديـد أوتوماتيكـي لمفعـول أنظمـة الطـوارئ فتـرة ثلاثـة أشـهر مـن تاريـخ أداء الكنيسـت المنتخـب اليمـين القانونيّـة). وقالـت مصـادر مقربـة مـن بينيـت إنـه قـرر التوجـه إلـى انتخابـات مبكـرة بسـبب عـدم نجاحـه فـي تجنيـد أغلبيـة تدعـم هـذه الأنظمـة، وهـو مـا تماشـى معـه لابيـد. وشـدّدت هـذه المصـادر علـى أنـه علـى الرغـم مـن البيـان المشـترك لبينيـت ولبيـد بشـأن تبكيـر تلـك الانتخابـات، فـإن القـرار اتخـذه بينيـت وحـده، إذ فهـم فـي الأيـام الأخيـرة أنـه لا توجـد وسـيلة لتمديـد العمـل بأنظمـة الطـوارئ فـي الضفـة الغربيـة إلا عـن طريـق حـلّ الكنيسـت، وتخـوّف مـن الفوضـى فـي حـال انتهـى العمـل بأنظمـة الطـوارئ، إذ سـيصبح مـن الصعـب تطبيـق القانـون الإسـرائيلي علـى المسـتوطنات.[١٧]

إن فـي مجـرّد هـذه الوقائـع مـا يفصـح عـن هـموم متماثلـة إزاء الاحتـلال والاسـتيطان فـي الأراضـي المحتلـة خصوصـاً كمـا إزاء القضيـة الفلسـطينية عمومـاً بـين الائتـلاف الحكومـي الحالـي وأغلبيـة المعارضـة، مثـل مـا كانـت الحـال عليـه بـين أغلبيـة الائتـلاف الحكومـي السـابق وأغلبيـة المعارضـة فـي الكنيسـت الماضـي. وهـذا الكلام لا يعنـي بحـال مـن الأحـوال التخلّـي عـن مسـاءلة جوانـب أخـرى فـي هـذا الجـدل تتعلـق بمُضـي حكومـة نتنياهـو قدمـاً بتكريـس كل مـا يتماشـى مـع سياسـات اليمـين المتطرّف والفاشـي علـى الصعيـد الداخلـي الـذي

لا بُدّ أن ينعكس على كل الصعد الأخرى والقادرة في اجتماعها معاً على نسج صورة عامة لإسرائيل، وبالذات في ما هي مختلفة عليه، وفي ما يقف في صلب إجماعها.

يبدو واضحاً منذ الآن أن حكومة نتنياهو السادسة ستواجه الكثير من الأزمات والضغوط، داخلياً وخارجياً، على خلفية تركيبتها الإشكالية واتجاهها نحو إتباع سياسة يمينية أكثر تطرفاً وتديناً عموماً وأيضاً على الصعيد الاجتماعي وفي محور علاقة الدين والدولة.

وفي مسعى استشراف ما يمكن أن ينتظرها في المستقبل نرى وجوب الإشارة إلى ما يأتي:

- أولاً، واضح أن سياسة الحكومة العامة حيال الفلسطينيين والقضية الفلسطينية وحيال الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ والأماكن المقدسة تحظى بالاهتمام الأكبر ضمن نهج هذه الحكومة على المستوى الإقليمي، كذلك على المستوى الدولي ولا سيما من جانب دول الغرب والولايات المتحدة مثلما انعكس الأمر في الجولة التي قام بها وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، واللقاء الذي عقده نتنياهو مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في أثناء الانتهاء من إعداد هذا الفصل والتقرير. ومثلما جرى التنويه حتى من طرف جهات إسرائيلية، فإن هذا النهج يمكن أن يؤدي إلى تدهور علاقات إسرائيل مع الغرب ومع الإدارة الأميركية، وهو "ما سيُلحق الضرر بأمن إسرائيل في المدى الزمني القريب"، وفقاً لتقديرات معهد أبحاث الأمن القومي.
- ثانياً، من شأن الخطوات التي تنوي هذه الحكومة القيام بها في مجال ما يوصف بأنه "مسّ بالديمقراطية" وإضعاف المنظومة القضائية أن تؤدي، بالإضافة إلى تداعياتها الداخلية على الصدام بينها وبين المعارضة وعلى الصعيد الاقتصادي، إلى إلحاق أضرار بالعلاقات مع الولايات المتحدة مثلما تبين إلى الآن.
- ثالثاً، نصّت بعض اتفاقيات الائتلاف الحكومي، مثلما جرى التنويه، على إعداد تشريع لتعديل "قانون العودة" الإسرائيلي الذي يحكم سياسة الهجرة، بغية جعل الحصول على حقوق هجرة تلقائية لأشخاص غير يهود أمراً أكثر صعوبة. كما نصّت على تعديلات لرفض شرعية التحوّل إلى اليهودية بحسب إجراءات تيارات غير أرثوذكسية تتم في إسرائيل. وكلا هذين الأمرين يهدّدان بمس علاقات إسرائيل مع اليهود في الشتات الذين ينتمي ملايين منهم إلى تيارات غير أرثوذكسية داخل اليهودية، وبشكل خاص العلاقات مع الجالية اليهودية في الولايات المتحدة.
- رابعاً، على الرغم من أن صعود قوة تيار "الصهيونية الدينية" يبدو أمراً شبه حتميّ، مثلما أشرنا إلى ذلك في سياق الفصل، فإن هذا الصعود سيكون مصدر توترات داخل حكومة نتنياهو السادسة على خلفية الملفات التي يحاول هذا التيار الدفع قدماً بها داخلياً وخارجياً، وبالذات في ما يرتبط بالصراع الإسرائيلي- الفلسطيني والعلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة. وما يمكن توقعه على الرغم من ذلك هو أن نتنياهو سيكون متمسكّاً بهذا الائتلاف، وسيسعى لعدم

تفكيكه مع كونه إشكالياً وعرضة لتوالي الأزمات على نحو متواتر، إلا في حال نشوء وضع يتيح له إمكان إقامة ائتلاف بديل يبقيه على رأس الحكومة، وهو احتمال ضئيل.

- خامساً، بالنسبة إلى المعارضة من المتوقع أن تستمر في خطواتها الاحتجاجية مثلما أعلن زعيمها يائير لابيد.[١٨] ويبدو أن المعارضة، وفقًا لما يقوله لابيد، لا تتوقع أن تتراجع الحكومة كلياً عن خطتها لـ "إصلاح المنظومة القضائية" وأقصى ما تتطلع إليه هو أن تتم الخطة بمشاركتها ومن خلال أخذ تحفظاتها عليها بعين الاعتبار.

الهوامش

١ "هرتسوغ يخشى من حرب أهلية"، يسرائيل هيوم، ٢٠٢٣/١/٢٤. انظر/ي الرابط: https://www.israelhayom.co.il/news/politics/article/13616802 (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/٣٠)

٢ معهد دراسات الأمن القومي، جامعة تل أبيب، تقدير استراتيجي لإسرائيل ٢٠٢٣. انظر/ي الرابط: https://www.inss.org.il/he/publication/strategic-survey-israel-2023/ (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/٣٠)

٣ المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، ملف خاص– حكومة نتنياهو السادسة: يمينية استيطانية دينية متطرفة. انظر/ي الرابط: https://cutt.us/NVxPv (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/٣٠)

٤ بيني غانتس: بن غفير يسعى لإنشاء جيش خاص. يديعوت أحرونوت، ٢٠٢٢/١٢/٢٩.

٥ بعد إلغاء تعيينه في المحكمة العليا، نتنياهو يقيل درعي من منصبه كوزير للداخلية والصحة، معاريف،٢٠٢٣/١/٢٢.انظر/ي الرابط: https://www.maariv.co.il/news/politics/Article-974327 (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/٣٠)

٦ نتنياهو يقيل درعي، موقع واينت، ٢٠٢٣/١/٢٢. انظر/ي الرابط: https://www.ynet.co.il/news/article/rjpfguqsj (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/٣٠)

٧ بن كسبيت، أرييه درعي هو النسخة الحريدية من بنيامين نتنياهو، معاريف، ٢٠٢٣/١/١٩. انظر/ ي الرابط: https://www.maariv.co.il/journalists/Article-973707 (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/٣٠)

٨ ستُلغى قوانين أساس ويتم تقسيم منصب المستشار القانوني، المراحل الأربع للخطة الكاملة الرامية إلى إضعاف المنظومة القضائية، هآرتس، ٢٠٢٣/١/٢٢ انظر/ ي الرابط:shorturl.at/mNUV7 (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/٣٠)

٩ لمزيد من المواقف والتصريحات، انظر/ي: أنطوان شلحت ٩ /١/كانون الثاني ٢٠٢٣ " عن خطة ليفين لـ "إصلاح المنظومة القضائية": إسرائيل بين الديمقراطية الجوفاء، والديكتاتورية، والكِلبتوقراطية!" المشهد الإسرائيلي ، https://cutt.us/M4hSu (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/٣٠)

١٠ عومري مانيف. ٢٢ /١/ ٢٠٢٣ "الميليارات الأميركية التي تحرك الثورة القضائية". موقع N12، انظر/ ي الرابط:https://www.mako.co.il/news-politics/2023_q1/Article-4d09130a0e5d581026.htm (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/٣٠)

١١ نطعئيل بندل، ٨/١/ ٢٠٢٣: "حقوقيون ضد خطة ليفين: تهديد ملموس لطابع إسرائيل الديمقراطي"، موقع يسرائيل هيوم، انظر/ ي الرابط: https://www.israelhayom.co.il/news/politics/article/13552341 (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/٣٠)

١٢ شاحر ايلان، ١٥ /١/ ٢٠٢٣: "الحكومة ستقرر اليوم: آفي معوز مسؤول عن ١٠٪ من الساعات التعليمية". موقع كلكاليست: https://www.calcalist.co.il/local_news/article/hk00vpsgs (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/٣٠)

١٣ المصدر نفسه.

١٤ الصعود في قوة الصهيونية الدينية، موقع واينت، ٢٠٢٢/١١/٢. انظر الرابط: https://www.ynet.co.il/news/election2022/article/hyjpu3yri (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/٣٠)

١٥ المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، مؤشر الصوت الإسرائيلي لشهر كانون الأول ٢٠٢٢، ٢٠٢٣/١/٤. انظر الرابط: https://www.idi.org.il/articles/47058- (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/٣٠)

١٦ المصدر نفسه.

١٧ عاموس هرئيل، الولاية القصيرة لبينيت: توجيه موضوعي للحكومة من دون تغيير استراتيجي، هآرتس، ٢٠٢١/٦/٢١.انظر الرابط:shorturl.at/cvwCR (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/٣٠)

١٨ يائير لابيد، من شأن لجنة رئاسية أن تمنحنا أملاً، هآرتس ٢٠٢٣/١/٣١. انظر/ي الرابط:
https://www.haaretz.co.il/opinions/2023-01-31/ty-article-opinion/.premium/00000186-02e7-d1fd-a1e6-46ff5c910000 (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/٣٠)

مشهد العلاقات الخارجية: حكومة نتنياهو السادسة تراهن على توسيع التطبيع بغرض تبييض تطرّفها

هنيدة غانم ووليد حباس

تحت المجهر

■ وجود حكومة بينيت–لابيد يدفع نحو ترميم العلاقات مع الاتحاد الأوروبي ■ تحسين العلاقات مع الأردن وتركيا ■ اتفاقيات أبراهام تدفع لإقامة تحالفات جديدة وتوسيع اتفاقيات التعاون متعدد المجالات ■ لا يزال الملف النووي الإيراني على رأس أولويات الخارجية الإسرائيلية ■ المزيد من المنظمات الحقوقية والأممية تتهم إسرائيل بارتكاب جريمة الأبارتهايد.

نتنياهو في باريس في ٢ شباط: ٢٠٢٣. (أ.ف.ب)

الملخص التنفيذي

سمح وجود حكومة بينت–لبيد التي تتبنى لغة دبلوماسية بعيدة عن الاستفزاز الشعبوي بتحسن علاقات إسرائيل مع الأطراف الدولية التي شابها التوتر أو البرودة في ظل حكومات نتنياهو المتعاقبة على الرغم من تبينها فعليًا السياسات نفسها التي تبناها سلفها نتنياهو في ما يتعلق بالاستيطان واستمرار مساعي إخضاع الشعب الفلسطيني.

توقيع اتفاقيات ومعاهدات مختلفة خلال فترة حكم بنيت–لبيد تعيد تحسين مكانة إسرائيل وعلاقاتها: وثيقة القدس مع أميركا، منتدى النقب مع دول عربية، إعادة عقد لقاءات «اتفاقية الشراكة» مع الاتحاد الأوروبي. اتفاقيات تصدير غاز مع مصر.

توقيع اتفاق ترسيم الحدود المائية مع لبنان، جاء على خلفية التدخل الأميركي النشط، وفي ظل أزمة الغاز العالمية. الاتفاقية تضمن هدوءًا على المدى القريب، وتقلل أمكانية التدهور العسكري مع حزب الله.

في ظل تركيبتها المتطرفة ووجهتها لترسيخ مشروع الاستيطان، تضع الحكومة الجديدة على رأس أولوياتها توسيع مشاريع التطبيع مع دول عربية وإسلامية، هذا سيكون جزءًا من عملية تبييض «التطرف» أمام الغرب بشكل خاص.

من المتوقع أن تدفع تشكيلة الحكومة وما قد يتمخض عنها من سياسات إلى تزايد تراجع مكانة إسرائيل لدى الحزب الديمقراطي الأميركي وتقوية الجناح المعارض داخله «الجناح اليساري».

من ثمار اتفاقيات أبراهام «قمة النقب» التي جمعت رؤساء خارجية دول اتفاقيات أبراهام (البحرين، الإمارات، المغرب) بالإضافة إلى مصر وإسرائيل والولايات المتحدة بتاريخ ٢٧–٢٨ آذار ٢٠٢٢، وتسعى للتحول إلى منتدى إقليمي.

ما زال الموقف الإسرائيلي يضع التهديد النووي الإيراني على قمة التهديدات الإستراتيجية التي يجب التعامل معها، وأضيف إلى ذلك بعد اندلاع الحرب السورية الداخلية التموضع الإيراني الإقليمي خاصة في سورية وفي لبنان عبر علاقتها مع حزب الله.

تعتبر التقديرات الإسرائيلية أن مواجهة المساعي القانونية الفلسطينية في المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية واتساع اتهامها بأنها دولة أبارتهايد أحد أهم التحديات التي يجب على الدبلوماسية الإسرائيلية مواجهتها.

مقدمة

الحدث الذي ميّز مشهد العلاقات الخارجية خلال العام ٢٠٢٢، هو وجود حكومة بينيت–لابيد التي سعت إلى ترميم صورة إسرائيل وعلاقاتها مع العالم. أتاحت ولاية يائير لابيد لوزارة الخارجية لدوائر أوروبية وأميركية أن تشعر بالارتياح لغياب نتنياهو صاحب السياسات "المستفزة". في المقابل، عوّلت هذه الدوائر على لابيد ولغته غير الخشنة على الرغم من تبنيه سياسات نتنياهو نفسها في الأراضي المحتلة. وهذا سمح مثلًا بعودة إسرائيل لاتفاقات شراكة إستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي كانت قد تجمدت على مدار العقد المنصرم. غير أن ما تحقق من تحسن لموقع إسرائيل الإقليمي جاء أساسًا من خلال دول التطبيع الإبراهيمي (الإمارات والمغرب والبحرين) التي عززت علاقاتها الاقتصادية والتجارية والأمنية والعسكرية مع إسرائيل عبر اتفاقات وشراكات غير مسبوقة وزيارات متبادلة. كما أن الولايات المتحدة ساهمت، وبقوة، في تعزيز علاقات إسرائيل الإقليمية عبر إشرافها على "منتدى النقب" الذي يجمع دول اتفاقيات أبراهام مع إسرائيل، ومشاركتها في مجموعة I2U2 التي تضم إلى جانب إسرائيل والولايات المتحدة كلًا من الهند والإمارات (انظر لاحقًا). كما شهد العام ٢٠٢٢ عودة العلاقات الدبلوماسية مع تركيا، وترميم العلاقة مع الأردن.

على الجانب المقابل لهذا التحسن، لم تستطع إسرائيل (ومعها الولايات المتحدة) محاصرة التأييد الدولي للموقف الفلسطيني كما ظهر في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتقارير التي صدرت عن منظمات حقوقية دولية خلال ٢٠٢١–٢٠٢٢ تندد بسياسات إسرائيل وتتهمها بارتكاب جريمة الأبارتهايد. ناهيك عن اتساع رقعة حملات التأييد للقضية الفلسطينية ودعم المقاطعة خاصة بين الأجيال الشابة في الجامعات الأميركية وفي أوساط الحزب الديمقراطي الأميركي.

يرصد هذا الفصل ويحلل مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية خلال العام ٢٠٢٢ من خلال خمسة محاور: الأول يركز على علاقات إسرائيل بالاتحاد الأوروبي التي تحسنت بشكل ملحوظ خلال فترة ولاية لابيد لوزارة الخارجية الإسرائيلية (٢٠٢١–٢٠٢٢)، لكنها لا تزال مفتوحة على أكثر من سيناريو سيما بعد تشكيل حكومة نتنياهو السادسة التي قد تتسبب سياساتها الداعمة علنًا للاستيطاني بتوتير العلاقة من جديد مع دول الاتحاد الأوروبي. ينسحب الأمر أيضًا على علاقة إسرائيل بالحزب الديمقراطي الأميركي كما هو واضح في القسم الثاني الذي يركز على علاقات إسرائيل الخارجية مع الولايات المتحدة. القسم الثالث، ينظر في علاقات إسرائيل الإقليمية بالتركيز على تكوين مجموعة I2U2 و"منتدى النقب"، واتساع العلاقات التي تربط إسرائيل بدول اتفاقيات أبراهام. القسم الرابع يحلل سياسات إسرائيل تجاه الملف النووي الإيراني. أما القسم الخامس فيسرد أهم المحطات التي تندرج تحت ما يمكن فهمه على أنه "تنامي نزع الشرعية عن إسرائيل".

أولاً: العلاقات مع الاتحاد الأوروبي

سمح وجود حكومة بينت–لبيد التي تتبنى لغة دبلوماسية نظيفة، وتبتعد عن الخطاب الشعبوي، وتعلن عن رغبتها في تعميق علاقتها مع الدول الليبرالية الغربية "على أساس القيم المشتركة" بتحسن العلاقة بين إسرائيل ودول الاتحاد الأوروبي، على الرغم من تبينها فعليًا السياسات نفسها التي تبناها سلفها نتنياهو. تجسد ذلك في عودة الحوار السياسي الإستراتيجي بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي ضمن "اتفاقية الشراكة الأوروبية–الإسرائيلية" بعد أن توقف الحوار خلال العقد الماضي (٢٠١٣–٢٠٢٢) بعد أن انسحبت منه إسرائيل في عهد حكومة نتنياهو، احتجاجًا على مواقف الاتحاد الأوروبي الرافضة لدعم أي مشاريع اقتصادية إسرائيلية متورطة في الاستيطان في الضفة الغربية.[١] لكنه بعد عقد من انقطاعه، عاد للعمل، وعُقد اجتماع للمجلس الاقتصادي– السياسي الأعلى لإسرائيل والاتحاد الأوربي في ٢ تشرين الأول ٢٠٢٢، شارك فيه عبر "الزوم" رئيس الوزراء لابيد.[٢] قوبل هذا اللقاء بمعارضة من جهات من المجتمع المدني الأوروبي التي تعارض الاحتلال والسياسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني، ووقعت نحو ٦٠ منظمة مجتمع مدني رسالة موجهة لرئاسة الاتحاد الأوربي دعت فيها إلى عدم تجديد عقده.[٣]

في المقابل، يحمل تشكيل حكومة اليمين المتطرف، وإعلان وزير العدل عن خطته للإصلاح القضائي بوادر لعودة التوتر، ويمكن أن نستشرف ذلك من خلال ما نشر في جريدة الليموند غداة لقاء نتنياهو وماكرون الذي عقد في ٢ شباط ٢٠٢٣، وبحسبه عبر ماكرون عن خشيته إضعاف الجهاز القضائي، حيث نسب إليه قوله "إذا تم تطبيق الخطة كما هي فإن فرنسا ستستخلص أن إسرائيل انفصلت عن الرؤية العامة للديمقراطية"، وهو ما عاد وألمح إليه وزير الخارجية الأميركي انتوني بلينكن بإشارته إلى أن ما يجمع إسرائيل والولايات المتحدة هو القيم المشتركة.[٤]

كان من الإسقاطات المباشرة لانتخاب حكومة اليمين المتطرف تجميد الاتحاد الأوروبي إقرار اتفاق التعاون الاستخباراتي بين جهاز الشرطة الإسرائيلية والشرطة الأوروبية "يوروفيل"، وكان الاتفاق قد وُقّع في أيلول ٢٠٢٢ في انتظار إقراره في البرلمان الأوروبي لبدء العمل فيه. بيّد أن بعض الدول الأوروبية طلبت وقف إقرار الاتفاق حتى تتضح سياسات الحكومة القادمة، وتحديدًا في ما يتعلق بالضفة الغربية المحتلة، وبسبب تولي بن غفير وزارة الأمن القومي المسؤولة عن الشرطة.[٥] علاوة على ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يشترط في جميع الاتفاقيات مع إسرائيل استثناء مناطق الضفة الغربية. في هذا الصدد، ينتظر الاتحاد موقف الحكومة القادمة من هذا البند الموجود في جميع الاتفاقيات منها الاتفاق المذكور، حيث يتخوف الاتحاد الأوروبي من استعمال الحكومة القادمة للمعلومات الاستخباراتية في سياستها المتعلقة بالضفة الغربية.

اتفاقية الشراكة الأوروبية-الإسرائيلية (The EU–Israel Association Agreement)

تشكل اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل الأساس القانوني الذي يحكم العلاقات بينهما، وتشكل بديلًا إستراتيجيًا للاتفاق الإسرائيلي-الأوروبي القديم (١٩٧٥). تم توقيع اتفاقية الشراكة في بروكسل في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٩٥، لكنها دخلت حيز التنفيذ في ١ حزيران ٢٠٠٠. تشمل الاتفاقية فتح آفاق تعاون غير مسبوق في العلاقات التجارية، مع العلم أن الاتحاد الأوروبي يشكل شريكًا تجاريًا أساسيًا لإسرائيل. مثلا، حسب معطيات العام ٢٠٢٠، فإن دول الاتحاد الأوروبي هي وجهة لنحو ٢٩,٣٪ من صادرات إسرائيل، كما أن ٣٤,٤٪ من واردات اسرائيل تأتي منها. كما أن الاتفاق يشمل تعاونًا وطيدًا في المجال العلمي والبحثي. أحد أهم «إنجازات» حكومة بينيت-لابيد كان الاتفاق الذي يربط إسرائيل بمشروع Horizon Europe Search العريق، الذي يمكن الباحثين والمبتكرين الإسرائيليين من المشاركة في برنامج الاتحاد الأوروبي الذي يرصد نحو ٩٥,٥ مليار يورو للبحث والابتكار.

لا بد من الإشارة إلى أن المادة ٢ من الاتفاقية تنص على: «أن تقوم العلاقات بين الطرفين ... على أساس احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية...[والتي] تشكل عنصرًا أساسيًا في هذه الاتفاقية». لا بد، أيضًا، من رؤية اتفاقية الشراكة (التي تحمل في معظمها مركبات اقتصادية، وتعاونًا علميًا وبحثيًا وثقافيًا) بالموازاة مع مساعي إسرائيل للانضمام إلى اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، حيث أشارت الأخيرة في جلستها ١١٦٣ في ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠٧ إلى أنه لكي تنضم إسرائيل إليها يجب عليها إثبات التزامها «بالقيم الأساسية» التي يتقاسمها جميع أعضاء المنظمة، وتشمل «الالتزام بالديمقراطية التعددية القائمة على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان».

يشكل هذا التناقض (أي ضرورة التزام إسرائيل بقيم الديمقراطية، والقيم المشتركة لدول الاتحاد الأوربي، وفي الوقت نفسه الاستمرار في الاحتلال وإدارة نظام أبارتهايد بين البحر والنهر) أحد أبرز التحديات أمام علاقات إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي. مثلًا، من المفترض أن يعقد اجتماع سنوي بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي لتطوير الخطط الاقتصادية والعلمية والبحثية. على الرغم من الأهمية الإستراتيجية لهذه الاتفاقية، فإن حكومة نتنياهو علقت العمل بموجبها في العام ٢٠١٣، بعد أن عارض الاتحاد الأوروبي أي عمل إسرائيلي خارج الخط الأخضر (أي الأرض المحتلة)، ومانع تقديم تمويل قد يساهم في تعزيز الاستيطان. ومع نجاح لابيد في ٢٠٢١-٢٠٢٢ بإعادة العلاقات مع الاتحاد الأوروبي إلى نصابها الذي ترغبه إسرائيل بسبب كياسته الدبلوماسية، فإن عودة نتنياهو وحكومته اليمينية الاستيطانية من شأنها أن تعقد العلاقات الإسرائيلية-الأوروبية، وتتسبب في تناقض بين ضرورات السياسة الخارجية الإسرائيلية والتزامات الائتلاف الحكومي الداخلية، خاصة تلك المتعلقة بالاستيطان، وهو تناقض قد ينفتح على سيناريوهات مختلفة قد تنكشف خلال العام ٢٠٢٣.

من الممكن في هذا السياق، ووفق ما رشح حتى الآن، أن تؤدي التغييرات الخاصة بالقضاء في حالة تطبيقها بصيغتها الحالية إلى توتر العلاقة مع الاتحاد الأوروبي، ففضلًا عن المعارضة التي ستبديها دول أوروبية ضد هذه التغييرات لما فيها من مساس بحقوق المواطن والأقليات، فإنه سوف يُقلل من التزام دول أوروبية بدعم إسرائيل في المؤسسات الدولية، فقد وقعت مؤخرًا ٢٧ دولة أوروبية على بيان ضد العقوبات التي فرضتها إسرائيل على السلطة الفلسطينية، ومنها دول عارضت أو امتنعت قبل ذلك من التصويت على قرار الأمم المتحدة الذي طالب محكمة العدل الدولية تقديم موقف قانوني حول الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، وأهمها ألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا. بالإضافة إلى ذلك، فإن منح الحكومة الحرية، بدون ضوابط دستورية، لمصادرة أراض فلسطينية خاصة، وهدم بيوت فلسطينية، وتقنين البؤر الاستيطانية، سوف يعمق التوتر والأزمة مع الاتحاد الأوروبي، حيث يؤيد الأخير البناء الفلسطيني في المناطق المصنفة "ج". وسيعتبر هذه الإجراءات "اغتيالًا" مقصودًا لحل الدولتين.

إسقاطات تشكيل حكومة اقصى اليمين

إن عودة نتنياهو إلى الحكم من جديد، قد يعيد نقاط الخلاف الأساسية المتعلقة بإخلال إسرائيل بقيم العدالة، خصوصًا بسبب خطط أحزاب اليمين الاستيطانية (خصوصًا قائمة الصهيونية الدينية) للاستفادة من فرصة وجودها في الائتلاف الحكومي لتوسيع التهويد في الأرض المحتلة، وهو توسيع ترافق مع هجوم من أعضاء كنيست يمينيين ومتطرفين على الاتحاد الأوروبي واتهامهم له بمعاداة السامية،[٦] وأنه يقوم بمساعدة الفلسطينيين على "السيطرة غير القانونية" على أراضي "ج".[٧] قد يكون من أهم التحديات التي تقف أمام إيلي كوهين، وزير الخارجية الإسرائيلي الجديد في حكومة نتنياهو السادسة، الحفاظ على، وتطوير، العلاقة مع الاتحاد الأوروبي على أسس اتفاقية الشراكة، وفي الوقت نفسه الحفاظ على ائتلاف يضم اليمين الاستيطاني.[٨]

من أهم التحديات التي تقف أمام وزير الخارجية الإسرائيلي الجديد في حكومة نتنياهو السادسة، إيلي كوهين، الحفاظ على، وتطوير، العلاقة مع الاتحاد الأوروبي على أسس اتفاقية الشراكة، وفي الوقت نفسه الحفاظ على ائتلاف يضم اليمين الاستيطاني.

على صعيد آخر، تخلق الحرب الأوكرانية ضغوطًا إضافية على إسرائيل في حال تصاعدها باتجاه اتخاذ موقف واضح ضد روسيا، ما قد يتسبب بتغيير قواعد اللعبة في سورية، ومن المتوقع أنه، في حال تصلب الاستقطاب القائم من الممكن أن تطالبها الدول الغربية باتخاذ موقف واضح تجاه روسيا. في ظل حكومة لابيد–بينيت سعت الحكومة إلى المناورة وعدم اتخاذ قرار واضح كي لا يؤدي ذلك إلى تقليص قدرتها على العمل العسكري في سورية. وعلى الرغم من التوجهات المتكررة من أوكرانيا لإسرائيل لتزويدها بمنظومات دفاع جوي، فقد رفضت الأخيرة ذلك. واستغلت أوكرانيا تزويد إيران روسيا بطائرات مسيرة من أجل الضغط على إسرائيل مرة أخرى لتزويدها بمنظومات دفاع ضد الطائرات، لكن إسرائيل استمرت على موقفها الرافض للأسباب نفسها التي تعتبرها إسرائيل إستراتيجية بالنسبة لأمنها القومي.

من المتوقع أن تستمر حكومة نتنياهو بتبني إستراتيجية المناورة والامتناع عن اتخاذ المواقف الواضحة من حيث الاصطفاف إلى جانب المعسكر الغربي، مع تميّز العلاقات بين بوتين ونتنياهو، وهو ما سيعزز من رغبة الأخير عدم التورط باتخاذ موقف واضح ضده. جدير بالقول إن الموقف المتردد لإسرائيل من دعم أوكرانيا، انعكس في التصويت في الأمم المتحدة على القرار بالتوجه لمحكمة العدل الدولية بخصوص الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، حيث امتنعت أوكرانيا عن التصويت، وهو ما يمكن قراءته كرسالة لإسرائيل.

ثانيًا: العلاقات مع الولايات المتحدة

تشكلت العلاقة الإسرائيلية الأميركية عام ٢٠٢٢ في ظل وجود إدارة الحزب الديمقراطي على رأس الحكم في الولايات المتحدة بزعامة جو بايدن ووجود "حكومة التغيير" في إسرائيل. سمح هذا الظرف بالسعي إلى إعادة العلاقات الإسرائيلية الأميركية كعلاقة فوق حزبية كما كانت عليه بشكل عام قبل الاصطفاف المتبادل والواضح لنتنياهو والجمهوريين في معسكر واحد، ما دفع باتجاه تحول إسرائيل إلى موضوع خاضع للنقاشات الحزبية بعد أن كان عابرًا للأحزاب.

في هذا السياق، دفعت الولايات المتحدة من أجل تعميق علاقات إسرائيل الإقليمية والدولية وعلى رأسها الدفع باتجاه توقيع اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع لبنان، إقامة تحالفات إقليمية تجمع إسرائيل، وعمدت إلى الدفع نحو تعزيز التعاون الأمني بين الدول العربية وإسرائيل حول الملف الإيراني، وامتنعت عن تنفيذ الوعود التي أطلقتها سابقًا في ما يتعلق بفتح القنصلية الأميركية في القدس أو الضغط باتجاه تسوية سياسية أو إعادة فتح مقر منظمة التحرير في واشنطن.

وجسد توقيع بايدن وثيقة "إعلان القدس" خلال زيارته إسرائيل في العام ٢٠٢٢ مع رئيس الوزراء يائير لبيد، التوجه إلى تجاوز التوترات التي شابت علاقة إسرائيل والحزب الديمقراطي خلال حكومات نتنياهو المتعاقبة ورغبة أميركا توفير الدعم لحكومة لابيد ولو بشكل ضمني. أوضحت الوثيقة العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل "غير القابلة للكسر"، والالتزام المطلق بأمن إسرائيل والحفاظ على تفوقها العسكري والنوعي، والالتزام بعدم السماح لإيران مطلقًا بامتلاك سلاح نووي، واستعداد الولايات المتحدة استخدام جميع عناصر قوتها لضمان هذه النتيجة".[٩]

جسد توقيع بايدن وثيقة «إعلان القدس» خلال زيارته إسرائيل في العام ٢٠٢٢ مع رئيس الوزراء يائير لبيد، التوجه إلى تجاوز التوترات التي شابت علاقة إسرائيل والحزب الديمقراطي خلال حكومات نتنياهو المتعاقبة ورغبة أميركا توفير الدعم لحكومة لابيد ولو بشكل ضمني.

وأشارت الوثيقة إلى أن العلاقة الخاصة بين الطرفين تقوم على أساس "القيم المشتركة " والمصالح المشتركة والصداقة، موضحة أن القيم المشتركة تشمل القيم الديمقراطية وسلطة القانون. وكان مما يلفت في الوثيقة ما جاء فيها من دعم وتقدير لحكومة التغيير عبر الإشارة لدور نفتالي بينت، إذ جاء فيها: "يُعرب القادة عن تقديرهم لرئيس الوزراء السابق نفتالي بينيت الذي قاد أكثر الحكومات تنوعًا في تاريخ إسرائيل، والذي تحت قيادته استمرت هذه الشراكة الاستثنائية في النمو".[١٠]

وبالإجمال، يمكن القول إن العلاقات الإسرائيلية مع الولايات المتحدة خلال فترة حكومة التغيير شهدت عودة انتظام العلاقات على الأسس التقليدية المتينة بعيدًا عن التجاذبات الحزبية، ولم يغير استشهاد

الصحافية شيرين أبو عاقلة التي تحمل الجنسية الأميركية بشكل خاص على ذلك، حيث أُديرت القضية عبر تجنب المواجهة الإعلامية، وبعيدًا عنها إلى حدّ كبير.

إسقاطات حكومة أقصى اليمين على العلاقات مع الولايات المتحدة ومع اليهود فيها

تشكل عودة نتنياهو للحكم عبر إقامة ائتلاف حكومي من اليمين يجمع شخصيات بعضها مدانة بالإرهاب وأخرى من منظمة "شبيبة التلال" ممن سبق اتهامها بقضايا حرق مسجد فلسطيني في ياسوف[11] وغلاة المتطرفين ، إضافة إلى خطة الإصلاح القضائي التي تطرحها الحكومة ، تشكل معًا لحظة فارقة يمكن أن تؤدي إلى توتير العلاقات بين الطرفين وتدفع باتجاه توسيع الخلافات بينهما.

خلال زيارته لإسرائيل بعد تسلم حكومة نتنياهو الجديدة مهامها، في نهاية كانون الثاني ٢٠٢١، كرر بلينكن، وزير الخارجية الأميركية، التزام بلاده بمنع إيران من حيازة السلاح النووي، وكذلك بحل الدولتين مشيرًا إلى أن"أي شيء يبعدنا عن حل الدولتين سيقوض أمن إسرائيل على المدى البعيد"، وأشار من ضمن حديثه إلى أن العلاقات بين الطرفين تقوم على "القيم المشتركة". تحمل هذه الإشارات عن الدولتين والقيم المشتركة رسالة ضمنية للحكومة الإسرائيلية المتطرفة الاستيطانية الدينية ومشاريعها.

ترتبط قدرة إسرائيل على إدارة العلاقات مع الولايات المتحدة من دون الدخول في مواجهة إلى حدّ بعيد بالتطورات الميدانية على الساحة الفلسطينية، خاصة في ما يتعلق بالحرم الشريف في ظل كون بن غفير وزيرًا للأمن القومي، وبالسياسات التي يمكن أن يدفع باتجاهها أطراف اليمين تجاه السلطة الفلسطينية التي قد تدفع باتجاه انهيارها، إضافة إلى تطور الاحتجاجات الداخلية حول مسألة الإصلاح القضائي. والتدهور في هذه المواضيع من الممكن أن يدفع باتجاه التصادم مع الإدارة الأميركية، من دون أن يمس ذلك السياسة المبدئية المرتبطة بالملف الإيراني نظرًا لاعتباره موضوع أمن قومي أميركي وليس فقط مسألة أمن إسرائيلي.

من المتوقع أن تدفع تشكيلة الحكومة وما قد يتمخض عنها من سياسات إلى تزايد تراجع مكانة إسرائيل في أوساط الحزب الديمقراطي الأميركي وتقوية الجناح المعارض داخله "الجناح اليساري". من المهم الإشارة هنا إلى أن استطلاعات الرأي التي أجريت في الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة تظهر تراجع مكانة إسرائيل في صفوف الحزب الديمقراطي عامة وبين الشباب[12] خاصة مقابل بقائها عالية بين الجمهوريين. وأظهر استطلاع أجري في ٢٠٢٢ [13] أن نسبة تأييد شباب الحزب الديمقراطي للقضية الفلسطينية تجاوز لأول مرة دعم إسرائيل.

من المتوقع أن تدفع تشكيلة الحكومة وما قد يتمخض عنها من سياسات إلى تزايد تراجع مكانة إسرائيل في أوساط الحزب الديمقراطي الأميركي وتقوية الجناح المعارض داخله «الجناح اليساري».

على صعيد آخر، تدفع تشكيلة الحكومة المتطرفة باتجاه تعميق الهوة بين إسرائيل ويهود الولايات المتحدة الذين يصل

تعدادهم نحو ٨ ملايين. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التحولات في الموقف من إسرائيل بين اليهود في الولايات المتحدة، يمكن أن نتوقع أن تؤدي سياسة الحكومة الجديدة بمستوياتها المتعددة – تشمل إضافة لاستهداف الفلسطينيين والإصلاحات القضائية تبني وجهة نظر أورثوذكسية محافظة في قضايا الدين – إلى الدفع باتجاه تعميق الهوة مع يهود الولايات المتحدة الذين يصوت ٨٠٪ منهم للحزب الديمقراطي، ويتبع جزء واسع منهم تيارات يهودية إصلاحية.

ثالثًا: إسرائيل والعلاقات الإقليمية

سمح وجود حكومة بينيت–لابيد بإنهاء حالة التوتر التي وسمت علاقات إسرائيل مع بعض الدول الإقليمية خلال فترة حكم نتنياهو ٢٠٠٩–٢٠٢١. مثلاً، تصاعد التوتر بين إسرائيل والأردن في آخر أيام حكومة نتنياهو الخامسة في آذار ٢٠٢١ عندما منعت إسرائيل ولي العهد الأردني من زيارة الأقصى، فردت الأردن بمنع نتنياهو من السفر إلى الإمارات عبر مجالها الجوي. في ظل حكومة بينيت–لابيد، تم ترميم هذه العلاقة التي تتوجت بزيارة بينيت، رئيس الوزراء، إلى عمان في تموز ٢٠٢١. [١٤] كما أن العلاقات الإسرائيلية التركية التي شابها التوتر الشديد بعد الهجوم الإسرائيلي على سفينة مرمرة (أيار ٢٠١٠)، تراوحت بين الحاجة إلى عودة علاقات قوية بين البلدين وخلافات متجددة بسبب سياسات حكومة نتنياهو في المنطقة. حتى أن اتفاق "الصلح" الموقع بين البلدين في العام ٢٠١٦ الذي هدف إلى إغلاق ملف سفينة مرمرة، لم يوصل البلدين إلى تطبيع كامل للعلاقات، خصوصًا بعد مهاجمة تركيا اتفاقيات أبراهام. لكن، في عهد حكومة بينيت–لابيد، ومن خلال دور فاعل للرئيس الإسرائيلي هيرتسوغ، تطورت العلاقات الإسرائيلية– التركية بشكل سريع تجاه تبادل زيارات على مستوى رفيع وتحسين العلاقات لتعود إلى ما كانت عليه قبل العام ٢٠١٠.

وساهم التقارب التركي الإسرائيلي خلال العامين ٢٠٢١–٢٠٢٢ في دفع حركة حماس لتجديد علاقتها مع النظام السوري، لإيجاد بديل جغرافي لتواجد كوادر الحركة في حالة انعكست علاقات إسرائيل–تركيا على حرية عملها السياسي في تركيا. ويبدو أن حماس تركز عملها في تركيا على المجال السياسي فقط، حيث انتقلت القيادة المسؤولة عن العمليات العسكرية مثل صالح العاروري إلى لبنان كجزء من التفاهمات الإسرائيلية التركية على حصر نشاط الحركة في الجانب السياسي فقط. كما دفعت إلى عودة "الدفء" إلى العلاقات الإسرائيلية المصرية وعقد لقاءات على مستوى القمة بعد فترة من الانقطاع. حيث التقى نفتالي بينيت والرئيس عبد الفتاح السياسي وولي عهد الإمارات محمد بن زايد في ٢١ شباط ٢٠٢٢، وجاء ذلك بعد لقاء سابق جمع بينيت والسيسي في شرم الشيخ. وتم التوصل لاتفاق لتوسيع حركة الطيران بين إسرائيل ومصر وتسيير خط طيران مباشر بين مطاري اللد وشرم الشيخ.

فيما دفعت إسقاطات الحرب الأوكرانية وما نتج عنها من أزمة غاز باتجاه الضغط لتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود المائية مع لبنان، وتوقيع الاتفاق الثلاثي لتصدير الغاز لأوروبا الذي شمل الاتحاد الأوروبي ومصر. جاء توقيع حكومة لابيد على اتفاق ترسيم الحدود المائية مع لبنان مدعومًا من المستويات العسكرية والأمنية والاقتصادية، وأنهي عمليًا الصراع بين الدولتين على حقول الغاز في الحدود المائية الاقتصادية لكلا الطرفين، لا سيّما حقل غاز كاريش، الذي سيخصص للتصدير خاصة للدول الأوروبية. ولعبت الإدارة الأميركية دورًا فاعلًا من أجل التوصل للاتفاق، وقد أشار بعض المراقبين إلى أنه جاء من أجل تسجيل مكسب لصالح حكومة التغيير لتقويتها انتخابيًا في حال الانتخابات أمام معسكر نتنياهو. ناهيك عن الأبعاد الاقتصادية المرتبطة بتوقيع الاتفاق فإنه ينطوي على أبعاد إستراتيجية مهمة بسبب تفكيك الصراع حول الحدود المائية بدون أن تصل إلى حرب ومواجهة عسكرية، ونظرًا لموافقة حزب الله الضمنية على الاتفاق ستوضع كوابح على فرص مواجهة مباشرة لاحقة، وأخيرًا بسبب ما تضمنه من اعتراف ضمني بإسرائيل من دون أن يعني ذلك انتهاء فرص المواجهة العسكرية مستقبلًا مع حزب الله، كما ترى دوائر إسرائيلية.

لعبت أزمة الغاز العالمية التي تسببت بها الحرب الاكرانية دورًا في تسريع التوصل لاتفاق في القاهرة في ١٥ حزيران ٢٠٢٢، وقعت عليه كل من إسرائيل والاتحاد الأوروبي ومصر يهدف لتصدير الغاز من إسرائيل لدول الاتحاد الأوروبي عن طريق مصر. جاء توقيع الاتفاق خلال الاجتماع الوزاري السابع لمنتدى غاز شرق المتوسط (EMGF). وحدد الاتفاق أن الغاز الطبيعي سوف يُنقل عبر خط قنوات إلى محطات تسييل (LNG) على ساحل البحر المتوسط في مصر (بور سعيد)، حيث يُعاد تصديره إلى دول أخرى كغاز طبيعي مُسال. في الحقيقة، إنها ليست المرة الأولى التي يصل فيها الغاز الإسرائيلي لأوروبا، لكن هذه المرة يُنفذ الأمر من خلال اتفاق، وبشكل مباشر.

اتفاقيات أبراهام أساس تحسين وضع إسرائيل الجيو-إستراتيجي الإقليمي

شكلت اتفاقيات أبراهام أساساً مركزياً بنت عليه إسرائيل لتُحسّن مكانتها الإقليمية وتوقيع اتفاقيات تعاون جديدة. وقعت إسرائيل والإمارات على اتفاق منطقة تجارة حرة بين البلدين في العام ٢٠٢٢. وشهد العام ٢٠٢٢ تعاونًا عسكريًا متزايدًا مع المغرب، فقد زار رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي المغرب في تموز وسبقته لقاءات عسكرية عديدة بين المؤسستين العسكريتين لكلا البلدين، وزار رئيس هيئة الأركان المغربي إسرائيل في أيلول، ودشنت هذه اللقاءات تعاونًا عسكريًا في مجالات عديدة أهمها التوقيع على صفقات أسلحة، خاصة في مجالات الدفاع الجوي. وتؤكد معطيات الصادرات العسكرية الإسرائيلية أن أحد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع حجم الصادرات الإسرائيلية كان توقيع اتفاقيات أبراهام، حيث وصل حجم الصادرات لدول الخليج إلى ٨٠٠ مليون دولار بعد الاتفاقيات، والتي تشكل ٧٪ من مجمل الصادرات

وزير الخارجية الجديد إيلي كوهين في الخرطوم في ٢ شباط: البحث عن انتصارات في الأطراف. (أ.ف.ب)

العسكرية الإسرائيلية. في هذا الصدد، أشار يائير كولس، رئيس شعبة الصادرات الأمنية في وزارة الدفاع، أن "اتفاقيات أبراهام فتحت الباب [للصادرات العسكرية]، وما زلنا على عتبة الباب".

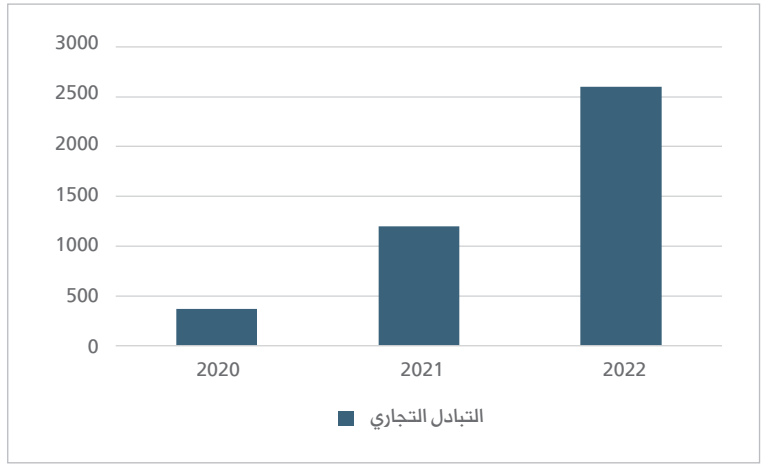

التبادل التجاري بين إسرائيل والإمارات (٢٠٢٠-٢٠٢٢) بملايين الدولارات[١٥]

في هذا الصدد، ليست هنالك معطيات دقيقة حول حجم الصادرات العسكرية للإمارات تحديدًا، لكن يمكن رصد أهم صفقات الأسلحة بين البلدين، حيث تشير مصادر عديدة عن عقود بيع أسلحة من إسرائيل للإمارات، تشمل التوقيع على عقد لتزويد أول منظومة دفاع جوي لدولة الإمارات، وهي منظومة "سبايدر"، من إنتاج شركة رفائيل الإسرائيلية، وهي منظومة دفاع متنقلة تهدف للدفاع عن مناطق واسعة من تهديدات عسكرية، وتستعمل صواريخ جو–جو لحماية المنطقة من تهديدات جوية متنوعة مثل الطائرات المسيّرة، الصواريخ، طائرات حربية وطائرات عمودية.[١٦] على الرغم من أن سلاح الجو الإسرائيلي لا يستعمل هذه المنظومة، فقد تم بيعها لدول عديدة، مثل الهند، والفلبين ودول أخرى، ووصل حجم المبيعات منها إلى ٢ مليار دولار. وذكرت مصادر أخرى أن الإمارات كانت قد نشرت منظومة الدفاع الجوي "براك ٨"، حيث بيّنت صور جوية وضع هذه المنظومة في الإمارات، وظهر خلالها استعمال رادار من إنتاج الصناعات الجوية الإسرائيلية من نوع " EL-2084". كما أعلن فرع شركة إلبت في الإمارات عن توقيع عقد لتزويد الإمارات بمنظومات دفاعية تعتمد على الليزر لطائرات النقل وتزويد الوقود التابعة لسلاح الجو الإماراتي بقيمة ٥٣ مليون دولار مدة خمس سنوات.[١٧] وهي منظومة تستعمل في الطائرات الإسرائيلية المدنية والعسكرية الكبيرة على حد سواء.

كما أعلنت الصناعات الجوية الإسرائيلية في آذار الماضي عن اتفاق مع الشركة الأمنية الإماراتية EDGE لتطوير مشترك لمنظومات دفاعية. في المقابل، تشير تقديرات إسرائيلية إلى أن إسرائيل لا تزال ثابتة على موقفها برفض بيع الإمارات منظومة "القبة الحديدية" بشكل خاص، بل بيع منظومة رصد (رادار) متقدمة جدًا تستعمله القبة الحديدية لرصد الصواريخ المعادية. بيد أن اتفاقيات أبراهام سمحت لإسرائيل بتحسين سياساتها الخارجية إلى ما هو أبعد من مجرد اتفاقيات تعاون أمني، أو اقتصادي، أو ثقافي، أو تكنولوجي،[١٨] من خلال تشكيل تحالفات إستراتيجية أكثر تشعبًا وعمقًا، أهمها:

١. مجموعة (I2U2)

أُنشئت المجموعة (I2U2) في تشرين الأول عام ٢٠٢١، وتضم إسرائيل والهند ودولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأميركية. تم عقد القمة الأولى على مستوى وزراء الخارجية (تحت رعاية الرئيس بايدين) في تموز ٢٠٢٢. تهدف المجموعة إلى تعميق التعاون التكنولوجي والتعاون بين القطاعات الخاصة في المنطقة والتصدي للتحديات في ستة مجالات: ١) المياه، ٢) والطاقة، ٣) والنقل، ٤) والفضاء، ٥) والصحة، ٦) والأمن الغذائي.

أُنشئت المجموعة (I2U2) في تشرين الأول عام ٢٠٢١، وتضم إسرائيل والهند ودولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأميركية.

إلى جانب كون المجموعة تأتي في سياق جهود الولايات المتحدة لتعزيز اتفاقيات أبراهام، فإن العلاقات الإسرائيلية–الهندية تبدو محورية داخل هذه المجموعة. مثلًا، وفي ما يخص مجال النقل، فإن إسرائيل

انصاعت لتحذيرات البنتاغون الذي دعاها إلى إلغاء العلاقة الصينية بمشروع ميناء حيفا، وعلى ما يبدو فإن إسرائيل تتجه نحو منح تشغيل الميناء لمناقصة هندية-إسرائيلية مشتركة حتى العام ٢٠٥٤. ثانيًا، تعتبر إسرائيل المورد الرئيس للأسلحة الهندية (٤٢٪ من واردات الأسلحة الهندية تأتي من إسرائيل بقيمة سنوية تصل إلى مليار دولار).[١٩]

٢. منتدى النقب

أحد أهم مخرجات اتفاقيات أبراهام كانت "قمة النقب" التي جمعت رؤساء خارجية دول اتفاقيات أبراهام (البحرين، الإمارات، المغرب) بالإضافة إلى مصر وإسرائيل والولايات المتحدة بتاريخ ٢٧-٢٨ آذار ٢٠٢٢. وكان اختيار لابيد، وزير الخارجية الإسرائيلي في حينها، لبلدة "ساديه بوكر" في النقب لعقد القمة دلالات لم يخفها. فالقمة انعقدت بالقرب من قبر بن غوريون (مؤسس دولة إسرائيل)، وهدفت إلى: "صناعة التاريخ، وبناء هيكلية إقليمية جديدة تقوم على التقدم والتكنولوجيا والتسامح الديني والأمن والتعاون الاستخباراتي".[٢٠] وتشير القمة إلى تحول إستراتيجي على صعيد التعاون الإقليمي في المنطقة تحت قيادة إسرائيل كلاعب أساسي، بحيث أن يُنشئ روابط اقتصادية وأمنية "لم تكن إسرائيل تحلم بها قبل سنوات قليلة"، حسب أقوال لابيد.[٢١] فبينما أن الهدف الأساس للقمة كان التعبير عن وجود جبهة سياسية وعسكرية موحدة من دول المنطقة المناصرة لإسرائيل أمام إيران (تحديدًا لمحاولة ضبط مخرجات المفاوضات الدولية بخصوص برنامج إيران النووي)، فإن القمة تحولت إلى منتدى ينعقد بشكل دوري. وتنبع أهمية "منتدى النقب" من الآتي:

- تحول المنتدى إلى مجموعة عمل مشتركة على صعيد وزراء الخارجية، وتجتمع مرة كل عدة شهور. انعقد الاجتماع الأول في البحرين في حزيران ٢٠٢٢،

أهم ما رشح عن مجموعة I2U2 من مشاريع حتى نهاية ٢٠٢٢

دولة الإمارات العربية المتحدة: ستقوم باستثمار نحو ٢ مليار دولار لتطوير سلسلة من المشاريع الغذائية في جميع أنحاء الهند، ستدمج أحدث التقنيات الذكية للحدّ من هدر الطعام وفساده، والحفاظ على المياه العذبة، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة. أما الهند فستوفر الأرض المناسبة للمشروع وستسهل اندماج المزارعين في حدائق الطعام. وبدورهما، فإن إسرائيل والولايات المتحدة توفران العقول والرياديين من القطاع الخاص لتقديم خبراتهم وتقديم حلول مبتكرة تساهم في الاستدامة الشاملة للمشروع.

الطاقة النظيفة

تطوير مشروع طاقة متجددة هجين في الهند يتكون من ٣٠٠ ميغاواط من طاقة الرياح والطاقة الشمسية مكمّلة بنظام تخزين طاقة البطارية. قامت وكالة التجارة والتنمية الأميركية بتمويل دراسة جدوى للمشروع بقيمة ٣٣٠ مليون دولار أميركي. وتشارك الشركات الإماراتية كشركاء في تقديم المعرفة والاستثمار. وتعتزم إسرائيل والولايات المتحدة العمل مع الإمارات والهند لتسليط الضوء على فرص القطاع الخاص. تحرص الشركات الهندية على المشاركة في هذا المشروع والمساهمة في هدف الهند المتمثل في تحقيق ٥٠٠ جيجاوات من سعة الوقود غير الأحفوري بحلول العام ٢٠٣٠. يهدف المشروع إلى تقوية الهند أمام الصين من خلال جعل الهند مركزًا عالميًا لسلاسل التوريد البديلة في قطاع الطاقة المتجددة.

والثاني كان اجتماعًا افتراضيًا عبر الإنترنت في تشرين الأول ٢٠٢٢، ثم انعقد الاجتماع الثالث في الإمارات بتاريخ ٩ كانون الثاني ٢٠٢٣، بينما من المتوقع أن ينعقد الاجتماع الرابع في المغرب في وقت لاحق من العام ٢٠٢٣.

أحد أهم مخرجات اتفاقيات أبراهام كانت «قمة النقب» التي جمعت رؤساء خارجية دول اتفاقيات أبراهام (البحرين، الإمارات، المغرب) بالإضافة إلى مصر وإسرائيل والولايات المتحدة بتاريخ ٢٧-٢٨ آذار ٢٠٢٢.

- مع أن المنتدى هو مجموعة عمل على مستوى رؤساء الخارجية، إلا أنه يحتضن ست لجان عمل مشتركة تتخصص في التعاون الإقليمي المتعلق بـ : ١) بالصحة، ٢) الأمن الإقليمي، ٣) التعليم والتسامح، ٤) المياه والأمن الغذائي، ٥) السياحة، ٦) الطاقة. إن جمع كل هذه اللجان المتخصصة تحت مظلة وزارات الخارجية يشير إلى دور السياسة الخارجية الإسرائيلية على مستوى المنطقة والتي تشرف على "خارطة طريق" لتوطيد التطبيع عبر وضع خطط عمل مكثفة في هذه المجالات الستة. من المتوقع أن توضع خطط العمل في اجتماع المنتدى القادم في المغرب.

وتشير القمة إلى تحول إستراتيجي على صعيد التعاون الإقليمي في المنطقة تحت قيادة إسرائيل كلاعب أساسي، بحيث أن يُنشئ روابط اقتصادية وأمنية «لم تكن إسرائيل تحلم بها قبل سنوات قليلة»

- تقوم وزارة الخارجية الإسرائيلية بتوسيع عمل المنتدى واختصاصاته ليتحول إلى تحالف إقليمي تقوده إسرائيل. أحد أهداف المنتدى، هو تحويله إلى ميكانزم للتعاون الإقليمي لا غنى عنه بحيث تنضم إليه دول أخرى في الإقليم. إن خطط العمل المركزية للتعاون الإقليمي ستصدر، على ما يبدو، من خلال هذا المنتدى الذي يسعى إلى توسيع دائرته لضم دول مفتاحية أخرى في المنطقة، خصوصًا تلك التي تشترط حلًا للمسألة الفلسطينية للوصول إلى اتفاقيات تطبيع مع إسرائيل. ربما لهذا السبب، دعا لابيد السلطة الفلسطينية للانضمام إلى هذا المنتدى، كما تمت دعوة الأردن للاستثمار.
- ولأن العقل المدبر للمنتدى، الذي يشرف بشكل حثيث على صياغة خطط العمل الإقليمية، هو آلون أوشبيتس، مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية، فمن المتوقع أن يتحول المنتدى إلى إطار ضاغط لتطويع عمل السلطة الفلسطينية على صعيد سياستها الخارجية. فقد ربط وزير الخارجية الإسرائيلي الجديد، إيلي كوهين، أهمية منتدى النقب ودوره الإقليمي مع "استيائه" من نوايا السلطة الفلسطينية بالتوجه إلى محكمة العدل الدولية.[٢٢]

في مقابل هذه التحالفات الإستراتيجية التي تحمل آثارًا مهمة على الاصطفافات الجيو-إقليمية، لم تنجح حكومة بينيت-لابيد بتوقيع اتفاق تطبيع مع السعودية على الرغم من المساعي الحثيثة والحديث الإعلامي

المتكرر حول عقد العديد من اللقاءات بين البلدين على مستويات مختلفة[٢٣]. ومع ذلك، نجحت حكومة بينيت–لابيد في تسجيل مكسب دبلوماسي بموافقة السعودية على السماح باستعمال الأجواء السعودية للسفر إلى الإمارات العربية والبحرين، ولشركة الطيران الهندية ضمن رحلاتها من وإلى إسرائيل.

مع عودة نتنياهو، من المتوقع أن يتحول توسيع قائمة الدول المنخرطة بالتطبيع إلى أحد محاور العمل لحكومته، وهو ما تم التعبير عنه في الاتفاقيات الائتلافية بشكل واضح، وفي ظل الصورة المرافقة لحكومته كحكومة متطرفة فإن السعي لتوسيع دائرة التطبيع سيتصاعد بشكل أكبر كجزء من عملية تبييضها وقبولها الدولي، وفي هذا الإطار من المتوقع أن تبذل حكومة نتنياهو جهودًا خاصة لدفع التطبيع مع السعودية، مع العلم أن الإمكانيات لتحقق ذلك متدنية في ظل ما تشكله حكومة نتنياهو من مخاطر جدية لتفجير الأوضاع الميدانية. في المقابل ستعمل حكومة اليمين على العمل على توسيع الدائرة بجذب دول ضعيفة من الهوامش كتشاد إضافة لإنهاء الاتفاقية مع السودان.

رابعًا: إسرائيل والملف الإيراني

ما زال الموقف الإسرائيلي يضع التهديد النووي الإيراني على قمة التهديدات الإستراتيجية التي يجب التعامل معها، وأضيف إلى ذلك بعد اندلاع الحرب السورية الداخلية التموضع الإيراني الإقليمي خاصة في سورية وفي لبنان عبر علاقة إيران مع حزب الله. بعد أربع سنوات من انسحاب الرئيس ترامب من الاتفاق النووي ومطالبته بإعادة وضع اتفاق على أسس جديدة، تحولت عملية مواجهة الملف الإيراني إلى معضلة أمنية وعسكرية بالأساس كما يوضح ذلك بشكل واسع فصل المشهد الأمني في هذا التقرير. من جهة حقق الانسحاب الأميركي رغبة إسرائيل التي تدفع نحو وضع اتفاق جديد بعيد الأمد يكون أكثر تشددًا وحزمًا، لكن من جهة أخرى في ظل عدم وجود خيار عسكري أصبح بإمكان إيران كسب مزيد من الوقت لتطوير برنامجها. دبلوماسيًا تتمحور السياسة الخارجية الإسرائيلية على الدفع باتجاه تشديد العقوبات على إيران ومحاصرتها دبلوماسيًا وعدم توقيع اتفاق لا يوائم تصورها. وجاء تعثر التوقيع على اتفاق في العام ٢٠٢٢ لأسباب مرتبطة بشكل خاص بالحسابات الأميركية ليصب في الموقف الإسرائيلي، وليعقد في الوقت نفسه المعضلة حول كيفية مواجهة المشروع النووي.

الموقف الدولي من الملف الإيراني مرتبط باتهامها "بالوقوف الواضح إلى جانب روسيا في حربها على أوكرانيا وبتزويد الأخيرة بطائرات من غير طيار ومدها بالخبراء" ما يحولها إلى جزء من المشكلة التي تواجهها أوروبا على أراضيها[٢٤] الأمر الذي يسهم في الدفع باتجاه الموقف الإسرائيلي نحو عزل إيران وتشديد العقوبات عليها، خاصة في ظل تقاطع ذلك مع التعاطف الشعبي الغربي مع حركة الاحتجاج الداخلية التي تفجرت في أيلول الماضي على مقتل الشابّة الإيرانيّة من أصل كردي مهسا أميني.

إضافة إلى العمل على المستوى العسكري تتمحور الدبلوماسية الإسرائيلية على النقاط الآتية:

١. الدفع باتجاه تعميق التعاون المخابراتي مع دول الخليج الشريكة باتفاقات أبراهام في مواجهة إيران.
٢. الاستثمار بالتعاون الإيراني الروسي من أجل تعزيز عزل إيران ومواجهتها وتشديد العقوبات عليها من قبل الدول الغربية باعتبارها تهدد أمنهم المباشر.
٣. التشديد على أن إيران لا تشكل خطرًا إقليميًا فقط بسبب مشاريعها وبرامجها التي تتهمها بها إسرائيل، بل بسبب النظام القمعي الذي تجسد بقمع التظاهرات واعتبارها مصدر تهديد "للعالم الحر"، والدفع باتجاه توسيع قائمة المطاردة والعقوبات على الشخصيات التي على رأس النظام.
٤. تعميق التعاون مع أذربيجان والاستثمار في العلاقة معها على المستويات المختلفة لما يتيحه ذلك من تواجد على "الحدود الإيرانية".

خامسًا: إسرائيل في مواجهة قرارات الأمم المتحدة حول الاحتلال

تواجه إسرائيل تحديات جدية، لكنها تتصاعد أو تتقلص بوتائر مختلفة، تتعلق بنزع الشرعية عنها. ويُستخدم مفهوم "نزع الشرعية عن إسرائيل" في هذا التقرير للتعبير عن طيف واسع من التحولات في المواقف الدولية والدبلوماسية، سواء من الدول (عبر سياساتها الخارجية تجاه إسرائيل) أو منظمات حقوقية دولية. على الجانب الأول من هذا الطيف، يمكن أن نضع مواقف رسمية لدول أساسية، مثل بعض دول الاتحاد الأوروبي، التي يمكن توصيف مواقفها على أنها "امتعاض" من استمرار سيطرة إسرائيل على الأراضي المحتلة وتوسعها فيها، وانعدام أفق سياسي، بالإضافة إلى "النظر بريبة" للتحولات البنيوية داخل إسرائيل التي ينظر إليها على أنها قد تقلل من "ديمقراطيتها" وتتعارض مع "القيم المشتركة" التي تربط إسرائيل مع العالم الحر. ومع أن هذه التحولات لا تزال تراوح مكانها باعتبارها "امتعاضات" غير مقرونة بشكل رسمي بتغيير في العلاقات الخارجية مع إسرائيل، أو في التعاون الأمني، والاقتصادي، والثقافي، فإنها تنذر بوجود سيرورة على إسرائيل أن تأخذها بعين الاعتبار. **على الجانب الآخر من هذا الطيف**، نشهد أصواتًا أكثر راديكالية، تصدر بالتحديد عن منظمات حقوقية (مثل منظمة العفو الدولية، هيومن رايتس ووتش، وغيرها) وأممية (مثل الأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية). تعتبر هذه الأصوات أكثر راديكالية كونها تسم ممارسات إسرائيل، بشكل صريح، بجرائم الأبارتهاد، أو الاستعمار، أو الاضطهاد

على الجانب الآخر من هذا الطيف، نشهد أصواتًا أكثر راديكالية، تصدر بالتحديد عن منظمات حقوقية (مثل منظمة العفو الدولية، هيومن رايتس ووتش، وغيرها) وأممية (مثل الأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية). تعتبر هذه الأصوات أكثر راديكالية كونها تسم ممارسات إسرائيل، بشكل صريح، بجرائم الأبارتهايد، أو الاستعمار، أو الاضطهاد والعنصرية.

والعنصرية. هناك خشية داخل إسرائيل من تنامي هذه الأصوات، الأمر الذي قد يساهم في تغيير العلاقات الخارجية الإسرائيلية مع دول أخرى التي قد تستأنس بمواقف هذه المنظمات الحقوقية والأممية أو تعتبرها مدعاة لإعادة ترتيب علاقاتها مع إسرائيل على المدى البعيد. إسرائيليًا، ثمة سيرورتان تؤثران على سياق "نزع الشرعية"، الأولى تساهم في تفاقمه والثانية تسعى إلى الحدّ من تبعاته:

- السيرورة الأولى، تتمثل في علاقة إسرائيل مع الفلسطينيين، سواء فلسطيني الداخل وتشمل انعدام المساواة الحقوقية والاقتصادية والسياسية- التي وصفها تقرير منظمة بتسيلم عام ٢٠٢١ بأنها جزء من نظام الأبارتهايد، أو فلسطينيي الأرض المحتلة حيث ينعدم الأفق السياسي، ويتفاقم الفصل العنصري وتقييد الحركة وقمع الحقوق المدنية والسياسية والاستمرار في تهويد أراضي "ج" والقدس- وهي ما وصفه أحد تقارير الأمم المتحدة عام ٢٠٢٢ بأنه حالة استعمار استيطاني. تتعزز هذه السيرورة التي من شأنها أن تفاقم مساعي "نزع الشرعية" عن إسرائيل بسبب عزم حكومة نتنياهو السادسة إدخال "إصلاحات قضائية" قد تجعل إسرائيل في نظر المجتمع الدولي، أقل ديمقراطية، وأكثر استبدادًا، وأبعد عن "القيم المشتركة" مع العالم الحر والديمقراطي.
- السيرورة الثانية، التي قد تساهم بشكل معاكس في عرقلة مساعي "نزع الشرعية"، أو إبطائها، أو مكافحتها، تتمثل في السياسات الخارجية الإسرائيلية التي باتت تفرد مساحة خاصة في أجندتها وتمويلها وممارساتها لـ "مكافحة" مساعي نزع الشرعية عن إسرائيل وتوطيد العلاقات الدبلوماسية والتعاون (بمستوياته كافة) مع دول تعتبرها إسرائيل أساسية، وعلى رأسها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي.

استنادًا إلى هذه الخلفية التي تلخص المشهد في ما يخص ما تعتبره إسرائيل مسألة "نزع الشرعية"، وقبل تلخيص أهم القرارات الصادرة عن منظمات حقوقية ودولية وكيف تؤثر على مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية، لا بد من الإشارة إلى أن العديد من التقارير الإسرائيلية كانت حذرت مما سمته تنامي "نزع الشرعية" عن إسرائيل واعتباره لا يقل أهمية عن الخطر الإيراني. صدر أهم هذه التقارير عن معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي INSS في كانون الثاني ٢٠١٦، حيث حذر من أن يؤدي نزع الشرعية المتزايد، وتعميق العداء لإسرائيل، إلى تردي مكانة إسرائيل على الساحة الدولية، والتأثير سلبًا على حرية عمل إسرائيل السياسية والعسكرية، وربما حتى الإضرار باقتصادها. لذلك، فالموضوع "وثيق الصلة بالأمن القومي للبلد ويتطلب استجابة منهجية".[٢٥]

أدناه أهم المحطات (٢٠٢١-٢٠٢٢) التي تندرج تحت ما يمكن تسميته "تنامي نزع الشرعية عن إسرائيل":

١. تقرير "نظام تفوق يهودي من النهر إلى البحر- إنه الأبارتهايد"[٢٦] الصادر عن بتسيلم- مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأرض المحتلة، بتاريخ ١٢ كانون الثاني ٢٠٢١

جاء في التقرير: في كل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل - داخل الخطّ الأخضر وفي الضفة

الغربيّة وشرقيّ القدس وقطاع غزّة – يقوم نظام واحد يعمل وفق مبدأ ناظم: تحقيق وإدامة تفوق جماعة من البشر (اليهود) على جماعة أخرى (الفلسطينيّين). إنه نظام فصل عنصري – أبارتهايد. إنّ الوسيلة الأساسيّة التي تسخّرها إسرائيل لتحقيق مبدأ التفوّق اليهوديّ هي هندسة الحيّز جغرافيّاً وديمغرافيّاً وسياسيّاً: يدير اليهود حياتهم في حيّز واحد متواصل يتمتّعون فيه بالحقوق الكاملة وتقرير المصير. وعلى عكس ذلك، يعيش الفلسطينيّون في حيّز مشظّى إلى معازل مختلفة وإسرائيل تقرّر أيّ الحقوق تمنح للفلسطينيّين في كلّ من هذه المعازل وأيّها تسلب – وفي جميعها هي حقوق منقوصة مقارنة بالحقوق التي يتمتّع بها اليهود.

٢. **تقرير المحكمة الجنائية الدولية تقرر أن فلسطين هي دولة وتقع ضمن اختصاص المحكمة للتحقيق في إمكانية ارتكاب جرائم حرب[٢٧] الصادر بتاريخ ٥ شباط ٢٠٢١**

حيث قررت الدائرة التمهيدية الأولى في المحكمة الجنائية الدولية، بالأغلبية، أن **للمحكمة أن تمارس اختصاصها الجنائي في الحالة في فلسطين**، وأن النطاق الإقليمي لذلك الاختصاص يمتد ليشمل غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية.

٣. **تقرير "تجاوزوا الحد: السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد"[٢٨] الصادر عن هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch) بتاريخ ٢٧ نيسان ٢٠٢١**

جاء في التقرير: يعيش اليوم نحو ٦,٨ مليون يهودي إسرائيلي و٦,٨ مليون فلسطيني في المنطقة الممتدة من البحر الأبيض المتوسط إلى نهر الأردن. في معظم أنحاء هذه المنطقة، إسرائيل هي القوة الحاكمة الوحيدة؛ وتمنح السلطات الإسرائيلية في هذه المناطق امتيازات بشكل ممنهج لليهود في أغلب مناحي الحياة، وتميّز ضدّ الفلسطينيين. وعمدت السلطات بدرجات مختلفة من الشدة إلى نزع ممتلكات الفلسطينيين، وإخضاعهم، وعزلهم، وفصلهم قسرًا بحكم هويتهم. في بعض المناطق، بحسب ما يظهره التقرير، كان هذا الحرمان شديدًا إلى درجة أنه **يرقى إلى مستوى الفصل العنصري والاضطهاد، وهما جريمتان ضدّ الإنسانية....** على مدى السنوات الـ ٥٤ الماضية، سهّلت السلطات الإسرائيلية نقل اليهود الإسرائيليين إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومنحتهم مكانة أعلى بموجب القانون مقارنة بالفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق نفسها في ما يتعلق بالحقوق المدنية، والوصول إلى الأرض، وحرية التنقل والبناء، ومنح حقوق الإقامة للأقارب.

٤. **تقرير "نظام الفصل العنصري (أبارتهايد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين نظامٌ قاسٍ يقوم على الهيمنة وجريمة ضد الإنسانية"[٢٩] الصادر عن منظمة العفو الدولية– آمنستي بتاريخ ١ شباط ٢٠٢٢**

حيث حلَّلت منظمة العفو الدولية نية إسرائيل إقامة – والإبقاء على – نظام من قمع الفلسطينيين والهيمنة عليهم، كما فحصت العناصر الأساسية لهذا النظام، التي تتمثل في: شرذمة الأراضي؛

والتفرقة والعزل والسيطرة؛ ونزع ملكية الأراضي والممتلكات؛ والحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وخلصت المنظمة إلى أن **ذلك النظام يرقى إلى مستوى الفصل العنصري (أبارتهايد). ويجب على إسرائيل تفكيك هذا النظام** الذي يتسم بالقسوة، كما يجب على المجتمع الدولي الضغط عليها لتحقيق ذلك. ويجب على جميع الأطراف التي لها ولاية قضائية على الجرائم المُرتكبة لإدامة هذا النظام أن تبادر بإجراء تحقيق في هذه الجرائم.

٥. **تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل[٣٠] الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٤ أيلول ٢٠٢٢**

خلص التقرير بالتوصية الآتية: **المطالبة برأي استشاري على وجه السرعة من محكمة العدل الدولية بشأن العواقب القانونية لرفض إسرائيل المستمر إنهاء احتلالها للأرض الفلسطينية المحتلة**، بما فيها القدس الشرقية، والذي يرقى إلى مستوى الضم الفعلي، إضافة إلى رفض إسرائيل احترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والتزامات الدول الأخرى والأمم المتحدة بضمان احترام القانون الدولي.

٦. **تقرير حول حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧،[٣١] الذي حررته فرانشيسكا ألبانيز: المقررة الخاصة في الأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ بتاريخ ٢١ أيلول ٢٠٢٢**

خلص التقرير إلى: ضرورة امتثال إسرائيل لالتزاماتها وتكف عن إعاقة إعمال حق الشعب الفلسطيني تقرير المصير، وأن تنهي **احتلالها القائم على الاستعمار الاستيطاني** فورًا ودون قيد أو شرط، وأن تقدم تعويضات عن أفعالها غير المشروعة. ويوصي التقرير بأن تدين كل الدول الانتهاكات المتعمدة من الجانب الإسرائيلي بما في ذلك الممارسات الاستعمارية الاستيطانية، وإعادة جميع الأراضي والموارد التي شُرد منها الشعب الفلسطيني وجُرد من ملكيتها **وعدم ربط الانسحاب بعملية تفاوض إسرائيلي–فلسطيني.**

إجمال

سعت إسرائيل للاستفادة من اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا لتحسين وضع علاقاتها الدولية. فقد انشغلت دول أوروبا بالحرب وانعكاساتها على الاقتصاد وإمدادات الطاقة. كما أن الولايات المتحدة كانت منشغلة بملفي الكورونا والاقتصاد ثم بملفي إيران وأوكرانيا. سمحت هذه الوقائع لإسرائيل بالتخفف من أي ضغوط محتملة، سيما أن وجود حكومة بينيت–لابيد (٢٠٢١–٢٠٢٢) سمحت بإحداث انفراجة في علاقات إسرائيل مع دول إقليمية (الأردن وتركيا ومصر) ودول الاتحاد الأوروبي.

بيد أن عودة نتنياهو إلى الحكم في نهاية العام ٢٠٢٢، قد يترك مشهد العلاقات الخارجية على مفترق أكثر من سيناريو. من جهة، تسعى حكومة نتنياهو إلى الاستفادة من "الاستراحة" التي أخذها نتنياهو من الحكم والحفاظ على ترميم بعض العلاقات الخارجية لإسرائيل التي قام بها لابيد. من جهة أخرى، فإن حكومة نتنياهو ملتزمة، على ما يبدو، بنصوص الاتفاقيات الائتلافية مع أحزاب يمينية واستيطانية (أي مكونات قائمة الصهيونية الدينية) وبالتالي توسيع الاستيطان، والمضي قدمًا في تعميق نظام الأبارتهايد، وهي المسائل نفسها التي تسببت في تراجع علاقات إسرائيل سابقًا في فترات حكومات نتنياهو ٢٠١٢–٢٠٢١.

الآن، يبدو أن إسرائيل في عهد حكومة نتنياهو السادس مقبلة على وضع معقد سيسبب خسائر كبيرة لعلاقاتها ووضعها الدولي، أهمها تدهور صورة إسرائيل بسبب تمسكها بسياساتها اليمينية، التي تعزز الاحتلال، لكن أيضًا بسبب الإصلاحات القضائية والممارسات الداخلية "المتطرفة ثقافيًا". تتعزز أرجحية هذا السيناريو بعد اتخاذ واشنطن مواقف محافظة من بعض حلفاء نتنياهو المتطرفين، وحساسية قسم كبير من يهود أميركا لبعض القضايا الدينية والسياسية، واستياء الأوساط الاقتصادية والحقوقية في العالم من خطة "الإصلاح القضائي".

الهوامش

١ للمزيد، انظر/ي المربع المتعلق باتفاقية الشراكة الإسرائيلية–الأوروبية. أو راجع/ي، European Commission, "EU trade relations with Israel. Facts, figures and latest developments". See: https://bit.ly/3x9ohcV

٢ مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلي، "لأول مرة منذ عقد، إسرائيل والاتحاد الأوروبي يجددان الحوار السياسي–الإستراتيجي"، نشرة صحافية بتاريخ ٢ تشرين الأول ٢٠٢٢. انظر/ي الرابط الآتي: https://www.gov.il/he/departments/news/spoke_dialog021022

٣ آريئل كاهانا، "إسرائيل والاتحاد الأوروبي يحسنان من العلاقات، والـ BDS تسعى إلى عرقلة الأمر"، في "إسرائيل هيوم"، بتاريخ ٢٩ أيلول ٢٠٢٢. انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3YnUVDF

٤ ايتمار آيخنر، "مكارون يحذر نتنياهو: في حال تم تمرير الإصلاحات القضائية، سنعتبر أن إسرائيل غادرت الديمقراطية"، في واينت، بتاريخ ٣ شباط ٢٠٢٣. انظر/ي الرابط الآتي: https://www.ynet.co.il/news/article/bkdj7493s

٥ يهوناتان ليس، "مصادر إسرائيلية: الاتحاد الأوروبي جمّد التعاون مع يوروفيل بسبب سياسات الحكومة القادمة"، في هآرتس، ٦ كانون الأول ٢٠٢٢. انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3Yyh4yQ

6 Lazar Berman, "Dozens of MKs accuse EU of blood libel, hatred after West Bank plan leaked", in Times of Israel, 21 Dec 2022. See: https://bit.ly/3RNsBrV

٧ مايا شيؤون تسدكياهو. «اليمين يحرض على الاتحاد الأوروبي"، في معهد متافيم. انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3DUaPxu

٨ (انظر/ي خطاب كوهين في ٢ كانون الثاني ٢٠٢٣ بعد تسلمه منصبه على الرابط الآتي: https://bit.ly/3YDIrYo

٩ نص الوثيقة التي تحمل عنوان "شراكة القدس الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل: إعلان مبادئ"، على الرابط الآتي: https://bit.ly/3JVdU4e

١٠ المصدر نفسه.

١١ هاجار شيزف، "عضو الكنيست الجديد عن الصهيونية الدينية: تسافي سوكوت وهو أحد مقيمي البؤرة أفاتار، وملاحق سابقًا من قبل الشاباك"، في هآرتس، بتاريخ ٦ شباط ٢٠٢٣. انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3YigXrv

12 Lydia Saad, "Key Trends in U.S. Views on Israel and the Palestinians", Gallup, May 28,2021. https://news.*gallup*.com/poll/350393/key-trends-views-israel-palestinians.aspx

13 Zoha Qamar, "More Democrats Than Ever Support the Palestinian Cause, And That's Dividing the Party", *FiveThirtyEight*, Sep 22,2022. https://fivethirtyeight.com/features/democrats-israeli-palestinian-conflict-divide/

١٤ باراك رابيد، "بعد سنوات من القطيعة مع نتنياهو: بينيت يلتقي الملك عبد الله سرًا في القصر في عمان"، موقع والاه الإخباري، بتاريخ ٨ تموز ٢٠٢١. انظر/ي الرابط الآتي: https://news.walla.co.il/item/3446939

١٥ داني زاكين، "ما هو وضع التجارة الإسرائيلية مع الإمارات"، موقع غلوبس، بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣. انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3xcqQv0

١٦ أودي عتصيون، "إسرائيل ستبيع للإمارات منظومة الدفاع الجوي من طراز "سبايدر"، موقع واينت، بتاريخ ٢٣ أيلول ٢٠٢٢. انظر/ي الرابط الآتي: https://www.ynet.co.il/news/article/sjhz0n5ws

١٧ موقع معاريف، "منظومة تسلح متقدمة بيعت لدولة خليجية"، معاريف، ٣ تشرين الثاني ٢٠٢٢. انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3YkaFHL

١٨ انظر/ي مثلًا، جدول بأهم الاتفاقيات التي وقعت بين إسرائيل ودول اتفاقيات أبراهام خلال ٢٠٢١–٢٠٢٢ في التقرير الإستراتيجي السابق، على الرابط الآتي: https://bit.ly/3HLiiA8

19 Daniel Markey, "What You Need to Know About the I2U2", in USIP, 28 july 2022. See: https://bit.ly/3RLdWgJ ؛ للمزيد حول ما رشح عن المجموعة، انظر/ي: White House, "Joint Statement of the Leaders of India, Israel, United Arab Emirates, and the United States (I2U2)". See: https://bit.ly/40MbFpY

٢٠ راجع/ي النص الكامل لكلمة وزير الخارجية الإسرائيلية لابيد، باللغة الإنكليزية، على: https://bit.ly/3Xjb8IQ

٢١ انظر/ي موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، نشرة صحافية بتاريخ ١٨ أيلول ٢٠٢٢، على الرابط الآتي: https://bit.ly/3xcZjtj

٢٢ انظر/ي موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، نشرة صحافية بتاريخ ٢ كانون الثاني ٢٠٢٣، على الرابط الآتي: https://bit.ly/3jNXNdZ

٢٣ تامير مورغ، "تقارب سياسي جوهري بين السعودية وإسرائيل"، "يسرائيل هيوم"، ٢٨ أيار ٢٠٢٢. انظر/ي الرابط: https://www.israelhayom.co.il/news/geopolitics/article/11286920

٢٤ سيما شاين وآخرون، "إيران: المهمة–وقف تحدي النووي والتموضع الإقليمي" التقييم السنوي لمعهد الأمن القومي. العام ٢٠٢٣. انظر/ي الرابط الآتي: https://www.inss.org.il/he/publication/iran-2023

٢٥ راجع/ي التقرير على الرابط الآتي: https://bit.ly/3Hx5HjO

٢٦ راجع/ي التقرير على الرابط الآتي: https://www.btselem.org/arabic/apartheid

٢٧ راجع/ي التقرير على الرابط الآتي: https://bit.ly/3YbwER1

٢٨ راجع/ي التقرير على الرابط الآتي: https://www.hrw.org/ar/report/2021/04/27/378469

٢٩ راجع/ي التقرير على الرابط الآتي: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde15/5141/2022/ar/

٣٠ راجع/ي التقرير على الرابط الآتي: https://bit.ly/3RCgopI

٣١ راجع/ي التقرير على الرابط الآتي: https://bit.ly/3XbIzgH

صدر حديثاً عن «مدار»

المشهد الأمني- العسكري: «النووي الإيراني» يتصدر الأولويات وعودة المخاوف من «الخطر الفلسطيني»

فادي نحاس

تحت المجهر

■ الملف النووي الإيراني يتصدر الاهتمامات الأمنية الإسرائيلية ■ إسرائيل تتخوف من إطالة فترة المفاوضات مع إيران ومن كسبها للوقت. ■ القضية الفلسطينية و «الدولة الواحدة» يعودان ليشكلا مصدر خطر من وجهة نظر إسرائيل ■ استمرار إسرائيل في تعميق الانقسام الفلسطيني وتصعيد عملها العسكري في الضفة الغربية ■ اتفاق إسرائيل- لبنان على الحدود المائية يحمل أبعادًا أمنية ■ حتى الآن، لا قيود روسية على العمل العسكري الإسرائيلي في سورية.

القدس: في مواجهة محاولات الإخلاء في الشيخ جراح، ١٣ كانون الثاني ٢٠٢٣. (إ.ب.أ)

الملخص التنفيذي

الملف النووي الإيراني يشهد انتقالًا في توصيفه من خطر وجودي إلى خطر إستراتيجي، مع توقعات بعدم اندلاع حرب خلال العام ٢٠٢٣ على الرغم من التهديدات الإسرائيلية والتلويح المستمر بالخيار العسكري.

مصدر القلق الحقيقي لدى إسرائيل في المرحلة الراهنة، هو حالة المراوحة في المفاوضات، حيث ترى أن وضع إيران الحالي هو أفضل الاحتمالات، إذ يسمح لها بمواصلة التقدم في برنامجها النووي، وكسب الوقت لصالحها.

عودة الفرضية القائلة إن القضية الفلسطينية هي الأخطر على إسرائيل التي تخشى الوصول إلى «واقع دولة واحدة»، وذلك على الرغم من تراجع أهمية الملف الفلسطيني وفقدانه مركزيته في السنوات الماضية.

تستمر إسرائيل في السعي لتعميق الانقسام الفلسطيني، وإدارة الصراع من خلال إدارة الظهر للسلطة الفلسطينية وتصعيد العمل العسكري في الضفة الغربية من جهة، ومن جهة أخرى السعي لبقاء حماس ضعيفة، بما يمكن من إرجاء مواجهة في قطاع غزة قدر الإمكان.

يؤسس اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل لنموذج جديد في العلاقات بينهما على الرغم من حالة العداء والحرب، ويوحي بأن إسرائيل لم تستطع أن تجعل نفسها القوة الوحيدة التي تملك قرار احتكار تنفيذ مشاريع الغاز في شرق حوض البحر المتوسط.

لا قيود روسية على عمليات الجيش الإسرائيلي في سورية، لكن لا شك من تأثير الحرب الروسية في أوكرانيا على الحسابات الأمنية الإسرائيلية، وما قد ينجم عنها من تداعيات من شأنها تقييد العمليات الجوية في لبنان وسورية.

مقدمة

نستعرض في هذا الفصل أهم القضايا التي تتصدر المشهد الأمني والعسكري الإسرائيلي في العام ٢٠٢٢، والقراءات الإستراتيجية للتطورات للعام ٢٠٢٣. يتوزع الفصل على أربعة أجزاء. يستعرض اولًا، تقييم العوامل التي أثرت على البيئة الإستراتيجية لإسرائيل بحسب التقديرات الإستراتيجية والأمنية الإسرائيلية. ثانيًا: مستجدات الملف النووي الإيراني في ظل تعثر الاتفاق النووي المرتقب. ثالثًا: مستجدات الجهة الشمالية – سورية وحزب الله. رابعًا: التقديرات الأمنية الإسرائيلية للمشهد الفلسطيني.

أولاً: البيئة الإستراتيجية لإسرائيل - التقديرات والتحديات

تشير التقديرات الأمنية والإستراتيجية المختلفة إلى وجود مجموعة من التحديات التي ترتبط بالتطورات الدولية والملف الإيراني والقضية الفلسطينية والتي سيكون على إسرائيل التعامل معها خلال العام ٢٠٢٣. ووفق تقديرات شعبة الاستخبارات العسكرية لعام ٢٠٢٣.[١] يأتي على رأس ترتيب التحديات حالة عدم الاستقرار الدولي وتداعياته الإقليمية، الذي سببته بالأساس "الحرب الأوكرانية" والصراع الصيني الأميركي وانكماش الحضور الأميركي في المنطقة.[٢] واجهت إسرائيل حتى الآن هذه التحديات بحذر وعبر المناورة بين الدول العظمى وتجنب الصدام مع أي من الجهات، غير أن التقديرات تؤشر إلى أن قدرة المناورة ستتقلص في حال احتدام التوتر مع الدول العظمى، من هنا توصي التقديرات المختلفة بضرورة الحفاظ على العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية والابتعاد عن أي صدام معها. وتنوه في الوقت نفسه إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار تزايد الاستقطاب الأميركي الداخلي وانشغال الأخيرة بقضاياها الداخلية وتزايد التوتر مع الصين، على حساب انخراطها مع الشرق الأوسط، في ظل هذه الخلفية، فإن الإدارة الأميركية أقل استعدادًا للاهتمام بمصالح إسرائيل ومخاوفها، سواء في ما يتعلق بإيران أو فلسطين.[٣]

وتشير التقديرات الإسرائيلية إلى أن الخطر النووي الإيراني يتصدر المخاطر المهددة لإسرائيل، إضافة إلى التموضع الإيراني في سورية والدعم العسكري لحزب الله والمنظمات العسكرية التي تعتبرها إسرائيل معادية.

أما على المستوى الفلسطيني فتحذر التقديرات من خطر الانزلاق للدولة الواحدة ومخاطر التدهور الميداني في اليوم الذي يلي غياب الرئيس محمود عباس.

توصي التقديرات المختلفة بضرورة الحفاظ على العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية والابتعاد عن أي صدام معها. وتنوه في الوقت نفسه إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار تزايد الاستقطاب الأميركي الداخلي وانشغال الأخيرة بقضاياها الداخلية وتزايد التوتر مع الصين، على حساب انخراطها مع الشرق الأوسط.

أدناه أهم التقديرات للخارطة الجيو-إستراتيجية:

١. **تتوقع إسرائيل استمرار حالة الهدوء على الحدود الشمالية في العام ٢٠٢٣** وتستبعد اندلاع حرب بسبب ميزان الردع المتبادل القائم. في المقابل، فإن القضية الأساسية التي ستستمر في مواجهة إسرائيل خلال ٢٠٢٣ هي التموضع الإيراني في سورية وبرنامج الصواريخ الدقيقة الذي تقوده طهران في لبنان والمنطقة بحسب ادعاءات إسرائيل. حتى الآن، كانت الإستراتيجية التي تتبناها إسرائيل لمواجهة القضايا الأمنية والتحديات على الجبهات المختلفة عامة ولاحتواء التموضع الإيراني في سورية خاصة هي "المعركة بين حربين"، لكن تقديراتها ترى أن هذه الإستراتيجية لا تقدم ردًا كاملًا على التحديات خاصة على التهديد المتزايد لمشروع الصواريخ الباليستية الدقيقة في لبنان التي أصبحت أكثر دقة ونجاعة.[٤] وحسب التقديرات الإسرائيلية، فإن حزب الله يحتفظ بموقعه المركزي كتهديدٍ إستراتيجي، وتدعي أنه يمتلك ترسانة صاروخية كبيرة، ومن ورائها دعم إيراني غير محدود. وأنه يدير شبكة واسعة من الأنفاق لإخفاء قواته وقاذفات الصواريخ.[٥] ما زالت التقديرات الإستراتيجية تشير إلى الوضع السوري على أنه "حرب اهلية" من دون حسم في المدى المنظور، ولا بديل، حسب التقديرات الإسرائيلية، عن الأسد في سورية، بل عملية "تعويم" الأسد مستمرة.[٦] في هذا السياق، تحافظ إسرائيل على التنسيق الإستراتيجي مع روسيا، وتمتنع في سبيل ذلك عن اتخاذ موقف واضح من الأزمة الأوكرانية، وتناور بين المواقف المختلفة في الساحة الدولية من أجل عدم المواجهة مع روسيا، ومن الواضح أن روسيا تغض الطرف عن عمليات الجيش الإسرائيلي الهجومية في سورية، طالما أنها ترتكز ضد بناء قدرات إيران وحلفائها في سورية.[٧] من المهم الإشارة هنا إلى أن تغير الحكومة الإسرائيلية وعودة نتنياهو الذي تربطه علاقة جيدة مع بوتين يمكن أن يسهم في الدفع باتجاه الابتعاد عن اتخاذ مواقف واضحة ناحية دعم الموقف الأميركي، الأمر الذي قد يدفع إلى توتير العلاقة مع الإدارة الأميركية.

> يحتفظ حزب الله بموقعه المركزي كتهديدٍ إستراتيجي، وفق التقديرات الإسرائيلية التي تدعي أنه يمتلك ترسانة صاروخية كبيرة، ومن ورائها دعم إيراني غير محدود. وأنه يدير شبكة واسعة من الأنفاق لإخفاء قواته وقاذفات الصواريخ.

> ما زالت التقديرات الإستراتيجية تشير إلى الوضع السوري على أنه "حرب اهلية" من دون حسم في المدى المنظور، ولا بديل، وفقها، عن الأسد في سورية، بل عملية "تعويم" الأسد مستمرة.

٢. **وفي ما يتعلق بالملف النووي الإيراني** – نشهد انتقالًا في توصيفه من خطر وجودي، إلى خطر إستراتيجي، وتزايد قبول فكرة بناء خيار عسكري موثوق به لمنع إيران من امتلاك سلاح نووي،

ويفضل أن يكون بالتنسيق مع الولايات المتحدة، في ظل عدم إبرام اتفاق نووي جديد.[٨] وفق التقديرات الإستراتيجية، لا يتوقع اشتعال حرب خلال العام الجاري على الرغم من التهديدات والتلويح المستمر بالخيار العسكري، في المقابل تدعو التقديرات إلى عدم التعويل على تغيير النظام الإيراني في المرحلة الراهنة، بسبب الاحتجاجات الأخيرة التي لا ترى أنها تصل إلى مرحلة تهدد وجود النظام الإيراني، وإن كان تكرار الاحتجاجات يراكم الغضب والاحتقان في المجتمع الإيراني.[٩]

٣. **العلاقة مع مصر والأردن:** تقيم التقديرات الإسرائيلية العلاقات الثنائية مع مصر في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي بأنها علاقة وثيقة. وتشير التقارير إلى مؤشرين مهمين على مستوى التنسيق الأمني، وهما قيام مصر بدور الوسيط مع الفلسطينيين، والتفاهمات والاتفاقيات بخصوص الغاز التي تضمنت الحفاظ على أمن الطاقة لجميع الأطراف، وحماية أمن الغاز الإسرائيلي تمهيدًا لنقله إلى أوروبا. في ما يتعلق بالعلاقة مع الأردن، فقد شهدت العلاقات انفراجًا خلال فترة حكومة التغيير بعد سنوات من التوتر الشديد مع حكومة نتنياهو الذي يمكن بعودته – وفي ظل تركيبة حكومته المتطرفة – أن يعود التوتر للعلاقة من جديد خاصة في ظل المخاوف من الخطوات التي يمكن أن تمس الوضع في باحات الأقصى.

٤. **تثني التقارير الإستراتيجية على الاستجابة لخطوات التقارب من جانب تركيا وإعادة ترميم العلاقات الدبلوماسية واستئنافها**، كون تركيا دولة مهمة في حلف شمال الأطلسي. وعلى الرغم من الإشكالية في سياستها الإقليمية وتصريحاتها العلنية المعادية لسياسات إسرائيل، فإن تركيا لا تشكل تهديدًا عسكريًا حقيقيًا، وتربطها مع إسرائيل علاقات اقتصادية واسعة. بنظرة واسعة، تحسين العلاقات معها سيعزز مكانة إسرائيل الإستراتيجية وقيمتها في المنطقة.[١٠]

تثني التقارير الإستراتيجية على الاستجابة لخطوات التقارب من جانب تركيا وإعادة ترميم العلاقات الدبلوماسية واستئنافها.

٥. **مخاوف من الطائرات بدون طيار الهجومية:** في سياق الإستراتيجية العسكرية، تشير التقارير إلى فاعلية الطائرات بدون طيار، بما في ذلك الطائرات بدون طيار الهجومية من جميع الأنواع، والأبرز تحولها من وسائل حصرية في أيدي دول محدودة إلى وسائل شائعة جدًا أيضًا في أيدي الدول والمنظمات غير الحكومية المعادية لإسرائيل خاصة إيران وحزب الله. وفق التقارير، في ضوء التهديدات المستقبلية لإسرائيل، من الضروري أن تصوغ إسرائيل مفهومًا شاملًا للتعامل مع التهديد المتنامي للطائرات بدون طيار. على المستوى الإستراتيجي، فإن إسرائيل ملزمة بالاستمرار في تطوير التقنيات المتقدمة في مواجهة تهديد الطائرات بدون طيار، لتعميق الجهود الاستخباراتية في هذا السياق وتوسيع التعاون الدولي.

٦. **القضية الفلسطينية تعود لتصدر المخاطر على إسرائيل عودة الفرضية القائلة إن القضية الفلسطينية** هي الأخطر على إسرائيل، وذلك على الرغم من تراجع أهمية الملف الفلسطيني ومركزيته في السنوات الماضية. هناك قلق حقيقي لدى مراكز الأبحاث من الانزلاق لخطر الدولة الواحدة أو ثنائية القومية وتزايد القلق من انهيار السلطة الفلسطينية، والانزلاق إلى "انتفاضة ثالثة".[١١] هناك إجماع سياسي وأمني إسرائيلي بأنّ حركة حماس ستبقى القوة الحاكمة والضابطة في قطاع غزة، وأنه لا توجد نيّة لدى إسرائيل لمحاولة تفكيكها واستبدالها بقيادة أخرى أو السيطرة العسكرية على القطاع، ما دامت مردوعة، وما دام بقاؤها يساهم في ترسخ الانقسام الفلسطيني.

عودة الفرضية القائلة إن القضية الفلسطينية هي الأخطر على إسرائيل، وذلك على الرغم من تراجع أهمية الملف الفلسطيني ومركزيته في السنوات الماضية.

ثانيًا: مستجدات "الملف النووي الإيراني" من المنظور الإسرائيلي

وفقًا لتقديرات "معهد الأمن القومي" الإسرائيلي، فإن إيران ليست دولة "على عتبة نووية" بعد، لكنها ماضية بثبات وإصرار نحو تحولها إلى قوة نووية، وهي بحاجة إلى مدة من عام ونصف إلى عامين لتطوير سلاح نووي، وما ينقص طهران للتحول إلى دولة على العتبة النووية هو تطوير "منظومة أسلحة مناسبة"، والقدرة على تحويل اليورانيوم المخصب إلى رؤوس نووية قادرة على تنفيذ مهمات عملياتي، هذا خلافًا لتقديرات إسرائيلية أخرى تزعم أن إيران أصبحت "دولة عتبة نووية".[١٢]

تدعي التقديرات بأن إيران تواصل إستراتيجيتها النووية المتمثلة باتباع مسار آمن لإنتاج سلاح نووي وليس بأسرع وقت ممكن، والبحث عن فرصة حدوث أزمة عالمية يتركز فيها اهتمام العالم على صراعات أخرى كالأزمة الأوكرانية، للمضي في تطوير سريع وآمن للسلاح النووي. فلا يوجد تغيير في الإستراتيجية الإيرانية، بل باتت إيران أكثر تشددًا في مواقفها.

باعتقادنا، إن إسرائيل لا تتخوف، في المرحلة الحالية، من إنجازات إيران النووية، بل من قدرتها على الإنجاز. وتعتبر أي اعتراف من المجتمع الدولي بحقها في تخصيب اليورانيوم لأغراض سلمية، سيمكنها من اكتساب الخبرات الحيوية لصناعة القنبلة النووية، لأن توجه إيران ينصب بالأساس نحو برنامج نووي عسكري.

في سياق متصل، تشير التقارير الإسرائيلية إلى أن انتخاب إبراهيم رئيسي لرئاسة إيران جعل من المحافظين أصحاب سيطرة كاملة على كل مقاليد الحكم، خاصة أن رئيسي يعتبر من الشخصيات المقربة، وصاحب تأثير كبير على المرشد الأعلى، وتحكمه في صناعة القرار سيزيد من تشدد إيران في ملفات كثيرة على رأسها ملف المفاوضات النووي.

٢,١ الاتفاق النووي إلى أين؟

بعد عودة الديمقراطيين إلى البيت الأبيض، وافق الرئيس جو بايدن، على العودة إلى الاتفاق النووي المنجز عام ٢٠١٥ دون تعديل جوهري، بل أبدى مرونة تجاه طلب الإيرانيين التعويض نتيجة الضرر الذي لحق بإيران بسبب إلغاء الاتفاقية، لكن الطلب الإيراني تقديم ضمانات بعدم إلغاء أي رئيس أميركي لاحق التعامل بها، أوقف العملية، لأن إدارة بايدن لا تمتلك تحقيق هذا الطل. كذلك أبدى بايدن تصلبًا تجاه مطلب إيراني سابق شكل العقبة الحقيقية التي حالت دون إنجاز الاتفاق، وهو طلب إيران بأن تغلق الوكالة الدولية للطاقة الذرية الملفات المفتوحة بشأن البرنامج النووي الإيراني بعد توقيع الاتفاقية.[١٣]

في خضم "الحرب الأوكرانية"، زادت إيران من نشاطها العسكري بتوريد أسلحة ومعدات حربية إلى روسيا، الأمر الذي رفضته أميركا، لكنه عزز التقارب الإيراني الروسي، وزاد الحذر الأميركي في التعامل مع كل ما يتعلق بإيران، باعتبارها الحليف الأقرب لموسكو، وتشكل أحد مصادر التسلح التي تساعد روسيا في إطالة حربها، خصوصًا الطائرات الهجومية دون طيار التي تنشط في الأجواء الأوكرانية. في هذه الظروف التي تتباعد فيها المواقف، تلجأ إيران إلى سياسة تقليدية، هي إظهار المزيد من التشدد، فيبدأ نشاطها النووي بالتسارع مع تسليط أكبر ضوء عليه.

إسرائيل غير راضية عن الاتفاق النووي المرتقب، وقلقة للغاية بشأن الاستعداد لرفع العقوبات والسماح بتدفق المليارات إلى إيران مقابل قيود غير كافية على البرنامج النووي. وهناك تناغم داخل الأوساط السياسية الإسرائيلية حول موقف معارض علني للاتفاق دون توتر العلاقة مع الولايات المتحدة، مسوغه موقفها بالمقولة التقليدية بأن إسرائيل "ستحتفظ بحقها في العمل وستدافع عن نفسها بقواها الذاتية".

إلا أن القلق الحقيقي لدى إسرائيل في المرحلة الراهنة، هو حالة المراوحة في المفاوضات وحسم الموقف من مسألة الاتفاق، حيث ترى إسرائيل أن الوضع الحالي هو الأفضل لإيران، إذ يسمح لها بمواصلة التقدم في برنامجها النووي دون ضغوط جديدة عليها، خاصة في ظل "الحرب الأوكرانية" والتوتر القائم مع الصين.[١٤]

أما جديد التقارير العسكرية الإسرائيلية، هو أن القيادة العليا في الجهاز الأمني باتت تقريبًا الآن متماشية مع موقف رئيس (جهاز المخابرات الخارجية) الموساد، ديفيد برنياع، الذي يرى في الاتفاق كارثة إستراتيجية. وأن إسرائيل لا يمكنها أن تكون شريكة في اتفاق سيء، تنتهي صلاحيته قريبًا ولا يوجد فيه رد على مآخذ كانت موجودة في الاتفاق الأصلي مع الدول العظمى ولتلك التي اكتشفت منذئذ. خلافًا للموقف السابق لقيادة الجيش الإسرائيلي التي دعت للتوصل إلى اتفاق نووي جديد بين إيران والقوى الكبرى من خلال المفاوضات الجارية في فيينا.

ما زالت أدوات مواجهة المشروع النووي الإيراني في العام ٢٠٢٣ تقتصر على العمليات التي شنتها إسرائيل في الداخل الإيراني على امتداد العام ٢٠٢٢، حيث استهدفت خلالها منشآت إيران النووية

وبرنامجها الصاروخي ومصانع طائراتها المسيّرة وشخصيات مرتبطة بالبرنامج النووي وضباطًا في الحرس الثوري ما أدى إلى إضعاف هيبة الحكومة التي حاولت الرد عبر استهداف مناطق في إقليم كردستان العراق الذي تنظُر إليه حكومة رئيسي كمركز عمليات متقدم يستخدمه خصوم إيران لاستهدافها. وفي المقابل، مارست إيران ضغوطًا مصحوبة بتهديدات تجاه دول الخليج على خلفية التعاون في مجال الدفاع الجوي مع إسرائيل.[١٥]

٢,٢ هل لا يزال الخيار العسكري الإسرائيلي حاضرًا؟

يتزامن النقاش حول اتفاق نووي جديد مع الترويج الإعلامي الإسرائيلي لمسألة توجيه إسرائيل ضربة عسكرية ضد المنشآت النووي الإيرانية، مدعومة بتصريحات علنية لمصادر سياسية وعسكرية، خاصة مع تشكيل حكومة نتنياهو الجديدة التي أبرز شعاراتها مواجهة المشروع النووي الإيراني. في هذا السياق، يبقى التلويح بضربة عسكرية كبيرة مقتصرًا على تصريحات إعلامية حول نيات إسرائيل التزود بمقاتلات جديدة لضرب المشروع النووي الإيراني، مثل مقاتلات "F15" حديثة، وتكثيف بناء بنية صيانة وتدريبات متطورة لمقاتلات "F35" في قاعدتي نباطيم وتل نوف، لصيانتها وتحسين جهوزيتها للعمليات العسكرية.

لكن وفق التقارير الإستراتيجية الإسرائيلية، فإن إسرائيل موجودة في كل الحالات في وضع حرج ومربك إستراتيجيًا. ومن المستبعد أن تقوم إسرائيل بعملية عسكرية ضد إيران ما دامت الولايات المتحدة تعول على نفعية المسار الدبلوماسي وإبرام اتفاق معها. وعليه، لا بد بالنسبة لإسرائيل من استمرار التنسيق مع الولايات المتحدة، من أجل بناء خطة عسكرية ضاغطة على إيران، ومنع امتلاكها السلاح النووي، والوقوف أمام محاولاتها زيادة نفوذها في المنطقة، والعمل مع الدول الغربية وبعض الدول العربية لردع إيران. في الأثناء، تحول الملف النووي الإيراني إلى ورقة ضغط إسرائيلية تسعى عبرها لابتزاز الولايات المتحدة لتحقيق وتحصيل دعم سياسي وعسكري ومالي إضافي في كل ما يتعلق بسياسات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية، وتعزيز التفوق العسكري الإقليمي، مقابل تسليم إسرائيل بالاتفاق مستقبلًا، وتخفيف حدّة الهجوم ضده.

ثالثًا: القراءة الإستراتيجية للمشهد الأمني في الشمال

ما زالت التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية تشير إلى الوضع السوري على أنه "حرب أهلية" من دون حسم نهائي في المنظور القريب، وتشكك بمدى استقرار النظام وعمق تعزيز مكانة الأسد الإقليمية وصورته كرئيس فاعل، فإن حكمه في سورية عمليًا جزئي ومحدود، ولا يزال اعتماده على الدعم الخارجي – روسيا وإيران – مرتفعًا والوضع الاقتصادي لبلاده آخذ في التدهور. في المقابل، تعمق الوعي لدى صناع القرار الإسرائيلي بأن نظام الأسد "موجود ليبقى"، ولا بديل عنه في سورية، بل إن عملية "تعويم" الأسد مستمرة، وقد طرأ تغيير ملحوظ في مكانته الإقليمية، الأمر الذي انعكس في تجديد الاعتراف به من قبل عدد من الدول العربية، أبرزها الإمارات، والبحرين، ومؤخرًا الأردن ومصر.[١٦]

تغيير الخطاب الإسرائيلي من النظام السوري قد يكون متأثرًا بالتحول في سياسات الدول العربية، خاصة البراغماتية منها، التي تصبو إلى تقليص النفوذ الإيراني في المنطقة، فمن وجهة نظرهم، سيقلص تطبيع العلاقات مع نظام الأسد الفراغ الذي تتغلغل عبره إيران في سورية مما يخلق حاجزًا سيتم توسيعه تدريجيًا بين النظام السوري وطهران.

٣,١ التموضع الإيراني في سورية كمعضلة إستراتيجية

يتمحور الموقف الإسرائيلي من الشأن السوري في المرحلة الراهنة، حول معضلة إستراتيجية أساسية هي "التموضع الإيراني العسكري" في سورية. وعلى الرغم من إصرار إسرائيل على تحجيم فاعلية إيران في سورية بمعزل عن المتغيرات الإقليمية والدولية، واستمرارها خلال العام ٢٠٢٢ في توجيه ضربات جوية حساسة كمحيط مطار دمشق الدولي، فإن التقديرات الإستراتيجية في إسرائيل ترجح أن التموضع الإيراني في سورية في المنظور القريب مستمر، وأن إيران لا تظهر أي نية للانسحاب، بل تسعى إلى تعميق تموضعها.

في المقابل، تواصل روسيا لعب دور مهيمن في سورية – عسكريًا ودبلوماسيًا – ومصمم على استعادة مكانة الأسد، مع تحقيق الاستقرار في البلاد وإعادة بناء الجيش السوري. تكتسب موسكو ميزة في المشاريع والاتفاقيات الاقتصادية في سورية المتعلقة بموارد النفط والغاز والفوسفات. ولا بد من الإشارة إلى أن المنافسة بين روسيا وإيران على النفوذ العسكري والاقتصادي في سورية موجودة، لكن ليس بالحدة التي تهدد العلاقات الإستراتيجية بينهما في المرحلة الراهنة.

لم يطرأ تغير على النهج الإسرائيلي في سورية، ولم تُمارس ضغوط من جانب روسيا من أجل وقف الهجمات، والتنسيق مع روسيا في سورية يعمل كالمعتاد. تدرك إسرائيل أن روسيا على الرغم من خلافها مع إيران، فإنها لن تدعم خروجها من سورية، لذلك، تسعى إلى التدخل ضد أي وجود عسكري

إيراني في سورية، ومنع إمدادات السلاح لحزب الله في لبنان، كذلك منع تواجد قوات موالية لإيران أو لحزب الله في مناطق جنوب غربي سورية المحاذية للجولان، مع مراعاة أن المصلحة الروسية تتمثل في بقاء النظام. في المقابل، تسمح روسيا لإسرائيل بقصف مناطق تواجد القوات الإيرانية في سورية بدون أي عائق، كما تحاول روسيا جاهدة الضغط على النظام السوري لكي يبتعد عن إيران، لأن التعاون الإيراني- السوري يهدد مستقبل الاستثمارات الروسية في سورية.

"المنافسة بين روسيا وإيران على النفوذ العسكري والاقتصادي في سورية موجودة، لكن ليس بالحدة التي تهدد العلاقات الإستراتيجية بينهما في المرحلة الراهنة".

وفق التقديرات الإسرائيلية، في العام ٢٠٢٢ هناك تراجع في حجم الضربات الجوية، الأمر لا يعود إلى تراجع التفاهمات الروسية الإسرائيلية، إنما نتيجة تراجع كبير في تهريب الأسلحة عبر سورية في أعقاب سلسلة الغارات الإسرائيلية على المطارات، وقد يكون التوتر مع حزب الله في لبنان حول منصة الغاز ("كاريش") قد أدى إلى قرار بوقف الهجمات. واللافت أن نظام الأسد، يفرض حظرًا على قيام الإيرانيين بشن هجمات ضد إسرائيل من سورية، بادعاء تقليص الاحتكاك مع إسرائيل، خاصة بعد الغارات في شمال شرق سورية ومطار دمشق.

لا تبدي إسرائيل تخوفًا ملحوظًا من التقارب الروسي – الإيراني في العام ٢٠٢٢ في ظل "الحرب الأوكرانية"، وتستمر الخلافات في الرأي بين الطرفين حول الساحة السورية بين إيران وروسيا في سياق استمرار النشاط الإسرائيلي في سورية. وفي الملخص الرسمي للاجتماع الثلاثي، الذي نشره الكرملين يوم ٢٠٢٢/٧/١٧.[١٧] لم يرد ذكر لإسرائيل أو الهجمات الإسرائيلية في سورية، على الرغم من أن القضية أثيرت في المحادثات من قبل إيران التي طالبت بوقف العمليات الإسرائيلية. وعلى الرغم من الخلاف بين الدول الثلاث، فيبدو أنها تعترف بضرورة التوصل إلى نوع من الاتفاق من أجل الحفاظ على مصالحها في سورية.[١٨]

إن المصلحة الإستراتيجية المشتركة لإيران وروسيا في المرحلة الحالية، تتجاوز الخلاف بينهما حول الشأن السوري، حيث إن لطهران مصلحة واضحة في تعزيز علاقاتها الإستراتيجية مع روسيا، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أفكار إنشاء نظام دفاع إقليمي في الشرق الأوسط بقيادة واشنطن. يثير هذا الاحتمال قلقًا كبيرًا في طهران. من جهتها، ترى روسيا أن هذا النوع من الأنظمة الدفاعية بقيادة واشنطن يشكل تهديدًا لمصالحها الإقليمية.[١٩]

وفق تقرير "مركز دراسات الأمن القومي"، مطلوب من صانعي السياسة إعادة النظر في سياسة إسرائيل تجاه التهديد الإيراني المتمثل في ترسيخ وجودها في سورية. أولاً، يجب أن يكون مفهوماً أن طهران تعتبر سورية رصيدًا إستراتيجيًا ثمينًا، وأن الإيرانيين يتصرفون وفقًا لتخطيط طويل الأمد. بمعنى آخر، الهجمات العسكرية على الميليشيات الموالية لإيران في سورية لن تردع طهران أو تجعلها

تعيد حساب مسارها في الشأن السوري. إذا كانت إسرائيل مهتمة بالفعل بإحباط المخططات طويلة المدى للإيرانيين في سورية، فعليها القيام بعدد من التحركات السياسية التي تكمل النشاط العسكري الهجومي:[٢٠]

وتوصي التقديرات الإسرائيلية إسرائيل باتباع سياسة "العصا والجزرة" ضد دمشق، بمعنى إيصال رسائل للنظام، من خلال الروس، بأن إسرائيل تقبل سيطرة الأسد على سورية ولن تعرضه للخطر، ولكن إذا استمر الإيرانيون في التمركز في سورية، فسوف يفكرون في إلحاق الضرر بأهداف مثل تعريض استقرار النظام للخطر، علاوة على ذلك، إذا عمل الأسد على كبح جماح الإيرانيين وحزب الله في سورية، فستبذل إسرائيل جهدًا في واشنطن لرفع العقوبات المرهقة عن البلاد.

توصي التقديرات الإسرائيلية إسرائيل باتباع سياسة "العصا والجزرة" ضد دمشق، بمعنى إيصال رسائل للنظام، من خلال الروس، بأن إسرائيل تقبل سيطرة الأسد على سورية ولن تعرضه للخطر، لكن إذا استمر الإيرانيون في التمركز في سورية، فسوف يفكرون في إلحاق الضرر بأهداف، مثل تعريض استقرار النظام للخطر.

٣,٢ "الحرب الأوكرانية" ومصير التفاهمات الروسية- الإسرائيلية بخصوص العمل في سورية

وفق تقديرات إستراتيجية تتعلق بالأزمة الأوكرانية، فإن الحرب سواء استمرت أو توقفت، باتت تضع تحديات أمام النظام العالمي الذي ترسخ في العقود الثلاثة الأخيرة، منذ انهيار الاتحاد السوفييتي. يؤثر ذلك بشكل مباشر وغير مباشر، وفي المدين البعيد والقريب، على الشرق الأوسط عمومًا وإسرائيل خصوصًا.

في هذه الرحلة، يبدو واضحًا أن إسرائيل، معنية بالحفاظ على حياد في الأزمة الأوكرانية وقد تقوم بموازنة حرجة بين الطرفين.[٢١] فمن جهة، على الرغم من الإدراك بأن الولايات المتحدة تقلص تدخلها في الشرق الأوسط، تحافظ إسرائيل على علاقة إستراتيجية متينة مع الإدارة الأميركية على أنها دعامة مركزية في مفهومها الأمني. ومن الجهة الأخرى، هي معنية بالحفاظ على علاقاتها مع روسيا، التي تعمقت في السنوات الأخيرة، إلى جانب ضلوع روسي عميق في الحرب في سورية. بحسب تقرير لـ "نيويورك تايمز"، تظل روسيا عنصرًا فاعلاً مهمًا في الشرق الأوسط، لا سيما في سورية، الجار والعدو الشمالي الشرقي لإسرائيل. تعتقد الحكومة الإسرائيلية أنها لا يمكن أن تجازف بخسارة موسكو، كما تريد أن تترك لنفسها مساحة كافية للموازنة الحرجة بين الطرفين.

نجحت إسرائيل إلى حدّ ما في تجنب اتخاذ موقف فعال لجانب أوكرانيا، متمسكة بالموقف الرسمي الداعم لأوكرانيا انسجامًا مع الموقف الأميركي والاوربي، مع الحفاظ بقدر الإمكان في هذه المرحلة على قنوات الاتصال مع موسكو، من أجل الامتناع عن احتكاك عسكري في سورية. امتنعت إسرائيل عن بيع أسلحة لأوكرانيا ودول مجاورة لروسيا، خاصة أسلحة مضادة للدبابات.

وفق التقارير الإسرائيلية، مهما تطورت المواقف، ستتجنب إسرائيل أي صدام مع روسيا، ولن تقبل بالانضمام للعقوبات الغربية ولا بتزويد أوكرانيا بالسلاح، ذلك انطلاقًا من منطق السياسة الواقعية في الشرق الأوسط ممزوجًا بالخوف على يهود روسيا والخوف من تكرار الصدمات التاريخية.

في اعتقادنا، قد تتحول "الحرب الأوكرانية" إلى معضلة إستراتيجية أمام إسرائيل في حال استغلت روسيا الحلبة لكي تجسد أمام الولايات المتحدة أن بيديها رافعات لتحويل مناطق أخرى في أوروبا الشرقية إلى مناطق قابلة للاشتعال. في الفترة الأخيرة، تضع روسيا مصاعب أمام الغارات الإسرائيلية ضد التموضع الإيراني في سورية ونقل أسلحة إلى الأراضي السورية وإلى حزب الله في لبنان. ولعل الطلعات الجوية الروسية والسورية المشتركة خاصة قرب هضبة الجولان رسالة عينية لإسرائيل أن بمقدور روسيا، إذا أرادت، أن تعرقل نشاط إسرائيل ضد المحور الإيراني، مثلما يتم التعبير عنه في الأراضي السوري". وقد أفاد الإعلام الإسرائيلي مؤخرًا بأن نظام دفاع جوي روسي من طراز "S-300" أطلق صواريخ على طائرات إسرائيلية عائدة من غارات داخل سورية لأول مرة، كما استدعى الروس في الأيام الأخيرة السفير الإسرائيلي في موسكو بعد غارة جوية إسرائيلية على مطار دمشق الدولي. ويرى الكاتب أن التوترات مع إسرائيل إذا وصلت إلى نقطة تحول فقد يحمل ذلك روسيا أيضًا على منح مساحة أكبر للقوات الموالية لإيران داخل سورية.[٢٢]

بالمجمل، في المرحلة الراهنة، "لا قيود روسيّة" على عمليات الجيش الإسرائيلي في سورية، لكن لا شك من تأثير الحرب الروسية في أوكرانيا على الحسابات الأمنية الإسرائيلية، وما قد ينجم عنها من تداعيات من شأنها تقييد العمليات الجوية الإسرائيلية في لبنان وسورية وتغيير حسابات تل أبيب العسكرية، الأمر منطو أساسًا في متغيرات الموقف الإسرائيلي.

٣,٣ إسرائيل وحزب الله واتفاقية ترسيم الحدود البحرية

تشير التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية إلى أن الخشية من اندلاع مواجهة عسكرية فورية على الحدود الشمالية تراجعت في ضوء رسوخ توازن ميزان "الردع المتبادل" بين إسرائيل وحزب الله الذي يلجم الجانبين. وأن "منسوب الردع الإسرائيلي مرتفع" تجاه حزب الله نتيجة تورطه في الأزمة السورية، والخلل في البيئة الشعبية الداخلية الحاضنة للمقاومة، إضافة إلى الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التي يشهدها لبنان في الآونة الأخيرة.[٢٣]

واللافت، أن حزب الله استطاع إخراج لبنان من دائرة "المعركة بين حربين" التي تخوضها إسرائيل ضد الجيش الإيراني وحلفائها في سورية، وفي تقليص حرية عمل سلاح الجو الإسرائيلي في الأجواء اللبنانية. وخطوة أخرى

واللافت، أن حزب الله استطاع إخراج لبنان من دائرة "المعركة بين حربين" التي تخوضها إسرائيل ضد الجيش الإيراني وحلفائها في سورية، وفي تقليص حرية عمل سلاح الجو الإسرائيلي في الأجواء اللبنانية.

في أسلوب تحدي حزب الله لإسرائيل هي إدخال الطائرات بدون طيار إلى أراضيها لجمع المعلومات الاستخباراتية والهجوم، وأيضًا في توضيح التهديد المباشر للمواقع الإستراتيجية في إسرائيل ومياهها الاقتصادية. نجاح الجيش الإسرائيلي في اكتشاف واعتراض الطائرات بدون طيار التي أطلقها حزب الله في العام ٢٠٢٢، وعدم وجود رد إسرائيلي على تسللها سيؤدي إلى المواجهة التالية، التي قد تحدث في ظل ظروف أقل ملاءمة لإسرائيل.[٢٤]

في العام ٢٠٢٢، سادت معركة للسيطرة الجوية على أجواء لبنان وشمال إسرائيل، امتدت إلى المياه الاقتصادية لإسرائيل من خلال إطلاق ثلاث طائرات بدون طيار باتجاه منصة الحفر الإسرائيلية في حقل غاز حريش. [٢٥]

٣,٤ اتفاق ترسيم الحدود البحرية

تتنازع لبنان وإسرائيل منذ عقود على منطقة بحرية غنية بالنفط والغاز تبلغ مساحتها ٨٦٠ كيلومترًا مربعًا. وفي يوم ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٢، تم اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان بوساطة أميركية. [٢٦] ولعبت الظروف الإقليمية والدولية دورًا أساسيًا في تسهيل الطريق نحو بلورة هذا الاتفاق والمدى الذي بلغه، على رأسها الأولوية الغربية والأميركية المطلقة للتعامل مع حرب روسيا على أوكرانيا وتداعياتها التي من أهمها حاجة أوروبا للغاز، وهو الأمر الذي يتطلب أيضًا، على الأقل، عدم نشوب حروب أخرى قد تضر بمسار تلك الحرب، والبحث عن مصادر متعددة للغاز فضلًا عن تعزيز مصادرها وتطويرها.

إن الحافز الأساسي وراء هذا الاتفاق، هو الفوائد الاقتصادية المنتظرة من استغلال الغاز، إلى جانب الحاجة إلى تجنب صراع مسلح. فقد كانت المواجهة تبدو وشيكة خلال صيف ٢٠٢٢، عندما كانت إسرائيل تستعد للتنقيب وإنتاج الغاز في حقل كاريش، والحال أنه لم يتم بعد ترسيم الحدود البحرية اللبنانية. وقد تسبّب ذلك في تطوّر الموقف اللبناني الرسمي وإرسال حزب الله لطائرات مسيّرة غير مسلحة في سماء الحقل لتمرير رسالة للحكومة الإسرائيلية. وعليه، فإن هذا الاتفاق ما كان ليرى النور لولا خطر تصعيد مسلّح، وموقف لبنان الحاسم، والضغط الأميركي المستمر. [٢٧]

إن المسألة الشائكة الأساسية في الاتفاق هي "خط العوامات" الذي أقامته إسرائيل في البحر الأبيض المتوسط كحدود بحرية مفترضة، بعد انسحابها من لبنان في أيار ٢٠٠١، على بعد نحو ٥ كلم من رأس الناقورة. يجعل الاتفاق من هذا الخط أمرًا مقضيًا، لكنه لا يشرّعه ولا يعترف به. وفي حال نشوب توترات بين إسرائيل وحزب الله، قد تظهر هذه المسألة مجدّدًا. وعليه فإن الحدود البرية والبحرية بين لبنان وإسرائيل غير معترف بها دوليًا، ولا من أي الجانبين. كما أن الاتفاقية البحرية التي تم إبرامها غير مكتملة، لأنها لا تحلّ جميع النزاعات المتعلّقة بالحدود البحرية. وتظل أقصى نقطة شرقًا من هذا الخط الحدودي غير محددة، في غياب اتفاق ترسيم الحدود البرية بين الطرفين.

مـن الواضـح، أن مرونـة حـزب اللـه وإعلانـه موافقتـه سـلفًا علـى مـا تقـرره الدولـة اللبنانيـة بخصـوص مفاوضـات الترسـيم ونتائجهـا (التـي يلعـب دورًا حاسـمًا فـي مجرياتهـا)، كان بـلا شـك لـه الـدور الأبـرز مـن الجانـب اللبنانـي فـي تسـريع المفاوضـات لتصـل إلـى هـذه النهايـة، حيـث ربـط الحـزب سـماحه لإسـرائيل باسـتخراج الغـاز مـن كاريـش باسـتخراج لبنـان لثرواتـه، فأصبـح الاتفـاق بهـذا الاعتبـار -إسـرائيليًا- هدفًـا بذاتـه لتفـادي التصعيـد العسـكري، هـذا مـن جهـة، لاسـيما أن إسـرائيل قـد بلغـت المراحـل النهائيـة لاسـتخراج الغـاز؛ مـا سـرّع مـن وتيـرة المفاوضـات.

ممـا لا شـك بـه، أن السـمة الرئيسـة لاتفـاق ترسـيم الحـدود بـين البلديـن هـي نتـاج سـياق بالـغ الأهميـة. يفتقـر حـزب اللـه إلـى الدعـم الشـعبي الواسـع في لبنـان، ويأتـي الاتفـاق فـي ظـل أوضـاع سياسـية هشـة واقتصاديـة كارثيـة فـي البـلاد.

يبقـى الاتفـاق البحـري محـدود النطـاق، ولا ترافقـه آليـة واضحـة لتنفيـذ أو حـل النزاعـات التـي قـد تنشـأ علـى الرغـم مـن النيـات الحسـنة للأطـراف المعنيـة وضمانـات أميركيـة. ومـن الواضـح أن حـزب اللـه لـم يوقّـع عليـه وهـو ليـس جـزءًا منـه، مـا يمكّنـه مـن القـول متـى شـاء إنـه غيـر ملـزم بـه.

يعتقـد الجانـب الإسـرائيلي أن المكاسـب الحقيقيـة مـن وراء اتفـاق ترسـيم الحـدود لا تتعلـق بالجانـب الاقتصـادي فحسـب، فبالنسـبة إليـه هـذا الجانـب ثانـوي ويمكـن تقديـم تنـازلات مهمـة فيـه، وخصوصًـا مـع وفـرة حقـول الغـاز الإسـرائيلية فـي الميـاه الإقليميـة والاقتصاديـة، وسـماح الاتفـاق لـه باسـتخراج الغـاز مـن حقـل "كاريـش"، لكـن التركيـز الإسـرائيلي ينصـب علـى إمكانيـة تحقيـق المكاسـب فـي الجانبـين الأمنـي والسياسـي.[٢٨]

فـي الجانـب الأمنـي، دعمـت المؤسسـة العسـكرية والأمنيـة الإسـرائيلية الاتفـاق، كونهـا تأمـل أن يتيـح اسـتخراج الغـاز مـن حقـل "قانـا" اللبنانـي زيـادة تعقيـدات حسـابات حـزب اللـه فـي الذهـاب إلـى أي معركـة مقبلـة مـع إسـرائيل، وبالتالـي تـزداد قـوة الـردع الإسـرائيلية تجـاه حـزب اللـه، إضافـة إلـى أن الاتفـاق يخفـف مـن أعبـاء حمايـة الجيـش الإسـرائيلي لحقـول ومنصـات اسـتخراج الغـاز فـي البحـر المتوسـط، وخصوصـاً حقـل "كاريـش"، الـذي كان مـن الواضـح أن تهديـدات حـزب اللـه باسـتهدافه جديـة فعـلًا، بحسـب تقديـرات الجيـش الإسـرائيلي.

لعـب هـذا الأمـر دورًا مركزيًـا فـي دعـم الجيـش لتوقيـع الاتفـاق، علـى الرغـم مـن كل الصعوبـات السياسـية الداخليـة الإسـرائيلية، إذ كتـب العميـد احتيـاط فـي الجيـش الإسـرائيلي، يوسـي كوفرفاسـر، أن إسـرائيل ليـس لديهـا رد جيـد علـى تهديـدات نصـر اللـه. لذلـك، تفضـل التنـازل عـن منطقـة مـن البحـر أعلنتهـا مياهًـا إقليميـة لهـا، أي منطقـة سـيادية لهـا، وبعـض الميـاه الاقتصاديـة التـي ادعـت حيازتهـا الحصريـة فيهـا، مـن أجـل تَجنُـبِ الصـراع مـع حـزب اللـه والسـماح بالعمـل الهـادئ فـي حقـل "كاريـش".

فـي المفهـوم الإسـتراتيجي، يعتبـر الاتفـاق فرصـة إذا لـم يتمسـك بهـا الإسـرائيلي فإنهـا قـد لا تتكـرر، وفـي الوقـت نفسـه قـد تؤسـس لنمـوذج جديـد فـي العلاقـة بـين إسـرائيل وحـزب اللـه، نمـوذج يسـمح بالتفـاوض وعقـد اتفاقـات تنطـوي علـى اعتـراف ضمنـي بإسـرائيل، حتـى ولـو فـي ظـل اسـتمرار حالـة العـداء وعـدم الاعتـراف الرسـمي.[٢٩]

بالمجمل، يؤسس اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل لنموذج جديد في العلاقات بينهما على الرغم من حالة العداء والحرب، وتحديدًا بين حزب الله وإسرائيل. أهم دلالة يشير إليها الاتفاق، عدم استحالة تحقيق اتفاقات إسرائيلية أخرى مع لبنان قد تنتهي، اتفاقًا أو عمليًا، بهدنة طويلة بين البلدين حتى في ظل استمرار سلاح حزب الله، ودون أي من مظاهر التطبيع.

يؤسس اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل لنموذج جديد في العلاقات بينهما على الرغم من حالة العداء والحرب، وتحديدًا بين حزب الله وإسرائيل.

لا يمكن لإسرائيل أن تتراجع عن الاتفاق على الرغم من تصريحات رئيس الحكومة نتنياهو ضد الاتفاق الذي صاغته الولايات المتحدة. هناك عاملان يشيران إلى استقرار الاتفاقية على الأقل على المدى المتوسط. الأول هو عزوف إسرائيل وحزب الله عن الدخول في مواجهة مفتوحة. وهكذا تشكّل اتفاقية ترسيم الحدود البحرية هذه امتدادًا لمنطق الانسحاب الذي وضعه الطرفان بعد حرب تموز ٢٠٠٦. أما العامل الثاني، فهو الفوائد الاقتصادية التي سيجنيها كل جانب، إذ إن إسرائيل بحاجة إلى الغاز لتقليل اعتمادها على الطاقة، ولبنان يمرّ بأزمة اقتصادية خطيرة ويحتاج إلى هذا الاتفاق للحصول على المساعدات الأجنبية والاستثمار.[٣٠]

من وجهة نظرنا، أهم عبرة من وراء اتفاق ترسيم الحدود، أن إسرائيل لم تستطع أن تجعل نفسها القوة الوحيدة التي تملك قرار احتكار تنفيذ مشاريع الغاز في شرق حوض البحر المتوسط، وأنها غير قادرة على التحكم في مقدرات المنطقة، إلى حدّ الإقرار الواضح من الولايات المتحدة وفرنسا بأن هناك قوى إقليمية غير إسرائيل في المنطقة لا يمكن تمرير أي مشروع اقتصادي إقليمي من دون أن يحسب حسابها.

أهم عبرة من وراء اتفاق ترسيم الحدود، أن إسرائيل لم تستطع أن تجعل نفسها القوة الوحيدة التي تملك قرار احتكار تنفيذ مشاريع الغاز في شرق حوض البحر المتوسط، وأنها غير قادرة على التحكم في مقدرات المنطقة.

رابعاً: عودة الفرضية التقليدية أن القضية الفلسطينية هي الأخطر إستراتيجيًا على إسرائيل

تشير القراءات الإستراتيجية المختلفة إلى أن الهدف الإستراتيجي الذي تبنته إسرائيل في العقد المنصرم وفي ظل حكومات نتنياهو المتتالية، مقابل القضية الفلسطينية هو "كسب الوقت"، وتحقيق الهدوء الميداني قدر الإمكان من دون تحديد الهدف الذي تريد تحقيقه إسرائيل إستراتيجيًا وإبقاءه ضبابيًا.[٣١]

تعتبر مراكز الأبحاث التي تضع تقديرات إستراتيجية ذات رؤيا سياسية بعيدة المدى، أن الواقع الذي نتج عن انعدام تسوية أعاد القضية الفلسطينية لتصدر المخاطر الإستراتيجية على مستقبل إسرائيل.

التصدي للتغول الاستيطاني: مشهد من بيت دجن في ١٠ شباط ٢٠٢٣. (أ.ف.ب)

وبحسب تقييم معهد دراسات الأمن القومي فإن التمحور بإدارة الصراع بدل السعي للتوصل لتسوية يؤدي إلى الدفع نحو واقع الدولة الواحدة بين النهر والبحر وهو ما يعني فعليًا نهاية المشروع الصهيوني للدولة اليهودية، وأن مواجهة ذلك تتم بالسعي للانفصال الجغرافي والديمغرافي وسد الطريق أمام توسع حماس في الضفة الغربية التي قد تنتهي بحسبها بالسيطرة على السلطة.[٣٢]

وتجمع التقارير الأمنية المختلفة على أن الوضع الأمني في الضفة الغربية يشهد غليانًا متصاعدًا قد يتحول لانتفاضة ثالثة بفعل ضعف السلطة الفلسطينية وبروز فصائل ميدانية، وإن كان الوضع الميداني لا يزال تحت السيطرة بفعل النشاط الدؤوب لجيش الاحتلال والمخابرات العامة "الشاباك"، إلا أنه ليس مضمونًا إلى أمد بعيد في ظل التدهور المستمر في مكانة السلطة الفلسطينية وإمكانياتها وانعدام أفق سياسي.

من جهة أخرى، فإن التقديرات التي أوردها الجيش الإسرائيلي، التي تؤسس موقفها على الذهنية العسكرية البحتة والوضع العسكري العيني بعيدًا عن الرؤيا السياسية، تقدم صورة مماثلة لما ورد في السنوات الماضية، بأن القضية الإسرائيلية – الفلسطينية "قابلة للإدارة" وليست "قابلة للحل".

تلحظ التقارير الإستراتيجية بأن استمرار ضعف السلطة الفلسطينية قد يؤدي بها إلى وضع تفقد فيه قدرتها على العمل، مما يؤدي، في ظل الإحباط لدى الجيل الشاب في الضفة الغربية، إلى تشجيع

الاتجاه في التفكير نحو بديل الدولة الواحدة.

وتجمع التقارير الأمنية، على أن وضع السلطة الفلسطينية سيئ، ويتوقع أن يسوء أكثر. وأن المعركة على خلافة الرئيس محمود عباس، قد بدأت عمليًا، وأن تأثير إسرائيل على الأحداث في السلطة الفلسطينية، وكذلك الردع العسكري الذي تسعى إسرائيل إلى ترسيخه، محدود.[٣٣]

لا احتمال لعملية سياسية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل في الفترة القريبة المقبلة، إلى جانب اهتمام باهت تبديه الولايات المتحدة ودول أوروبية حول الشأن الفلسطيني. وفي هذه الظروف، لا غرابة في الارتفاع المتواصل لتأييد حل الدولة الواحدة، الذي أصبح مطروحًا بوضوح لدى أوساط فلسطينية مختلفة.

٤,١ النضال الفلسطيني في الضفة الغربية وتحدي المؤسسة الأمنية

تشهد الضفة المحتلة خلال العام الحالي موجة انتفاضية من نوع جديد مختلفة عما شهدته في الأعوام الماضية من هبات وموجات أخذت أسماء انتفاضات السكاكين، ومسيرات العودة، وإضرابات الأسرى، ومقاومة الاحتلال.

وفق المعطيات الإسرائيلية سجلت الأحداث الميدانية ارتفاعًا ضخمًا خلال ٢٠٢٢، وبحسب معطيات الجيش الإسرائيلي فقد سجلت خلال العام ٢٨٥ عملية إطلاق نار في الضفة الغربية مقارنة بـ ٦١ سجلت في ٢٠٢١ و١٩ في ٢٠١٩ وسجلت ٧,٥٨٩ حادثة إلقاء حجارة مقارنة بـ ٣٨٠٥ في ٢٠١٩ كما سجلت ١٢٦٨ عملية إلقاء زجاجة حارقة مقارنة بـ ١٠٢٢ في ٢٠٢١ وسقط ٣١ قتيلًا إسرائيليًا،[٣٤] بينما ارتقى وفق وزارة الصحة الفلسطينية ٢٢٤ شهيدًا، من بينهم ٥٣ في قطاع غزة.[٣٥]

إن الرد الفلسطيني بانتفاضة من نوع جديد يثبت مرة أخرى عدم إمكانية كيّ الوعي الفلسطيني. ولعل ما يقلق المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، أنه على الرغم من هيمنة السلطة الفلسطينية على الحياة الأمنية، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الضفة الغربية تصاعد الرفض الشعبي وعدم الرضا عن أداء السلطة السياسي، وهو ما يشير إلى اتساع الصدع واختلاف المصالح بين ما تريده السلطة الفلسطينية ومصالح شرائح شعبية واسعة. من الصعب التنبؤ بمسار النضال الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة والذي يبقى مفتوحًا على كافة الاحتمالات. من الناحية النظرية، يتبنى الرئيس عباس المقاومة الشعبية السلمية ضد الاحتلال في الضفة الغربية. لكن من الناحية العملية، لا تزال السلطة مترددة في تفعيل هذا الخيار على نطاق واسع ولا تفضّله وذلك لسببين أساسيين: أولًا: تتخوف السلطة في حال دعمها للنضال الشعبي السلمي من أن تخرج الاحتجاجات عن سيطرتها وأن تتحول بالتالي إلى انتفاضة مسلحة يمكن أن تهدد أركان السلطة. ثانيًا: لا توجد ثقة في القيادة الفلسطينية ونواياها، وبالتالي لن تستطيع حشد الفلسطينيين خلف نضال شعبي جماهيري واسع.

غارة على مواقع في غزة في ٢٧ كانون الثاني ٢٠٢٣. (أ.ف.ب)

منذ ظهور مجموعة "عرين الأسود" الفلسطينية في عرضٍ عسكريّ مطلع أيلول ٢٠٢٢ في البلدة القديمة بنابلس، تنظر المؤسسة الأمنية الإسرائيلية إليها كظاهرة جديدة في الضفة الغربية، من حيث العمل المنظم، والسرية، وعدم الانتماء لفصيل سياسي بعينه، على الرغم من شنها عمليات عسكرية محدودة شمالي الضفة الغربية المحتلة، في محاولات مكثفة للقضاء عليها قبل أن تتوسع أنشطتها. ترى التقارير الأمنية بمجموعة "عرين الأسود" مؤشرًا لإسرائيل بأنها لن تكون قادرة على "احتواء" الأراضي الفلسطينية إلى الأبد، وكذلك تعبيرًا آخر عن تراكم ضعف السلطة الفلسطينية.[٣٦]

٤,٢ التقديرات الأمنية للمشهد الأمني في قطاع غزة

وفق التقديرات الإستراتيجية، فإن حركة حماس ستبقى القوة المسيطرة في قطاع غزة ولا ضرورة لتفكيكها أو السيطرة العسكرية على القطاع، ما دامت مردوعة، وما دام بقاؤها يساهم في ترسخ الانقسام الفلسطيني. وتشير التقديرات إلى أن حركة حماس غير معنية بحرب جديدة مع إسرائيل. كما تُجمع على عدم حدوث تغيير ملموس بقدرات حماس القتالية منذ الحرب على غزة العام ٢٠١٤، إنما لا يمكن التوصّل إلى ردع كامل كون التنظيمات المسلحة قادرة على الحصول على سلاح تقليدي.

في العام ٢٠٢٢، واصلت الحكومة الإسرائيلية الجهود لصياغة التحركات بروح "الاقتصاد مقابل الأمن"، بمشاركة مصر وعناصر دولية وإقليمية، والسلطة الفلسطينية. يتوقف الهدوء على حل قضية الأسرى والجنود المفقودين وبعض التخفيف من القيود المفروضة على القطاع.

٤,٣ عملية "مطلع الفجر"

شن الجيش الإسرائيلي حملة "مطلع الفجر" العسكرية ضد حركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني في قطاع غزة استمرت ثلاثة أيام (٥–٧ آب ٢٠٢٢). وفقاً التقديرات الإسرائيلية، أن جديد هذه الحملة على صعيد الأداء العسكري الإسرائيلي، تصنيفها كعملية عسكرية استباقية تهدف إلى الردع، وليست ردة فعل على عمليات تعرضت لها إسرائيل، مثلما كانت الحال حتى الآن في معظم الحروب والحملات العسكرية التي قامت بها إسرائيل، بما في ذلك تلك التي استهدفت قطاع غزة. وأيضًا، تحييد حركة حماس ومحاولة دق إسفين بينها وبين حركة الجهاد. وبحسب القراءات الإسرائيلية بقيت حماس خارج المعركة، كما استُبعدت من اتصالات وقف إطلاق النار، التي جرت بوساطة مصرية، الأمر الذي شكّل تحديًا لصورتها كقائدة لفصائل المقاومة.

اعتبرت إسرائيل أن عملية "مطلع الفجر" حققت ثلاثة أهداف مركزية بعدوانها على غزة، وهي "إزالة التهديد المباشر من غزة، والحفاظ على الحرية العملياتية على جميع الجبهات، بالإضافة إلى تعزيز الردع مع إيصال رسالة واضحة لأعدائنا، وهي أن إسرائيل مصممة على حماية سيادتها ومواطنيها".

باعتقادنا، شكّلت هذه العملية محاولة لضرب فكرة وحدة الساحات الفلسطينية، خاصة في ظل ردود أفعال فلسطينية قوية آنذاك في الضفة الغربية بما فيها القدس وفلسطينيي الـ ٤٨، وفلسطينيي الشتات التي ظهرت في معركة سيف القدس في أيار ٢٠٢١.

خلاصة القول، ان إسرائيل تقترب بخطوات كبيرة جدًا نحو "المعضلة الإستراتيجية"، في ظل تنامي روح المقاومة في الضفة الغربية. وستستمر إسرائيل في السعي لتعميق الانقسام الفلسطيني، وإدارة الصراع بالحفاظ على الوضع القائم مقابل السلطة الفلسطينية، والسعي لبقاء حماس ضعيفة، بما يمكن من إرجاء مواجهة في قطاع غزة قدر الإمكان.

تقترب إسرائيل بخطوات كبيرة جدًا نحو "المعضلة الإستراتيجية"، في ظل تنامي روح المقاومة في الضفة الغربية. وستستمر إسرائيل في السعي لتعميق الانقسام الفلسطيني، وإدارة الصراع بالحفاظ على الوضع القائم مقابل السلطة الفلسطينية، والسعي لبقاء حماس ضعيفة، بما يمكن من إرجاء مواجهة في قطاع غزة قدر الإمكان.

إجمال

بشكل عام، ترى إسرائيل أن التهديدات الأمنية الحقيقية هي التي ترتبط بالمستوى الإستراتيجي وليس الآني، والتي تتمثل في التخوف من الانزلاق إلى الدولة الواحدة، وتحقيق إيران توازن الرعب النووي، إضافة إلى الآثار المترتبة على العلاقات الإسرائيلية مع الدول العظمى في ظل التوترات التي تتصاعد بين الولايات المتحدة والصين، ناهيك عن حالة عدم الاستقرار التي ترتبط بالحرب الأوكرانية وتأثيرات ذلك الدولية والإقليمية.

في ما يتعلق بالملف الفلسطيني، فإنه لا يبدو أن إسرائيل تسعى إلى الاستجابة إلى التهديد الذي وصفته بـ "خطر الوصول إلى واقع دولة واحدة"، وإنما تتبع سياسة ترحيل علاج الأزمة إلى المستقبل، بسبب تشخيصها للمرحلة على أنها مرحلة سانحة لتعزيز الاستيطان، وتهويد أكبر مساحات ممكنة من أراضي الضفة الغربية والقدس. أما في ما يتعلق بالملف النووي الإيراني، فإن إسرائيل مستمرة في اتباع سياستين متلازمتين: من جهة، الضغط على المجتمع الدولي، والولايات المتحدة الأميركية للوصول إلى مخرجات من المفاوضات النووية تكون مرضية بالنسبة لإسرائيل، ومن جهة ثانية تستمر في استخدام الخيار العسكري تجاه إيران سواء من خلال التهديد بضربة عسكرية واسعة أو من خلال التنفيذ الفعلي لضربات عينية مثل اغتيالات أو قصف قوافل أسلحة إيرانية داخل سورية أو العراق، فضلاً عما ينسب إليها من ضربات تم تنفيذها داخل إيران نفسها.

الهوامش

1 Manuel Trajtenberg and Dror Shalom, "Strategic Overview of Israel's National Security in 2022: A Time for Critical Decisions" *Strategic Survey for Israel 2022* (Tel Aviv: INSS, 2023), 27-.

Yochai Guiski, "The Biden Administration's National Security Strategy: Focus on China and Technology", INSS, Special Publication, December 7, 2022.

٢ يوأف ليمور، "انكشفت تقديرات "أمان" لعام ٢٠٢٣"، موقع صحيفة يسرائيل هيوم، ٢٠٢٢/١٢/٢٥. انظر/ي الرابط:
https://www.israelhayom.co.il/news/defense/article/13487150 (اخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/١٣)

3 Yochai Guiski, "The Biden …".

4 Udi Dekel and Carmit Valensi and Orna Mizrahi, "The Northern Arena: The Need to Revitalize Israeli Policy", *The Survey Strategic for Israel 2022* (Tel Aviv: INSS, 2023), 28-33.

5 Fahd Al-Masri, "Is regional peace with Israel possible? Syrian point of view", *Strategic Assessment*, Special Publication, July 11, 2022. https://www.inss.org.il/publication/israel-syria-peace/

6 Udi Dekel and Carmit Valensi and Orna Mizrahi, "The Northern Arena: The Need to Revitalize Israeli Policy" *Strategic Survey for Israel 2022* (Tel Aviv: INSS, 2023), 34-41.

7 Sophie Kobzantsev and Zvi Magen, "The Ramifications of the Russia-Ukraine War", Strategic Assessment, Vol. 25, No. 2, July 2022.

Dekel and Valensi, and Orna Mizrahi, "The Northern Arena…".

8 Sima Shine and Raz Zimmt, and Ephraim Asculai, "Iran: Toward a Nuclear Crisis or a Nuclear Threshold" *Strategic Survey for Israel 2022* (Tel Aviv: INSS, 2023), 28-33.

٩ أهارون حاليفا، تصريحات رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية ("أمان")، لموقع صحيفة يسرائيل هيوم، ٢٠٢٢/١١/٢٢.

https://www.israelhayom.co.il/news/world-news/middle-east/article/13337824;Raz Zimmt, "Mounting, Political and Civil Repression in Iran", Insight, No. 1620, July 19, 2022; Raz Zimmt, Three Months of Protest in Iran: A Revolutionary Situation, Sans Revolution", INSS Insight No. 1674, December 28, 2022.

10 Seth Frantzman, From Lebanon to Turkey: Israel's East Med policy in spotlight", The Jerusalem Post, October 27, 2022. https://www.jpost.com/middle-east/article-72078 (Last seen 15/1/2023)

Gallia Lindenstrauss and Remi Daniel, "Normalization between Turkey and Israel: Will it Last?",*Insight*, No. 1637, August 28, 2022. https://www.inss.org.il/publication/turkey-israel-normalization/ (Last seen 1/2/2023)

Udi Dekel and Noy Shalev, "On the Course toward a Jewish-Palestinian One-State Reality" Special Publication, November 10, 2022.

Manuel Trajtenberg and Dror Shalom, "*Strategic Overview of Israel's National Security in 2022*: A Time for Critical Decisions" Strategic Survey for Israel 2022 (Tel Aviv: INSS, 2023), 28-33.

١٢ جدعون كوتس، "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية: إيران تحولت عمليًا إلى دولة عتبة نووية"- الموقع الإلكتروني لصحيفة معاريف، ٢٠٢٢/٩/٩.
https://www.maariv.co.il/news/world/Article-94436. (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/١٣)

Sima Shine and Raz Zimmt, and Ephraim Asculai, "Iran: Toward a Nuclear Crisis or a Nuclear Threshold" Strategic Survey for Israel 2022 (Tel Aviv: INSS, 2023), 28-33.

13 Shavit and Shine, "Difficulties in the Negotiations…".

14 Sima Shine and Eldad Shavit. "Stalemate in Talks with Iran on a Return to the Nuclear Agreement", Insight, No. 1588. April 13, 2022. https://www.inss.org.il/publication/jcpoa-deadlock/ (Last seen 1/2/2023)

15 Tamir Hayman and Sima Shine, "Tehran Heightens the Pressure as it Strives to Thwart a Regional Air Defense System", *Insight*, No. 1621, July 20, 2022. https://www.inss.org.il/publication/defense-alliance/ (Last seen 1/2/2023)

16 Dekel and Valensi and Mizrahi, "The Northern Arena…".

١٧ اساف روزينتسفايغ، " التنديد لإسرائيل، دعم رويا في الحرب – والإرباك الذي تسبب به أردوغان لبوتين"، الموقف الإخباري N12 ، ٢٠٢٢/٧/٢٠.
https://www.mako.co.il/news-world/2022_q3/Article-de9c86b597a1281026.htm (آخر مشاهدة ٢٠٢٣/١/١٣)

18 Zimmt and Lindenstrauss and Feldman, and Mil-Man," The Iranian-Russian-Turkish Summit…".

19 Raz Zimmt, Gallia Lindenstrauss, Bat Chen Feldman, and Arkady Mil-Man, "The Iranian-Russian-Turkish Summit in Tehran", *Insight*, 1623, July 26, 2022. https://www.inss.org.il/publication/iran-russia-turkey/ (Last seen 1/2/2023)

20 Yogev Elbaz, "Here to Stay: Iranian Involvement in Syria 20112021-, *Strategic Assessment*, Vol. 24, No. 4, November 2021.

٢١ ووفقًا لمدير المعهد الإسرائيلي "ميتفيم" المتخصص بالسياسات الخارجية للشرق الأوسط، نمرود غورن، فإن إسرائيل في دوامة بين الرغبة في الحفاظ على علاقات جيدة مع روسيا وضرورة مراعاة المصالح الأميركية.

22 Anna Borshchevskaya, "The Evolution of Russian Strategy toward Israel: From Non-Recognition to Pragmatic Engagement", *Strategic Assessment*, Vol. 25, No. 1, March 2022.

23 Orna Mizrahi and Yoram Schweitzer, "Hezbollah's Restrained Aggression", *Insight*, No. 1509, August 18, 2021. https://www.inss.org.il/publication/hezbollah-aggression/ (Last seen 1/2/2023)

Udi Dekel, "Hezbollah Challenges Israel: Time to Rethink the Policy of Restraint", Insight, No. 1616, July 11, 2022. https://www.inss.org.il/publication/hezbollah-drones/ (Last seen 1/2/2023)

Eilam. Ehud, "Brothers in Arms: Would Hizballah and Hamas Join Iran in a War Against Israel?", BESA *Center Perspectives*, Paper No. 211. October 23, 2022.

24 Dekel, "Hezbollah Challenges Israel …".

Dekel and Valensi and Mizrahi, "The Northern Arena ...".

٢٥ يوآف زيتون، الجيش الإسرائيلي أسقط مسيرات لحزب الله في طريقها إلى حقول الغاز، موقع واينت الإخباري، ٢/٧/ ٢٠٢٢. https://www.ynet.co.il/news/article/h1s6zga95 (اخر مشاهدة ١٣/١/٢٠٢٣)

٢٦ يوآف هاريس، إسرائيل- لبنان: خلاف أم تسوية؟، همطعان، ٢١٢ (حزيران ٢٠١٩).

https://bit.ly/3SarHnH (آخر مشاهدة ١٣/١/٢٠٢٣)

27 Orna Mizrahi, "The Agreement with Lebanon: The Benefits Outweigh the Drawbacks", *Insight*, No. 1652, October 25, 2022. https://www.inss.org.il/publication/israel-lebanon-agreement/ (Last seen 1/2/2023)

٢٨ باراك رافيد، "أكثر من كونه اتفاقًا اقتصاديًا، الاتفاق مع لبنان هو قبل كل شيء سابقة سياسية وأمنية"، موقع واللا، ١٢/١٠/ ٢٠٢٢.

https://news.walla.co.il/item/3534667 (آخر مشاهدة ١٣/١/٢٠٢٣)

29 Mizrahi. The Agreement with Lebanon …".

30 Mizrahi, "The Agreement with Lebanon …".

٣١ أودي دك لعنات كورتس ونوعا شوسترمان، ٢٠٢٣، الساحة الفلسطينية " تقييم إستراتيجي لإسرائيل ٢٠٢٢، معهد الامن القومي: https://www.inss.org.il/he/publication/palestinian-arena-2023/ (آخر مشاهدة ٣١/١/٢٠٢٣)

٣٢ مصدر سابق.

33 Udi Dekel, Noa Shusterman, "The Day after Abbas": Strategic Implications for Israel", *Memorandum*, 225, December 2022. https://www.inss.org.il/publication/the-day-after-abu-mazen/ (Last seen 1/2/2023)

Orit Perlov and Udi Dekel, "Chaos in the Palestinian Authority: From Counter-Terrorism to Reconstruction", *Insight*, No. 1643, September 18, 2022. https://www.inss.org.il/publication/palestinian-chaos/ (Last seen 1/2/2023)

34 https://news.walla.co.il/item/3548679

٣٥ وزارة الصحة الفلسطينية ، التقرير السنوي- اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠٢٢: https://cutt.us/BDYGI.

36 Udi Dekel, "The Lion's Den: A Wake-Up Call for Imminent Challenges", Insight, No. 1651, October 19, 2022. https://www.inss.org.il/publication/lions-den/ (Last seen 1/2/2023)

Yohanan Tzoreff, "Lions, Brigades, and the Challenges Ahead", *Insight*, No. 1658, November 14, 2022. https://www.inss.org.il/publication/palestinian-challenges/ (Last seen 1/2/2023)

Kobi Michael and Ori Wertman, "The Unavoidable Campaign to Destroy the Jenin Terrorist Hub" Insight, No. 1606, June 1, 2022. https://www.inss.org.il/publication/jenin/ (Last seen 1/2/2023)

المشهد الاقتصادي: مؤشرات إيجابية، وسياسات نتنياهو تنذر بتراجع الاقتصاد

عاص أطرش

تحت المجهر	■ مؤشرات إيجابية في الاقتصاد الكلي ■ فائض في ميزانية الدولة وانخفاض في الدين العام ■ البنك المركزي يشرع بسياسيات نقدية انكماشية ■ الجدل حول خطة «الإصلاح القضائي» ينتقل إلى الاقتصاد ■ تخوفات من سحب استثمارات أجنبية من إسرائيل بسبب الخطة

«لا توجد ديمقراطية لا يوجد هايتيك»، من تظاهرة في تل أبيب في ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٣. (أ.ف.ب)

الملخص التنفيذي

مؤشرات إيجابية في الاقتصاد الكلي، معدل نمو بـ ٦,٣٪ ونسبة بطالة منخفضة، صادرات مرتفعة بأكثر من ١٠٪، ومعدل تضخم هو الأعلى منذ عشرين عامًا، وسياسة نقدية انكماشية، وتحديات ذات تبعات اقتصادية سلبية تتصدر جدول النقاش الجماهيري.

لأول مرة منذ عقود عدّة تظهر ميزانية الدولة فائضًا بقيمة ٩,٨ مليار شيكل، وينخفض الدين العام نحو ١٠٪ في السنتين الأخيرتين ليصل إلى ٦٠,٩٪ من الناتج المحلي.

بنك إسرائيل ينتقل من سياسة نقدية توسعية (نتيجة وباء الكورونا) إلى سياسة نقدية انكماشية (بسبب انتهاء الوباء) ويوقف التدخل في سوق سندات الدين وسوق العملة الأجنبية.

حكومة نتنياهو السادسة تفرض تحديات اقتصادية عديدة أبرزها «امتعاض» لاعبين اقتصاديين أساسيين من خطة «الإصلاح القضائي».

بسبب الشروع بتنفيذ خطة الإصلاح القضائي، بعض شركات الهايتك والمستثمرين الأجانب يشرعون بسحب استثماراتهم من السوق.

مقدمة

أنهت حكومة لابيد- بينيت عملها الرسمي مع نهاية السنة المالية والمدنية وابتدأت حكومة نتنياهو السادسة عملها الرسمي والفعلي مع بداية العام ٢٠٢٣. وكانت حكومة لابيد- بينيت قد عملت ضمن إطار موازنة مالية مصادق عليها قبل نهاية العام ٢٠٢٢ ومع مصادقة على ميزانية بأثر رجعي للعام ٢٠٢١. إن التحديات الاقتصادية الماثلة أمام حكومة نتنياهو السادسة قد تنحصر في العام ٢٠٢٣، بحيث إن العام ٢٠٢٢ هو مؤشر على أداء حكومة لابيد – بينيت. ضمن هذه المفاهيم، يستعرض الفصل الاقتصادي أهم التحولات الاقتصادية للعام ٢٠٢٢ من خلال أربعة أجزاء، يستعرض في الجزء الأول أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الذي بلغ ٦,٣٪ خلال العام ٢٠٢٢، وينتقل إلى العلاقات التجارية الدولية ولأهميتها في ميزان المدفوعات من خلال الحساب الجاري، ويظهر أن الفائض بالحساب الجاري كان نتيجة تصدير الخدمات وبالذات خدمات قطاع الهايتك. ومن ثم يستعرض معدلات التضخم التي تلزم باتباع سياسات نقدية تجاهها، يليه استعراض مؤشرات سوق العمل التي أظهرت انخفاضًا في نسبة البطالة مقارنة بالعام ٢٠٢١. ويركز الجزء الثاني على سياسيات الحكومة المالية ومخرجاتها المتمثلة بنسبة العجز أو الفائض في الميزانية والدين الحكومي والعام التي يؤثر على التدريج الائتماني، ومن ثم ننتقل في هذا الجزء إلى السياسات النقدية المتبعة من قبل بنك إسرائيل واحتياط العملة الأجنبية. أما الجزء الثالث فيستعرض سوق المال الذي أظهر تراجعًا في مؤشراته والعوامل التي تسببت بهذا التراجع. ونختتم الفصل بالجزء الرابع وفيه نظرة اقتصادية حول حكومة نتنياهو السادسة والتحديات الاقتصادية الأولية للعام ٢٠٢٣.

أولاً: مؤشرات اقتصادية كلية للعام ٢٠٢٢

لإلقاء الضوء على الاقتصاد الإسرائيلي وقدرته على التكييف مع التحولات والمستجدات المحلية والعالمية بمفهوم اقتصادي كلي (macroeconomic) نستعرض في هذا الجزء أهم المؤشرات التي تدل على السلوك والأداء الجماعي بهدف محاولة فهم نشاطات المنظومة الاقتصادية المتكاملة وأثرها على المجتمع ككل، وبالذات قدراته الإنتاجية وتسخيرها لرفاهيته وعلى وجه الخصوص معدل النمو في الناتج، التجارة الخارجية، التضخم، معدلات التشغيل.

١,١ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

شهدت معدلات النمو للعام ٢٠٢٢ في إسرائيل تقلبات في اتجاهاتها. ففي الربع الأول تراجع معدل النمو مقارنة بالربع الرابع في العام ٢٠٢١ ليصل إلى – ١,٨٪ وانخفض أيضًا الناتج التجاري ليصل إلى – ١,٧٪،[١] وعاد في الربع الثاني إلى الارتفاع ليصل ٦,٩٪، بينما ارتفع الناتج التجاري بـ ٩,١٪.[٢] من العوامل التي

أثرت على نمو الناتج في النصف الأول من العام ٢٠٢٢، كان الاستهلاك الخاص والعام، الصادرات السياحية وقوة الواردات السلعية. ساهم كل من تصدير السلع وبناء الشقق السكنية في ارتفاع الناتج المحلي، واستمر معدل النمو في الربع الثالث في الارتفاع، ليبلغ معدل النمو في الناتج المحلي ١,٩٪ وفي الناتج التجاري ٠,٦٪.[٣] وتشير توقعات وزارة المالية وبنك إسرائيل إلى أن نمو الناتج المحلي للعام ٢٠٢٢ سيبلغ ٦,٣٪ وستنخفض نسبة النمو إلى ٢,٨٪ في العام ٢٠٢٣ و٣,٥٪ في العام ٢٠٢٤.

أظهرت المعطيات الأولية والتوقعات للعام ٢٠٢٢ أن مركبات الناتج المحلي ستشهد نموًا في الاستهلاك الشخصي بنسبة ٧٪، والاستثمار في الأصول الثابتة (بدون السفن) بـ ٩٪ والاستهلاك العام بـ ١٪ والصادرات (بدون المجوهرات والمشاريع الريادية الناشئة "الستارت أب") بـ ١٠,٥٪ والاستيراد المدني (بدون المجوهرات والسفن) بـ ١٢,٥٪.

لقد دلت البيانات المحلية والعالمية أن الناتج المحلي للفرد في إسرائيل خلال العام ٢٠٢١ قد وصل حسب الترتيب العالمي إلى المرتبة الثانية والثلاثين بقيمة ٥٠٢٠٤ دولار وارتفع بأكثر من ٦,٣٪ خلال العام ٢٠٢١، وبناء على النمو السكاني الذي بلغ ٢,٢٪ في العام ٢٠٢٢ فإن الناتج المحلي للفرد سيرتفع بنحو ٤٪. وبالإجمال، تعزى الزيادة في النمو التي تفوق الدول المتطورة إلى عاملين أساسيين، هما: مساهمة قطاع الهايتك في النمو الاقتصادي، والأمر الآخر هو الزيادة السكانية، ووضع التشغيل الكامل الموجود في إسرائيل على الرغم من أن إنتاجية العامل فيها أقل من إنتاجية العامل في الدول المتطورة.

يظهر مما تقدم أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تأثر في بداية السنة من موجة الكورونا التي سادت في نهاية ٢٠٢١ وبداية ٢٠٢٢، لكن الفعاليات والنشاطات الاقتصادية كيّفت نفسها واستطاعت أن تخرج من تأثير الجائحة. في المقابل، كان لتباطؤ التجارة العالمية وسياسة الإغلاقات التي اجتاحت الصين في العام ٢٠٢٢ إضافة إلى اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية وتسارع أزمة الوقود أثر سلبي على الاقتصاد الإسرائيلي أيضًا أدى إلى معدلات نمو منخفضة عما كانت عليه خلال العام ٢٠٢١.

شكل رقم ١: التغيير في الناتج المحلي الإجمالي والتنبؤات لـ ٢٠٢٣- ٢٠٢٤

نسبة مئوية

١,٢ التجارة الخارجية

سجلت الصادرات الإسرائيلية ارتفاعًا آخر في العام ٢٠٢٢ لتصل إلى أكثر من ١٦٠ مليار دولار (سلع وخدمات) بارتفاع أكثر من ١٠٪ مقارنة بالسنة السابقة، حسب مقياس إدارة التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد، مع توقعات بأن يصل حجم تصدير الخدمات إلى أكثر من ٥١٪ من مجمل الصادرات.

استمرارًا لارتفاع الصادرات في العام ٢٠٢١، سجلت الصادرات الإسرائيلية ارتفاعًا آخر في العام ٢٠٢٢ لتصل إلى أكثر من ١٦٠ مليار دولار (سلع وخدمات) بارتفاع أكثر من ١٠٪ مقارنة بالسنة السابقة، حسب مقياس إدارة التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد،[٤] مع توقعات بأن يصل حجم تصدير الخدمات إلى أكثر من ٥١٪ من مجمل الصادرات.

بلغ حجم الصادرات السلعية في العام ٢٠٢٢ ما قيمته ٢٢٣,٤ مليار شيكل، بقيمة ٦٦,٨ مليار دولار بزيادة ٢٢,٨٪ عن الصادرات في العام ٢٠٢١، أما حجم الواردات فقد بلغ ٣٥٧ مليار شيكل بزيادة ٢١,٦٪ عن العام السابق (جدول رقم ١). وكما هو الحال في السنوات السابقة، فإن العلاقات التجارية السلعية ذات الحجم الأكبر هي مع القارة الأوروبية، ومن ثم الأميركية وتليها الآسيوية وفي المكان الأخير باقي دول العالم.

جدول رقم ١: تصدير السلع واستيرادها في العام ٢٠٢٢

مليارات الشواكل	٢٠٢٢	٢٠٢١
الصادرات	٢٢٣,٤	١٨١,٩
الواردات	٣٥٧	٢٩٣,٦
العجز في التجارة السلعية	١٣٣,٦	١١١,٧
نسبة التصدير من الاستيراد – ٪	٦٢,٦	٦١,٩

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠٢٣، ولا تشمل التجارة مع السلطة الفلسطينية والاستيراد الأمني واستيراد الخدمات وتصديرها.

أما صادرات الخدمات، فتشير التوقعات إلى أنها أيضًا ارتفعت بأكثر من ١٠٪ خلال العام ٢٠٢٢، ففي العام ٢٠٢١ وصلت صادرات الخدمات إلى ٧٤ مليار دولار، أما واردات الخدمات فقد بلغت ٣٣,٣ مليار دولار،[٥] مما يدل أن الفائض في الميزان التجاري يأتي من قطاع الخدمات. وتشير المعطيات الأولية حتى نهاية تشرين الثاني إلى أن حجم صادرات الخدمات بلغ ٧٨ مليار دولار،[٦] ومن المتوقع أن يصل مع معطيات كانون الأول ٢٠٢٢ إلى ما يزيد عن ٨٣ مليار دولار لترفع صادرات الخدمات بـ ١٢٪. أما توقعات وزارة الاقتصاد فتقول إنه على الرغم من التراجع الذي حدث في قطاع الهايتك عالميًا فإن قطاع الهايتك

يعتبر قاطرة النمو في الاقتصاد الإسرائيلي، وإن التصدير في قطاع الخدمات سيرتفع على الأقل بـ ١٠٪ خلال العام ٢٠٢٢.

أما توزيع الصادرات والواردات السلعية حسب المجموعات الدولية، فقد أظهر ارتفاعًا في الصادرات والواردات (بدون مجوهرات) في كل مجموعات الدول (شكل رقم ٢). وبلغ حجم صادرات المجوهرات ٣٦,٤ مليار شيكل، وأعلى نسبة صادرات للمجوهرات كانت للولايات المتحدة بنسبة ٤٧٪ من حجم صادرات المجوهرات، أما حجم الواردات من المجوهرات فوصل لـ ٢١,١ مليار شيكل، وأعلى نسبة استيراد كانت من بلجيكا ٢٥٪ والهند ٢١٪ والولايات المتحدة ١٤٪ والإمارات العربية ٨٪ وهونغ كونغ ٨٪.[٧]

شكل رقم ٢: الارتفاع في التصدير السلعي بدون المجوهرات حسب مجموعات الدول للعام٢٠٢٢

شكل رقم ٣: الارتفاع في الاستيراد السلعي بدون المجوهرات حسب مجموعات الدول للعام٢٠٢٢

١,٣ سوق العمل

ارتفعت نسب المشاركة من سنّ ١٥ سنة فما فوق في قوة العمل في العام ٢٠٢٢ مقارنة بالعام السابق بـ ١,٥٪ لتصل ٦٣,٣٪، وبلغت مشاركة الذكور ٦٦,٦٪ (٦٥,١٪ في العام السابق) ومشاركة النساء ٦٠,١٪ (٥٨,٦٪ في العام السابق)، أما معدل البطالة فقد انخفض في هذه المجموعة العمرية لـ ٣,٨٪ (٥٪ في العام السابق)، وبلغت بين الذكور ٣,٩٪ (٥٪ في العام السابق) وبين الإناث ٣,٦٪ (٤,٩٪ في العام السابق).[٨]

تفيد نسب المشاركة حسب المجموعات السكانية بوجود فروقات بين اليهود والعرب المواطنين في إسرائيل تقارب العشرين نقطة مئوية لصالح اليهود في جيل ١٥ سنة فما فوق، وتزداد الفجوة في الفئة العمرية ٢٥– ٦٤ سنة لتصل إلى ما يزيد عن ٢٦ نقطة مئوية، وتتركز الفجوة الواسعة بين النساء، حيث بلغت نسبة مشاركة النساء اليهوديات في جيل ١٥ سنة فما فوق ٦٥,٨٪ مقارنة بـ ٣٣,٧٪ بين النساء العربيات (جدول رقم ٢). لن ندخل في هذا السياق في تفسير الفجوات بين اليهود والعرب في إسرائيل لأن هذا الباب يناقش فقط مؤشرات قوة العمل في إسرائيل كمؤشر على الأداء الاقتصادي في العام ٢٠٢٢. حيث أظهرت البيانات الإحصائية أنه طرأ تحسن بالمعدل في العام ٢٠٢٢ مقارنة بالعام ٢٠٢١ في التشغيل، وفي انخفاض نسبة البطالة إلى ٣,٨٪ في المجموعة العمرية ١٥ سنة فما فوق، و٣,٣٪ في المجموعة العمرية ٢٥–٦٤ سنة.

جدول رقم ٢: نسب المشاركة والتشغيل في سوق العمل في العام ٢٠٢٢

خصائص المشاركة في قوة العمل	المجموع	اليهود	العرب
نسبة المشاركة في قوة العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق	٦٣,٣٪	٦٦,٧٪	٤٧,١٪
نسبة المشاركة في قوة العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق ذكور	٦٦,٣٪	٦٧,٧٪	٦٠,٦٪
نسبة المشاركة في قوة العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق– إناث	٦٠,٣٪	٦٥,٨٪	٣٣,٧٪
نسبة البطالة في جيل ١٥ سنة فما فوق	٣,٨٪	٣,٥٪	٥,٥٪
نسبة المشتغلين من جيل ١٥ سنة فما فوق	٦٠,٩٪	٦٤,٤٪	٤٤,٥٪
نسبة المشاركة في جيل ٢٥–٦٤	٨١,٢٪	٨٦,٥٪	٥٩,٩٪
نسبة المشتغلين في جيل ٢٥–٦٤	٧٨,٦٪	٨٣,٣٪	٥٧,٤٪
نسبة البطالة في جيل ٢٥–٦٤	٣,٣٪	٣,١٪	٤,٢٪

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، مسوحات القوى العاملة، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣.

ولإلقاء الضوء على القدرة التشغيلية لقطاع الهايتك في إسرائيل، فإنه وعلى الرغم من التحديات أمام هذا القطاع في العام ٢٠٢٢، وحدوث تراجع طفيف عالميًا فيخ، فقد شغل ٤٢٧ ألفًا من العمال الأجيرين (٣٨٥ ألفًا في العام ٢٠٢١)؛ أي بما يعادل ١١,٧٪ من مجمل الأجيرين في إسرائيل بزيادة ٠,٦٪ عن العام ٢٠٢١، وتوزع العمال الأجيرون إلى ١١٤ ألف أجير في القطاعات الصناعية في مجال الهايتك و

٣١٣ ألف أجير في الخدمات في قطاع الهايتك، ويتميز هذا القطاع بأنه قطاع ذكوري، فقد استوعب ٦٥,٣٪ من الذكور الأجيرين و ٣٤,٧٪ من الإناث الأجيرات.

١,٤ التضخم المالي

بدأت مؤشرات التضخم المالي تطفو على اقتصادات الدول المتطورة منذ النصف الثاني لعام ٢٠٢١، ومع ظهور الأزمة الأوكرانية– الروسية وارتفاع أسعار الغاز والنفط ازدادت وتيرة التضخم خاصة في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، إلا أنه مع اقتراب نهاية العام ٢٠٢٢ سارت اتجاهات التضخم بوتيرة أقل من الأشهر التي سبقتها. في إسرائيل، كانت وتيرة تسارع معدلات التضخم بالحسابات السنوية أقل من الدول المتطورة، وبلغ معدله ٥,٣٪[٩] مع نهاية ٢٠٢٢ مع الحفاظ على معدلات أقل من الدول المتطورة،[١٠] لكن الإحساس العام بين الجمهور الإسرائيلي هو أن ارتفاع الأسعار خلال السنة كان بوتيرة عالية، خاصة أن مستوى الأسعار في إسرائيل أعلى منه في الدول المتطورة.[١١]

رسم تعبيري

ارتفعت بالحسابات السنوية غالبية البنود التي يشملها جدول غلاء المعيشة، حيث استمرت هذه البنود في الارتفاع منذ العام ٢٠٢١,[١٢] الأمر الذي يدل على ارتفاع أسعار المنتوجات الضرورية بنسب أعلى من معدل التضخم المالي، الأمر الذي برز على جدول أعمال وسائل الإعلام والجمهور الواسع بأن مستوى الحياة أصبح مرتفعًا جدًا في إسرائيل.

يُظهر تتبع معدلات التضخم المالي في إسرائيل منذ بداية الألفية الثالثة (شكل رقم ٥) أنه منذ العام ٢٠٠٢ انخفض معدل التضخم المالي من ٦,٥٪ إلى دون الـ ٤٪، وبهذا فإن معدل التضخم المالي في العام ٢٠٢٢ هو أعلى معدل منذ عشرين عامًا، وأن معدل ارتفاع الأسعار في الاثنتي عشرة سنة الأخيرة كان في نطاق معدل التضخم الذي حدده بنك إسرائيل بناء على طلب صندوق النقد الدولي قبل بداية الألفية الثالثة (١٪-٣٪)، وأن الارتفاع في الأسعار نجم عن الانخفاض الذي كان في العام ٢٠٢٠ الذي تبعته سياسات اقتصادية توسعية بهدف الحفاظ على وتيرة النمو الاقتصادي، وبعبارة أخرى فإن التأثير الأكبر لارتفاع الأسعار كان نتيجة أزمات وعوامل خارجية أدت في النهاية إلى ارتفاع معدلات التضخم عالميًا وكذلك محليًا، مع التوقعات بأن معدل التضخم سينخفض في العام ٢٠٢٣ مقارنة بالعام ٢٠٢٢، لكن سياسات الحكومة الجديدة (حكومة نتنياهو السادسة) ستكون هي المؤثر الأكبر على معدلات التضخم المستقبلية بفرضية تحييد العوامل الخارجية.

شكل رقم ٤: معدلات التضخم في السنوات ٢٠٠٠- ٢٠٢٢

ثانيًا: السياسات الاقتصادية الإسرائيلية

خلفت جائحة الكورونا آثارًا اقتصادية عديدة على اقتصادات العالم، فغالبية الحكومات اتبعت سياسات مالية ونقدية توسعية أثناء انتشار الجائحة عالميًا، واتبعت إسرائيل الاتجاه نفسه، وحتى أن السياسات الاقتصادية الإسرائيلية اتبعت منحى أكثر توسعًا من الدول المتطورة. على سبيل المثال – وضمن سياستها المالية – وضعت خطة اقتصادية خاصة قاربت قيمتها الـ ٢٠٠ مليار شيكل، ومن جهة أخرى اتبع بنك إسرائيل سياسة توسعية نقدية من خلال تخفيض نسبة الفائدة في الأشهر الأولى لانتشار جائحة الكورونا، وبقي على هذا التخفيض حتى نهاية الربع الأول للعام ٢٠٢٢، إضافة إلى

التدخل الواسع في سوق العملة الأجنبية وسوق سندات الدين. ونتيجة هذه السياسيات كان متوقعًا أن ترتفع معدلات التضخم المالي، وأتت الحرب الروسية الأوكرانية في شباط ٢٠٢٢، لتضع أوزارًا اقتصادية على كل الاقتصادات، خاصة أن دولة عظمى مثل روسيا بدأت تخضع للحظر الاقتصادي عالميًا، مما رفع أسعار الطاقة عالميًا، وسادت ظروف جديدة مثل مشكلة سلاسل التزويد، الأمر الذي زاد حدة التحديات الاقتصادية أمام متخذي القرارات. وفي إسرائيل التي عانت أيضًا من انتخابات متعاقبة خلال أربع سنوات فإن السياسات المالية اتُخذت في ظروف استثنائية، وفي ظل عدم وجود ميزانية للدولة مصادق عليها خلال ثلاث سنوات تقريبًا، ضمن هذه المعطيات نستعرض السياسة المالية والنقدية الإسرائيلية خلال العام ٢٠٢٢.

بنك إسرائيل ينتقل من السياسة النقدية التوسعية إلى الانكماشية. (صحف)

٢,١ السياسات المالية الإسرائيلية

تميز العام ٢٠٢٢، عن الأعوام ٢٠٢١، ٢٠٢٠ بوجود سياسة مالية اتفق عليها من قبل المركبات الحزبية للحكومة (حكومة بينيت- لابيد)، حيث جرت المصادقة على ميزانية ٢٠٢١ و٢٠٢٢ في نهاية ٢٠٢١. وقد صادقت الحكومة على ميزانية بقيمة ٤٥١,٥ مليار شيكل للعام ٢٠٢٢، إضافة لـ ١٠ مليار دولار كإطار

لبرنامج الدعم الاقتصادي، بمجمل ٤٦١,٥ مليار شيكل، متوقعة بأن يبلغ العجز في ميزانية الحكومة ٤,١٪ بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.[١٣]

شمل قانون ميزانية ٢٠٢٢ زيادة بقيمة ١٤,٧٪ مقارنة بقانون الميزانية ٢٠١٩ (آخر ميزانية صودق عليها في الكنيست) بمعدل ٤,٧٪ سنويًا، وتفسر هذه الزيادة بغالبيتها كاستجابة للزيادة السكانية التي تتطلب زيادة في ميزانيات الخدمات الحكومية المختلفة وعلى رأسها جهاز التربية والتعليم، جهاز الصحة والرفاه الاجتماعي، أما التفسير الإضافي لهذه الزيادة فينطلق من تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين. كذلك فإن الميزانية المخصصة للتحويلات والمساعدات ارتفعت بـ ١١٪ مقارنة بعام ٢٠١٩ (بمعدل ٣,٥٪ سنويًا)، نتيجة للزيادة في مخصصات الإعاقة، تكميل الدخل للمسنين، إضافة لزيادة في سلة الخدمات الصحية والدعم الحكومي للنويدات التربوية (بعد فترة الظهيرة للأطفال). وبالنسبة للإنفاق الأمني، فقد شملت الميزانية زيادة بقيمة ٦,٩٪ بمعدل ٢,٣٪ سنويًا مقارنة بـ ٢٠١٩، وشملت أيضًا زيادة بمعدل سنوي ١٤,٩٪ مقارنة بـ ٢٠١٩ في الاستثمارات ومنح الاعتمادات، أما تسديد الفوائد فبلغ معدل الزيادة فيه ٣,١٪ سنويًا، ودفعات لصناديق القروض (القرض الأصلي) بـ ١٠,٤٪ سنويًا مقارنة بقانون الميزانية في٢٠١٩. [١٤]

خلال العام ٢٠٢٢، بلغت مدخولات الدولة حسب القياسات الأولية ٤٦٨,٥ مليار شيكل[١٥] مقارنة بـ ٤١٢,٥ مليار شيكل في العام ٢٠٢١ (ارتفاع بـ ١٣,٦٪) منها دخل من الضرائب ٤٣٦,١ مليار شيكل و ٣٢,٤ مليار شيكل من مدخولات أخرى، لقد ارتفع الدخل من الضرائب المباشرة مقارنة بالعام السابق بـ ١٣٪ ووصلت الجباية من الضرائب المباشرة لـ ٢٥٤,٩ مليار شيكل، وارتفعت جباية الضرائب غير المباشرة بـ ٣٪ لتصل لـ ١٧٣,٩ مليار شيكل، أما الدخل من الرسوم الذي تجبيه الوزارات المختلفة فقد بلغ ٧,٣ مليار شيكل،[١٦] وبهذا فإن نسبة التنفيذ حسب إطار الميزانية الأساسية وصلت إلى ١١٨,١٪ كما يظهر في الجدول رقم ٣. [١٧]

لقد حُدد لإنفاق الوزارات المختلفة في ميزانية الدولة للعام ٢٠٢٢ مبلغ ٤٠٣,٨ مليار شيكل، منها ٣١٩,٨ مليار شيكل للوزارات المدنية و٧٤ مليار شيكل للوزارات الأمنية، أما لدفعات التأمين الوطني فخُصص مبلغ ٥٧,٧ مليار شيكل إضافة لـ ١٠ مليار مصروفات الكورونا (الخطة الاقتصادية). أما التنفيذ فيشمل مصروفات الكورونا، وكان ٤٠١,١ للوزارات منها التنفيذ للوزارات المدنية ٣٢٥,٩ مليار شيكل وللوزارات الأمنية ٧٥,٢ مليار شيكل وللتأمين الوطني ٥٧,٦ مليار شيكل.

تميز العام ٢٠٢٢، عن الأعوام ٢٠٢١، ٢٠٢٠ بوجود سياسة مالية اتفق عليها من قبل المركبات الحزبية للحكومة (حكومة بينيت-لابيد)، حيث جرت المصادقة على ميزانية ٢٠٢١ و٢٠٢٢ في نهاية ٢٠٢١. وقد صادقت الحكومة على ميزانية بقيمة ٤٥١,٥ مليار شيكل للعام ٢٠٢٢، إضافة لـ ١٠ مليار دولار كإطار لبرنامج الدعم الاقتصادي، بمجمل ٤٦١,٥ مليار شيكل.

يذكر أنه خُصص للمجتمع العربي في إسرائيل مبلغ قدره ٣٠ مليار شيكل حسب الاتفاق الحكومي مع "القائمة العربية الموحدة" بموجب الخطة الخمسية لتنمية المجتمع العربي في إسرائيل، لكن يتعذر حتى الآن معرفة قيمة الإنفاق من الوزرات المختلفة الذي صرف في العام ٢٠٢٢ ضمن الخطة الاقتصادية لتنمية المجتمع العربي، إذ كان من المفروض أن تنفق الوزارات بالمعدل ٦ مليارات شيكل لكل سنة، ويدور الحديث في حكومة نتنياهو الجديدة ما إذا كانت ستستثمر هذه الأموال في تنمية المجتمع العربي أم سيحول جزء منها أو غالبيتها لوزارات أخرى.

جدول رقم ٣: مدخولات، مصروفات وعجز الدولة (مليار شيكل، ٪)

	الميزانية الأساسية ٢٠٢٢	التنفيذ التراكمي ٢٠٢٢	الفرق بين الميزانية والتنفيذ	نسبة التنفيذ من الميزانية الأساسية
مدخولات الدولة	٣٩٦,٦	٤٦٨,٥	٧١,٧	٪١١٨,١
المصروفات	٤٦١,٥	٤٥٨,٨	٢,٨-	٪٩٩,٤
إطار برنامج الدعم الاقتصادي	١٠	٨,٧	١,٣-	٪٨٦,٨
مصروفات جارية	٤٥١,٥	٤٥٠,١	١,٥-	٪٩٩,٧
الفائض+ /العجز -	٦٤,٧-	٩,٨		
الفائض+ /العجز - كنسبة من الناتج	٪٤,١-	٪٠,٦		

المصدر: وزارة المالية ٢٠٢٣.

أما الخطة الاقتصادية المعدلة للتعامل مع جائحة الكورونا فقد خصص لها ١٩٦,٣ مليار شيكل للسنوات ٢٠٢٠-٢٠٢٢، وتم إنفاق ١٨٠,٦ مليار شيكل منها بنسبة تنفيذ ٩٢٪. تتوزع هذه المساعدات كما يظهر في جدول رقم ٤، ويظهر منها أن نسبة التنفيذ الأعلى كانت في فئة الضمانات الاجتماعية مع نسبة تنفيذ ٩٧٪، تليها فئة استمرارية الأعمال والمصالح مع نسبة تنفيذ ٩٠٪. من الواضح أن تخصيص هذه الخطة أثناء الأزمة العالمية لجائحة الكورونا، قد ساهم بشكل فعال في تخفيض الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الجائحة، وكانت نسبة التراجع في الناتج المحلي للاقتصاد الإسرائيلي معتدلة بالنسبة للناتج في الدول المتطورة وخلال العام ٢٠٢١، كانت نسبة النمو في الناتج مرتفعة مقارنة بالدول المتطورة، واستمر كذلك الاعتدال في التأثيرات السلبية حتى في العام ٢٠٢٢. وعلى الرغم من وجود أزمة عالمية جديدة خلال العام ٢٠٢٢، وهي أزمة الطاقة التي نتجت عن الحرب الروسية الأوكرانية، فقد أظهر الاقتصاد الإسرائيلي متانة من جديد، مع الأخذ بعين الاعتبار المساهمات الأخرى لعوامل اقتصادية عديدة إضافة للخطة الاقتصادية الحكومية.

جدول رقم ٤: ملخص البرنامج الاقتصادي وتوزيعه حسب فئات المساعدة بمليارات الشواكل، نسب مئوية)

	الإطار	تنفيذ نقدي والتزامات ٢٠٢٠-٢٠٢٢	
الاستجابة الصحية والمدنية	٤٤,١	٣٩	٪٨٨
الضمان الاجتماعي	٧٣,٥	٧١,٤	٪٩٧
استمرارية الأعمال (المصالح الاقتصادية)	٧٠,٨	٦٣,٧	٪٩٠
تسريع الاقتصاد وتنميته	٧,٩	٦,٦	٪٨٣
مجمل الخطة	١٩٦,٣	١٨٠,٦	٪٩٢

المصدر: وزارة المالية ٢٠٢٣.

٢,٢ الدين العام للناتج والتدريج الائتماني

في أوج أزمة الكورونا في العام ٢٠٢٠، ارتفع الدين العام بالنسبة للناتج المحلي إلى ٧٠,٧٪ بعد أن بلغ أعلى مستوى له في الفترة الأخيرة في العام ٢٠١٠ ووصل حينذاك إلى ٧٠,٩٪ من الناتج المحلي، ثم بدأ بالانخفاض ليصل إلى ٥٨,٨٪ في العام ٢٠١٩ (شكل رقم ٦) دون الحد الأعلى لمعاهدة ماسترخت، وعاد ليرتفع من جديد في ظل جائحة الكورونا لينخفض إلى ٦٨٪ في العام ٢٠٢١. وتشير التقديرات الأولية للمحاسب العام لوزارة المالية أن الدين العام انخفض إلى ٦٠,٩٪ في العام ٢٠٢٢ في حين انخفض الدين الحكومي إلى ٥٩,٢٪ من الناتج المحلي،[١٨] ليكمل انخفاضًا بنحو ١٠٪ خلال السنتين الأخيرتين، وجاء الانخفاض نتيجة لانخفاض الدين الحكومي بـ ٧٪ وإلى الارتفاع في الناتج المحلي بنحو ٦,٣٪ في العام ٢٠٢٢.

من أهم المؤشرات التي يظهرها الدين العام هو الاستقرار المالي وقيمته في تعيين التدريج الائتماني للدولة، إضافة إلى قدرة الحكومة على استغلال المرونة في السياسات المالية، وهذا ما حدث على سبيل المثال في العام ٢٠٢٠ أثناء أزمة الكورونا وقدرة الحكومة على اتخاذ سياسات مالية توسعية بهدف الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

أما التدريج الائتماني لإسرائيل، فقد صادقت شركة التدريج الائتماني S&P على التدريج الائتماني لإسرائيل بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة في تشرين الثاني ٢٠٢٢ بعشرة أيام، بمستوى AA- مع تنبؤات تدريج مستقرة، مفسرة بذلك أن النمو في العام ٢٠٢٣ سيكون بمستوى ٢٪ وبمستوى نمو بمعدل ٣,٥٪ على المستوى البعيد، لكن هناك تحديات أمام الاقتصاد الإسرائيلي أهمها الإنتاجية المنخفضة في الصناعات التقليدية، ومستوى اشتراك منخفض في قوة العمل وسط جزء من المجموعات السكانية.[١٩] أما

حسب شركات مودس، وفيتش فمستوى التدريج الائتماني هو A1 و A+ على التوالي مع مستوى تدريج ائتماني إيجابي مع تفسيرات مشابهة بالنسبة للاستقرار المالي ومتانة الاقتصاد الإسرائيلي. الأمر الذي يساعد الدولة في تجنيد قروض خارجية بنسبة فائدة منخفضة نسبيًا، إضافة إلى كون التدريج الائتماني بهذا المستوى يشكل عامل جذب لمستثمرين أجانب، وبالتالي يشكل عاملًا مساندًا للنمو الاقتصادي، ومع هذا فإن المخاطر الأمنية ممكن أن تشكل تحديًا للتدريج الائتماني، ووضع إسرائيل وعلاقاتها مع السلطة الفلسطينية خلال العام ٢٠٢٢ التي شهدت جمودًا ومن المتوقع أن تشهد تراجعًا إضافيًا خلال العام ٢٠٢٣، إضافة إلى التوتر المتصاعد مع إيران على وجه الخصوص، والاحتمالية الكبيرة بأن تؤثر سلبًا خطة الانقلاب القضائي التي أعلنت عنها حكومة إسرائيل مع تسلمها زمام السلطة.

شكل رقم ٥: نسبة الدين العام والدين الحكومي للناتج ٢٠١٢- ٢٠٢٢

٢,٣ السياسة النقدية الإسرائيلية

تحولت سياسة البنك المركزي خلال العام ٢٠٢٢، من اعتماد التوسع النقدي إلى سياسة الضبط النقدي، فمنذ أن بدأت جائحة الكورونا، وبهدف الحفاظ على استقرار الأسواق الاقتصادية والنمو في الناتج المحلي، استعمل البنك المركزي الأدوات التي يمتلكها في سياسته النقدية، وأهمها تخفيض نسبة الفائدة إلى ٠,١٪ منذ نيسان ٢٠٢٠، إضافة إلى التدخل في سوق سندات الدين الحكومية والتجارية واقتناء سندات الدين، وفي الفترة نفسها التدخل في سوق العملة الأجنبية واقتناء الدولارات (مدار ٢٠٢٢).[٢٠] بدأ التحول منذ كانون الأول ٢٠٢١، حيث أوقفت عملية اقتناء سندات الدين الحكومية، وفي

شباط ٢٠٢٢ أوقف التدخل في سوق العملات واقتناء العملة الأجنبية، لكن أبقيت نسبة الفائدة على ما كانت عليه حتى نهاية الربع الأول للعام ٢٠٢٢، وخلال الربع الثاني للعام ٢٠٢٢، رفع البنك المركزي نسبة الفائدة مرتين بصورة متوالية، الأولى كانت في نيسان ٢٠٢٢، حيث رفع بنك إسرائيل نسبة الفائدة بـ ٠,٢٥٪ لتصل إلى ٠,٣٥٪ وتبعها ارتفاع آخر في أيار بقيمة ٠,٤٪ لتصل إلى ٠,٧٥٪، ومع بداية النصف الثاني للعام ٢٠٢٢، وبالتحديد في تموز ٢٠٢٢ ارتفعت مرة أخرى نسبة الفائدة لتصل ١,٢٥٪ مع توقعات لبنك إسرائيل بأن يستمر في خطواته برفع نسبة الفائدة، ولم يطل الأمر كثيرًا، ففي أواخر شهر آب رفع بنك إسرائيل نسبة الفائدة بـ ٠,٧٥٪ لتصل إلى ٢٪ وتبعها ارتفاع آخر في بداية شهر تشرين الأول بـ ٠,٧٥٪ وآخر في نهاية تشرين الثاني بـ ٠,٥٪ لتصل حتى نهاية كانون الأول إلى ٣,٢٥٪، مع الإعلان عن نسبة فائدة جديدة في بداية كانون الثاني ٢٠٢٣، وانتهت سنة ٢٠٢٢ مع نسبة فائدة ٣,٢٥٪ لكن في اليوم الثاني لعام ٢٠٢٣ أعلن عن ارتفاع آخر بنسبة الفائدة لتصل النسبة إلى ٣,٧٥٪.[٢١]

جاء التغيير في نسبة الفائدة وفقًا لسياسة البنك المركزي التي جرى ضبطها منذ ١٩٩٧، ومفادها تحديد معدلات تضخم مالي سنوية بين ١٪ – ٣٪. وغير ذلك، على البنك المركزي التدخل بواسطة أداته التقليدية وهي تغيير نسبة الفائدة، لذا دأب البنك المركزي على رفع نسبة الفائدة منذ نيسان ٢٠٢٢، بعد أن تبين أن معدل التضخم المالي من كانون الأول ٢٠٢١– آذار ٢٠٢٢، بحسابات سنوية وصل إلى ٣,٨٪،[٢٢] وساهم في ذلك بدء الحرب الروسية – الأوكرانية في شباط ٢٠٢٢، وارتفاع معدلات الإصابة بالكورونا في الصين، الأمر الذي سرع في الضغوطات التضخمية، وسبب بدايات للتباطؤ الاقتصادي عالميًا، ومن ثم تبع ذلك ارتفاع في أسعار الطاقة عالميًا، والاضطرابات في سلاسل التوريد ومشاكل الشحن، إضافة إلى ارتفاع معدل التضخم من شهر إلى آخر، حيث بلغ معدل التضخم بحسابات سنوية ٥,١٪ عند قرار اللجنة النقدية في رفع نسبة الفائدة للمرة الأخيرة في تشرين الثاني٢٠٢٢,[٢٣] مع أن بيانات النشاط الاقتصادي الإسرائيلي ما زالت مرضية حسب تفسيرات اللجنة النقدية لبنك إسرائيل ومعدل التضخم المحلي أقل من معدلات التضخم العالمية، لكن القلق هو في سوق الإسكان، إذ ارتفعت أسعار الشقق السكنية بنحو ٢٠٪ وارتفعت أيضًا أجرة الشقق السكنية.

خلاصة القول إن السياسة النقدية التي اتخذها بنك إسرائيل خلال العام ٢٠٢٢ كانت سياسة ضابطة بعكس ما كانت عليه خلال ٢٠٢١، حيث تميزت برفع قيمة الشيكل بالنسبة للعملات الأجنبية، مع أن بوادر التضخم المالي بدأت تلوح في العام ٢٠٢١ والذي قارب الحد الأعلى لنسبة التضخم التي حددها بنك إسرائيل. وجاءت التغييرات على أثر الحرب الروسية الأوكرانية وارتفاع أسعار الطاقة والغاز وارتفاع

خلاصة القول إن السياسة النقدية التي اتخذها بنك إسرائيل خلال العام ٢٠٢٢ كانت سياسة ضابطة بعكس ما كانت عليه خلال ٢٠٢١، حيث تميزت برفع قيمة الشيكل بالنسبة للعملات الأجنبية، مع أن بوادر التضخم المالي بدأت تلوح في العام ٢٠٢١ والذي قارب الحد الأعلى لنسبة التضخم التي حددها بنك إسرائيل.

الأسعار في أوروبا لتؤثر على السلع المستوردة، خاصة أن القارة الأوروبية هي المورد الرئيس لإسرائيل، أضف إلى كل ذلك ملامح التراجع في قطاع الهايتك في النصف الثاني للعام ٢٠٢٢. أدت هذه العوامل مجتمعة إلى ارتفاع معدلات التضخم في إسرائيل، الأمر الذي دفع بنك إسرائيل إلى القيام برفع نسبة الفائدة، ولهذه الخطوة انعكاسات على الطلب المحلي وعلى قطاع الإسكان والاستثمار في العقارات في المستقبل القريب والقطاعات الأخرى إضافة لانعكاسات أخرى على مستوى النمو الاقتصادي، مما أدى إلى تخفيض تنبؤات النمو الاقتصادي للعام ٢٠٢٣.

٢,٤ العملات الأجنبية وأسعار التداول

تميزت سنوات انتشار جائحة الكورونا بتدخل بنك إسرائيل في أسواق العملة الأجنبية بواسطة اقتناء كميات كبيرة من الدولارات (٣٥ مليار دولار) في العام ٢٠٢١ ضمن سياسة مبرمجة أعلن عنها في بداية ٢٠٢١، واستمر هذا النهج في شهر كانون الثاني ٢٠٢٢ حيث قام بنك إسرائيل باقتناء ٣٥٦ مليون دولار.[٢٤] وبدأ احتياط بنك إسرائيل بالعملة الأجنبية بالانخفاض منذ شهر كانون الثاني ٢٠٢٢. وبعد شهر كانون الثاني أوقف بنك إسرائيل تدخله في سوق العملة الأجنبية وانتهت السنة وهو على هذا الحال نتيجة لنشاط سوق العملة الأجنبية وانخفاض قيمة الشيكل مقابل الدولار منذ بداية السنة (شكل رقم ٦).

شكل رقم ٦: المتوسط الحسابي الشهري لأسعار صرف العملات الاجنبية بالشيكل

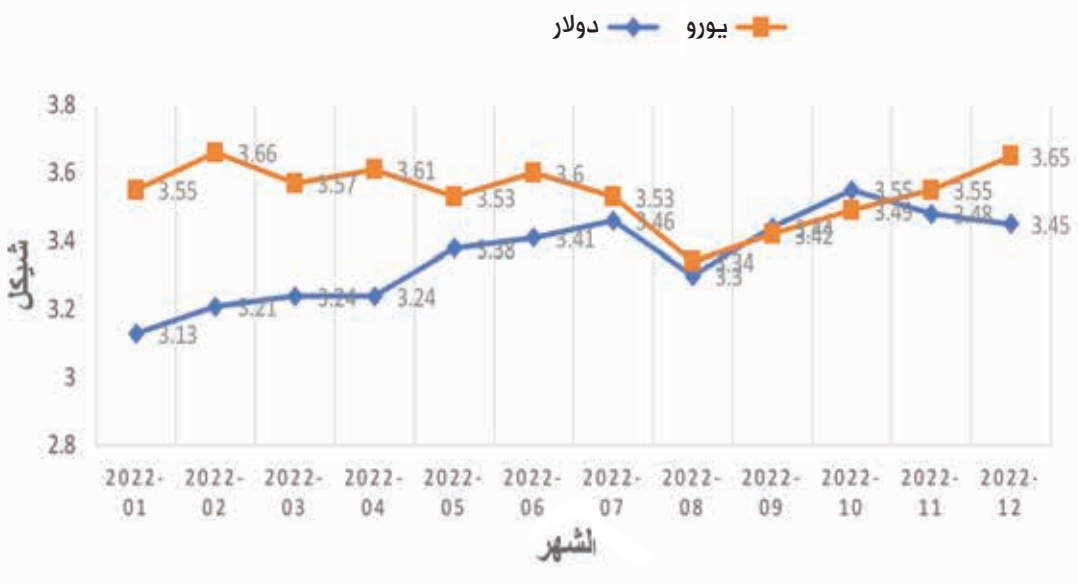

من بين التفسيرات لانخفاض قيمة الشيكل ابتداء من نهاية الربع الأول للعام ٢٠٢٢، اقتناء كميات كبيرة من الدولارات على يد المستثمرين المؤسساتيين (الكبار) والمستثمرين الأجانب نتيجة انخفاض مؤشرات الأسهم عالميًا ومحليًا ورفع نسبة الفائدة على يد الفيد الأميركي. ودعم ذلك رفع نسبة الفائدة على يد بنك إسرائيل منذ شهر نيسان ٢٠٢٢، والارتفاعات المستمرة في ما بعد. في المقابل، فإن سعر اليورو بالشيكل ارتفع منذ شهر كانون الثاني ٢٠٢٢، وشهد تغييرات عديدة خلال النصف الأول، وانخفض بوتيرة حادة في بداية النصف الثاني للسنة، متأثرًا بالحرب الأوكرانية الروسية وارتفاع أسعار النفط والغاز عالميًا. وكانت القمة في انخفاض قيمة اليورو عند تعطيل خط الغاز الروسي الأوروبي، حيث أصبحت قيمة اليورو بالشيكل أقل من الدولار، ومع ارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم في أوروبا كان لا بد من أن يرفع البنك المركزي الأوروبي نسبة الفائدة، لترتفع من جديد قيمة اليورو. وبالتلخيص السنوي لقيمة اليورو بالشيكل فإنه خلال العام ٢٠٢٢ بقي الشيكل قويًا بالنسبة لليورو وللعملات الأخرى (الشكل رقم ٧).[٢٥]

شكل رقم ٧: التغيير في أسعار العملات في السنوات (بالشيكل) ٢٠٢١-٢٠٢٢

وكما ذكر سابقًا، فإن احتياط العملة الأجنبية بالدولار بدأ بالانخفاض منذ شهر كانون الثاني ٢٠٢٢، إذ بلغ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ ما قيمته ١٩٤١٤٤ مليون دولار مقارنة بـ ٢١٢٩٩٣ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وبلغت أدنى قيمة للانخفاض خلال السنة في شهر أيلول ٢٠٢٢، إذ بلغ ١٨٥٩٩٤ مليون دولار، ثم عاد الاحتياط ليرتفع من جديد في كل من شهري تشرين الأول وتشرين الثاني وانخفض من جديد في شهر كانون الأول بـ ٢٧٤ مليون دولار ليصل إلى قيمته في نهاية كانون الأول٢٠٢٢.[٢٦]

وبحسب الحسابات القومية الأولية فإن احتياط العملة الأجنبية يشكل ٣٧,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بما يقارب ٤٧٪ من احتياط للعملة الأجنبية بالنسبة للناتج في العام ٢٠٢١.

ثالثاً: أسواق المال الإسرائيلية

على غرار التقلبات التي ميزت البورصات العالمية في العام ٢٠٢٢، شهدت بورصة تل أبيب أيضًا تقلبات في المعاملات التجارية، وخلصت إلى انخفاض في مؤشرات الأسهم وسندات الدين، لكن بوتيرة أقل من الانخفاض الذي ميز البورصات العالمية. يأتي هذا الانخفاض بعد أن تميز العام ٢٠٢١ بارتفاع في عوائد مؤشرات الأسهم في بورصة تل أبيب.

يعزى السبب في انخفاض مؤشرات الأسهم في بورصة تل أبيب إلى عوامل خارجية أثرت سلبًا على البورصة، وكذلك عوامل داخلية أثرت سلبًا وأخرى إيجابًا. وفي ما يأتي أهم العوامل التي أثرت سلبًا على مؤشرات بورصة تل أبيب والبورصات العالميّة:

على غرار التقلبات التي ميزت البورصات العالمية في العام ٢٠٢٢، شهدت بورصة تل أبيب أيضًا تقلبات في المعاملات التجارية، وخلصت إلى انخفاض في مؤشرات الأسهم وسندات الدين، لكن بوتيرة أقل من الانخفاض الذي ميز البورصات العالمية.

- أدى إلغاء التقييدات المفروضة على اقتصادات العالم نتيجة لجائحة الكورونا إلى ازدياد الطلب عالميًا، وارتفاع معدلات التضخم المالي في غالبية الاقتصادات العالمية.
- الحرب الروسية الأوكرانية التي بدأت في شباط ٢٠٢٢ وما زالت مستمرة، وارتفعت نتيجتها أسعار الطاقة والمواد الغذائية المستوردة من روسيا وأوكرانيا.
- أثرت سياسة الصين في الإغلاق المستمر بسبب الكورونا، وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي فيها على تجارتها الدولية.
- رفعت البنوك المركزية حول العالم نسبة الفائدة، بهدف كبح جماح التضخم مرات عديدة خلال العام ٢٠٢٢، فالفيدرالي الأميركي رفع الفائدة سبع مرات منذ آذار ٢٠٢٢، لتصل لـ ٤,٥٪، ورفع البنك المركزي البريطاني نسبة الفائدة منذ كانون الأول ٢٠٢١ تسع مرات لتصل إلى ٣,٥٪، ورفع البنك المركزي الأوربي منذ تموز ٢٠٢٢ نسبة الفائدة لتصل إلى ٢,٥٪.
- تفاقم الأزمة المناخية وتأثيرها على المحاصيل الزراعية في دول مختلفة.

لقد أثرت هذه العوامل أيضًا على الاقتصاد الإسرائيلي، فمعدل التضخم حتى تشرين الثاني ٢٠٢٢، وصل إلى أكثر من ٥٪ وهي نسبة أقل من نسب التضخم الأميركية والأوروبية وذلك بسبب وجود احتياط من الغاز الطبيعي، لكن معدل التضخم وصل إلى أعلى نسبة منذ عشرين عامًا، إضافة إلى ارتفاع

أسعار الشقق السكنية بمعدل ٢٠٪، مما حدا بالبنك المركزي إلى رفع نسبة الفائدة منذ نيسان ٢٠٢٢ ست مرات لتصل في نهاية العام ٢٠٢٢ إلى ٣,٢٥٪، ومع اتجاه لرفع نسبة الفائدة في العام ٢٠٢٣. لكن الاقتصاد الإسرائيلي تمتع أيضًا بعوامل إيجابية، فمعدل النمو في الناتج كان أعلى من الاقتصادات المتطورة، ونسب التشغيل عالية إضافة إلى انخفاض العجز في ميزانية الدولة، إضافة لعوامل أخرى محلية وعالمية مثل اتفاقية الغاز بين إسرائيل ومصر والاتحاد الأوروبي التي بموجبها تزيد من تصدير الغاز إلى أوروبا عن طريق مصر.[٢٧]

لقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى انخفاض مؤشرات الأسهم وسندات الدين كما ذكر سابقًا، فقد انخفضت مؤشرات أسهم تل أبيب – ٣٥ بـ ٩,٢٪ بعد أن ارتفعت بـ ٣٢٪ في العام ٢٠٢١، وانخفض مؤشر تل أبيب ١٢٥ بـ ١٢٪، وتل أبيب – ٩٠ بـ ١٨,٢٪ مقارنة بمعدل انخفاض بـ ١٢٪ في بورصات أوروبا وانخفاض بـ ٣٣٪ في مؤشر ناسداك– ١٠٠، و١٩٪ في مؤشر إس أند بي– ٥٠٠ في الولايات المتحدة، وانخفاض بـ ٢٠٪ في مؤشر MSCI العالمي.

للتلخيص، فقد انخفضت جميع مؤشرات الأسهم في بورصة تل أبيب باستثناء مؤشر تل أبيب – نفط وغاز الذي شهد ارتفاعًا بـ ٣٥٪ وذلك بسبب ارتفاع الطلب على شراء الغاز من إسرائيل وارتفاع أسعار الغاز والنفط عالميًا، وبلغ متوسط حجم التداول اليومي في الأسهم خلال العام ٢٠٢٢ ما يقارب ٢,٣ مليار شيكل بزيادة ٢٢٪ عن العام ٢٠٢١، ولقد ساهمت في ذلك تقلبات السوق والارتفاع في أنشطة المستثمرين الأجانب. وبالمجمل جند في سوق الأسهم في تل أبيب ٢١,٧ مليار شيكل استمرارًا لتجنيد ٢٥,٨ مليار شيكل خلال العام ٢٠٢١.[٢٨]

بلغ معدل الانخفاض في سوق سندات الدين ٨,٣٪ وذلك على أثر رفع نسبة الفائدة ست مرات خلال العام ٢٠٢٢ بهدف تخفيض معدل التضخم المالي، فسندات الدين الحكومية التي تحمل نسبة فائدة ثابتة لعشر سنوات انخفضت بـ ١٨,٥٪ وهي نسبة تقارب سندات الدين الحكومية الأميركية. وبلغ متوسط حجم التداول اليومي بسندات الدين الحكومية ما يقارب ٢,٤ مليار شيكل بانخفاض ٢٠٪ عن متوسط حجم التداول اليومي في العام ٢٠٢١. ومن الجدير بالذكر أن وزارة المالية الإسرائيلية جندت خلال العام ٢٠٢٢ ما قيمته ٤٠,٢ مليار شيكل بانخفاض بلغ ٦١٪ عن العام ٢٠٢١، ويعود هذا الانخفاض في تجنيد المال في سوق سندات الدين للفائض في ميزانية الدولة بسبب الارتفاع في المدخولات من الضرائب والانخفاض الحاد في مصروفات الدولة لمساعدة المصالح التي تضررت من جائحة الكورونا.

للتلخيص، شهد العام ٢٠٢٢، بالمجمل انخفاضًا في مؤشرات الأسهم وسندات الدين وألقى بظلاله ليس فقط على المتاجرين وإنما على الجمهور العام الذي خسر من مدخراته في صناديق التقاعد وفي صناديق الادخار.

رابعاً: حكومة نتنياهو السادسة - نظرة اقتصادية

على الرغم من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية للكثير من النواحي الاقتصادية للعام ٢٠٢٢، فإن تحديات اقتصادية عدة برزت مع بداية العام ٢٠٢٣ واستلام حكومة نتنياهو السادسة مقاليد الحكم في إسرائيل منذ اليوم الأول للعام ٢٠٢٣، أبرز هذه التحديات: غلاء المعيشة الذي لم يرتفع إلى هذا الحد منذ عشرين عامًا، إضافة إلى الخسائر في سوق المال وانخفاض مؤشرات الأسهم وسندات الدين وارتفاع نسبة الفائدة، إضافة إلى العوامل الخارجية التي تتوقع ركودًا اقتصاديًا وتراجعًا في التجارة الخارجية ومؤشرات النمو في العام ٢٠٢٣ محليًا وعالميًا، وجملة من العوامل الخارجية التي لا تستطيع إسرائيل التأثير عليها، خاصة مع بداية التراجع في قطاع الهايتك عالميًا والبدء بإقالة عمال في هذا القطاع عالميًا من قبل شركات التكنولوجيا المسيطرة على الأسواق العالمية. إضافة لكل ذلك، فإن حكومة نتنياهو السادسة ستعمل في الأشهر الأولى مع ميزانية استمرارية نتيجة لعدم وجود ميزانية مصادق عليها للعام ٢٠٢٣.

ضمن هذه المعطيات، فإن تشكيلة الحكومة التي من المفروض أن تتعامل مع هذه التحديات يمينية بالكامل، ليس بالمفهوم الاقتصادي وإنما بتركيبتها الحزبية التي تعتمد في نصف عدد أعضائها على المتدينين الصهيونيين والمتدينين الأرثوذكس أصحاب الفكر الراديكالي الذي همه الأول ما يسمى "أرض إسرائيل الكبرى" وتطبيق التشريعات والمعتقدات اليهودية الدينية، الأمر الذي يفرض تبعات اقتصادية تشريعية، إضافة للثمن الاقتصادي لتشكيلة الأحزاب الحكومية وتأثيرها على ميزانية الدولة. خاصة أن وزير المالية الذي عينه نتنياهو في السنتين القادمتين هو بتسلئيل سموتريتش رئيس حزب الصهيونية الدينية الذي لا يعرف كثيرًا عن المفاهيم الاقتصادية وإنما يعرف كثيرًا عن مفاهيمه بالاستثمار في بناء المستوطنات وشرعنتها في الضفة الغربية، ويؤكد أنه يجد ما يلهمه في التوراة.

بنظرة سريعة على البيانات الاقتصادية للشهر الأول للعام ٢٠٢٣، فإن بنك إسرائيل رَفَع نسبة الفائدة لتصل إلى ٣,٧٥٪ وارتفعت قليلاً مؤشرات الأسهم وسندات الدين الحكومية وسندات دين الشركات، وانخفضت قيمة الدولار واليورو بالشيكل الإسرائيلي عما انتهت عليه عام ٢٠٢٢، وبرز مؤشر جديد وهو البدء بالإعلان عن إقالة عمال في قطاع الهايتك الإسرائيلي بنسب ضئيلة من المتوقع أن تتعاظم في حال استمر الوضع الراهن لهذا القطاع التي يعتبر قاطرة نمو الاقتصاد الإسرائيلي. أضف إلى كل ذلك الخطوة الأولى التي أعلنت عنها حكومة نتنياهو السادسة وهي خطة

وزير المالية الذي عينه نتنياهو في السنتين القادمتين هو بتسلئيل سموتريتش رئيس حزب الصهيونية الدينية لا يعرف كثيرًا عن المفاهيم الاقتصادية وإنما يعرف كثيرًا عن مفاهيمه بالاستثمار في بناء المستوطنات وشرعنتها في الضفة الغربية، ويؤكد أنه يجد ما يلهمه في التوراة.

الانقلاب القضائي الذي تسميه الحكومة "الإصلاح القضائي" الذي نجمت عنه سلسلة من المظاهرات الشعبية الواسعة من قبل الجمهور الإسرائيلي، وبمشاركة فعالة من القطاع الخاص تتصدره شركات الهايتك التي نظمت تظاهرة لعمالها بشكل خاص، إضافة إلى اشتراكها في التظاهرات الجماهيرية واستقالة أحد أعضاء اللجنة النقدية لبنك إسرائيل، وتحذيرات محافظي بنك إسرائيل السابقين والمحافظ الحالي الذي عبر عن قلقه الشخصي وقلق شركات التدريج الائتماني الذي عبرت عنه في نقاشات معه، واقتصاديين آخرين (٢٧٠ خبيرًا اقتصاديًا، وتقريبًا كل الخبراء الذين قام نتنياهو بتعيينهم سابقًا لمعالجة قضايا اقتصادية إسرائيلية) وقعوا على مذكرة مفادها التحذير من تأثير سلبي للانقلاب القضائي على الاقتصاد الإسرائيلي، وبالذات تخفيض التدريج الائتماني لإسرائيل وانعكاساته على سعر القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي وسوق المال، وبالتالي على مجمل النشاطات الاقتصادية في الدولة، خاصة في حال استمرار هذه التظاهرات والاحتجاجات فترة زمنية طويلة، مما قد يخلف مناخًا من عدم الاستقرار الاقتصادي، وفي حال خفضت شركات التدريج الائتماني العالمية التدريج الائتماني الإسرائيلي فإن ذلك يؤثر على نسبة الفائدة التي تدفعها إسرائيل على القروض الخارجية، ويقلل فرص جذب الاستثمار الأجنبي وبالذات في قطاع الهايتك الذي يعتبر قطاعًا قابلًا لنقل استثماراته ورأس ماله البشري إلى أماكن ودول تنعم بالاستقرار الاقتصادي والسياسي، ولذلك تبعات سلبية على القطاعات الأخرى وعلى مدخولات الحكومة من الضرائب، مع التأكيد أن هذه الآثار السلبية لن تظهر بشكل فوري وإنما في المديين المتوسط والبعيد، وستترك أثرها على معدلات النمو في الناتج ومستوى رفاهية المجتمع الإسرائيلي بالكامل.

مع نهاية الأسبوع الثاني من الشهر الأول لعام ٢٠٢٣، خرج نتنياهو ووزير ماليته بالإعلان عن خطة اقتصادية (خطة طوارئ) مفادها أن الحكومة تعمل على تخفيض غلاء المعيشة، ولذلك فإنها تعلن تجميد ضريبة الأرنونا (السكن) وتخفيض سعر لتر الوقود بعشر أغورات إضافة إلى تخفيض ٧٠٪ من الارتفاع التي حدث في بداية ٢٠٢٣ في أسعار الكهرباء والمياه، بمعنى آخر أن سعر الكهرباء سيرتفع فقط بـ ٢,٥٪ وسعر المياه سيرتفع بـ ١٪ دون تحديد مصادر تمويل ذلك. إضافة إلى تخفيضات ضريبية لا تمت لقرارات الحكومة بصلة وإنما هي نتيجة لارتفاع غلاء المعيشة وحتلنة أوتوماتيكية لدرجات الضريبة، والحديث مستقبلًا عن إصلاح في قطاع العقارات بهدف تخفيض أسعار الشقق السكنة التي ارتفعت بنحو ١٩٪ في السنة الأخيرة وذلك في الأشهر القادمة ومع الإعداد للخطة الاقتصادية للدولة (بمعنى آخر عند إقرار ميزانية ٢٠٢٣). من جهة أخرى، أعلنت سلطة السكان والهجرة عن البدء بزيادة أعداد العمال من الصين ومولدافيا للعمل في إسرائيل بهدف تخفيض الارتباط مع العمال الفلسطينيين من مناطق السلطة الفلسطينية في قطاع البناء الذين يقدر عددهم بأكثر من ٨٠ ألف عامل فلسطيني في هذا القطاع.

بناء على ما تقدم، فإن التعامل مع التحديات الاقتصادية التي أشير لها سابقًا لن يخرج إلى حيز التنفيذ بشكل عملي إلا بعد المصادقة على ميزانية الحكومة للعام ٢٠٢٣ وإقرار قوانين التسويات، خاصة المرتبطة بالأحزاب الدينية التي شكل الليكود حكومته معها التي تقضي بتخصيص ميزانيات باهظة لليهود الأرثوذكس والمتدينين الصهيونيين، والمرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمناخ الجيوسياسي إذا ما نفذت الأحزاب المتدينة أجندتها الاقتصادية والسياسية والاستيطانية، إضافة للعوامل الخارجية التي لا ترتبط مباشرة بإسرائيل. والأمر المؤكد من خلال التجربة مع حكومات نتنياهو السابقة أن مستوى الأسعار في إسرائيل سيرتفع مقارنة بالدول المتطورة كما كان سابقًا، وخير مثال على ذلك قطاع العقارات والشقق السكنية الذي ارتفعت أسعاره بما يقارب ١٠٠٪ في حكومات نتنياهو المتعاقبة دون أي تدخل لإيقاف ذلك، وقد كانت لسياسة نتنياهو الاجتماعية الاقتصادية المساهمة الكبرى بتوسيع الفجوات بين طبقات المجتمع الإسرائيلي خاصة الطبقات الفقيرة والمتوسطة مع الطبقة العليا (أصحاب رأس المال) حتى مع وجود أحزاب المتدينين الأرثوذكس التي أعلنت في حملاتها الانتخابية الأخيرة في الثلث الأخير لعام ٢٠٢٢ عن خطة متكاملة لمساعدة الطبقة الفقيرة، ووقعت اتفاقيات مع نتنياهو لزيادة المساعدات لجمهورها المتدين. ومن الطبيعي أن ينشط نتنياهو في حملاته الإعلامية اقتصاديًا وسياسيًا (بناء على التجارب السابقة) في طمأنة الجمهور والحكومات الأجنبية بأن سياسات حكومته تسير في الاتجاه الإصلاحي، لكن سير الأمور العملي من قبله ومن قبل وزرائه من جهة واتساع نطاق الدوائر المنضمة للاحتجاجات الجماهيرية من جهة أخرى ستؤدي إلى تأجيج الاستقطاب بين مؤيدي سياسات نتنياهو ومعارضيها من المهنيين والسياسيين إضافة للمواطنين العاديين، مما يؤثر سلبًا على النشاطات الاقتصادية في الدولة.

إجمال

يصنف الاقتصاد الإسرائيلي من ناحية حجم الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة السادسة والعشرين عالميًا، حسب تصنيفات البنك الدولي، وفي الشرق الأوسط فإن الدولة الوحيدة التي تصنف في المرتبة الثامنة عشرة عالميا هي المملكة العربية السعودية، أما من ناحية الناتج المحلي للفرد الملائم لقيمة القوة الشرائية فإن صندوق النقد الدولي يصنف إسرائيل في المرتبة الثانية والثلاثين مع معدل للفرد قيمته ٥٠٢٠٤ دولارات حسب بيانات ٢٠٢١، وتصنف العديد من دول الخليج في مراتب متقدمة مثل قطر، الإمارات العربية المتحدة، العربية السعودية، البحرين، ومقارنة بالدول المجاورة فإن اقتصادات الدول المجاورة تعاني من أزمات اقتصادية صعبة وشديدة منذ سنوات مثل لبنان، سورية، السلطة الفلسطينية، الأردن ومصر إضافة إلى دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط مثل العراق، اليمن، تونس، ليبيا وغيرها، مما يمنح إسرائيل مكانة خاصة في منطقة الشرق الأوسط. ولم تختلف الصورة كثيرًا في العام ٢٠٢٢،

فالمؤشرات الاقتصادية الكلية تظهر حسب ما تم استعراضه في هذا الفصل بأن أداء الاقتصاد الإسرائيلي ما زال متميزًا، فمعدل النمو في الناتج المحلي في العام ٢٠٢٢ بلغ ٦,٣٪ حسب المعطيات الأولية للعام ٢٠٢٢ ومن المؤشرات الإيجابية الأخرى:

- ارتفعت صادرات إسرائيل بأكثر من ١٠٪ مسجلة ارتفاعًا في الصادرات السلعية والمجوهرات وصادرات الخدمات وخاصة في قطاع الهايتك الذي يعتبر قاطرة النمو في الناتج المحلي ومصدرًا لما يقارب ربع مدخولات الدولة من الضرائب.
- ارتفعت نسبة المشاركة في قوة العمل ونسب التشغيل وانخفضت نسبة البطالة إلى ٣,٨٪، واستطاع قطاع الهايتك أن يرفع نسبة الأجيرين إلى ١١,٧٪ من مجمل الأجيرين في إسرائيل مقارنة بـ ١١,١٪ في العام السابق.
- ارتفاع مدخولات الدولة من الضرائب بـ ١٣,٦٪ مقارنة بالعام الماضي. ولأول مرة منذ عقود تميزت ميزانية الدولة بفائض بلغ ٩,٨ مليار شيكل ويعادل ٠,٦ من الناتج المحلي الإجمالي.
- انخفاض في الدين العام بالنسبة للناتج ليصل ٦٠,٩٪ من الناتج وانخفاض الدين الحكومي لـ ٥٩,٢٪ من الناتج المحلي وتثبيت التدريج الائتماني لإسرائيل مع تحسن بسيط ليبقى من الدول ذات التدريج الائتماني العالي نسبيًا، مما يترك أثرًا عالميًا بالنسبة لاستقرار الاقتصاد الإسرائيلي ويمكنه من تجنيد قروض بفوائد منخفضة نسبيًا، إضافة إلى كونه أحد عوامل جذب الاستثمار الخارجي.
- ارتفاع قيمة الشيكل بالنسبة للعملات الأجنبية باستثناء انخفاض قيمته بـ ٣,٨٪ بالنسبة للدولار، إضافة إلى وجود احتياط للعملة الأجنبية بمستوى عالٍ مشكلًا ٣٧,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

أما مؤشرات الأداء التي تدل على تحديات للاقتصاد الإسرائيلي خلال العام ٢٠٢٢ فتتلخص بالآتي:

- ارتفاع معدل التضخم السنوي بـ ٥,٣٪، الأمر الذي يدل على غلاء المعيشة وبالذات أسعار الشقق السكنية (قطاع العقارات) التي ارتفعت أسعارها بمعدل ١٨,٨٪.
- ارتفاع نسبة الفائدة ضمن السياسة النقدية إلى ٣,٢٥٪ مع توقعات للارتفاع في العام ٢٠٢٣ لـ ٤٪، بهدف السيطرة على معدلات التضخم التي خرجت عن إطار ارتفاع الأسعار الذي حدده بنك إسرائيل.
- انخفاض مؤشرات الأسهم وسندات الدين أسوة بباقي أسواق المال في العالم.

من المتوقع أن تصل نسبة النمو في الناتج المحلي في العامين ٢٣ و٢٤ إلى كل من ٢,٨٪ و٣,٥٪. لكن هذه التوقعات تبقى مرهونة بالسياسة الاقتصادية التي ستتبعها حكومة نتنياهو، مع الأخذ بعين الاعتبار التوقعات بتراجع معدلات النمو عالميًا.

أما الاتجاهات في المستقبل القريب، فمن المتوقع أن تصل نسبة النمو في الناتج المحلي في العامين ٢٣ و٢٤ إلى كل من ٢,٨٪ و٣,٥٪، لكن هذه التوقعات تبقى مرهونة بالسياسة

الاقتصادية التي ستتبعها حكومة نتنياهو، مع الأخذ بعين الاعتبار التوقعات بتراجع معدلات النمو عالميًا حسب توقعات البنك الدولي خلال العام المقبل، ومعدلات التضخم العالية التي تسود اقتصادات العالم.

وعلى مستوى الداخل الإسرائيلي، فعلى الرغم من مؤشرات لأداء جيد خلال العام ٢٠٢٢ بالمفاهيم الاقتصادية الكلية، فإن هناك ظواهر عدة تعتبر بمثابة تهديدات للاقتصاد الإسرائيلي في العام ٢٠٢٣، أبرزها ارتفاع غلاء المعيشة ومستوى الأسعار مقارنة بدول العالم، إضافة إلى اتساع الفجوات الاقتصادية المنبثقة عن التركيبة الديمغرافية لإسرائيل التي أشارت إليها منظمة التعاون والتنمية في تقاريرها السنوية، خاصة أن ما يقارب ثلث السكان في إسرائيل هم من العرب والحريديم (اليهود الأرثوذكس)، والمتوقع أن يزداد وزنهم السكاني في السنوات المقبلة، وتقبع نسبة عالية منهم تحت خط الفقر، ومعدلات اشتراكهم في سوق العمل منخفضة نسبيًا مقارنة بباقي مواطني الدولة، إضافة أن الاستثمار في رأسمالهم البشري منخفض مقارنة بباقي المواطنين. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالتشكيلة الحزبية للحكومة الحالية حملت الحكومة اتفاقيات اقتصادية ستترك تبعاتها على الوضع الاقتصادي العام في البلاد إضافة للانقلاب القضائي التي تقوده حكومة نتنياهو والاحتجاجات التي تسود البلاد من قبل الجمهور والمهنيين والسياسيين المعارضين لحكومة نتنياهو ومؤسسات اقتصادية عالمية، مثل شركات التدريج الائتماني وصناديق استثمار أجنبية ذات باع طويل في الاستثمار في إسرائيل التي أعربت عن قلقها تجاه الانقلاب القضائي وتأثيره على الاستقرار الاقتصادي، يضاف إلى كل ذلك المستجدات الجيوسياسية في المنطقة التي يلقى الضوء عليها في فصول أخرى في هذا التقرير.

الهوامش

١ دائـرة الإحصـاء المركزيـة، ٢٠٢٢. القيـاس الثالـث للحسـابات القوميـة للربـع الأول، علـى الرابـط: https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2022/233/08_22_233b.pdf.

٢ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠٢٢. القياس الثالث للحسابات القومية للربع الثاني، على الرابط: https://bit.ly/3HrRAMN

٣ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠٢٢. القياس الثالث للحسابات القومية للربع الثالث، على الرابط: https://bit.ly/3RqSZaL

٤ وزارة الاقتصـاد، إدارة التجـارة الخارجيـة، ٢٠٢٢. نحـو قمـة جديـدة للسـنة الثانيـة علـى التوالـي. علـى الرابـط https://www.gov.il/he/departments/news/export251222

٥ دائرة الإحصاء المركزية ٢٠٢٢، التجارة الخارجية بالخدمات على الرابط: https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2022/393/09_22_393b.pdf

٦ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠٢٣. تصدير الخدمات– تشرين الثاني ٢٠٢٢، خبر للإعلام على الرابط : https://bit.ly/3DvKKVo

٧ دائـرة الإحصـاء المركزيـة، ٢٠٢٣. التجـارة الخارجيـة حسـب مجموعـات الـدول ٢٠٢٢، علـى الرابـط https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2023/029/16_23_029b.pdf

٨ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠٢٣. معطيات من مسح القوى العاملة كانون الأول ٢٠٢٢، معدل المشاركة للعام ٢٠٢٢ مقابل ٢٠٢١، خبر للإعلام على الرابط: https://bit.ly/3HoAcse

٩ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠٢٣. خبر للإعلام على الرابط https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/Madad/DocLib/2023/021/10_23_021b.pdf

١٠ بلغ ارتفاع جدول غلاء المعيشة في فلسطين ٣,٧٤٪، وهي أعلى نسبة خلال العقد الأخير، حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

١١ ركزت وسائل الإعلام المرئية والتحقيقات الصحافية على مقارنة مستوى أسعار السلع الاستهلاكية في شبكات التسويق التي تعمل في إسرائيل والدول الأوروبية والولايات المتحدة، وأظهرت أن الفرق في السعر للسلعة نفسها كان على الدوام أعلى من الدول الأخرى.

١٢ المصدر السابق.

١٣ حسب توقعات مسبقة بأن تكون نسبة النمو في الناتج ٥,١٪ خلال العام ٢٠٢٢.

١٤ وزارة المالية، ٢٠٢١. ميزانية الدولة ٢٠٢١–٢٠٢٢. على الرابط https://www.gov.il/blobFolder/policy/state-budget-main-2021-2022/he/state-budget_2021-2022_state-budget-main-2021-2022-file.pdf

١٥ وزارة المالية الإسرائيلية، ٢٠٢٣. قياسات أولية لتنفيذ الميزانية، فائض/ عجز الحكومة وتمويله، على الرابط https://www.gov.il/BlobFolder/news/press_11012023/he/PressReleases_files_press_11012023-file1.pdf

١٦ المصدر السابق.

١٧ حسب التنبؤات لوزارة المالية للناتج المحلي الإجمالي في شهر كانون الأول ٢٠٢٢..

١٨ وزارة المالية، وحدة المحاسب العام ٢٠٢٣، المحاسب العام يعلن عن مقياس أولي للدين العام للناتج للعام ٢٠٢٢، على الرابط https://www.gov.il/he/departments/news/press_18012023 (اخر مشاهدة ٢٠٢٢/١/٢٠).

١٩ موقع واي نت في ٢٠٢٢/١١/١٢، على الرابط https://www.ynet.co.il/economy/article/sk8v00n2sj

٢٠ مدار ٢٠٢٢. "المشهد الاقتصادي ٢٠٢١"، رام الله.

٢١ بنك إسرائيل ٢٠٢٣. رفع نسبة الفائدة بـ ٠,٥٪ على الرابط: https://bit.ly/3jm1K9z

٢٢ دائـرة الإحصـاء المركزيـة، ٢٠٢٢. خبـر للإعـلام فـي ٢٠٢٢/٤/١٥، علـى الرابـط https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/Madad/DocLib/2022/130/10_22_130b.pdf

٢٣ بنك إسرائيل، ٢٠٢٢. خبر للإعلام على الرابط: https://bit.ly/3Y54maC

٢٤ لقيت عملية التدخل من قبل بنك إسرائيل في سوق العملة الأجنبية خلال جائحة الكورونا انتقادًا من صندوق النقد الدولي ومراقب الدولة في إسرائيل.

٢٥ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠٢٣. أسعار العملات في نهاية ٢٠٢٢، خبر للإعلام في ٥ كانون الثاني ٢٠٢٣، على الرابط https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2023/006/16_23_006b.pdf

٢٦ بنك إسرائيل، ٢٠٢٣. أرصدة بنك إسرائيل في العملة الأجنبية لشهر كانون الأول ٢٠٢٢، خبر للإعلام في ٥ كانون الثاني ٢٠٢٣ على الرابط: https://bit.ly/3YcrUdx

٢٧ بورصة تل أبيب، ٢٠٢٢. تلخيص سنوي على الرابط https://info.tase.co.il/Heb/Lists/gen_res/0133_annual_review/annualreview_heb_2022.pdf

٢٨ بورصة تل أبيب، ٢٠٢٣. وحدة البحث، القسم الاقتصادي، تلخيص شهري على الرابط https://info.tase.co.il/Heb/Statistics/StatRes/2022/Stat_121_MonSum_2022_12_422502.pdf

المشهد الاجتماعي: الاصطفاف السياسي يعمق التصدعات الداخلية

نبيل الصالح

تحت المجهر	■ استطلاعات مختلفة تظهر تصاعدًا في الكراهية بين الجماعات المتصارعة ■ تحذيرات من الاستقطاب حول قضايا الدين والدولة والحريات واستقلال القضاء ■ مساعٍ يمينية لعسكرة المجتمع

إسرائيل بعد الانتخابات: مظاهراستقطاب حول قضايا الدين والدولة والحريات واستقلال القضاء. (إ.ب.أ)

الملخص التنفيذي

الذهاب إلى خمس جولات انتخابية خلال ٥ أعوام يعمق التصدعات الاجتماعية

يشكل التصدع الديني (متدينين–علمانيين) والتصدع الحزبي عاملين مهمين في الاستقطاب الداخلي

تحذيرات إسرائيلية من تفاقم التصدعات الاجتماعية بسبب خطة «الإصلاح القضائي» ونهج حكومة نتنياهو السادسة المتفرد.

تزايد ظاهرة العسكرة في المجتمع الإسرائيلي اليهودي ودعوات إلى تسليح المدنيين تدريجيًا لمواجهة المخاطر الأمنية الداخلية

مبادرات لإنشاء منظمات شبه عسكرية

مقدمة

تضافرت خلال العام ٢٠٢٢، ظاهرتان مركزيتان شكلتا معًا المشهد الاجتماعي، ومن المتوقع أن تستمرا في الإلقاء بظلالهما على المشهد الاجتماعي والسياسي والعلاقات الداخلية ككل في المدين القريب والمتوسط، وهما: أولاً تزايد حالة الاستقطاب الداخلي وتعمُّقها وتعمق التصدعات البنيوية التي تسم المجتمع الإسرائيلي، وثانيًا: تصاعد مظاهر العسكرة وتوسعها في ظل صعود قوة اليمين الكهاني الذي يقوده إيتمار بن غفير وحزبه "قوة يهودية".

تنطوي هذه المستجدات على آثار على ثلاثة مستويات:

١. تعمق التصدعات الإثنية بين شرقيين وأشكناز بسبب تقاطع الاصطفاف السياسي مع الإثني والاقتصادي وتعمق التصدع بين العلمانيين والتيارات الدينية والحريدية.
٢. تصاعد الاحتجاجات وإمكانية تطورها إلى نوع من العصيان المدني في حال الإصرار على تنفيذ خطة الإصلاح القضائي.
٣. توسيع التضييق على الفلسطينيين في داخل إسرائيل والدفع نحو مزيد من التأزيم في ظل تزايد العسكرة والتسلح الفردي وإقامة ميليشيات مدنية وتقاطع ذلك مع تولي اليمين الكهاني وزارات سيادية مرتبطة بالفلسطينيين في الداخل

من جهة أخرى، من المهم الإشارة إلى أن حالة الاصطفاف والاستقطاب الداخلي من الممكن أن تتراجع في حال وجود عوامل خارجية مهددة، مثل انتفاضة فلسطينية أو حرب أو أي تهديد خارجي، أو في حال تم التوافق على إقامة لجنة – كما يقترح رئيس الدولة – للتوصل لإصلاحات قضائية متفق عليها.

أولاً: الاستقطاب يعزز التصدّعات في المجتمع الإسرائيلي

رافق الاستقطاب عمل حكومة بينيت–لابيد (أو ما يسمى بحكومة التغيير)، وتعاظم مع انتخابات الكنيست التي جرت في ١ تشرين الثاني ٢٠٢٢، ومن ثم تشكيل حكومة نتنياهو السادسة وإعلانها خطة إصلاح القضاء التي تتعامل معها المعارضة بمثابة انقلاب.

ترتبط أهمية هذا الاستقطاب وما ينطوي عليه من إسقاطات بتشابك الاصطفافات بين معسكرين (مع نتنياهو وضده) بالهوية الإثنية والاقتصادية والأيديولوجية إلى حدّ بعيد، ما يجعله مرشحًا للاستمرار والتعمق. يصطف في معسكر نتنياهو المتزمتون دينيًا –الحريديون–، والمتدينون القوميون من التيار الاستيطاني الحردلي واليمين الكهاني، وجزء كبير من الشرقيين خاصة من الطبقات الدنيا ومن سكان مدن الأطراف وبلدات التطوير (غالبيتهم شرقيون) فيما يصطف في معسكر مناهضي نتنياهو العلمانيون الأشكناز بشكل خاص الذين ينتمون بشكل مركزي لتيارات الوسط واليسار الصهيوني،

إضافة لليمين الدولاني من دعاة الحفاظ على مؤسسات الدولة والفصل بين السلطات.

رافق الاستقطاب عمل حكومة بينيت-لابيد (أو ما يسمى بحكومة التغيير)، وتعاظم مع انتخابات الكنيست التي جرت في ١ تشرين الثاني ٢٠٢٢، ومن ثم تشكيل حكومة نتنياهو السادسة وإعلانها خطة إصلاح القضاء التي تتعامل معها المعارضة بمثابة انقلاب.

يرتبط الاستقطاب بالتصدعات الداخلية التي تسم المجتمع الإسرائيلي بوصفه مجتمع مهاجرين ما زال لا يتمتع بدرجة كافية من التجانس بين مركباته مما ينعكس على نسيجه ومستوى التضامن الداخلي بين الفئات والشرائح التي تشكله. تشمل هذه التصدعات التصدع الإثني والأيديولوجي والتصدع الديني–العلماني ويتخذ شكل صراع على مسائل تتعلق بعلاقة الدين والدولة وبطابع الدولة العلماني وحقوق الفرد والحريات، وقيم الدولانية والعلاقات بين السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية.

يعتبر التصدع القومي "بين اليهود وبين سكان البلاد الأصليين من الفلسطينيين الذين باتوا مواطنين أبرز التصدعات التي تميز المجتمع الإسرائيلي"، وهو أكثر التصدعات رسوخًا ودوامًا بسبب تأثره بعوامل كثيرة سياسية واجتماعية، داخلية وخارجية على السواء. يتأثر هذا التصدّع بسياسات الحكومة الإسرائيلية تجاه العرب الفلسطينيين في إسرائيل، وتجاه الشعب الفلسطيني وحقوقه عامة، وتجاه أي دولة عربية أخرى. كذلك يتأثر هذا التصدع بما يحصل في العالم العربي والإسلامي من تطورات داخلية. هذا ناهيك عن تضافر عوامل كثيرة في التأثير الاجتماعي على الفلسطينيين في إسرائيل والعلاقة بينهم وبين الدولة سواءً في اتجاه انفراج يقيم الآمال على المواطنة الإسرائيلية، ولو كانت منقوصة، وبين احتدام يرى أنه لم يبق أمام الفلسطينيين في إسرائيل إلا الاعتماد على أنفسهم في الدفاع عن حقوقهم، في ظل التطورات. وهناك التصدّع الطبقي بين الأغنياء والفقراء، وهو ينعكس في معطيات الفقر وتزايد حدة الفجوات الاقتصادية الاجتماعية، كما سنرى لاحقًا في هذا الفصل. وهناك التصدع الديني بين اليهود المتزمتين دينيًا (الحريديم) وبين الفئات اليهودية العلمانية. وهناك التصدع الطائفي بين اليهود الشرقيين وبين اليهود الغربيين (الأشكناز)، وهناك تصدع سياسي أيديولوجي بين أحزاب المركز الصهيونية وفكر حركة العمل التاريخية وبين اليمين الإسرائيلي بنسخته الأخيرة المتأثرة بشكل بالغ بأفكار الصهيونية الدينية الموغلة في التطرّف السياسي والفكري والساعية إلى ترسيم ملامح المجتمع الإسرائيلي بالكامل وفق رؤيتها اليمينية المنغلقة.

أشغلت هذه التصدعات السياسيين والباحثين الأكاديميين في إسرائيل طيلة عقود شكلت حقبة الصراع على ملامح المجتمع الإسرائيلي وفترة الجهود المبذولة للتغلب على التصدعات التي هدّدت سيرورة "بناء الشعب" من مجموعات مهاجرين يهود ذوي أصول اجتماعية وثقافية واقتصادية مختلفة. وما زال هناك اتفاق واسع في الأوساط الأكاديمية (والإعلامية) في إسرائيل على دوام هذه التصدعات الأساسية، على الرغم من أن إسرائيل، حسب تقدير علماء الاجتماع والمحللين السياسيين والإعلاميين، قطعت شوطًا جديًا

في مسعى إتمام سيرورة ما يسمونه "بناء الشعب" من مهاجرين متباعدين في جميع مميزاتهم الثقافية والاقتصادية؛ تثبيت الملامح الأساسية لوجه المجتمع، والأهم من هذا وذاك تحقيق تقدم في الانتقال من مجتمع مهاجرين إلى مجتمع عادي وكأنه نشأ وترسّخ في هذا المكان، وذلك لتعزيز التصور الذاتي للإسرائيليين ولتغييب الأسئلة الأساسية المرتبطة بملابسات قيام الدولة ونكبة الفلسطينيين وظروف الهجرة من بلاد المنبت وما لاقاه المهاجرون في إسرائيل لا سيّما في الهجرات الأولى بعد ١٩٤٨. من الجدير بالإشارة أن التغيير الذي يطرأ على التصدعات يكون نتيجة سيرورة طويلة الأمد وليس وليد السنة الأخيرة أو التي سبقتها.

شهدت السنة الأخيرة ٢٠٢٢، مثل السنتين السابقتين لها، أزمات سياسية حادة انعكست في عدم القدرة على تشكيل حكومات مستقرة في إسرائيل، مما أدى إلى إجراء خمس جولات من الانتخابات البرلمانية، إضافة إلى الأزمات الصحية التي رافقت وباء الكورونا، والاقتصادية (مثل تضرر الطبقات الفقيرة) والاجتماعية الناتجة عن آثار الكورونا. كما شهدت هذه السنوات، من ناحية ثانية، أحداث هبة أيار ٢٠٢١ والمواجهات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلي وجماعات يمينية إسرائيلية في المدن والقرى العربية داخل إسرائيل وتفاعلاتها المتواصلة إلى الآن، وكذلك في القدس العربية وفي أنحاء الضفة الغربية. خلقت كل هذه الأزمات والمواجهات انطباعًا بأن تصدعات المجتمع الإسرائيلي أصبحت أكثر حدة، وأكدت من جديد على انتشار الشعور بانخفاض مستوى التضامن في المجتمع الإسرائيلي اليهودي.

ثانيًا: مؤشرات وإحصائيات حول التصدعات الاجتماعية في العام

٢،١ تزايد التحذيرات من الأزمة والاستقطاب الداخلي

في بداية شهر أيلول من سنة ٢٠٢٢، حَذَّرَ رونين بار– رئيس جهاز الشاباك في إسرائيل، من خطورة الانقسام والتصدعات في المجتمع الإسرائيلي وانعدام الاستقرار السياسي واضمحلال القواسم المشتركة التاريخية بين الفئات المختلفة والاستقطاب الحاصل في النقاش العام. تهدد هذه الخطورة قوة المجتمع الإسرائيلي ومناعته أمام أعدائِه، حسب رأيه، كما تهدد طابع إسرائيل وصورتها.[١] واعتبر رئيس الشاباك، أن التصدع الاجتماعي هو التحدّي الأكثر تعقيدًا الذي تواجهه إسرائيل، وأردف أن مثل هذا التطور السلبي من شأنه أن يجعل أعداء إسرائيل يرونها ضعيفة مما يمنحهم دافعية للعمل ضدها بقوة أكبر.[٢]

وحذر معهد أبحاث الأمن القومي في إسرائيل INSS، الذي ينشغل عادة بالتهديدات الأمنية التي تواجه إسرائيل، من التطورات الداخلية ذات العلاقة بالشرخ الاجتماعي الحاد في المجتمع الإسرائيلي واعتبرها مصدرًا أساسيًّا للتهديدات الإستراتيجية على إسرائيل.[٣] وقد ركّز التقرير الاستراتيجي الأخير لمعهد

أبحاث الأمن القومي في فصل الساحة الداخلية على حدة الاستقطاب السياسي، الاجتماعي والاقتصادي في ٢٠٢٢. وأوضح أن التباعد في المواقف السياسية بين معسكر اليمين ومعسكر اليمين–الوسط (وكل من يقف على يساره) ينعكس أيضًا على المواقف بشأن وجود أو عدم وجود تقطب وتصدّعات في إسرائيل، فمعسكر المركز قلق أكثر من وجود تقطب وتصدّع في حين لا يلتفت اليمين إلى هذا الأمر، ولا يعتبره مصدر تهديد لتماسك المجتمع. قد يكون دافع الجهات الأمنية إلى التحذير من الانقسام متعلقًا أكثر بأمور تتعلق بالأمن وبقدرة الأجهزة الأمنية على العمل بنجاعة أكبر، حسب تقديراتها، لكن هذا لا يقلل من مركزية وجود التصدعات وخطورتها الاجتماعية إضافة إلى تأثيره على ثقة الجمهور بمؤسسات الدولة، وهو أمر متعلق، في نظر السياسيين والأكاديميين في إسرائيل بمناعة المجتمع والنظام الديمقراطي، حسب تعريفهم.[٤]

٢،٢ الاستقطاب كما ينعكس في الاستطلاعات

يبيّن استطلاع مؤشر التكتل الاجتماعي في إسرائيل، الذي يُجرى للمرة الثالثة، أن الغالبية العُظمى ممن عبّرَ عن رأيه في الاستطلاع (٧٦٪) يعتقدون أن المجتمع الإسرائيلي متصدّع، وفي هذا المعطى زيادة بمقدار ١٠٪ قياسًا إلى السنة السابقة. أما العوامل التي تساهم بقدر كبير في هذه الحالة، حسب الاستطلاع، فهي القيادة السياسية (٨١٪)، الإعلام الجديد (٧٣٪). أما العامل الأساسي الذي يساهم في توحيد وتكتل المجتمع في إسرائيل فهو الجيش (٦٣٪).

وبخصوص موجات الاحتجاج التي شهدتها إسرائيل في السنوات الأخيرة فهي تختلف عن بعضها في مستوى شرعيتها في نظر الجمهور الإسرائيلي. كانت أكثر موجات الاحتجاج تأييدًا تلك التي نظمها سكان منطقة محيط غزة، وقد حظيت بتأييد ٣٦٪ من المستطلعين، يليها احتجاج أصحاب الحاجات الخاصة (٢٥٪)، ثم احتجاج اليهود من أصل أثيوبي في أعقاب قتل الشرطة لشاب أثيوبي أو تعامل الشرطة عادة مع أبناء الأثيوبيين (٢١٪). من ناحية ثانية، يعارض ٧٥٪ من المستطلعين تصرفات مثل إغلاق الشوارع أثناء الاحتجاجات.

يبيّن استطلاع مؤشر التكتل الاجتماعي في إسرائيل، الذي يُجرى للمرة الثالثة، أن الغالبية العُظمى ممن عبّرَ عن رأيه في الاستطلاع (٧٦٪) يعتقدون أن المجتمع الإسرائيلي متصدّع، وفي هذا المعطى زيادة بمقدار ١٠٪ قياسًا إلى السنة السابقة. أما العوامل التي تساهم بقدر كبير في هذه الحالة، حسب الاستطلاع، فهي القيادة السياسية (٨١٪)، الإعلام الجديد (٧٣٪).

ولخصت مديرة الفرع الإسرائيلي لـ "رابطة مكافحة التشهير"، التي أجرت هذا الاستطلاع، معطيات هذا الاستطلاع بقولها إن هناك ارتفاعًا ملحوظًا في منسوب الشعور بأن المجتمع الإسرائيلي مجتمع متصدع. وأضافت أن نتائج الاستطلاع التي تأثرت بالأجواء التي سادت خلال معارك الانتخابات الأخيرة تتطلب التعامل معها بسرعة من أجل تعزيز مشاعر الانتماء لدى جميع مركبات المجتمع الإسرائيلي.

وفي استطلاع جديد للمؤسسة نفسها، لم ينشر بكامله حتى الآن، وإنما عرضت بعض نتائجه الأساسية في مؤتمر إسرائيل للتكتل الاجتماعي، تظهر معطيات تدلّ على أن الانطباع حول تصدع المجتمع الإسرائيلي يزداد قوة، إذ بَيَّنَ الاستطلاع أن نسبة ٨٢٪ من الجمهور الإسرائيلي ترى أن المجتمع الإسرائيلي متصدّع.[٥]

ويتضح من استطلاعات أخرى أيضًا أن هنالك انطباعًا لدى الجمهور في إسرائيل بأن المجتمع منقسم على نفسه بصورة حادة. قبل إدراج بعض من نتائج هذه الاستطلاعات، يجدر بنا أن نوضح أننا نتعامل مع الاستطلاعات التي تتشابه في نتائجها حول القضية التي أمامنا كمؤشر على حدة التصدّع والتكتل وليس كبحث علمي يستوفي جميع مواصفات البحث العلمي، كما أنها لا تزودنا بالتفسيرات.

على سبيل المثال، يُشير استطلاع أجراه الموقع الإلكتروني "المؤشر"[٦] الذي يجري استطلاعات متواصلة في كافة القضايا المطروحة على طاولة التداول العام في إسرائيل أن هنالك شعورًا حادًا لدى الجمهور حول انقسام المجتمع، ويبين أن هنالك اختلافًا جديًا بين الفئات السكانية المختلفة بخصوص حدة الانقسام، فمثلاً في استطلاع نشر في منتصف ٢٠٢٢، تبيّنَ أن المستطلعين من اليمين الإسرائيلي أجابوا أن إسرائيل متصدعة جدًا بنسبة ٥٠٪ وأنها متصدّعة بدرجة قليلة بنسبة ٣٣٪. وكلما انتقلنا نحو المركز وصولاً إلى اليسار السياسي، وَجَد الاستطلاع أن نسبة الذين يعتقدون أن هنالك انقسامًا حادًا ترتفع كثيرًا، وتكاد تختفي نسبة من أجابوا أن إسرائيل متصدعة بصورة بسيطة. ووجد الاستطلاع أيضًا أنه لا يوجد على كل القوس الممتد من اليسار حتى المركز السياسي (حسب انتماءات المستطلعين) من أجاب أن إسرائيل متكتلة (أي متضامنة) جدًا. أما في اليمين، فأجاب نحو ١١٪ من مصوتي الليكود أن إسرائيل متكتلة (جدًا أو قليلاً)، أما بين مصوتي شاس فكانت هذه النسبة ٦٪، فيما يتصدر مصوتو "الصهيونية الدينية" –وهم الأشد تطرفًا نحو اليمين في إسرائيل – الاعتقاد بأن إسرائيل متكتلة (٢٥٪). وعن الانقسام والتصدّع، أجابت غالبية مصوتي الصهيونية الدينية بأن إسرائيل متصدعة قليلاً وليست متصدعة جدًا.

وأظهرت نتائج استطلاع مؤشر الكراهية الذي تصدره حركة "بنيما" (الداخل) أن ٥٩٪ من مجمل الإسرائيليين عامة يعتقدون أن قيمة التكافل المتبادلة هي أحد مميزات المجتمع الإسرائيلي، وهي نسبة منخفضة نسبيًا في تقدير معدي الاستطلاع. تصل هذه النسبة بين المتدينين والحريديم إلى ٧٠٪ وتقل حتى تصل إلى ٤٩٪ بين العلمانيين. ومن الجدير بالذكر أن مقولة "جميع (بني) إسرائيل كفيلون لبعضهم البعض" هي بمثابة أمر ديني وضعه أهم حاخامات الدين اليهودي قبل آلاف السنين، ومعناه المعاصر هو أن كل يهودي مسؤول عن سلامة أخيه اليهودي وحياته. ووجد استطلاع الكراهية والاستقطاب أن مصوتي الأحزاب اليسارية هم المجموعة المكروهة بالدرجة الأولى في المجتمع الإسرائيلي. صرح ٢٢٪ من مجمل الإسرائيليين بأنهم يكرهون مصوتي اليسار. تصل هذه النسبة بين أوساط مصوتي اليمين إلى ٣٠٪. في المقابل صرح ١٠٪ من مصوتي الأحزاب اليسارية بأنهم يكرهون أنصار اليمين.

بعض النتائج التي توصل إليها مؤشر الكراهية لم تنشر للجمهور، ربما لأسباب لا تتلاءم مع أهداف القيمين على هذا الاستطلاع، فنَشرها الأكاديمي المتخصّص في علم اجتماع المجتمع جادي طاوب الذي يعد من داعمي نتنياهو:[٧] ٤٨٪ من مصوتي الليكود يكرهون اليهود "الأشكناز"، و٤٩٪ من مصوتي حزب العمل يكرهون الشرقيين. صرح ٩ أشخاص من كل ١٠ أشخاص من مصوتي حزب "يش عتيد" (حزب رئيس حكومة إسرائيل السابق يئير لابيد) بأنهم يكرهون الشرقيين (٨٦٪). صرح مصوتو ميرتس والقائمة المشتركة بأنهم يكرهون الشرقيين بنسبة ٧٢٪، وهي نسبة مشابهة لكراهية مصوتي الليكود للمواطنين العرب. في أوساط شاس ٢٥٪ يكرهون اليهود الأشكناز بشكل عام، لكن عند تحديد أصل المجموعة الأشكنازية يختلف الأمر، إذ إن كراهية مصوتي شاس لليهود من دول الاتحاد السوفييتي سابقًا تصل إلى ٧٥٪. مصوتو ميرتس لا يكرهون الأثيوبيين أو العرب نهائيًا. و٦٩٪ من مؤيدي اليمين يكرهون العرب، بينما ١٥٪ من مصوتي المركز يكرهونهم. ٤٣٪ من مصوتي اليمين والمركز- يمين يكرهون الأشكناز، في حين كراهية الشرقيين شائعة أكثر في أوساط اليسار: بين من يصرحون أنهم ينتمون إلى اليسار- مركز ٧٣٪ يكرهون اليهود الشرقيين، وفي اليسار ٦٦٪ يكرهون الشرقيين.

كشفت استطلاعات سابقة حول العلاقات بين الحريديم والعلمانيين عن نتائج مشابهة لنتائج مؤشر الكراهية؛ مثلاً وَجَدَ الاستطلاع الذي أجري في منظمة "ألوما" أن قرابة نصف العلمانيين فقط كانوا مستعدين للسكن بجوار أشخاص من الحريديم. ووجد استطلاع "مؤشر الشراكة" الذي أجراه معهد أكورد في جامعة تل أبيب أن التباعد بين العلمانيين والحريديم يبدأ من سن مبكرة، حيث وجد هذا الاستطلاع أن الآراء المسبقة تجاه الحريديم تنتشر بين ثلث أبناء الشبيبة من العلمانيين اليهود مقارنة بـ ٧٪ فقط لدى الحريديم من الفئة نفسها تجاه العلمانيين.

وكما هو معروف، فإن التصدّع بين الحريديم وباقي الفئات في المجتمع الإسرائيلي يترك أثره السلبي على كافة مجالات الحياة في المجتمع الإسرائيلي فهو يؤدي إلى أزمات سياسية ومشاكل قانونية ومواجهات عنيفة أحيانًا، وفي جميع الحالات الكثير من التوتّر. مثل هذا الحال يترك المجتمع في الخلف ويمنع الإثراء المتبادل إذ تَهتم كل فئة بما لها وما لديها فقط. هذا كله يمنع تطور المجتمع تطورًا سليمًا، حتى في مجالات الاقتصاد والإنتاج، بسبب عدم قيام كل الفئات بتوظيف قدراتها ومقدراتها، وانعدام تبادل المعرفة والمهارات في المجالات المختلفة.

يمر أحد السُّبُل للإسهام في تخفيف التوتر، حسب العديد من المختصين في العلوم الاجتماعية وفي الاقتصاد، على نحو خاص، عبر التربية والتعليم منذ الصغر. وهناك أبحاث حول المجتمع الحريدي تبيِّن أن هناك نحو ٤٠٪ من أبناء هذا المجتمع،[٨] الذين يمكن تسميتهم بالحداثيين، الذين يختلفون عن باقي الفئات الحريدية في مستوى التشدّد الديني والاجتماعي، وفي اندماجهم في سوق العمل والتعليم العالي وسلك التوظيف الحكومي، كما يختلفون في فهمهم لأهمية تعليم المواضيع الأساسية للطلاب الحريديم

في المدارس، وغير ذلك. ومن المنطقي الاعتقاد أن مثل هذه الفئة تستطيع أن تحدث تغييرًا في المجتمع الحريدي الذي بات متأكدًا من أن طريق "الهجرة من المجتمع وتكفيره" لم تعد تناسب حياة الأجيال الناشئة من أبنائِهِ، وأنه لا بد من قبول ضرورة تبني قِيَم ضرورية مثل المساواة في الحقوق واعتماد التعليم وأنماط حياة تضمن قنوات تطور اجتماعي واقتصادي.[9]

ليس واضحًا ماذا يمكن أن يُسفر عنه الانطباع أو الشعور بأن المجتمع الإسرائيلي متصدعٌ جدًا، وتجارب الماضي في إسرائيل تعزّز هذا الاستنتاج. إذ يمكن أن يؤدي تهديد خارجي لإسرائيل (حسب تعريفها) إلى تعليق حالة التصدّع واستبدالها بتكتل وتضامن داخلي. ويمكن، في المقابل، على طريقة النبوءة التي تُحقق نفسها أن يقود الشعور بوجود تصدّع إلى تحقق هذا الشعور وتحوله إلى تصدّع حقيقي، لأنه من الطبيعي أحيانًا أن يزيد منسوب تعصّب الفئات المختلفة لانتماءاتها والتزامها بما يُطلب منها، وهذا أمر لا يُستهان بنتائجه المكنة.

ربما من المبكر التنبؤ بما ستكون عليه نتائج الانتخابات الأخيرة وتشكيل الحكومة الجديدة على حالة التضامن في المجتمع الإسرائيلي، مع أن هنالك من يجزمون بأن نتائج الانتخابات الأخيرة سوف تؤدي إلى زيادة القلق في أوساط اليهود الإسرائيليين في كل ما يتعلق بهوية إسرائيل، وذلك على خلفية التصدّعات بين اليمين وبين المركز و"اليسار" على الخارطة السياسية الإسرائيلية، واحتدام التوتر بين المتدينين والعلمانيين اليهود حول سعي الأحزاب المتدينة المعلن إلى تعزيز الطابع اليهودي لهوية إسرائيل، على حساب مركبات هويتها الأخرى، ليس فقط في المجال السياسي وتوسيع الاستيطان وقمع الفلسطينيين في جميع أرجاء فلسطين وبضمنها المواطنين في إسرائيل، وإنما في المجال الاجتماعيّ وفرض نمط حياة ملتزم بأحكام الشريعة اليهودية في الحيّز العام، في قضايا مثل قدسيّة يوم السبت وتعطيل الحياة العامة خلاله، قضية الإلزام بقواعد الطعام الحلال في المؤسسات العامة، الالتزام بأحكام الدين في ما يتعلق بالزواج والعائلة والتشدد في شروط عملية التهويد الديني لفئات من المهاجرين اليهود إلى إسرائيل وغيرها.[10] ومن الجدير بالذكر أن الوزراء من أحزاب الحريديم والصهيونية الدينية بدأوا بعد تشكيل الحكومة بالعمل الدؤوب على إجراء التغييرات التي وعدوا بها في هذه الأمور.

> **الحكومة الجديدة، التي يعتبرها كثيرون أكثر يمينية من سابقاتها، سوف تؤثر بشكل كبير على المناخ السياسي وعلى التصدّعات بين الفئات المختلفة. ويقدّر المحللون أن لهذه الأمور إسقاطات على المناعة الاجتماعية لإسرائيل**

الحكومة الجديدة، التي يعتبرها كثيرون أكثر يمينية من سابقاتها، سوف تؤثر بشكل كبير على المناخ السياسي وعلى التصدّعات بين الفئات المختلفة. ويقدّر المحللون أن لهذه الأمور إسقاطات على المناعة الاجتماعية لإسرائيل.[11]

ثالثًا: تزايد مظاهر عسكرة المجتمع

المجتمع الإسرائيلي هو مُعَسكر جدًا، وهنالك إجماع في المجتمع كلّه حول مركزية الجيش والعسكر، يشمل أجزاء واسعة ممن يسمون أنفسهم "اليسار الإسرائيلي" الذين يمجدون الجيش ربما أكثر من اليمين.[١٢] في إسرائيل، روح جمعية (ethos) معسكرة تحتوي على مضامين وأفكار وتوجهات تؤمن بالقوة التي تشرعن خرق حقوق الإنسان أو تشجّعه، ولا سيّما حقوق السكان الذين يعتبرون أعداء، كما أنها تشجع القمع والاحتلال. العسكرة الإسرائيلية مرتبطة، حسب تحليل عالم الاجتماع باروخ كيمرلينغ[١٣] – برؤية الصراع الإسرائيلي–العربي كصراع غير قابل للحل، أو كمصير لا مفر منه. إنها تغذي الاستقواء العسكري على الفلسطينيين الذين اعتاد الإسرائيليون على رؤيتهم من خلال فوهة البنادق، حتى عندما لا يلبسون الزي العسكري.[١٤]إحدى الأفكار الأساسية في العسكرة الإسرائيلية هي أن القوة العسكرية هي أداة أساسية في المجتمع وهذا أمر مستحبٌ في إسرائيل يقلل من احتمالات توجيه لوم أو انتقادات من قبل الجمهور للجيش ولقوات الأمن الإسرائيلية.[١٥]

اليمين الاستيطاني يعمّق العسكرة. (إ.ب.أ)

تتميز إسرائيل بالكثير من مظاهر العسكرة: وجود مكثف لرجال الشرطة والجنود في الشوارع، العديد من ضباط الجيش يتبوؤون مناصب مهمة في كافة المجالات مثل الاقتصاد والتجارة والسياسة بعد إنهاء خدمتهم العسكرية، والكثير من القرارات السياسية تتخذ وفق آراء مستشارين عسكريين. كثير من الإنتاجات الثقافية الإسرائيلية تمتلئ بالاستعارات والتشبيهات العسكرية، والمعسكرات منتشرة داخل المدن وبينها. توجهات وتصرفات معسكرة كامنة في الأسس العميقة للمجتمع الإسرائيلي.

تشمل العسكرة منظومة من القيم والمعتقدات التي ترى أن استعمال القوة العسكرية أداة مناسبة لحل قضايا سياسية وامتلاك قوة سياسية. تقوم العسكرة على المواجهة بدلاً عن التسوية، وكثيرًا ما تقود إلى شن حروب على ما تأتي به من ويلات ومصائب.

عملية العسكرة الاجتماعية هي نشر العقيدة الأمنية كأيديولوجيا وتزايد تأثير الجيش كمؤسسة اجتماعية. تؤدي هذه العملية إلى انتشار مناخ اجتماعي يجعل المواطنين مستعدين لتقبل الحرب وإعطاء الشرعية لكل خطوة أمنية، والنظر إلى مركزية الجيش كأمر طبيعي، وإلى اعتبار الحلول العسكرية لقضايا سياسية أمرًا منطقيًا ومقبولاً. تجري عملية العسكرة بشكل مرحلي، خطوة وراء خطوة، وهي تؤدي إلى أن يصبح الأشخاص مؤمنين بالأفكار العسكرية وخاضعين لها. وكلما كانت سيطرة العسكرة على الفرد والمجتمع أكبر يكون قبول الجيش وعقيدته الأمنية وحاجاته اللوجستية والمالية، وأساليبه أكبر، وأكثر شرعية، وأهمية. تؤدي العسكرة إلى تغيير ثقافي، فكري، مؤسساتي واقتصادي. إنها تتغلغل في مجرى الحياة اليومية.

يتأثر المواطنون كثيرًا من سيرورة العسكرة فتنعكس في أنماط تفكيرهم وسلوكهم. يتغلغل نمط التفكير والإدراك العسكري في ذهنية الأفراد وكأنه أمر مفهوم ضمنًا ومقبول دون تحفظ لدى الجميع، دون فرق في التوجه السياسي أو الانتماء الحزبي أو الطبقي. الاعتبارات العسكرية والاعتبارات التي تدور حول الأمن القومي تصبح أولوية وفوقية مقارنة بأي اعتبار آخر. وتصبح هذه الاعتبارات جزءًا من المبادئ التي تنظّم حياة الجماعة.[١٦]

خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، شهدت إسرائيل ظاهرتين اثنتين متعلقتين بزيادة عسكرة المجتمع، وهما الدعوات لتسليح المواطنين اليهود، وإنشاء تنظيمات (أو ميليشيات) عسكرية.

٣,١ تسليح المدنيين

في أعقاب عدد من العمليات الفلسطينية الفرديّة المتتالية التي نُفذت في شهر آذار ٢٠٢٢، وقُتِلَ فيها ١١ إسرائيليًا، حثَّ رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك نفتالي بينيت المواطنين الإسرائيليين الذين يمتلكون تراخيص على حمل أسلحتهم عند خروجهم من بيوتهم. كان ذلك في خطاب إلى الجمهور بعد عملية بني براك بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٣٠. وأعلن بينيت في هذه الكلمة الموجهة إلى الجمهور أنه أصدر تعليماته لقيادة الجيش للسماح لجميع الجنود ذوي مستوى تدريب معين فما فوق بمغادرة قواعدهم العسكرية إلى بيوتهم،

وقت إجازاتهم، وهم يحملون أسلحتهم. وأضاف بينيت: "إننا نتدارس إقامة إطار أكبر لانخراط متطوعين من المواطنين الراغبين في مد يد المساعدة والعون".[١٧] ودعا وزير الأمن الداخلي بارليف المواطنين إلى التطوع في أطر أجهزة الأمن المختلفة للإسهام في مواجهة الخطر. عبّر الكثير من السياسيين، لا سيما من أحزاب اليمين التي جلست على مقاعد المعارضة في تلك الفترة عن مواقف مؤيدة لقيام المواطنين بحمل السلاح، وكان بينهم من قال إن إسرائيل بحاجة إلى ٢٠٠ ألف مواطن يحملون السلاح ويقفون إلى جانب قوات الأمن في الدفاع عن الأمن في المدن والأحياء.[١٨]

في الأيام التالية لهذا الخطاب المصور لبينيت طرأ ارتفاع كبير على طلبات المواطنين الإسرائيليين المقدمة إلى وزارة الأمن الداخلي للحصول على تراخيص سلاح شخصي، وَصل، خلال أسبوع، إلى نحو ٤٠ ضعف معدل الطلبات اليومية لتراخيص السلاح في إسرائيل. قبل عملية مدينة بئر السبع في الثاني والعشرين من شهر آذار ٢٠٢٢ كان معدل عدد الطلبات اليومية نحو ٦٠ طلبًا. ارتفع هذا العدد في اليوم نفسه الذي نفذت هذه العملية (قُتل فيها ٤ أشخاص) إلى ١٤٣ طلبًا، ومن يومها هناك ارتفاع مطّرِد يوميًا. بعد ذلك بأيام قليلة، وتحديدًا بعد عملية الخضيرة التي نفذها فلسطينيان من سكان أم الفحم، في السابع والعشرين من آذار، وَصَل عدد طلبات المواطنين للحصول على رخصة سلاح إلى ٣٦٣ طلبًا، قُدّمَت على الفور بعد العملية التي نفذت في ساعات المساء. تضاعف هذا العدد في اليوم التالي ليصل إلى ٧٩٢ طلبًا.

بعدها بيومين، وتحديدًا في يوم الثلاثاء ٢٩/٣/٢٠٢٢ بعد عملية بني براك، ارتفع عدد الطلبات إلى ٩٥٦ طلبًا، وارتفع في اليوم التالي ليصل إلى ١٧٧٣ طلبًا.[١٩]وقد وصل عدد الطلبات لحيازة أسلحة شخصية بين شهر آذار وشهر أيار ٢٠٢٢ إلى ٢٩٦٩٨ طلبًا.[٢٠]

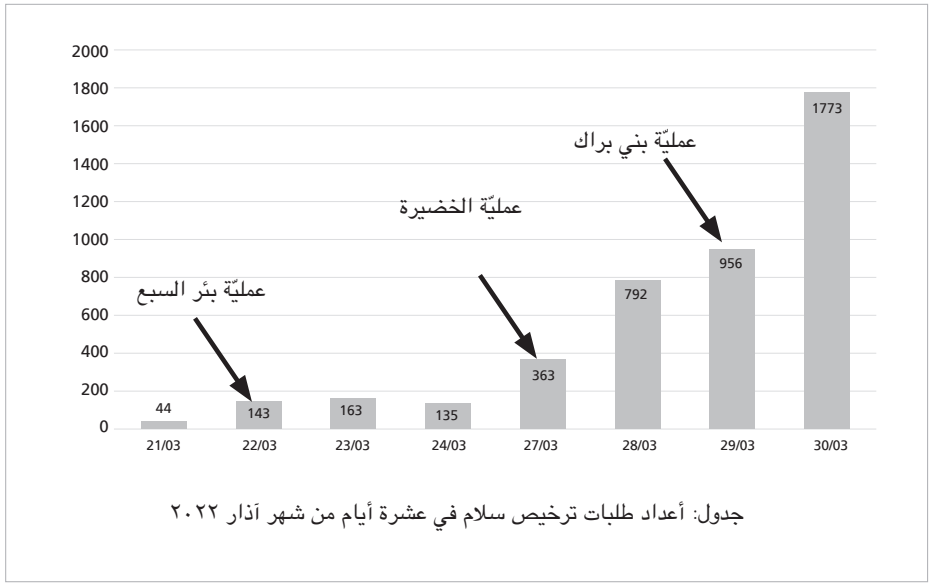

جدول: أعداد طلبات ترخيص سلام في عشرة أيام من شهر آذار ٢٠٢٢

ظاهـرة إقبـال المدنيـين اليهـود علـى حيـازة وحمـل سـلاحهم الشـخصي، والقفـزات الكبيـرة فـي عـدد طلبـات الحصـول علـى تراخيـص السـلاح هـي أمـر معـروف ومرئـي فـي الحيـز العـام في إسـرائيل عـادة ولا سـيّما فـي فتـرات التوتـر الأمنـي، فمثـلاً بعـد هبـة أيـار ٢٠٢١ – أي خـلال شـهر حزيـران ٢٠٢١– ارتفـع عـدد الطلبـات إلـى ٦٥٢٥ طلبًـا، انخفضـت فـي شـهر تمـوز التالـي إلـى ١٤٢٤ طلبًـا، وواصلـت الانخفـاض لتصـل ٦٦٦ طلبًـا فقـط، بعـد فتـرة هـدوء نسـبي. عـادة، يسـتغرق البحـث فـي طلـب الحصـول علـى رخصـة سـلاح أسـبوعين، اعتبرهمـا وزيـر الأمـن الداخلـي فتـرة طويلـة، فأمـر علـى خلفيـة ازديـاد الطلبـات الأخيـرة بضـرورة تجـاوز العراقيـل البيروقراطيـة وتقصيـر المـدة. هـذا مـع الإشـارة إلـى أنـه عـادة يرافـق تسـاهل الجهـات الرسـمية فـي تشـجيع وتسـهيل شـروط حيـازة الأسـلحة قلـق مـن تفاقـم العنـف الأهلـي داخـل إسـرائيل، وحديـث عـن ضـرورة اتخـاذ تدابيـر وتحديـد بعـض الشـروط والمعاييـر المطلـوب اسـتيفاؤها فـي المتقدمـين للحصـول علـى السـلاح، مـع إضافـة تسـهيلات للجنـود المسـرحين حديثًـا.

لـم ترتفـع أصـوات مناهضـة لتسـليح المجتمـع وللتحذيـر مـن خطـورة انتشـار الأسـلحة، وإذا وُجِـدَت أصـوات تعبـر عـن الرفـض أو القلـق مـن تكاثـر الأسـلحة بيـن أيـدي المواطنيـن فقـد تجاهلـت الأسـباب السياسـية والأمنيـة المتعلقـة بالاحتـلال وقمـع الفلسـطينيين، وركـزَت علـى سـلامة المجتمـع الإسـرائيلي نفسـه.

مـن جهـة ثانيـة لـم ترتفـع أصـوات مناهضـة لتسـليح المجتمـع وللتحذيـر مـن خطـورة انتشـار الأسـلحة، وإذا وُجِـدَت أصـوات تعبـر عـن الرفـض أو القلـق مـن تكاثـر الأسـلحة بـين أيـدي المواطنـين فقـد تجاهلـت الأسـباب السياسـية والأمنيـة المتعلقـة بالاحتـلال وقمـع الفلسـطينيين، وركـزَت علـى سـلامة المجتمـع الإسـرائيلي نفسـه،[٢١] فمثـلاً طالبـت جمعيـة حقـوق المواطـن بتحديـد عـدد التراخيـص بحجـة أن امتـلاء الشـوارع بالسـلاح ليـس الحـل وإنمـا المشـكلة بحـدّ ذاتهـا حيـث لا يجـوز تجاهـل مخاطـر مثبتـة تنجـم عـن السـلاح الموجـود فـي أيـدي المواطنـين العاديـين.[٢٢] وأضافـت أن هنالـك علاقـة مثبتـة بـين سـهولة نيـل السـلاح وبـين الانتحـار وحـالات القتـل داخـل العائلـة.[٢٣]

ويفيـد تقريـر وضعـه مركـز البحـث والمعلومـات فـي الكنيسـت الإسـرائيلي، نشـر فـي شـهر آب ٢٠٢١ أن فـي إسـرائيل قرابـة ٢٠٤ آلاف قطعـة سـلاح مرخصـة يملكهـا مواطنـون عاديـون ومؤسسـات رسـمية وشـركات حراسـة، وهـذا لا يشـمل طبعًـا السـلاح الموجـود فـي حـوزة رجـال الجيـش والشـرطة.[٢٤] مـن جهـة ثانيـة، يقـول التقريـر نفسـه إنـه ليـس مـن الممكـن إحصـاء قطـع السـلاح منتهيـة فتـرة الترخيـص أو غيـر المرخصـة، وبالتالـي هـي غيـر قانونيـة أيضًـا، وعددهـا يقـدر بعشـرات الآلاف.

دعـوة رئيـس الحكومـة بينيـت، وغيـره مـن حكومتـه، المواطنـين إلـى الخـروج إلـى الشـارع مـع سـلاحهم الشـخصي تذكـر بمواقـف يمينيـة منتشـرة فـي أكثـر مـن دولـة، ولا سـيما موقـف المحافظـين الجمهورييـن فـي الولايـات المتحـدة الذيـن يحتمـون بالبنـد الثانـي مـن دسـتور أميركا الـذي يضمـن حـق حمـل السـلاح، وينطلـق مـن فكـرة أن المجتمـع المسـلح يحافـظ علـى نفسـه ضـد أعدائِـه، مـع أن مـا يشـهده المجتمـع الأميريـي، فـي أوقـات

متقاربة، من أحداث إطلاق النار على أبرياء في المدارس والساحات العامة ينتج عن سهولة الحصول على السلاح والاحتفاظ به، حتى من قبل أناس مختلين عقليًا أو عنصريين يقدسون العنف ويمارسونه. وهو موقف تبنته حكومات إسرائيل المتتالية منذ سنوات، انطلاقًا من قناعة بأن من حق كل مواطن أن يحمي حياته وأملاكه وأن المواطنين الإسرائيليين المسلحين يشكلون جزءًا مهمًا من المناعة الأمنية في دولة إسرائيل. صحيح أن هذه هي مهمة الدولة في الأساس، لكن الدولة، في رأيهم، لا تستطيع أن تكون حارسة لكل شخص لذلك مقدرتها على تقديم الحماية محدودة. لذلك، وفي واقع مواجهة "الإرهاب" كما يدعي اليهود في البلاد، يصبح من المهم جدًا منح كل مواطن حق حيازة السلاح لكي يهتم بأمانه الشخصي.[٢٥]

نتائج هذه الدعوة قد تعود بقتل العديد من العرب في الشوارع، لكن يمكن أيضًا أن تؤدي إلى ازدياد محاولات سرقة الأسلحة الخاصة، كذلك يمكن أن يؤدي استعمال أناس لسلاحهم الشخصي دون خبرة ودراية وتدريب إلى إصابة مواطنين يهود أثناء استهداف مُهاجم عربي أو أي شخص عربي آخر، كما حدث مرارًا في السنة الماضية. هذا ناهيك عن أن التعامل مع السلاح كوسيلة مشروعة قد يحوله إلى وسيلة عادية لحل النزاعات عامة ومنها النزاعات العائلية.

٣,٢ إقامة تنظيمات يهودية شبه عسكرية

خلال هذه السنة، بادرت قوى من اليمين أبرزها أعضاء في حزب "قوة يهودية" الذي يقوده وزير الأمن القومي بن غفير إلى إقامة تنظيمات مسلحة في أكثر من منطقة في البلاد تأخذ على عاتقها، على نحو غير قانوني، صلاحية سلطوية محددة وواضحة هي حراسة أمن الجمهور والحفاظ على الأمن العام. في السنتين الأخيرتين، على الأقل، ومنذ الفترة التي مهّدت لاندلاع أحداث هبة أيار ٢٠٢١ ثم بعدها بشكل بارز، وكلما شاع شعور بانعدام الأمن الشخصي يخرج إلى الشوارع مئات المسلحين دون عملية تجنيد محدّدة أو تأهيل للمهام التي يأخذونها على أنفسهم، ودون أي إطار يشرف عليهم ويوجّههم. وقد رأينا هذا الأمر خلال مواجهات هبة أيار عندما شاركت مجموعات من المستوطنين في الضفة الغربية وناشطون من اليمين في المدن اليهودية المختلفة في المواجهات إلى جانب الشرطة في اقتحامها البيوت في الأحياء العربية في المدن المختلطة والاعتداء على العرب في شوارع المدن اليهودية.[٢٦]

في السنة الأخيرة، أُقيمت في النقب "دورية بارئيل" وهو تنظيم أمني أو مليشيا حقيقية، كما يعلن هذا التنظيم على صفحته في الانترنت، وتضم "دورية بارئيل" التي أقامها عضو الكنيست ألموغ كوهين، المعروف بمواقفه اليمينية وسلوكه العنيف، وقد انتخب للكنيست في الانتخابات الأخيرة عن حزب بن غفير،[٢٧] مئات المتطوعين من خريجي الوحدات القتالية في الجيش الإسرائيلي، الذين يُدعون في موقع الدورية الإلكتروني بـ "محاربين".[٢٨] تمنح الدورية لأعضائها صلاحيات مثل إجراء تفتيش، أو اعتقال، أو احتجاز، أو صلاحيات أخرى موازية لصلاحيات رجال الشرطة، وهم يعملون في منطقة بئر السبع، عومر،

لهابيم، ديمونا وبلدات أخرى في النقب، ولا يحتاج المرء إلى جهد كبير لكي يعرف أن التهديد الذي يدعيه ناشطو الدورية يأتي من طرف المواطنين العرب في منطقة النقب.

ليست دورية بارئيل ظاهرة فريدة في المشهد الإسرائيلي في السنوات الأخيرة، فهناك تنظيمات يهودية أخرى تعتمد الأساليب نفسها وتعادي الفلسطينيين في أماكن كثيرة، مثل تنظيم "لهافا"، و "لجنة إنقاذ النقب". وقبيل إقامة "دورية بارئيل" بأسبوعين أعلن عن تأسيس "تنظيم حراسة اللد" وهو تنظيم مؤلف من يهود مسلحين، يسعى، حسب تصريح مؤسسيه، إلى تجنيد أموال لشراء سيارات تتجول في المدينة بالاشتراك مع دوريات الشرطة، وإلى إقامة قوة أمنية تكون جاهزة للانتشار والانقضاض خلال دقائق بواسطة عشرات المتطوعين الذين يتلقون تدريبًا عسكريًا ملائمًا.[٢٩]

ومن المتوقع أن تحصل مثل هذه التنظيمات على دعم وتشجيع، بعد أن استلم بن غفير وزارة الأمن الداخلي التي سميت لاحقًا وزارة الأمن القومي، لا سيما في النقب، حيث المبادر لإقامة التنظيمات من حزب بن غفير وزميله المقرّب الذي يشاركه الأفكار نفسها بخصوص ما يسمونه غياب الحاكمية أو التحكم في النقب.

من الصعب تقدير عدد التنظيمات المدنية الموجودة التي تمنح نفسها الحق في "فرض القانون" على العرب اليوم، فالظاهرة واسعة تبدأ بمجموعات "واتساب" في الأحياء في المدن اليهودية والمختلطة وصولاً إلى تنظيمات واسعة مثل "هشومير هحداش" – الحارس الجديد، تنظيم هشومير هحداش تأسس قبل ١٥ عامًا، وهو تنظيم المتطوعين الأقدم والأكبر. يحصل متطوعو التنظيم على تأهيلهم في دورات رسمية لحرس الحدود، وهم يعملون بشراكة مع الشرطة في مواجهة الأعمال الإجرامية التي تطال الزراعة.

من الصعب تقدير عدد التنظيمات المدنية الموجودة التي تمنح نفسها الحق في «فرض القانون» على العرب اليوم، فالظاهرة واسعة تبدأ بمجموعات «واتساب» في الأحياء في المدن اليهودية والمختلطة وصولاً إلى تنظيمات واسعة مثل «هشومير هحداش» – الحارس الجديد، تنظيم هشومير هحداش تأسس قبل ١٥ عامًا، وهو تنظيم المتطوعين الأقدم والأكبر

إجمال

اعتقد المحللون والسياسيون والمشتغلون بالإعلام لفترة قصيرة، بعد الحسم السياسي الذي أنتجته الانتخابات البرلمانية الأخيرة لصالح الليكود والحريديم والصهيونية الدينية، وتحقّق قدرة إقامة حكومة ثابتة واستقرار في الحكم، أن حالة الاستقرار النظاميّ بعد تشكيل الحكومة من ائتلاف يبدو متماسكًا والانشغال بتنظيم شؤون الاقتصاد والمجتمع والعلاقات الخارجية بعد فترة صعبة سوف تخفّف من حدة التصدعات الاجتماعية عامة وعلى رأسها التصدّع السياسي، ومن مظاهر انفلات في أوساط أتباع تيار الصهيونية المتديّنة. لم يصمد هذا التفاؤل الساذج إلا أيامًا معدودة، فما أن قامت الحكومة الجديدة حتى انطلقت بقوة نحو تنفيذ مخططات وبرامج تتناسب مع توجهها السياسي الذي يتلخص في ترسيخ الطابع اليهوديّ لإسرائيل، وتنصاع لمطالب الحريديم والصهيونية المتدينة. من هذ الخطوات الانقلاب على محكمة العدل العليا وتقليص صلاحياتها باعتبارها، في نظر الليكود وحلفائه، عائقًا أمام الكنيست والحكومة في تنفيذ سياستهما، فرض قيود على حرية الصحافة، إلغاء تغييرات أجرتها الحكومة السابقة وغيرها.

لاقت هذه المخططات معارضة شرسة من المعسكر المناهض، فانطلقت مظاهرات أسبوعية يشارك فيها عشرات الآلاف وتجنّدت أوساط مختصة في شؤون القانون والقضاء ومؤسسات المجتمع المدني وفنانون وأدباء وعاملون في مجالات اقتصادية للوقوف في وجه الحكومة التي ازدادت إصرارًا على تنفيذ مخططاتها. يؤكد كل طرف أنه لا تراجع أمام الطرف الآخر بتصريحات ناريّة مناكفة وهو ما يزيد من حدة التصدعات كما نشهدها في التصريحات والسلوكيات من الأطراف المختلفة. لكنه ما زال سابقًا لأوانه التنبؤ بما ستسفر عنه هذه الحالة.

يستطيع المتابع للمشهد العام أن يلاحظ القلق العام من الوضع القائم في تصريحات بعض الشخصيات التمثيلية غير المحسوبة مباشرة على الأحزاب السياسية المتنافسة مثل رئيس إسرائيل أو رئيسة المحكمة العليا وقضاتها والمستشارة القضائية للحكومة وأدباء بارزين تحدثوا عن خطورة تراجع مستوى التضامن والتماسك داخل المجتمع وضعف شعور الإسرائيليين بالانتماء إلى الدولة والانخفاض في منسوب التفاؤل الجماعي بخصوص مستقبل إسرائيل والعيش المشترك فيها، جرّاء التوترات.

الهوامش

١ هذا التصريح لرئيس جهاز أمني مُهم في إسرائيل أثار ضجة إعلامية والكثير من التعقيبات المعارضة وأخرى المؤيدة. في كل الحالات كان هناك استغراب واضح من قيام رئيس الشاباك بالتحذير من تصدُّع المجتمع، على اعتبار أن الأمر يقع ضمن اهتمامات الحقل السياسي وليس الأمني.

٢ موشي غورالي، "ماذا يقصد رئيس الشاباك عندما يحذّر من الانقسام داخل الشعب؟"، موقع كلكاليست، منشور بتاريخ ١٢ أيلول ٢٠٢٢. انظر/ي الرابط الآتي: https://www.calcalist.co.il/local_news/article/s1mpzo2go .

٣ تسيبي يسرائيلي وروني بينس، "مؤشر الأمن القومي- بحث في الرأي العام ٢٠٢٠-٢٠٢١"، موقع معهد أبحاث الأمن القومي. Http://www.inss.org.il/he/publication/strategic-survey-6/1/2021 (آخر مشاهدة في ٢٠٢٢/١٢/٢٠)

٤ دافيد إيرز ويوآب ربينوفتش، "رئيس الشاباك الأسبق: الانقسام في المجتمع يمنح المخربين دافعية". موقع واينت، بتاريخ ١٢ أيلول ٢٠٢٢. انظر/ي https:// www.ynet.co.il/news/article/byw41gaei.

٥ موقع «المؤشر»، «إسرائيل تشعر أنها متصدعة-متصدّعة جدًا»، موقع «المؤشر»، بتاريخ ٣٠ تموز ٢٠٢٢. انظر/ي: https://bit.ly/3wHEGoS

٦ المصدر السابق.

٧ جادي طاوب، "ليس لأي حزب احتكار حصري للكراهية"، موقع هآرتس، بتاريخ ١ أيلول ٢٠٢٢. انظر/ي: https://www.haaretz.co.il/opinions/2022-09-01/ty-article-opinion/.premium/00000182-d467-d9c0-a3d3-fc7762570000

٨ جلعاد ملاّخ، لي كهنر، الكتاب السنوي للمجتمع الحريدي ٢٠٢٢- ملخص، ص ١٢-١٣ موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، نهاية كانون أول، ٢٠٢٢. انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3XSKPuj

٩ دودي درور، "بدل أن تكرهوا الحريديم- مكنوهم من الاندماج في الاقتصاد والمجتمع"، موقع غلوبس، بتاريخ ٢٩ تموز ٢٠٢٢. انظر/ي: https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001379992

١٠ انظروا فصل "هويّة يهودية" في البرنامج الانتخابيّ الشامل والمفصّل لحزب "الصهيونية الدينية" في الانتخابات البرلمانية الأخيرة على الرابط الآتي: https:// bit.ly/40gmsZ4 (آخر مشاهدة في ٢٠٢٣/١/٢٠)

١١ أوري فارطمان، مئير إلران، "المجتمع الإسرائيلي من منظور انتخابات ٢٠٢٢"، موقع معهد دراسات الأمن القومي، مباط عال ١٦٦٤، بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٢٢. انظر/ي: https://www.inss.org.il/he/publication/israel-elections-2022/

١٢ يريف موهر، "يقولون لنا إنه هنالك عسكرة من نوع آخر"، موقع هعوكتس، بتاريخ ٦ أيلول ٢٠٢٢. انظر/ي: https://bit.ly/3jlKu4d

١٣ باروخ كيمرلنغ، "العسكرة في المجتمع الإسرائيلي"، تيئوريا وبيكورت (نظرية ونقد) ٤ (١٩٩٣). انظر/ي: https://bit.ly/2v5E7Wn

١٤ يريف موهر، "يقولون لنا إنه هنالك عسكرة من نوع آخر"، مصدر سابق.

١٥ المصدر نفسه.

١٦ باروخ كيمرلنغ، "العسكرة في المجتمع الإسرائيلي"، مصدر سابق.

١٧ براك ربيد وشلومي هِلر، "بينيت إلى كل من لديه رخصة سلاح - هذا هو الوقت لحمله". موقع والا، بتاريخ ٣٠ آذار ٢٠٢٢. انظر/ي: https://news.walla.co.il/item/3497777

١٨ لجنة الأمن الداخلي في الكنيست، "ارتفاع بنسبة ٦٠٠٪ في طلبات ترخيص سلاح في أعقاب الأحداث الإرهابية في آذار" موقع لجنة الأمن الداخلي في الكنيست، بتاريخ ٣١ أيار ٢٠٢٢. انظر/ي: https://main.knesset.gov.il/Activity/committees/InternalSecurity/News/pages/31,5,22%D7%90.aspx

١٩ المصدر نفسه.

٢٠ يهوشوع براينر، "عدد الطلبات للحصول على رخصة سلاح ارتفع بأربعين ضعفًا في عشرة أيام" موقع هآرتس، ١ نيسان ٢٠٢٢. انظر/ي: https://www.haaretz.co.il/news/politics/2022-04-01/ty-article/00000180-5bab-d615-a9bf-dffba7570000

٢١ أنظروا مثلًا موقف بروفسور عوزي بن شالوم الذي لا يعارض تسليح المدنيين وإنما يركز على أهمية امتلاكهم الكفاءة لحيازة السلاح واستخدامه في الحيز العام. عوزي بن شالوم، "الكفاءة وليس الكمية"، موقع NEWS، ٥ نيسان ٢٠٢٢. انظر/ي: https://www.news1.co.il/Archive/0026-D-153776-00.html

٢٢ جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، "في أعقاب التماسنا: معايير حيازة السلاح المدني سوف تُنظم في القوانين"، موقع جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، https://www.acri.org.il/post/__653

٢٣ للاطلاع على خطورة السلاح الشخصي المرخص في مجال الخلافات العائلية، يمكن مراجعة موقع جمعية "المسدس على طاولة المطبخ". انظر/ي: https://bit.ly/3YfPKFi

٢٤ نوريت يحيموفتش كوهن، "مخالفات سلاح- معطيات ومجابهة السلطات للأمر"، مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست، ٢٠٢١. انظر/ي: https://fs.knesset.gov.il/globaldocs/MMM/55c6612f-2c28-eb11-811a-00155d0af32a/2_55c6612f-2c28-eb11-811a-00155d0a-f32a_11_18130.pdf

٢٥ رفائيل مينس، "حمل السلاح لغرض الدفاع عن النفس هو حق أساسي وليس امتيازًا"، موقع ميدا، ٨ آذار ٢٠٢٢. انظر/ي: https://bit.ly/2QDKpEt

٢٦ بار بيلج، "المئات من ناشطي اليمين اعتدوا على عرب في الرملة"، موقع هآرتس، ٢٠٢٢/٥/١١ https://www.haaretz.co.il/news/law/2021-05-11/ty-article/0000017f-db84-db22-a17f-ffb5e61d0000 (آخر مشاهدة في ٢٠٢٢/١٢/٢٢)

٢٧ ناتي بيفت، "بلدية بئر السبع تقدم منح لمن ينضم إلى الوحدة المسلحة التي أقامَها عضو "عوتسما يهوديت"، موقع هآرتس، ٨ تشرين الثاني ٢٠٢٢. انظر/ي:
https://www.haaretz.co.il/news/education/2022-11-08/ty-article/.premium/00000184-57e3-de18-a79e-dfef06fb0000

٢٨ موقع الإنترنت التابع لدورية بارئيل https://www.sayeret-barel.com/. على الموقع يمكن مشاهدة فيديوهات التدريبات شبه العسكرية التي يتلقاها أعضاء الدورية.

٢٩ جاء في تعريف أن أهداف التنظيم الأساسية هي: الحفاظ على أمن الجمهور بواسطة منع المسّ بالأرواح والممتلكات، حراسة وأمن مجموعات سكانية معرضة للاعتداءات، تشجيع الاستيطان في المدن المختلطة عبر ضمان الأمان الشخصي وتشجيع التطوع لأهداف الحراسة والأمن. ويعمل هذا التنظيم بواسطة نصب الكاميرات في الطرقات الموصولة بمقر تدخل سريع تابع للتنظيم. كما يفعّل التنظيم دوريات تجوب المدينة، تكون مسلحة حسب الضرورة. في الاجتماع الأول للتنظيم عُرضت مجموعة من الأسلحة الخفيفة التي يوصي التنظيم باستعمالها مثل السكاكين، العصي، غاز الفلفل، الكاميرات. كما حصل الحاضرون على تنزيلات بقيمة ١٠٠ شيكل في سعر دورة التدريب على إطلاق النار. كل هذه التفاصيل تترك الانطباع بأن ميليشيا يهودية مسلحة تقام في المدينة كما يحدث في النقب.

الفلسطينيون في إسرائيل: تفكك «المشتركة» وتفاقم القمع القومي وتصاعد نَوعي في الجريمة

عرين هواري

تحت المجهر

■ القائمة العربية الموحدة تشارك في الائتلاف الحكومي برئاسة بينيت–لابيد ■ تفكك القائمة العربية المشتركة وتفاقم الاستقطاب السياسي العربي في الداخل ■ بن غفير يتولى سلطات واسعة على الشرطة الإسرائيلية مصرحًا: «سنظهر من هو صاحب البيت» ■ اعتقال نحو ٢٧٠٠ مواطن عربي خلال أحداث هبة الكرامة وما بعدها ■ مقتل ١١٢ فلسطينيًا في إسرائيل بسبب العنف والجريمة

طلبة فلسطينيون من الداخل في وقفة تضامنية مع جنين في جامعة تل أبيب في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٢٣. (أ.ف.ب)

الملخص التنفيذي

استنكرت القائمة العربية الموحدة التي شاركت في حكومة بينيت–لابيد اعتداءات الحكومة الإسرائيلية على المسجد الأقصى، إلا أنها بقيت داخل الائتلاف مستمرة في تبني نهج التأثير على أمل تحقيق «إنجازات».

أسهم تفكك القائمة العربية المشتركة وما رافقه من خلافات وصراعات في زيادة نسبة التصويت بعد عودة كوادر الأحزاب للعمل من أجل إنجاح أحزابها والخوف من عدم نجاحها في اجتياز نسبة الحسم.

وفقًا للاتفاقيات الائتلافية لحكومة نتنياهو السادسة سوف تتوسع صلاحيات إيتمار بن غفير، وزير الأمن القومي، مما يعني زيادة في عنف الشرطة الإسرائيلية وعدائيتها وزيادة في الملاحقات السياسية نتيجة تحويل أي نضال سياسي إلى قضية أمنية لا سيما في منطقة النقب التي تعاني من التهجير اليومي.

اعتقال نحو ٢٧٠٠ مواطن عربي خلال أحداث هبة الكرامة وما بعدها، وقد قُدّمت ٥٤٨ لائحة اتهام ضد مواطنين عرب، بما يمثل نحو ٨٩٪ من لوائح الاتهام المقدمة بخصوص هذه الهبّة.

تنامي ظاهرتي العنف والجريمة في المجتمع العربي: خلال العام ٢٠٢٢، قتل ١١٢ فلسطينيًا في إسرائيل، وقد كان بين المقتولين ١٣ امرأة و٦٩ شابًا أصغر من ثلاثين عامًا وسبعة قتلى أصغر من ١٦ عامًا.

عكست اتفاقيات الحكومة الجديدة الائتلافية التعامل السياسي مع قضية الجريمة والعنف داخل المجتمع العربي عبر الدفع باتجاه مواجهتها على أساس قومي، انعكس ذلك في شعارين أساسيين رفعهما بن غفير عشية الانتخابات: الأول هو «سنظهر من هو صاحب البيت»، والثاني «سنعيد إلى الحيز العام الحكم والسيطرة».

المقدمة

استمرت ظاهرتا العنف والجريمة بإلقاء ظلالهما على الفلسطينيين وتهديد أمانهم الشخصي ومستقبلهم الجماعي، وعليه يفرد هذا الفصل مرة أخرى مساحة خاصة برصد تطورهما وتحليله خلال العام ٢٠٢٢. كما أضيف إليهما تصاعد مستوى الملاحقة السياسية والقمع في ظل حكومة بينيت- لابيد، ومن ثم تفكيك القائمة المشتركة بشكل نهائي عشية الانتخابات التي عقدت في تشرين الأول ٢٠٢٣ التي تشكلت في أعقابها حكومة من اليمين المتطرف، ينطوي تشكيلها على إسقاطات عدة على الفلسطينيين في الداخل وعلى مكانتهم ومستقبلهم والتي بدأت وجهتها تظهر حتى قبل تشكّلها ومن خلال اتفاقياتها الائتلافية التي عملت على تكريس القمع والملاحقات السياسية.

ينظر هذا الفصل إلى المشهد الفلسطيني داخل إسرائيل من خلال التركيز على أربعة محاور: أولًا، التفاعلات السياسية-الحزبية العربية سيما في ظل مشاركة القائمة العربية الموحدة في ائتلاف بينيت-لابيد الحكومي، ومن ثم تفكك القائمة العربية المشتركة على ضوء التحضير لخوض جولة انتخابات الكنيست الـ ٢٥ في الأول من تشرين الثاني ٢٠٢٢. ثانيًا، استشراف لحياة المجتمع الفلسطيني في ظل تشكيل حكومة نتنياهو السادسة، سيما أنها تنذر بالمزيد من السياسات العنصرية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل. الجزء الثالث من التقرير يتابع ملف الملاحقات والاعتقالات التي أعقبت هبة الكرامة في أيار ٢٠٢١، بالتركيز على سياسات حكومة بينيت-لابيد وأيضًا حكومة نتنياهو السادسة. أخيرًا، يفرد الفصل الحالي مساحة خاصة لرصد ظاهرتي العنف والجريمة وتحليلهما خلال العام ٢٠٢٢.

أولًا: الانتخابات والسياسة العربية في الداخل

صادق الكنيست في ٣٠ حزيران ٢٠٢٢؛ أي بعد سنة وأسبوعين من حكومة بينيت-لابيد على مشروع قانون حلّ نفسه، وأعلن عن تاريخ ١ تشرين الثاني يوم انتخابات للكنيست الـ ٢٥. لتنتهي الحكومة التي شملت لأول مرة حزبًا عربيًا إسلاميًا (القائمة الموحدة)، بعد أن أثبت هذا الحزب في أكثر من مفصل حرج استعداده لإعطاء الحكومة شبكة الأمان والفرص لتنجح. حدث ذلك على الرغم من القوانين والسياسات العنصرية التي مارستها هذه الحكومة تجاه الشعب الفلسطيني عمومًا وسياساتها تجاه سكان النقب، وتكثيف الاستيطان واقتحام المدن الفلسطينية واعتداءات الشرطة واقتحامات المتدينين الصهاينة الموالين لبعض أحزابها المتكررة للمسجد الأقصى وانتهاك حرمته. وقد أصدرت "الموحدة"، في أقصى حدّ وبعد إمعان حكومة الاحتلال في انتهاك حرمة الأقصى، بيانًا تستنكر فيه الاعتداء وتعلق فيه عضويتها في الائتلاف. وفي حين استنكرت الموحدة الاعتداءات بعد ارتفاع أصوات كثيرة من داخل الحركة الإسلامية وخارجها مطالبة إياها بالانسحاب، فإنها بقيت داخل الائتلاف مستمرة في تبني نهج التأثير على أمل تحقيق "إنجازات".

على الرغم من انحياز القائمة الموحدة لدعم الحكومة، سقطت حكومة بينيت–لابيد بسبب تناقضات داخلية فيها كان آخرها فشل الائتلاف في تمرير قانون "أنظمة طوارئ يهودا والسامرة" وهو القانون الذي يشرعن تمديد أنظمة الطوارئ في الضفة الغربية، والذي فشل الكنيست في تمديده لأول مرة في ٦ حزيران ٢٠٢٢، مما جعل الإبقاء على الحكومة متعذرًا، ومما جعل بينيت ولابيد يصلان إلى قرار مشترك يقضي بحل الكنيست والذهاب إلى انتخابات.

خلقت المعركة الانتخابية التي لحقت حل الكنيست تحديات جديدة داخل الحركة السياسة الفلسطينية في إسرائيل، في الأساس أمام القائمة المشتركة (التي كانت تضم الحركة العربية للتغيير، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والتجمع الوطني الديمقراطي)، حيث أعادت هذه المعركة إلى المركز السؤال المتعلق بخطاب التأثير ودور الأحزاب العربية في سياق الصراعات بين المعسكرين المتصارعين (معسكر نتنياهو ومعسكر مناهضي نتنياهو). وقد أدت الخلافات إلى تفكك المشتركة في النهاية وخوض الانتخابات البرلمانية بثلاث قوائم تطرح تصورات مغايرة.

تنافست في الانتخابات ثلاثة تيارات عربية:

١. القائمة العربية الموحدة: تتبنى خيار التأثير عبر لعب دور بيضة القبان من خلال التمركز بالقضايا المطلبية والمدنية والابتعاد عن الانخراط في القضايا الوطنية كأساس للانخراط في الائتلافات الحكومية، (وهو ما ثبت لاحقًا فشله التام، حيث غالبًا ما يغلب على القضايا المدنية إسرائيليًا الطابع السياسي والأمنيّ).
٢. الحركة العربية للتغيير والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة: تبني أسلوب التكتيك؛ أي المحافظة على الخطاب والمطالب الوطنية وعدم إغلاق الباب أمام الانخراط بمسألة التوصية ومن دون أن يعني ذلك الانخراط في الائتلاف الحكومي، ورفض اتخاذ قرار مسبق بالامتناع عن التوصية كي لا يحدد ذلك قدرتها على المناورة، مع الحفاظ – كما تقول – على المواقف الوطنية.
٣. التجمع الوطني الديموقراطي: الامتناع عن الدخول في لعبة المعسكرات ورفض التوصية وفكرة المناورة للتأثير، وذلك من منطلق الربط البنيويّ بين القضايا الوطنية والقضايا المطلبية وبين الشأن اليومي والشأن القومي.

أسهم تفكك المشتركة وما رافقه من خلافات وصراعات في زيادة نسبة التصويت بعد عودة كوادر الأحزاب للعمل من أجل إنجاح أحزابها والخوف من عدم نجاحها في اجتياز نسبة الحسم، بحيث ارتفعت نسبة التصويت لتصل إلى ٥٣,٢ بالمائة بعد أن انحدرت في انتخابات العام ٢٠٢١ إلى ٤٤,٦ بالمائة. وقد حصلت القائمة الموحدة على ٣٥,٢٪، وحصلت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحركة العربية للتغير على ٢٨,٨٪؛ وحصل التجمع الوطني الديمقراطي على ٢١,٧٪ من الأصوات.[١] وتشير نتائج الانتخابات إلى ارتفاع الاستقطاب السياسي داخل المجتمع الفلسطيني بين التيارات الثلاثة.

ثانيًا: حكومة نتنياهو الجديدة: من العنصرية نحو الفاشيّة

إن سياسات إسرائيل العنصرية نحو المواطنين الفلسطينيين ليست بجديدة، حيث لا يشير واقعهم إلى عقود من التمييز نحوهم كأقلية فحسب، وإنما يعيش فلسطينيو الداخل منذ إقامة إسرائيل في ظل بنية عنصرية تقوم في أفضل حالاتها على إقصائهم، بدءًا فرض الحكم العسكري عليهم الذي استمر عشرين عامًا، مرورًا بعقود من العنصرية وسياسات المحو والنهب ومصادرة الأرض وهدم البيوت والملاحقات السياسية. ومنذ حكومة نتنياهو عام ٢٠٠٩ شهدت هذا السياسات تصعيدًا انعكس في مجموعة من القوانين كقانون النكبة، وقانون القومية وغيرها. لكن حكومة نتنياهو الجديدة تمتاز بأنها تتشكل بشكل خاص من أحزاب يمينية ودينية متطرفة تعلن عداءها للعرب وعنصريتها تجاههم بشكل مباشر. فوفقًا للتحالفات داخل أحزاب الحكومة، سوف تتوسع صلاحيات إيتمار بن غفير، وزير الأمن القومي (سابقًا وزير الأمن الداخلي)، مما يعني زيادة في عنف الشرطة وعدائيتها وزيادة في الملاحقات السياسية نتيجة تحويل أي نضال سياسي إلى قضية أمنية، لا سيما في منطقة النقب التي تعاني من التهجير اليومي. يأتي هذا بالتوازي مع مطالبة الأحزاب المتدينة بلجم جهاز القضاء الذي من المفروض أن يشكل ضابطًا للسلطة التنفيذية والتشريعية الأمر الذي سيؤثر بالضرورة على حقوق المواطنين الفلسطينيين، وبشكل خاص على حقوق المعتقلين جراء الملاحقات السياسية.

كما أن حزب "عوتسما يهوديت" بقيادة بن غفير حصل على وزارة تطوير الجليل والنقب ليتمكن من السيطرة على مشروع تهويد الجليل والنقب والتحكم في قضايا التخطيط والإسكان وفق أجندته.[٢] وقد كشفت الاتفاقيات الائتلافية عن العديد من السياسات العنصرية والخطرة حتى على وجود الفلسطينيين كمواطنين. ففي قراءته للاتفاقيات الحكومية، يرى مركز عدالة بأنها تكرس التفوق العرقي اليهودي والفصل العنصري كمبدأ ناظم للدولة: سياسة شرطية عرقيّة، إلغاء توصيات لجنة أور بشأن إطلاق النار، استخدام أدوات فتاكة للقتل وإعطاء الشرطة والجنود حصانة من المساءلة، ترسيخ قانون منع لم الشمل، تعميق سياسة التهويد، التمييز في الخدمات، تقليص صلاحيات المحكمة العليا وغيرها من الإجراءات العنصرية والتمييزية.[٣] وفي خطوة تعلن بها الحكومة عن تميزها عن سابقاتها، أصدر المفتش العام للشرطة الإسرائيلية، يعقوب شبتاي، أوامر لقادة الجهاز بمنع رفع العلم الفلسطيني في "الأماكن العامة"، بعد تلقيه أمرًا من وزير الأمن القومي في الحكومة الإسرائيلية، بن غفير، الذي اعتبر رفع الأعلام الفلسطينية "تعبيرًا عن الدعم لمنظمة إرهابية وتحريضًا ضد دولة إسرائيل". جاء ذلك ردًا على رفع العلم الفلسطيني في استقبال الأسير المحرر كريم يونس.[٤] تجدر الإشارة إلى أن حكومة بن غفير لم تكن السباقة في الأمر، حيث صادقت الكنيست خلال فترة حكومة بنيت–لابيد، بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١، في قراءة تمهيدية، على مشروع قانون يمنع رفع العلم الفلسطيني في مؤسسات

تمولها الحكومة وبضمنها الجامعات، بدعم وتأييد ٦٣ عضو كنيست ومعارضة ١٦عضوًا فقط.[٥]

في مقابل التطرف الإسرائيلي وتراجع النضال الفلسطيني داخل الخط الأخضر، نشهد بروز مواقف وتقارير مؤسسات حقوقية دولية مثل منظمة العفو الدولية أمنستي، وإسرائيلية مثل مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في المناطق المحتلّة "بتسيلم"، اللتين أصدرتا تقارير وصفت إسرائيل بأنها نظام أبارتهايد تجاه الفلسطينيين في المناطق المحتلة عام ٦٧ وكذلك داخل الخط الأخضر.

أصدر المفتش العام للشرطة الإسرائيلية، يعقوب شبتاي، أوامر لقادة الجهاز بمنع رفع العلم الفلسطيني في «الأماكن العامة»، بعد تلقيه أمرًا من وزير الأمن القومي في الحكومة الإسرائيلية، بن غفير، الذي اعتبر رفع الأعلام الفلسطينية «تعبيرًا عن الدعم لمنظمة إرهابية وتحريضًا ضد دولة إسرائيل.»

ثالثًا: عام على هبة الكرامة في أيار: الملاحقات والتحريض مستمرّان

مرّ عام ونصف عام على أحداث هبة الكرامة في أيار التي شارك فيها الفلسطينيون على طرفي الخط الأخضر وفاجأت الأجهزة السياسية والأمنية في إسرائيل، واتسعت لتشمل ٢٥٠ موقع اشتباك بين اليهود والعرب في تلك الفترة، وأدت إلى سقوط الشهيدين موسى حسونة من اللد ومحمد كيوان من أم الفحم. وقد شنت الأذرع الأمنية الإسرائيلية، الشرطة والشاباك، لاحقًا للهبّة حملات عقابية ضد فلسطينيي الداخل تحت ما يسمى "حملة النظام والأمن" اعتقلت خلالها وبعدها آلاف الفلسطينيين وقدّمت لوائح اتهام ضد المئات منهم.[٦]

تشير المعطيات الصادرة في أيار ٢٠٢٢ بأنّ ٢٧٠٠ مواطن عربي اعتقلوا خلال أحداث هبة الكرامة، وقد قُدّمت ٥٤٨ لائحة اتهام ضد مواطنين عرب (بنسبة ٨٩٪ من اللوائح المقدمة في أعقاب الهبة).[٧]

وما زال المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل بعد سنة ونصف السنة ما بعد هبة الكرامة يعاني العنصرية ويقاومها بمستوياتها المختلفة، بدءًا بالسياسات العنصرية والملاحقات السياسية والتمييز في الملاحقات البوليسية والأحكام القضائية، مرورًا بالتحريض السياسي بين النخب والإعلام والجمهور العريض في إسرائيل، والتمييز والتحريض في أماكن العمل. ناهيكم عما تعد به حكومة اليمين الفاشي المتشكلة حديثًا. فقد أشار الاستطلاع الذي أجراه "مركز ضحايا العنصرية" التابع للمركز الإصلاحي للدين والدولة في إسرائيل في الربع الأول لعام ٢٠٢٢ بأنّ النسبة الأعلى من التحريض والعنصرية في المجال العمومي كانت من نصيب المواطنين العرب في إسرائيل، حيث أجاب ٩٤٪ من المستطلعين العرب بأنّهم واجهوا وصمًا عنصريًا في الحيز العام، وأفاد ٦٩٪ منهم بأنّ مقدار التحريض كان عاليًا. وقد تصدّر مطار بن غوريون، من وجهة نظر المستطلَعين، المكان الأكبر لمواجهة العنصرية والتمييز (٤١٪)، تليه المؤسسات الأكاديمية (٢٦٪).

الازدواجية: معاقبة الضحية وحماية الجلاد

شددت الشرطة الإسرائيلية – بالتكامل مع الهيئات القضائية في إسرائيل – العقاب على المواطنين الفلسطينيين الذين شاركوا في أحداث هبة أيار بالتوازي مع إغلاق الملفات ضد الأفراد اليهود الذين شاركوا في قمع العرب، وقد توسعت سياسة الإفلات من العقاب لتشمل المستوطنين وحملة السلاح من غير عناصر الأمن. ويشير بيان مركز عدالة لحقوق الأقلية العربية في ذكرى ٢٢ عامًا لـ "هبة أكتوبر" أن إسرائيل لا تزال تتقدم على سلم القمع الوحشي، وتستعمل العنف المفرط والأدوات غير القانونية لتفريق المظاهرات والتجمعات وتنتهك حق الاحتجاج، وحق الفلسطينيين في التعبير، وعلى رأس وسائل القمع وأخطرها، سياسة عدم المحاسبة والإفلات من العقاب حين يكون المتهم يهوديًا.[٨]

(أ) المجرم اليهودي والإفلات من العقاب

أغلقت النيابة العامة في تشرين الأول ٢٠٢١ ملف المشتبهين اليهود بقتل الشهيد موسى حسونة من اللد الذي استشهد إثر تعرضه لإطلاق نار من مستوطنين في أيار ٢٠٢١، ليقدم مركز عدالة في نهاية نيسان ٢٠٢٢ استئنافًا باسم عائلة الشهيد ضد إغلاق الملف كاشفًا بأن هناك أدلة كافية جدًا لتقديم المجرمين للمحاكمة وإدانتهم بتعمد القتل، وأن إغلاق مئات الملفات كان ناتجًا عن ضغط سياسيّ وتدخل جهات بالشرطة إضافة لتقاعس بعض موظفي الشرطة.[٩] وبالتوازي قام قسم تحقيقات الشرطة (ماحاش) في وزارة العدل الإسرائيلية في أيلول عام ٢٠٢٢ بإغلاق ملف الشهيد الثاني في هبة أيار محمد كيوان محاميد، الذي استشهد بعد أن أطلقت الشرطة الإسرائيلية النار باتجاهه.[١٠] وفي دليل إضافي على اتباع القضاء الإسرائيلي التوجه نفسه في سياسة عدم المحاسبة وفي التأثر من الضغط السياسي، كشفت تصريحات النائب السابق لرئيس قسم التحقيق مع عناصر الشرطة (ماحاش)، موشيه سعدة، في تموز ٢٠٢٢ عن تورط مسؤولين إسرائيليين سابقين في الضغط على (ماحاش) لإغلاق ملف الشهيد يعقوب أبو القيعان،[١١] الذي قتل برصاص الشرطة في كانون الثاني ٢٠١٧، أثناء اقتحامها قرية أم الحيران وهدم منازلها.[١٢]

(ب) الشاب العربي والعقاب السياسيّ

منذ شهر أيلول ٢٠٢٢ أصدرت المحاكم الإسرائيلية مجموعة من الأحكام بحق شباب شاركوا في أحداث هبة الكرامة في أيار ٢٠٢٢ ، تميزت بقسوتها ووصلت في أقصاها إلى السجن ١٥ عامًا وأخرى إلى ٧–١٠ أعوام إضافة إلى الغرامات التي فرضت.[١٣] واعتبرت الأطر السياسية والمؤسسات الحقوقية بن هذه الأحكام خطيرة من الناحية القانونية والسياسية والأمنية، وفيها محاولة ترسيخ "روح نظام حكم عسكري جديد" ينعكس في الأجهزة المختلفة: الشرطة والقضاء، وبأن المنظومة القضائية في إسرائيل تهرول نحو التطرف، وتتعامل بازدواجية وتنصاع للتوجيهات السياسية وللأجواء التحريضية والعنصرية.[١٤]

في مواجهة الملاحقات

عقد أهالي المعتقلين مؤتمرًا صحافيًا في مدينة عكا في الخامس من كانون الأول ٢٠٢٢ لإسماع صرختهم ضد الأحكام، وللمطالبة بوقف اعتقال أبنائهم، كما عبروا عن شعورهم بـ"الوحدة في هذه المعركة دون دعم من القيادة المحلية السياسية والوطنية الفلسطينية".

وقد عقد أهالي المعتقلين مؤتمرًا صحافيًا في مدينة عكا في الخامس من كانون الأول ٢٠٢٢ لإسماع صرختهم ضد الأحكام، وللمطالبة بوقف اعتقال أبنائهم، كما عبروا عن شعورهم بـ"الوحدة في هذه المعركة دون دعم من القيادة المحلية السياسية والوطنية الفلسطينية". هذا في الوقت الذي تحضر فيه إلى المحاكم حافلات المستوطنين الذين يقذفون المعتقلين وأهاليهم بالشتائم.[١٥] وقد عبّر أهالي المعتقلين عن المشاعر نفسها في سياقات مختلفة أخرى، حيث من ناحية يدعون الجميع والقوى السياسية للتحرك من أجل دعم المعتقلين ويعبرون عن استيائهم من اقتصار المشاركة الشعبية على أهالي المعتقلين وبعض النشطاء السياسيين.[١٦] وفي مبادرة من نشطاء سياسيين بمشاركة صحافيين وحقوقيين وأهالي المعتقلين، أقيم اجتماع بهدف طرح أفكار لمساعدة المعتقلين وأهاليهم ودعم تنظمهم، وانبثق عنه لجنة مكونة من أهالي معتقلي هبة الكرامة وأخرين قانونية وإعلامية، بهدف العمل عن كثب في ملف معتقلي هبة الكرامة.[١٧]

رابعًا: الجريمة والعنف داخل المجتمع العربي

ما زالت قضية العنف تتصدر جميع القضايا التي أقلقت المجتمع الفلسطيني داخل الخط الأخضر هذا العام.[١٨] فعلى الرغم من قيام شرطة إسرائيل ببعض الحملات التي داهمت خلالها مستودعات أسلحة ومواقع وبيوت عائلات أشخاص مرتبطين بالجريمة، فإن المخططات والقرارات والوعود التي قدّمتها حكومة إسرائيل بهذا الصدد، لم ترتق لمستوى علاج الظاهرة. ومع تعيين بن غفير وزيرًا للأمن الداخلي تم تحويل القضية لقضية "أمن قومي" بشكل كامل، وبالتالي التعامل معها من منطلقات تثبيت السيادة اليهودية التي يتوقع لها في السنة القادمة – في أعقاب تشكيل حكومة نتنياهو التي تضم بن غفير وسموتريتش – أن تشتبك مع سياسات أكثر عنصرية وأكثر ارتباطًا بمنظومة الأمن الإسرائيلية.

في حجم الظاهرة، وفي سياسات إسرائيل حولها

قتل خلال العام ٢٠٢٢، ١١٢ مواطنًا من داخل الخط الأخضر[١٩] وقد كان بين المقتولين ١٣ امرأة و٦٩ شابًا أصغر من ثلاثين عامًا، وسبعة قتلى أصغر من ١٦ عامًا.[٢٠] وفي ما لم ترتفع أعداد القتلى مقارنة بالعام ٢٠٢١، فإن العنف شهد

قتل خلال العام ٢٠٢٢، ١١٢ مواطنًا من داخل الخط الأخضر وقد كان بين المقتولين ١٣ امرأة و٦٩ شابًا أصغر من ثلاثين عامًا، وسبعة قتلى أصغر من ١٦ عامًا.

هـذا العـام تصعيـدًا نوعيًـا عبـر تزايـد اسـتهداف أطفـال وأحـداث وتصاعـد إطـلاق النيـران فـي بيـوت عـزاء ومراكـز المـدن والأحيـاء السـكينة. ولـم تقـم الشـرطة بحـل إلا ٢٠,٦٪ مـن حـالات القتـل.[٢١]

.. في موقع جريمة في اللد. (أرشيفية)

يشـير التقريـر الـذي أعدتـه صحيفـة هآرتـس[٢٢] بمناسـبة مـرور عـام علـى إقامـة "قسـم القضـاء علـى الجريمـة فـي المجتمـع العربـي" (سـيف) داخـل الشـرطة،[٢٣] بـأن جميـع كبـار مسـؤولي الشـرطة تقريبًـا يجمِعـون علـى التشـكيك فـي نجـاح هـذا القسـم فـي إحبـاط ولـو عمليـة قتـل واحـدة. فقـد قـال أحـد المسـؤولين الكبـار فـي الشـرطة حسـب مـا جـاء فـي التقريـر "مـا زلنـا غيـر ناجحـين فـي إحبـاط عمليـات القتـل ولا نسـتطيع أن نحـدد العمليـة القادمـة". وقـد أشـارت، بنـاء علـى مـا ورد فـي التقريـر، بعـض المصـادر فـي الشـرطة أنـه منـذ البدايـة كان واضحًـا أن هـذا القسـم لـم يعطَ إلا صلاحيـات شـكليّة، وأنهـم يرونـه ملجـأً لضبـاط لـم يجـدوا لهـم أماكنَ فـي وحـدات أخـرى. وقـد شـكّكت أوسـاط فـي وزارة الأمـن الداخلـي بأهميـة وجـوده أصـلًا. وتجـدر الإشـارة إلـى أن مـن تـرأس هـذا القسـم عنـد إقامتـه كان الضابـط جمـال حكـروش، الـذي اسـتقال فـي أعقـاب انتشـار فيديـو يوثّقـه وهـو يقفـز فـوق الشـاب غـازي أمـارة بعـد تعرضـه للطعـن الـذي أدى بـه إلـى المـوت.[٢٤] وكانـت حكومـة بينيت–لبيـد قـد أقـرت فـي تشـرين الأول ٢٠٢١ خطـة لمعالجـة الجريمـة فـي المجتمـع العربـي للسـنوات ٢٠٢٢–٢٠٢٦ شـملت ضمـن أهدافهـا التقليـل مـن الجريمـة وتفكيـك منظماتهـا ورفـع الإحسـاس بالأمـان وزيـادة الحصانـة المجتمعيـة، وقـد رصـدت لهـا مبلـغ ٢,٤ مليـار شـيكل.[٢٥]

تـرى شـخصيات سياسـية وأكاديميـة فلسـطينية أن اسـتفحال الجريمـة مرتبـط بشـكل جـذري بالسياسـيات الإسـرائيلية المسـتمرة والمتصاعـدة منـذ العـام ٢٠٠٠ وبعـد الانتفاضـة الثانيـة.[٢٦] وقـد أشـار رئيـس لجنـة المتابعـة

العليا للجماهير العربية داخل الخط الأخضر محمد بركة في إحدى مقابلاته إلى أنّ نسبة المتورطين في الجريمة بين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر لا تتعدّى الـ ١٪ وهم معروفون، لكن ما يقويهم هو الحصانة التي يحصلون عليها من المؤسسة الإسرائيلية.[٢٧] ويوافقه الرأي رضا جابر، مدير المركز العربي لمجتمع آمن، الذي يشير إلى أنّ الخطة التي أطلقت منذ سنة ونصف السنة لم تنتِج إلا ازدياد الوضع سوءًا من حيث الضحايا، ومن حيث تطوّر اقتصاد جريمة داخل المجتمع العربيّ. ورأى جابر بأنّ الجهاز التنفيذي يتعامل مع الحالات انتقائيًا بناء على الغضب الجماهيري في كل حالة، لكن دون أن يشتبك مع أسبابها أو مع عناصر الإجرام بشكل مباشر.[٢٨] ويرى ٧٥٪ من الفلسطينيين في الداخل بحسب استطلاع مركز مدى السنوي الذي نشر في آذار ٢٠٢٢ أن أداء المؤسسات الإسرائيلية في مواجهة الجريمة والعنف سيء وسيء جدًا.

وفي مقاربة لتفاقم ظاهرة العنف والجريمة من زاوية انخراط الشباب الفلسطيني داخل الخط الأخضر فيها،[٢٩] يخلص البحث الذي أجرته جمعية بلدنا للشباب العرب، اعتمادًا على تحليل ٧٤ مقابلة معمقة، ومجموعات بؤرية أجريت مع شباب من داخل الخط الأخضر،[٣٠] إلى أنّ هنالك ثلاثة عوامل مركزيّة جعلت الجريمة إطارًا جاذبًا للشباب الفلسطيني في الداخل، أوّلها السعي نحو المكانة الفردية أي الحصول على اعتبار، حيث في ظل قمع المسارات الصحيّة للحصول على المكانة وجد بعض الشباب الجريمة مسلكًا للحصول على هذه المكانة التي "تؤهلهم" للقيام بدور الإصلاح وبأدوار في السياسة المحلية والمناسبات الاجتماعيّة، ليشكّل الشاب المنخرِط في الجريمة نموذجًا يحتذى، وأما السبب الثاني فهو العائد الاقتصاديّ الذي تصاعدت أهميته في ظل سياسات الإفقار وفتح عالم الجريمة المجال لهؤلاء الشباب للربح السريع لا سيّما في سياق تشابك السياسات النيوليبرالية مع تهميش المجتمع الفلسطيني اقتصاديًا مما أنتج حاجات استهلاكية مبالغ فيها كان لها وطأة على شريحة الشباب كونهم الأضعف اقتصاديًا. ولتشكّل السوق السوداء تجسيدًا للعلاقة بين الجريمة والاقتصاد والمجتمع. وأما العامل الثالث بناء على البحث، فهو الأجواء التي يصبح فيها العنف مصدرًا لتوليد العنّف، حيث في الواقع الذي يعيش فيه الأشخاص في ظل انعدام الأمن يتجه البعض إلى البحث عن الأمان المفقود من خلال الانخراط في عالم الجريمة والعنف.[٣١]

وما زال الموقف الفلسطيني داخل الخط الأخضر يشير إلى أن الجريمة هي "نتاج تواطؤ الشرطة المتآمرة مع منظّمات الإجرام".[٣٢] ولكن دون مبادرة جديّة لتغيير الأدوات القديمة في التعامل مع الشرطة، التي من الواضح أنها لم تجد نفعًا مع منظمات الجريمة، حيث لم تقم لجنة المتابعة أو أي من الأحزاب الفاعلة أو السلطات المحلية بمراجعة أدوات عملها في مواجهة الجريمة أو تقديم أي مقترح لتحرك مختلف مقابل الشرطة، على الرغم من أن مثل تلك الاقتراحات وضعت على طاولة المتابعة قبل بضعة أعوام، حين كانت نسبة القتل في المجتمع العربي ٧٠ قتيلًا (٢٠٠٧-٢٠١٥)، أي قبل أن ترتفع في السنوات

الأخيرة إلى ما متوسطة ١٢٠. أي أن نسبة الجريمة استفحلت لتزداد بنسبة٧٠٪ خلال الفترة التي تصدرت فيها الأجندة السياسية واهتمام الناس!

و/بالتالي، يأتي هذا التصعيد في واقع الجريمة وفي التفكك المجتمعي الذي يرافقه، بالتوازي مع الضعف البارز في الخطوات النضالية ذات البعد القطري الجماعي والإستراتيجيّ، ولا ينعكس في ضعف الخطوات النضالية فحسب، بل الأهم في عدم وجود خطاب وموقف موحد حول خطورة الشرطة وخطورة التعامل معها، وضرورة مقاطعتها مثلًا. حيث يؤمن بعض السياسيين بأنّ المشكلة ليست في الشرطة، هنالك من يتعاون معها، هنالك رؤساء سلطات وصلوا الحكم بفضل مساندة عصابات الجريمة. مما جعل هذه العوامل "بنيوية"، لكن يتم إعادة إنتاجها بسبب ضعف الإرادة اللازمة لمواجهتها ودفع الثمن. في ظل هذا التعاطي المجتمعي مع الجريمة الفاقد لرد مركزيّ موحّد وتعبوي وبغياب سردية جماعية ملزمة تجاه الشرطة وتجاه عصابات الجريمة معًا، يقتصر الرد على مظاهرات وبيانات استنكار غير خاضعة لإستراتيجية فعل تصاعديّ فما تلبث أن تستنفد نفسها. وبالتالي، تُظهِر متابعة الحِراكات الشعبية في مواجهة استفحال ظاهرة الجريمة، بأنها اقتصرت على مبادرات محليّة عفويّة، نظّمت في أعقاب أحداث قتل عينية، دعا لها وشارك فيها على الغالب أهل البلدة ومؤسساتها المحليّة.[٣٣] نُظِّمت هذه النشاطات من قبل أهالي القتلى أو لجان شعبية محلية وساهمت في تنظيمها السلطات المحلية أو قوى دينية أو شبابية محلية. وشارك فيها سواء كانت مظاهرات أو خيام اعتصام أو فعاليات ثقافية مندوبون عن لجنة المتابعة العليا أو عن لجان إفشاء السلام التي انبثقت عنها في العام الماضي. لكنّ هذه الفعاليات، وعلى الرغم من استنفارها وهبّتها الملتزمة والقلقة لمواجهة الجريمة محليًا، فلم ترقَ إلى مستوى التعامل مع خطورة الظاهرة قطريًا، لا في ما يتعلق باستفحال حالات القتل والعنف ولا في ما يتعلق بخطورة الظاهرة على النسيج الاجتماعي وعلى التكافل بين أبناء المجتمع وبناته. وأما لجنة المتابعة العليا، فقد اكتفت بإصدار البيانات التي تحمّل الحكومة وسياساتها المسؤولية الكاملة عن الجريمة وبالدعوة إلى تنظيم مظاهرات أمام مراكز الشرطة وبمناشدة الجماهير المشاركة في الفعاليات المحليّة وإرسال مندوبين عنها.[٣٤] ذلك دون أن يكون لهذه النداءات أي صدىً داخل المجتمع، مما يؤكد على الإحباط المجتمعي من ناحية وتدني مكانة اللجنة وغياب عمقها الشعبيّ من ناحية أخرى، وغياب الإستراتيجية والتعبئة السياسية حول هذه القضية.

> **يأتي هذا التصعيد في واقع الجريمة وفي التفكك المجتمعي الذي يرافقه، بالتوازي مع الضعف البارز في الخطوات النضالية ذات البعد القطري الجماعي والإستراتيجيّ، ولا ينعكس في ضعف الخطوات النضالية فحسب، بل الأهم في عدم وجود خطاب وموقف موحد حول خطورة الشرطة وخطورة التعامل معها، وضرورة مقاطعتها.**

قامت لجنة إفشاء السلام التي أقيمت عام ٢٠٢١ ويرأسها الشيخ رائد صلاح بتوقيع ميثاق السلم الأهلي، الذي يدعو لحل النزاعات بطرق سلمية، في أكثر من ٥٠ بلدة، وأقامت منذ تأسيسها لجان إفشاء سلام في سبعين بلدة ولجانًا إقليمية وندوات توعوية وورشات في المدارس ومسيرتين للدراجات النارية.[٣٥]

وبينما تشدد لجان إفشاء السلام على أهمية السلم الأهلي، وعلى أهمية التوعية للارتقاء بمجتمع خال من العنف فإنها لا تشتبك مع القضية المركزية وهي سياسات الدولة، ولا مع ضرورة العمل على مواجهة منظمات الجريمة أو مقاطعة أفرادها. وركزت عملها في إقامة فروع محلية وبالمشاركة في أو المبادرة لعقد رايات صلح في بعض البلدات العربية في أعقاب أحداث قتل.

نشير هنا بشكل لافت للنظر إلى أنّه حتى ظهور نتائج الانتخابات الأخيرة وقيام الحكومة نتنياهو السادسة، وتعيين بن غفير كوزير للأمن الداخلي وتوسيع صلاحياته، لم يستنهضوا أي فعل سياسيّ جدي لا من قبل المتابعة ولا من قبل الأحزاب السياسيّة إلى حين كتابة هذا الفصل في كانون الثاني ٢٠٢٣.

تجدر الإشارة إلى أن بعض الأطر النسوية والنسائيّة التي تعمل على مناهضة العنف الجندري، بادرت إلى تنظيم مسيرات ووقفات احتجاجية ذات طابع قطري لمناهضة العنف الجندري، باشتباكه مع الجريمة داخل المجتمع العربي. فقد قامت جمعية نساء ضد العنف في نهاية كانون تشرين الثاني وبداية كانون الأول، بالمبادرة لحملة[٣٦] تحت شعار" بكفي حاملة دمي ع كفي" التي دعت خلالها أطرًا نسوية وأحزابًا ومؤسسات حقوقيّة وإعلامية للمشاركة في مسيرتين متزامنتين ضد الجريمة والعنف، الأولى على مفرق عكا–صفد والثانية أمام مركز شرطة وادي عارة. وقد حملت المسيرة مقولة "نرفع صوتنا عاليًا ضد العنف والجريمة، ضد العنف ضد النساء، ضد قتل النساء في الداخل، وضد انتشار السلاح، حقنا بحياة آمنة ليس مطلبًا موسميًا، بل نضال علينا مواصلته".[٣٧] وبالتوازي قام التنظيم النسوي "كيان" بفعاليات نسوية وضعت نصب أعينها مناهضة العنف الجندري والجريمة وتقاطعهما معًا من خلال نشاطات هدفت إلى تفكيك العلاقة بين منظمات الجريمة وأصحاب صنع القرار في السلطات المحلية، داعيات إلى إدخال الأصوات النسوية في مواجهة هذه المنظومات المتواطئة وتحديدًا من خلال تشديدها على الفساد في الحكم المحلي.[٣٨] وقد نظمت مجموعة الأمهات الثكالى وقفة احتجاجية في تشرين الأول أمام مقر شرطة حيفا احتجاجًا على تفشي الجريمة ومطالبة الشرطة بالتحرك وعدم التقاعس في محاربتها.[٣٩]

الجريمة وحكومة نتنياهو الجديدة

عكست الاتفاقيات الائتلافية للحكومة الجديدة التي أقيمت مؤخرًا التعامل السياسي مع قضية الجريمة والعنف داخل المجتمع العربي والدفع باتجاه مواجهتها على أساس قومي، وانعكس ذلك بشعارين أساسيين رفعهما بن غفير عشية الانتخابات: الأول هو "سنظهر من هو صاحب البيت"، والثاني "سنعيد إلى الحيز العام الحكم والسيطرة". وعليه لا بد من الإشارة إلى الآتي:

١. أقرّت تعديلات قانونية بتوسيع صلاحيات وزير الأمن الداخلي بن غفير وإخضاع الشرطة بشكل كامل لسياساته. وقد قام الكنيست بتمرير هذه التعديلات بشكل نهائي بالقراءتين الثانية والثالثة في كانون الأول ٢٠٢٢.[٤٠]

٢. نصّت الاتفاقيات على السماح لجهاز الشاباك بالتدخل في القضايا الجنائية من خلال إقامة وحدة خاصة في جهاز الأمن الشاباك بحجة محاربة الجريمة داخل المجتمع العربي. الأمر الذي رفضته القوى السياسية والحقوقية الفلسطينية داخل الخط الأخضر ورأت بأنّه يهدف في الأساس إلى مراقبة وملاحقة المواطنين العرب، مؤكدة بأنّ الشاباك متورط في الجريمة ويحمي المجرمين الذين يتعاونون معه. واعتبر مركز عدالة إقامة هذه الوحدة ممارسة موجهة ضد مجموعات سكانية مختلفة على أساس عرقي، مما يخلق بشكل متعمد نظامين قانونيين منفصلين وعودة إلى أيام الحكم العسكري".[٤١] ويجدر التنويه إلى أن هذا التوجه لدى حكومات إسرائيل وأجهزتها التنفيذية ليس جديدًا وليس وليدًا لحكومة نتنياهو بن غفير، حيث دعت لهذا الاقتراح وأيدته وبدأت بالتهيئة له في السنة الماضية أوساط حكومية وسياسية ومهنية مختلفة، منها رئيس الحكومة في حينه نفتالي بينيت ووزير الأمن الداخلي عومر بار ليف والقائد العام للشرطة كوبي شبتاي. وجاء الاقتراح على خلفية فشل الشرطة في ملاحقة الجريمة، وكذلك بذريعة أن السلاح الذي يستخدم في الجريمة قد يتم استخدامه في عمليات على خلفيات "قومجية".[٤٢] وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه سبق واعترف مسؤول في الشرطة بأن معظم المسؤولين عن الجرائم الخطيرة في المجتمع العربي متعاونون مع جهاز المخابرات مما يعطيهم الحصانة ويكبل الشرطة ويمنع إمكانية المس بهم.[٤٣]

٣. إقامة ميليشيا مدنية – برئيل وهي "حراسة مدنية"، بمبادرة من ألموغ كوهين (شرطي سابق، ومركز حزب "قوّة يهودية" (عوتسما يهوديت) في الجنوب، وحاليًا نائب في الكنيست الـ ٢٥ عن حزبه، بعد مشاورات مع الشرطة، وبدعم منها، وبالتعاون مع بلدية بئر السبع منذ تشرين الأول ٢٠٢١، بهدف تجنيد متطوعين ومسلحين[٤٤] لـ "إعادة الأمن للنقب"، كما جاء على موقع الوحدة الإلكتروني. [٤٥] جاءت تسمية الوحدة على اسم برئيل حداريا شموئيلي، جندي "حرس حدود" قتل على حدود قطاع غزة في آب ٢٠٢١، وأعقب موته كتابة تعليق لألموغ كوهين متوجهًا إلى المقاتلين/المسلحين: "حين تكونون أمام تهديد على الحياة، الأمر بينكم وبين المخرب. أنتم الشرطة، القاضي، والجلاد..."[٤٦] شارك في الإعلان عن تأسيس الميليشيا بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٠، مجموعة من رؤساء البلدات اليهودية في النقب على رأسهم رئيس بلدية بئر السبع. بينما انسحبت الشرطة عشية التأسيس في ادعاء أن الوحدة تجمع أموالًا بشكل غير قانوني.[٤٧] يشار إلى أن الوحدة تتعاون مع جمعيتي "رجافيم" و"إم ترتسو"، اللتين تعملان بشكل منهجي ودائم على التحريض على الوجود الفلسطيني في النقب، وتدعوان إلى هدم آلاف البيوت العربية هناك.[٤٨] وأدانت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية إقامة الوحدة وعرّفتها بأنها ميليشيا مسلحة يمينية وعنصرية ستشعل النقب.[٤٩] يستمر نشاط الوحدة في

النقب، وتعلن بلدية بئر السبع عن اقتراح منح دراسية للمتطوعين في الوحدة بقيمة ١٠،٠٠٠ شيكل يشارك في تمويلها "مفعال هبايس".[٥٠]

وللإجمال، يمكن القول إن مجموعات كبيرة داخل المجتمع الفلسطيني تعدّت مرحلة المعاناة من الجريمة، لتصل إلى مرحلة تجعل هذه المجموعات تسيّر جزءًا من أمورها عبر الجريمة ومنظوماتها، لتحلّ جزءًا من "إشكالياتها" الاقتصادية، ولتعوض جزءًا من إشكالياتها الاجتماعية كفقدان المرجعية الاجتماعية والوطنية عبر الاحتكام لزعماء الجريمة. أي أن هذه المجموعات تدخل لعالم الجريمة كمنفَذ من أجل حل إشكاليات مجتمعية عميقة تبنيها السلطة الكولونيالية، لكن هذه المجموعات قد تتحول تدريجيًا إلى متواطئة مع عصابات الجريمة وتستدخلها لنظامها الاجتماعي والاقتصادي!

إجمال

لا تبشّر القراءة أعلاه بأي مؤشرات لنهضة فلسطينية سياسيًا أو اجتماعيًا، ولا بعمليات مراجعة حسابات جدية. كما لا مؤشرات على وجود وعي لدى الهيئات السياسية والاجتماعية الفلسطينية الرسميّة بإعادة النظر في مسؤوليتها ودورها إزاء التراجع والتخبط الاجتماعي أو فقدان البوصلة والمرجعية سياسيًا. بالتالي فإن استمرارية ما يجري هي الاحتمال الأكبر، سيما في ظلّ استمرار عزوف المجتمع بوكلائه المختلفين عن الاعتراف بمسؤوليتهم تجاه ما يحدث، ناهيك عن التحرك الفعلي وأخذ دور قيادي، مما يدل أن الفلسطينيين في الداخل مرشحون للبقاء رهينة التحركات العينية المحلية ورهينة التطورات السياسية إسرائيليًا وفلسطينيًا في المناطق المحتلة عام ٦٧ أكثر مما هم رهينة تحرك سياسي وطنيّ وفعل ذاتي جماعي كما كان الأمر في العقد الذي تلا أوسلو، الذي كان له بعض الإسقاطات الأطول.

يعود ذلك إلى أن الفلسطينيين داخل الخط الأخضر دخلوا خلال العقد الأخير، وربما بعد برافر، إلى حالة من النكوص في التفكير والبقاء على الأدوات القديمة على الرغم من تغير التحديات التي فرضتها عليهم الدولة العبرية منذ ولاية نتنياهو الثانية مؤخرًا، والتي بدأت عام ٢٠١٣، وما لبث هذا التراخي السياسي وعدم رضى تيارات سياسية مركزية عن ارتفاع وتيرة التحدي والمواجهة في الفترة المذكورة، في اصطدامه مع سياق إسرائيلي تهويدي متصاعد الشراسة والعداء تجاه الفلسطيني أن تحول إلى تراجعات واضحة تجسدت في انكماش الفعل الشعبي على الأرض وحصر السياسة في الفعل البرلماني أولًا، وتجسدت ثانيًا في الازدياد الكبير في ارتباط السياسة الفلسطينية بتطورات تشكيل الحكومة في الدولة العبرية أكثر مما في التطورات السياسية، ولم يمنع قيام المشتركة ذلك، بل على العكس. ما نورده هنا ضروري لكي نفهم أن الفعل السياسي الفلسطيني الذي يحدد التحديات السياسية والاجتماعية مقابل الدولة العبرية وتجاه المجتمع الفلسطيني داخليًا، فقد من قدرته على

الإبداع السياسي والفعل الذاتي، وازدادت تبعيته لتفاصيل احتياجات الأحزاب الإسرائيلية وإشكالياتها وصراع القوى بينها.

بالتالي يبدو أن التطورات في الداخل تعتمد على تطورات خارج المجتمع الفلسطيني أكثر بكثير مما تعتمد على تطورات وفعل داخلي، أي أن ما سيحصل سيكون مرتبطًا أولًا بمدى حدة الصدام والتنكيل والتضييق الذي ستفرضه الحكومة الإسرائيلية من جهة، ومرتبطًا ثانيًا بالتطورات في ما يحدث في الضفة تحديدًا التي تشهد حالة غليان وارتفاع في المواجهات في السنة الأخيرة. وبالتالي، ومما تقدم، فإننا نتوقع مضيّ إسرائيل في سياساتها نحو فلسطينيي الداخل التي يتوقع أن تنطوي على:

١. تعميق البعد السياسي الواضح للجريمة واستغلال خطط التدخل الحكومي في مواجهة الجريمة للتغلغل أكثر في المجتمع الفلسطيني من خلال إدخال الشاباك في مواجهة الجريمة.
٢. تكثيف استهداف المدن المختلطة وتنشيط الأنوية التوراتية هناك والاستعداد لرد الفعل الفلسطيني عبر استمرار الحملات الأمنية والعقابية المكثفة التي بدأت بها الحكومة بعد هبة أيار ٢٠٢١.
٣. توسيع قوننة الاستهداف السياسي للتمثيل البرلماني الذي يمكن أن يحمل صيغة سن مشاريع تقلص مساحات العمل من جهة، وترفع سقف الشروط أمام الأحزاب، وقد ظهرت بوادرها بطرح قانون لمنع أي حزب يبدي تأييدًا "للإرهاب" من خوض الانتخابات مع العلم أن المقصود بالإرهاب هو المقاومة الفلسطينية للاحتلال.
٤. استغلال الفترة المواتية – كما ستراها الحكومة الحالية – لإغلاق ملف تجميع الفلسطينيين البدو في النقب وتنفيذ فعلي لمخطط برافر.
٥. تركيز الحكومة الحالية على استخدام القمع والعقاب وعلى الاستهداف السياسيّ أكثر من تركيزها على سياسات الاحتواء.

في النهاية، وعلى الرغم من عدم وجود مبادرات فلسطينية في الداخل سواء على مستوى الأحزاب أو لجنة المتابعة لمواجهة المستجدات، وفي ظل الواقع الجديد الذي ينبئ بمزيد من المواجهة، وفي ظل حالة الشرذمة بعد تفكك القائمة المشتركة، يمكن الإشارة إلى تصاعد في الأصوات الشبابية بشكل خاص التي تدعو لمقاطعة الكنيست والبحث عن سبل نضال جديدة. تتقاطع هذه الأصوات مع أصوات محلية ودولية تشير إلى أن إسرائيل دولة أبارتهايد، ومع تحركات فلسطينية عابرة لكافة الجغرافيات الفلسطينية. في ظل هذا كلّه، من المتوقع أن يتعمق الاستقطاب بين تيارين: تيار يدعو للعمل والمواجهة من خلال البرلمان والقنوات الرسمية ويشدد على المواطنة والخصوصية، في مقابل تيار المواجهة وبضمنه تيار المقاطعة لإسرائيل وبرلمانها باعتبارها دولة أبارتهايد، وباعتبار القضية الفلسطينية قضية واحدة على الرغم من وقوع الفلسطينيين من جغرافيات سياسية في ظل أشكال قمع مختلفة.

الهوامش

١ كينغ، عوفر. (١٥ تشرين الثاني ٢٠٢٢) "أنماط التصويت: ٢٠٢٢ مقابل ٢٠٢١" المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. https://www.idi.org.il/articles/46440 (تم الاسترجاع بتاريخ ٢٥كانون الثاني ٢٠٢٣)

٢ راجع/ي الملف الخاص المنشور على موقع مدار بتاريخ ٢٩ كانون الأول ٢٠٢٢. انظر/ي: https://bit.ly/40RCiJZ

٣ مركز عدالة. كانون الثاني ٢٠٢٣. "الخطوط العريضة والاتفاقيات للحكومة الإسرائيلية السابعة والثلاثين: خارطة الطريق لتعميق نظام التفوق اليهودي". موقع مركز عدالة https://www.adalah.org/uploads/uploads/37_govt_position_paper_AR_100123.pdf (تم الاسترجاع بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ٢٠٢٣)

٤ ف.ع. ٨ كانون الثاني ٢٠٢٣. "بن غفير يوعز بمنع رفع العلم" وفا– وكالة الأنباء الفلسطينية. https://wafa.ps/Pages/Details/62535 (تم الاسترجاع بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ٢٠٢٣)

٥ مجادلة، محمود. ١حزيران ٢٠٢٣. "الكنيست يصادق بالقراءة التمهيدية على تجريم رفع العلم الفلسطيني" موقع "عرب ٤٨" shorturl.at/xzKT6 (تم الاسترجاع بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ٢٠٢٣)

٦ للتوسع حول الحملة وحول ممارسات الشاباك وكذلك عن أحداث الهبة عمومًا وتداعياتها المباشرة يمكن العود للفصل حول الفلسطينيين في إسرائيل في تقرير مدار للعام ٢٠٢٢ (أمارة، أحمد. مصدر سابق)

٧ مركز مساواة. ١٨ أيار٢٠٢٢. "عام على إضراب الكرامة". مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل. https://did.li/Ybkrl (تم الاسترجاع بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣)

٨ مركز عدالة. ١ تشرين الأول ٢٠٢٢. ٢٢" عامًا على هبة أكتوبر وسياسة إفلات المجرمين من العقاب آخذة بالتوسع. موقع عدالة: المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل. https://www.adalah.org/ar/content/view/10707 (تم الاسترجاع بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٣)

٩ المصدر نفسه.

١٠ موقع موطني ٤٨. ١٥ أيلول ٢٠٢٢. "ماحاش يغلق ملف التحقيق باستشهاد محمد كيوان"، موقع موطني ٤٨. https://www.mawteni48.com/ar-chives/212414 (تم الاسترجاع بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٣)

١١ مجادلة، محمود. ٢٥ تموز٢٠٢٢، "كيف تآمرت النخبة القضائية في إسرائيل لإغلاق ملف استشهاد أبو القيعان؟". موقع عرب ٤٨. https://did.li/Ch4fT (تم الاسترجاع بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٣)

١٢ وفي أعقاب ذلك، قدم مركز عدالة طلبًا لكل من المدعي العام، المستشار القانوني للحكومة ورئيس قسم التحقيق مع عناصر الشرطة (ماحاش)، يطالب فيه بإعادة فتح تحقيق جنائي. انظر بيان مركز عدالة للصحافة في ٢٦ تموز ٢٠٢٢ "مركز عدالة يطالب بفتح تحقيق جنائي شامل في أحداث قتل الشهيد يعقوب أبو القيعان والأسباب التي أدت إلى إغلاق الملف". https://rb.gy/udhecu (تم الاسترجاع بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٣)

١٣ في أيلول حكمت على الشاب آدم إسكافي بالسجن ثمانية أعوام، وعلى الشاب يزن حرب بالسجن سبعة أعوام بزعم اعتدائهم على إسرائيلي خلال الهبّة. وفي تشرين الثاني فرضت المحكمة المركزية في مدينة اللد الحبس مدة ثلاث سنوات بحق الشاب محمد شهاب حسونة، والحبس مدة ١٨ شهرًا بحق الشاب محمد العاوور من مدينة اللد، بالإضافة إلى فرض غرامة مالية تقدر بـ ١٠ آلاف شيكل على الشاب محمد حسونة. وقد نسبت النيابة العامة للشابين تهم "إحراق مركبات، والإخلال بالنظام، والمشاركة في أعمال شغب، وحيازة سلاح". وأصدرت المحكمة المركزية في حيفا حكمًا بالسجن عشر سنوات على أدهم بشير، من مدينة عكا، على خلفية أحداث هبة الكرامة كما فرضت عليه غرامة مالية بقيمة ١٥٠ ألف شيكل بتهمة "القيام بعمل إرهابي والإخلال بالنظام". كما أصدرت المحكمة نفسها أحكامًا على أربعة من معتقلي الهبة الشعبية في أيار من طمرة، وهُم: محمد أبو الهيجاء ومحمد أبو رومي وبهاء أبو الهيجاء بالحبس مدة ٧ أعوام، وإبراهيم مريح بالحبس مدة ٥ أعوام. كما أصدرت المحكمة المركزية في حيفا، قرار الحكم بحق الشاب محمد عمر إغبارية من قرية معاوية بالسجن مدة ١٥ عامًا، وهو الحكم الأعلى الذي صدر من جهاز القضاء الإسرائيلي بحق معتقلي الكرامة.

١٤ انظروا مثلًا بيان مؤسسة ميزان: ١ كانون الأول ٢٠٢٢ "الأحكام العالية بحق الشباب العرب فصّلت مقاساتها خصيصًا لمعاقبة معتقلي هبّة الكرامة". مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان. https://bit.ly/3YJqDLC (تم الاسترجاع بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٣)

١٥ درباس، ناهد. ٥ كانون الأول ٢٠٢٢. "مؤتمر صحافي لعائلات معتقلي هبة الكرامة في عكا ضد الأحكام الإسرائيلية". العربي الجديد. https://did.li/UsvTY (تم الاسترجاع بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٣)

١٦ مريح، إيناس. ٣ كانون الثاني ٢٠٢٢. "ملاحقة معتقلي هبة الكرامة. من يساند حراك العائلات في المحاكم؟". عرب ٤٨ shorturl.at/sISX6 (تم الاسترجاع بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٣)

١٧ أقيم الاجتماع في مقر جمعية بلدنا في حيفا. وسابقًا وخلال العام ٢٠٢١ رعت جمعية بلدنا مبادرة قام بها مجموعة من الشباب والنشطاء السياسيين والحقوقيين لإقامة صندوق لدعم معتقلي هبة الكرامة تحت اسم "صندوق الكرامة والأمل للدفاع عن المعتقلين" من أجل ضمان التمثيل القانوني للمعتقلين. حول الاجتماع انظروا الخبر. الصنارة. تشكيل لجان لمتابعة معتقلي هبة.. والدة أحد المعتقلين: "أخبروه أني توفيت لتغيير أقواله" موقع الصنارة. shorturl.at/amnR4 (تم الاسترجاع بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٣). وحول صندوق الكرامة انظروا https://dignityfund-baladna.com/

١٨ تشير إلى ذلك استطلاعات الرأي المختلفة. انظروا: شحادة، إمطانس. ٢٠٢٢. "توجهات الفلسطينيين في إسرائيل بشأن الحالة السياسية وآفة العنف" في مصطفى، مهند (محرر). الفلسطينيون في إسرائيل: مقاربات نظرية وتطبيقية حول العنف والجريمة في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. حيفا: مدى الكرمل– المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، ص ١٩. وانظروا كذلك المقابلة مع أستاذ علم الاجتماع نهاد علي حول الموضوع والتي يقول فيها إن من بين ١٥ قضية حارقة طرحت في أبحاثهم أمام الجمهور العربي، أجاب ٨٢٪ من المستطلعين بأن قلقهم الأول هو الجريمة والعنف. حسن، زكريا. ٧ أيلول ٢٠٢٢ . "مقابلة: عصابات الإجرام تغذت من غياب الشرطة.. ونسبة الجريمة لدى العرب ٦٨٪. موقع عرب ٤٨. https://vanl.ink/MLLaT (تم الاسترجاع بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣)

١٩ إضافة لخمسة قتلوا في عمليات للشرطة.

٢٠ بناء على تقرير مبادرات أبراهام (مصدر سابق)، وفي المقابلة مع الباحث نهاد علي يدعّي بأنّ نسبة حل الجرائم لا تتعدى الـ ١٧٪(حسن، زكريا: مصدر سابق).

٢١ انظروا المصدر السابق.

٢٢ برينر، يهوشوع (جوش). ٢٠ أيلول ٢٠٢٢ – سنة بعد إقامتها، وحدة سيف لمحاربة الجريمة في المجتمع العربي تجد صعوبة في تنفيذ مهمتها. موقع صحيفة هآرتس. https://vanl.ink/8tWpw (تم الاسترجاع بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣)

٢٣ وهو قسم في الشرطة أقامته حكومة بينيت في شهر آب عام ٢٠٢١ ضمن الخطوات التي قامت بها في سياق الادعاء بالقضاء على الجريمة في المجتمع العربي، والذي جاء بوعود لمواجهة (القضاء على–לסכל) الجريمة في المجتمع العربي في إسرائيل وإعادة الأمن إلى شوارع المدن والقرى العربية. واعتبرت شرطة إسرائيل إقامته "خطوة تاريخية وبشارة كبيرة لجميع مواطني إسرائيل. انظر العنوان داخل موقع شرطة اسرائيل "خطوة (مكانة) تاريخية وبشرى كبيرة لجميع مواطني اسرائيل". موقع شرطة إسرائيل (١١ آب ٢٠٢١) https://vanl.ink/hu0kB (تم الاسترجاع بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣)

٢٤ وتد، محمد (محرر). ٣١ كانون الثاني، ٢٠٢٢. "بعد فيديو جريمة القتل: حكروش يستقيل من الشرطة الإسرائيلية". موقع عرب ٤٨ https://vanl.ink/MPQH9 (استقاء المعلومات في ١٥ كانون الثاني ٢٠٢٣).

٢٥ للتوسع حول الخطة انظر الفصل حول الفلسطينيين في إسرائيل في تقرير مدار السابق. أمارة، أحمد. ٢٠٢٢. "الفلسطينيون في إسرائيل". في غانم، هنيدة (محررة). تقرير مدار الإستراتيجي ٢٠٢٢: المشهد الإسرائيلي ٢٠٢١. رام الله: مدار–المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيليّة. الصفحات ١٨٢–٢١١.

٢٦ انظر الخبر في موقع بكرا بتاريخ ٢٧ أيلول ٢٠٢٢ "المتابعة تدعو لأوسع مشاركة في إحياء هبة القدس والأقصى والمهرجان المركزي في عرابة" https:// bokra.net/Article-1499883 (تم الاسترجاع بتاريخ ١٧ كانون الثاني ٢٠٢٣)

٢٧ درباس، ناهد. ١١ أيلول ٢٠٢٢. "شرطة غائبة.. استفحال الجرائم في الداخل الفلسطيني". موقع صحيفة العربي الجديد https://vanl.ink/YVbLm (تم الاسترجاع بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣)

٢٨ المصدر السابق.

٢٩ بلعوم، وئام وخالد السيد وآخرون. ٢٠٢٢. العنف والجريمة لدى الشباب في الداخل الفلسطيني: عوامل وسياقات. حيفا: جمعية الشباب العرب– بلدنا.

٣٠ معظمهم من يافا، الطيبة، أم الفحم، الناصرة وعكا، وهي بلدات تقع ضمن قائمة أعلى عشر بلدات في الداخل من حيث عدد حالات القتل (المصدر السابق صفحة ٩).

٣١ المصدر السابق ٢٤٠–٢٤١.

٣٢ مثلًا جاء في سياق البيان الخاص بزيارة بايدن في تموز الذي صدر عن اجتماع سكرتارية لجنة المتابعة بأن المتابعة "تعبر عن بالغ قلقها وغضبها من استفحال العنف والجريمة، بغطاء وتساوق من الأجهزة الإسرائيلية المعنية، مشيرة إلى سقوط نحو ٣٠ ضحية خلال الأربعين يومًا الأخيرة. انظر البيان في صحفة لجنة المتابعة على "فيس بوك" بتاريخ ١٨ تموز ٢٠٢٢. https://www.facebook.com/High.Follow.Up.Committee/

٣٣ وعلى سبيل الذكر لا الحصر، تنظيم تظاهرة وإعلان يوم حداد في أيلول في دبورية في أعقاب مقتل الشاب حلمي يوسف، وتظاهرة أخرى في قرية المزرعة في أعقاب مقتل الشاب زين كايد عوض، ومجموعة مسيرات ونشاطات توعوية عدة في قرية جسر الزرقاء في تشرين الثاني بعد أن شهدت البلدة ثلاث جرائم قتل راح ضحيتها الشباب: محمد وجلال عماش وزاهي جربان، وكذلك مظاهرة في الطيبة في كانون الأول في أعقاب جريمة القتل التي راح ضحيّتها الشاب مجد شيخ يوسف دعا لها منتدى الأمهات الثكلى، ائتلاف نساء ضد السلاح وعائلة الضحية شيخ يوسف. انظروا: درباس، ناهد. ١٢ تشرين الثاني ٢٠٢٢. "فلسطينيون ينظمون مسيرة ضد العنف والجريمة في جسر الزرقاء" موقع العربي الجديد. https://bit.ly/3IrhOAK (تم استقاء المعلومات في١٧ كانون الثاني ٢٠٢٣). سما الإخبارية. ٤ كانون الأول ٢٠٢٢. تظاهرة احتجاجية في الطيبة تنديدًا بالجريمة وتقاعس الشرطة الإسرائيلية. سما الإخبارية: وكالة أنباء فلسطينية مستقلة. https://vanl.ink/7grl7 (تم الاسترجاع بتاريخ ١٧ كانون الثاني ٢٠٢٣).

٣٤ فمثلًا، في سياق بيانها الخاص بزيارة بايدن، حمّلت سكرتارية لجنة المتابعة المسؤولية عن استفحال الجريمة لإسرائيل وأجهزتها المختلفة، من الشرطة التي لا تقوم بعملها لمكافحة الظاهرة، إلى الجيش الذي يشكّل المصدر الرئيس لسلاح الجريمة، وإلى الشاباك الذي يمنح الحصانة لقادة عصابات الإجرام. انظروا البيان في صفحة لجنة المتابعة على "فيس بوك" بتاريخ ١٨ تموز ٢٠٢٢. https://www.facebook.com/High.Follow.Up.Committee/

٣٥ قامت لجان إفشاء السلام – بناء على نشرتها التعريفية – من أجل الارتقاء بمجتمع حضاري خال من العنف، من خلال إقامة لجان سلم محلية تحظى بموافقة السلطة المحلية وتشمل أفرادًا من جميع طوائف البلد، وتشمل المركّبات السياسية المختلفة، بينما لم تشر إلى ضرورة وجود نساء في هذه اللجان، وإنما تدعو لإقامة لجان نسائية خاصة. كما تنظم هذه اللجان جميع نشاطاتها محافظة على الفصل شبه المطلق بين النساء والرجال، حيث النشاطات العامة يشارك بها الرجال بينما تشارك النساء في اللجان النسائية فقط. انظروا: نشرة تعريفية ٢٠٢٢: لجان إفشاء السلام القطرية المنبثقة عن لجنة المتابعة العليا. وانظروا صفحة اللجان على شبكة التواصل "فيس بوك" https://www.facebook.com/ifshaa.salam/

٣٦ كجزء من مشاركتها في حملة الـ ١٥ يومًا لمناهضة العنف ضد النساء التي يعلن عنها عالميًا وسنويًا بين اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء في ٢٥ تشرين الثاني واليوم العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الثاني.

٣٧ انظروا الخبر بعنوان "انطلاق حملة "بكفي حاملة دمي ع كفي" ضد قتل النساء بالداخل". ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٢٢ صفا– وكالة الصحافة الفلسطينية. https://vanl.ink/9BZ2O (تم الاسترجاع بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣)

٣٨ انظروا الأخبار الآتية في صفحة كيان على الفيس بوك: بعنوان "التم المتعوس على خايب الرجا" في صفحة كيان بتاريخ ٣ كانون الأول ٢٠٢٢ واللقاء حول حقوق المتضررين من الجرائم والجنايات في ٢ كانون الأول وللقاء في راديو الناس في ٢٩ تشرين الثاني عن الحملة ضد الفساد والعنف في السلطات المحلية.https://www.facebook.com/KayanFeministOrganization

٣٩ جبارين، سيرين. ٧ تشرين الأول ٢٠٢٢ "أمهات ثكالى في حيفا تستصرخ ضد الجريمة". موقع بكرا https://bokra.net/Article-1500591 (تم الاسترجاع بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣)

٤٠ التعديلات التي اعتبرها مركز عدالة –في رسالته إلى المستشارة القضائية للحكومة والمستشارة القضائية للكنيست– عنصرية وموجهة ضد العرب وغير دستورية وغير قانونية. انظر: "مركز عدالة: التعديلات والتشريعات في وزارة الأمن الداخلي عنصرية ضد العرب وغير قانونية ولا دستورية" موقع مركز عدالة. ٢٦ كانون الأول ٢٠٢٢. https://www.adalah.org/ar/content/view/10762 (تم الاسترجاع بتاريخ ١٧ كانون الثاني ٢٠٢٣)

٤١ انظر الخبر في موقع الجزيرة.٢٥ كانون الأول ٢٠٢٢. "رفض عربي لإشراك "الشاباك" في مكافحة الجريمة داخل المجتمع العربي بإسرائيل". موقع الجزيرة. shorturl.at/lzCJX (تم الاسترجاع بتاريخ ١٧كانون الثاني ٢٠٢٣)

٤٢ يهوشوع بريينر. ٢٣ آب ٢٠٢١. بينيت يؤيد دمج الشاباك في محاربة الجريمة داخل المجتمع العربي وأرجمان يعترض. موقع صحيفة هآرتس https://did.li/4JGlC . انظر كذلك هيئة التحرير. ٢٧ أيلول ٢٠٢١. "بدون شاباك". موقع صحيفة هآرتس. https://did.li/fV9YH (تم الاسترجاع بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣).

٤٣ موقع معاريف. ٣٠ حزيران ٢٠٢١ . ادعاء من داخل الشرطة: المسؤولون عن معظم الجرائم داخل المجتمع العربي هم من المتعاونين مع الشاباك. موقع معاريف . https://vanl.ink/MozvY (تم الاسترجاع بتاريخ ١٧ كانون الثاني ٢٠٢٣) وللاستزادة باللغة العربية يمكن العودة إلى: أبو غوش، نهاد. ٥ تموز ٢٠٢١. "بعد اعتراف الشرطة بمسؤولية جهاز الشاباك: العربي مشكلة أمنية والجريمة أداة لسيطرة الدولة. مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. shorturl.at/jDNTZ. (تم الاسترجاع بتاريخ ١٧ كانون الثاني ٢٠٢٣)

٤٤ بيفت، ناطي. ١٧ آذار ٢٠٢٢. "ناشط القوّة اليهودية أقام دورية مسلحة بالنقب بدعم من الشرطة وبلدية بئر السبع". موقع هآرتس. https://did.li/JtGlC (استقاء المعلومات بتاريخ ٢ شباط ٢٠٢٣)

٤٥ https://www.sayeret-barel.com/ (استقاء المعلومات من الموقع بتاريخ ٢ شباط ٢٠٢٣)

٤٦ يفت، ناطي. ١٧ آذار ٢٠٢٢. " ناشط القوّة اليهودية أقام دورية مسلحة بالنقب بدعم من الشرطة وبلدية بئر السبع". موقع هآرتس https://did.li/JtGlC (استقاء المعلومات بتاريخ ٢ شباط ٢٠٢٣)

٤٧ نفس المصدر.

٤٨ وتد، نضال محمد. ١٨ آذار ٢٠٢٢. " سرية برئيل".. مليشيات إسرائيلية لمطاردة عرب النقب". موقع العربي الجديد، https://did.li/4E9YH. . (استقاء المعلومات بتاريخ ٢ شباط ٢٠٢٣)

٤٩ غبور، أساف. ٢٠ شباط ٢٠٢٢. " عرب النقب عن وحدة برئيل: ميليشيا مسلحة يمينية وعنصرية". موقع مكور ريشون https://did.li/C23fT

٥٠ يفت، ناطي. ٨ تشرين الثاني ٢٠٢٢. "بلدية بئر السبع تقترح منحًا لمن ينضم للوحدة المسلحة التابعة لقوّة يهودية". موقع هآرتس. https://did.li/yieIw

المشاركون في التقرير

د. هنيده غانم

المديرة العامة لمركز «مدار»، حاصلة على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع من الجامعة العبرية في القدس عام ٢٠٠٥، مختصة بعلم الاجتماع السياسي والثقافي، لها مجموعة من الدراسات المنشورة عن سياسات الاستعمار في فلسطين، والدور الاجتماعي للمثقف الفلسطيني بعد النكبة، اليهودية والقومية في اسرائيل.

أنطوان شلحت

باحث في الشؤون الإسرائيلية، ناقد أدبي أنجز مجموعة كتب في مجال النقد الأدبي، كما ترجم عن العبرية عدة كتب. ينشر في الصحافة الفلسطينية والعربية. مدير وحدة «المشهد الإسرائيلي» ووحدة الترجمة في «مدار».

د. فادي نحاس

حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة حيفا، باحث في مركز «مدار» متخصص في شؤون الجيش والأمن القومي الإسرائيلي، يعمل محاضراً في كلية بيت بيرل.

د. عاص أطرش

حاصل على شهادة الدكتوراه في الدراسات السكانية واقتصاد العمل من الجامعة العبرية في القدس، مدير معهد يافا للأبحاث والاستطلاعات في دبوريه – الناصرة، نشر العديد من الكتب والدراسات منها كتاب «المبادرات الصناعية العربية في اسرائيل»، كتاب «البطالة لدى العرب»، «الصناعة العربية». صدر له عن «مدار» كتيب «الاستيطان: آثار كارثية على الاقتصاد الفلسطيني»

نبيل الصالح

باحث في العلوم الاجتماعية، يدرّس مادة علم الاجتماع والمدنيات. محرر مشارك في فصلية قضايا إسرائيلية التي يصدرها «مدار».

د. عرين هواري

أكاديمية وناشطة نسوية. حاصلة على اللقب الثالث في دراسات الجندر في جامعة بئر السبع. تعنى أبحاثها بالنشاط النسائي الفلسطيني داخل الخط الأخضر بين النسوية، الدين والسلطة السياسية، وهي مديرة برنامج الدراسات النسوية في مدى الكرمل: المركز العربي للأبحاث الاجتماعية التطبيقية في حيفا. محاضرة غير متفرغة في الجامعة العبرية.

وليد حباس

باحث رئيس في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، وطالب دكتوراه في دائرة علم الاجتماع في الجامعة العبرية، وله منشورات عدة يمكن متابعتها على موقعه الأكاديمي:
https://orcid.org/0000-0002-9516-6550

عبد القادر بدوي

مساعد بحث في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، وطالب ماجستير في الدراسات الإسرائيلية في جامعة بيرزيت، تتمحور أطروحته حول تحولات المجتمع المدني الإسرائيلي وتأثير جمعيات ومنظمات اليمين في السياسة الإسرائيلية؟.

صدر حديثاً عن «مدار»

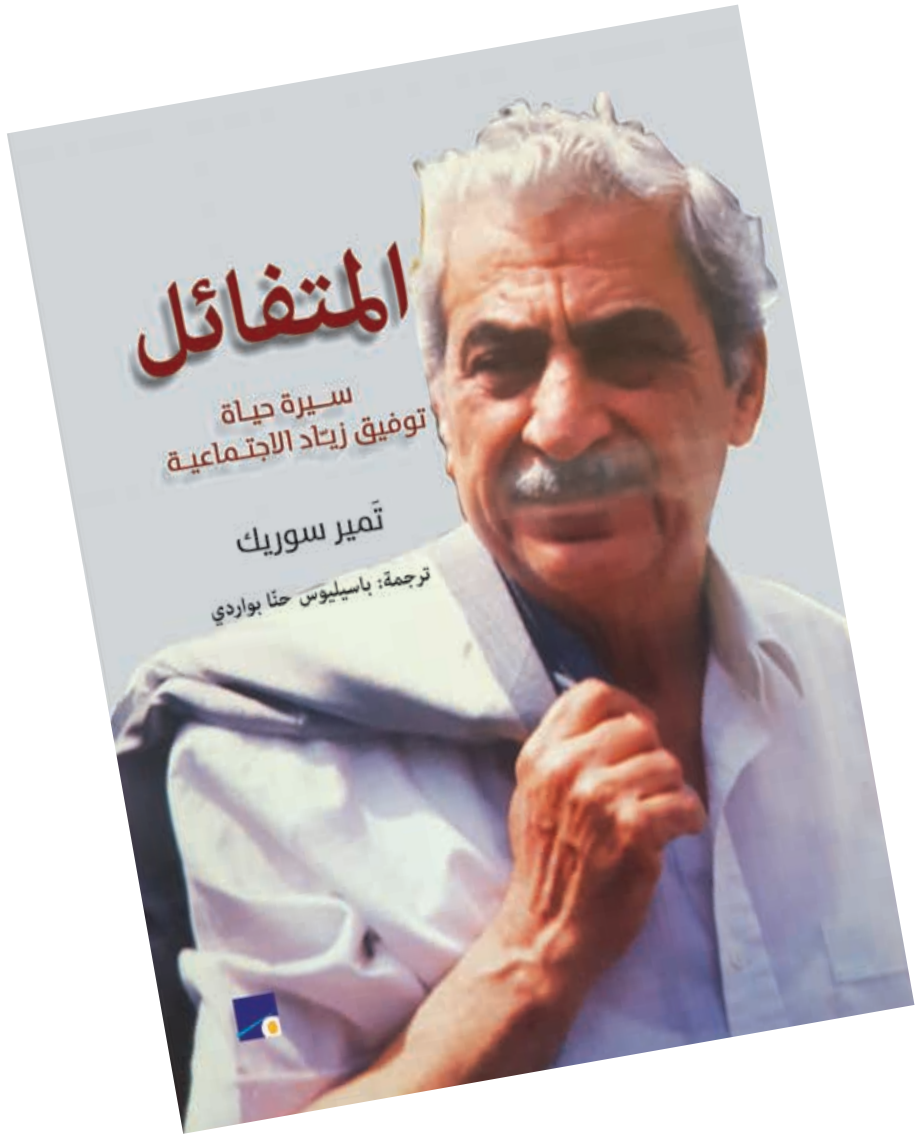

صدر حديثاً عن «مدار»